الجمهورية اللبنانية

مجلس الإنماء والإعمار

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

مشروع الطرق والعمالة

كانون الأول ٢٠١٨م

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

جدول المحتويات

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية I

جدول المحتويات II

قائمة المختصرات VI

قائمة المصطلحات VIII

قائمة الأشكال البيانية XII

قائمة الجداول XIII

الملخص التنفيذي ١

٣) أهداف ومنهجية إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ٣

٤) المخاطر البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها ٥

٥) تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ٥

٦) مسؤولية الإدارة والرصد البيئيين ٧

٧) التكلفة إطار الادارة البيئية والاجتماعية ٧

الفصل الأول: المقدمة ٨

١-١ خلفية عامة عن المشروع ٨

١-٢ أهداف المشروع التنموية ٩

١-٣ الأساس المنطقي لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية: ٩

الفصل الثاني: وصف المشروع ١١

٢-١ مكونات المشروع ١١

٢-٢ الترتيبات المؤسسية ١٢

٢-٢-١ المجتمعات والبلديات والاتحادات المستفيدة ١٢

٢-٢-٢ مجلس الإنماء والإعمار (الجهة المنفذة) ١٢

٢-٣ الأعمال المدنية ضمن المكون الأول ١٣

الوحدة الثالثة: الإطار المؤسسي والسياسي والقانوني ١٥

٣-١ الإطار المؤسسي ١٥

٣-٢ الجهات الحكومية المعنية الرئيسية ١٦

٣-٢-١ وزارة الاشغال العامة والنقل ١٦

٣-٢-٢ وزارة الصحة العامة ١٧

٣-٢-٣ مجلس الانماء والاعمار ١٧

٣-٢-٤ البلديات ١٨

٣-٣ الإطار التشريعي ١٩

٣-٢ مرسوم تقييم الأثر البيئي وعلاقته بقانون حماية البيئة ٢٢

٣-٥ المعايير البيئية ذات الصلة ٢٣

٣-٥-١ ملوثات مياه الصرف الصحي ٢٦

٣-٥-٢ مستويات الضوضاء ٢٨

٣-٦ سياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي والحدود القصوى للانبعاثات ٢٩
٣-٦-١ سياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي ٢٩
٣-٦-٢ التقييم البيئي (السياسة التشغيلية ٤,٠١) ٣٠
٣-٦-٣ إعادة التوطين القسرية (السياسة التشغيلية رقم ٤,١٢) ٣٠
٣-٦-٤ المشاورات العامة وسياسة الإفصاح ٣٠
الموافقة والإفصاح عن الأدوات ٣١
٣,٦,٥ حدود الانبعاثات الخاصة بالبنك الدولي ٣١
٣-٧ تحليل الثغرات ٣٢
٣-٨ الملاحظات الختامية ٣٤
الفصل الرابع: الوضع البيئي والاجتماعي الحالي ٣٥
٤-٢ خط الأساس البيئي ٣٥
٤-١-١ المناخ ٣٥
٤-١-٢ الموارد المائية ٣٦
٤-١-٣ مياه الصرف الصحي (المياه العادمة) ٣٨
٤-١-١ إدارة النفايات الصلبة ٣٩
٤-١-٥ جودة الهواء والضجيج ٤٠
٤-١-٦ الأرض والجغرافيا ٤٣
٤-٢ الوضع الاجتماعي ٤٤
٤-٢-١ الوصف الديموغرافي ٤٤
٤-٢-٢ الوصول للمرافق العامة ٤٨
٤-٢-٣ التحصيل التعليمي ٥٠
٤-٢-٤ الأنشطة المولدة للعمالة والدخل ٥١
٤-٢-٥ معايير الصحة العامة ٥١
٤-٢-٦ ملكية الأرض واستخدامها ٥٣
٤-٢-٧ الوصول إلى الخدمات العامة ٥٤
٤-٢-٨ لاجئو الحرب ٥٧
الوحدة الخامسة: التصنيف البيئي والاجتماعي ٦٠
٥-١ ملاحظات هامة للخبراء البيئيين والاجتماعيين الذين يجرون الفحص: ٦١
الفصل السادس: إطار الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة ٦٤
٦-١ الآثار العامة للمشروع ٦٤
٦-٢ التأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية المحتملة ٦٤
٦-٣ تقييم أولي للآثار البيئية والاجتماعية لمشروع الطرق والعمالة ٦٥
٦-٣-١ الآثار الإيجابية العامة للمشروع ٦٥
٦-٣-٢ الآثار السلبية العامة للمشروع ٦٥
٦-٣-٣ خلال مرحلة التشغيل ٦٩
٦-٤ الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية قبل التخفيف منها ٦٩

الفصل السابع: إطار الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي ٧٣

٧–١ هدف إطار الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي ٧٣

٧–٢التدابير التخفيفية العامة ٧٣

٧–٢–١ ما قبل وأثناء الأعمال ٧٣

٧–٢–٢ أثناء مرحلة التشغيل ٨٩

الفصل الثامن: الترتيبات المؤسسية لإدارة الضمانات ٩١

٨–١ ترتيبات التنفيذ الخاصة بتدابير التخفيف من الآثار على الضمانات البيئية والاجتماعية ٩١

٨–١–١ ترتيبات تنفيذ الضمانات البيئية ٩١

٨–١–٢ الأدوار والمسؤوليات الأساسية لمختلف الأطراف المشاركة في إدارة الضمانات ٩٢

٨–٢ الرصد البيئي ٩٣

٨–٣ الإبلاغ عن التقدم المحرز ٩٤

٨–٤ متطلبات بناء القدرات ٩٤

٨–٤–١ الموظفين والموارد المخصصة ٩٤

٨–٤–٢ برامج التدريب والتوعية على المدى القصير ٩٤

٨–٤–٣ المساعدة الفنية ٩٤

٨–٥ تقدير تكلفة تنفيذ الضمانات البيئية ٩٤

الفصل التاسع: تحديد الأدوات البيئية والاجتماعية ٩٦

٩–١ أنواع أدوات الحماية / الضمانات ٩٦

٩–٢ وصف الأدوات البيئية والاجتماعية الخاصة بنطاق المشروعات الفرعية ٩٧

٩–٣ إجراءات العناية الواجبة للضمانات البيئية (الفحص والمراجعة والموافقة) على مستوى المشروع الفرعي ٩٧

الفصل العاشر: أنشطة الإفصاح والمشاورات ٩٩

١٠–١ المشاورات ٩٩

١٠–٢ آلية معالجة التظلمات ١١١

١٠–٣ المبادئ التوجيهية لإشراك الأطراف المعنية ١١٥

الملاحق:

الملحق الأول: الدعوات التي أرسلها مجلس الإنماء والإعمار إلى الأطراف المعنية

الملحق الثاني: قائمة المدعوين

الملحق الثالث: المحاضرات التي تم إلقاؤها خلال المشاورات العامة

الملحق الرابع: وثائق مصورة لجلسات المشاورات

الملحق الخامس: قائمة بالحاضرين في مختلف المحافظات

الملحق السادس: قوائم التأثيرات والمبادئ التوجيهية المنطبقة على المشروعات الفردية

المرفق الأول

المرفق الثاني

المرفق الثالث

المرفق الرابع

المرفق الخامس

الملحق السابع: الشروط المرجعية العامة للتقييم الاجتماعي

الملحق الثامن: وصف المشروع

التوجيهات والإرشادات العامة للإدارة البيئية والاجتماعية

الملحق التاسع: نموذج من خطط التخفيف من الآثار والرصد

الملحق ١٠: نموذج خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق

القسم الأول "أ": المعلومات العامة عن المشروع والموقع

القسم الثاني "ب": فحص الضمانات "إجراءات الحماية" ومسبباتها

القسم الثالث (ج): إجراءات التخفيف

الملحق ١١: الحد الأدنى من محتويات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

قائمة المختصرات

ARAP	خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين
CBO	منظمة مجتمع مدني
CDR	مجلس الإنماء والإعمار
CFF	مرفق التمويل بشروط ميسرة
COM	مجلس الوزراء
CSO	منظمة لخدمة المجتمع المدني
DGA	المديرية العامة للآثار
DGUP	المديرية العامة للتنظيم المدني
E&S	يتعلق بالبيئية والسلامة
EA	التقييم البيئي
EH&S	البيئة والصحة والسلامة
EIA	تقييم الأثر البيئي
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMMF	إطار الرصد والإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
GBV	العنف القائم على الجنس (النوع الاجتماعي)
GOL	الحكومة اللبنانية
GRM	آلية معالجة التظلمات
HCUP	المجلس الأعلى للتنظيم المدني
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IEE	فحص بيئي مبدئي
ILO	منظمة العمل الدولية
IRAP	البرنامج الدولي لمساعدة اللاجئين
MoE	وزارة البيئة
MoEW	وزارة الطاقة والمياه
MoIM	وزارة الداخلية والبلديات
MoL	وزارة العمل
MoPH	وزارة الصحة العامة
MoPWT	وزارة الأشغال العامة والنقل
MoSA	وزارة الشؤون الاجتماعية
MSW	المخلفات البلدية الصلبة
NGO	منظمة غير حكومية

NSEQ	المعايير الوطنية للجودة البيئية
PCR	الموارد الثقافية المادية
PDOs	أهداف المشروع التنموية
PMU	وحدة إدارة المشروع
RAP	خطة عمل لإعادة التوطين
REP	مشروع الطرق والعمالة
RPF	إطار سياسة إعادة التوطين
SEA	التقييم البيئي الاستراتيجي
SNRSC	أمانة المجلس الوطني للسلامة على الطرق
TOR	الشروط المرجعية
UNDP	البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
USD	دولار أمريكي
WB	البنك الدولي
WBG	مجموعة البنك الدولي
WHO	منظمة الصحة العالمية

قائمة المصطلحات

المصطلح	الشرح
إمكانية الوصول	تشير إمكانية الوصول إلى تحديد وإزالة العقبات والحواجز التي تحول دون إتاحة الوصول إلى البيئة المادية، والنقل، والمعلومات، والاتصالات، وإلى المرافق والخدمات الأخرى.
التنوع البيولوجي	التنوع الاحيائي هو التنوع الموجود بين الكائنات الحية من جميع المصادر ويتضمن ذلك التنوع، بين أمور أخرى، النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية، والنظم المائية الأخرى، والمجمعات الإيكولوجية التي هي جزء منها، ويشمل ذلك التنوع الموجود بين الأنواع بعضها البعض وداخل تلك الأنواع والنظم الإيكولوجية نفسها.
الإجراء اللازم اتباعه عند اكتشاف أثري بالصدفة	الاكتشاف الأثري بالصدفة هو عبارة عن العثور على مواد أثرية بشكل غير متوقع خلال بناء المشروع أو خلال تشغيله، ويعرف الإجراء اللازم اتخاذه عند حدوث اكتشاف بالصدفة على أنه اجراء خاص بالمشروع يتم اتباعه إذا تم العثور على تراث ثقافي غير معروف سابقًا أثناء أنشطة المشروع. سيحدد الإجراء كيفية إدارة الاكتشافات الأثرية بالصدفة المرتبطة بالمشروع. سيتضمن الإجراء اشتراطًا بإخطار السلطات المختصة بالأشياء أو المواقع التي عثر عليها خبراء التراث الثقافي، وذلك بغرض تسوير واغلاق منطقة الاكتشافات أو المواقع لتجنب التدخل فيها أو تجاوزها، وكذلك من أجل إجراء تقييم للأشياء أو المواقع التي عثر عليها خبراء التراث الثقافي، وفي الوقت ذاته تحديد الإجراءات التي تتوافق مع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثامن والقوانين الوطنية وتنفيذها، وأخيراً تدريب موظفي المشروع وعمال المشروع على إجراءات الاكتشافات بالصدفة.
القضاء	القضاء هو عبارة عن تقسيم جغرافي لمنطقة ما ويعادل هذا التقسيم في لبنان المستوى الإداري المسمى المديرية/ المنطقة
الموئل الحرج	يعرف الموئل الحرج بأنه مناطق ذات أهمية أو قيمة عالية من حيث التنوع الاحيائي/البيولوجي، وتتضمن تلك المناطق ما يلي: (أ) الموئل ذات الأهمية الكبيرة للأنواع المهددة بالانقراض أو المهددة للغاية بالانقراض، المدرجة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة للأنواع المهددة أو المناهج الوطنية النظيرة. (ب) الموئل ذات الأهمية الكبيرة للأنواع المستوطنة أو مقيدة النطاق (ج) الموئل الذي يدعم التركيزات العالمية أو الوطنية الهامة للأنواع المهاجرة أو التجمعات، (د) النظام الفريد أو النظيم المهدد بشكل كبير (ه) الوظائف أو الخصائص الإيكولوجية اللازمة للحفاظ على سلامة ميزات التنوع البيولوجي الموصوفة أعلاه في (أ) إلى (د).
التراث الثقافي	يعرَّف التراث الثقافي بأنه الموارد التي يحددها الناس على أنها انعكاس وتعبير عن قيمهم ومعتقداتهم ومعارفهم وتقاليدهم التي تتطور باستمرار.
المحرومون أو الضعفاء	يشير مصطلح المحرومون والضعفاء (الفئات المحرومة والضعيفة) إلى أولئك الذين قد يكونوا أكثر عرضة لتأثيرات سلبية ناتجة عن تأثيرات المشروع، و / أو أن قدرتهم أقل من قدرة غيرهم على الاستفادة من مزايا المشروع. ومن المرجح أيضا استبعاد مثل هذا الفرد / المجموعة من المشاركة أو أن يكونوا غير قادرين على المشاركة بشكل كامل في عملية المشاورات الرئيسية، وقد يتطلب الأمر اتخاذ تدابير و / أو مساعدة محددة لتحقيق مشاركتهم فيها. وسيأخذ ذلك في الحسبان الاعتبارات المتعلقة بالعمر، بما في ذلك المسنون

	والقُصّر، ويشمل ذلك في الحالات التي يمكن أن يكونوا منفصلين عن أسرهم أو مجتمعهم المحلي أو الأفراد الآخرين الذين يعتمدون عليهم.
المبادئ التوجيهية للبيئة والصحة والسلامة	هي وثائق مرجعية فنية تحتوي على بيانات عامة وخاصة بكل صناعة خاصة وتنص على ممارسات الصناعة الدولية الجيدة، وتحتوي المبادئ التوجيهية للبيئة والصحة والسلامة على مستويات الأداء والتدابير التي تعتبر قابلة للتحقيق بشكل عام في المرافق الجديدة من خلال التكنولوجيا الحالية بتكلفة معقولة. للرجوع للوثيقة الكاملة، راجع إرشادات مجموعة البنك الدولي المعنية بالبيئة والصحة والسلامة، على الرابط التالي: http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+sustainability/our+approach/risk+management/ehsguidelines
الممارسات الدولية الصناعية الجيدة	تُعرَّف بأنها ممارسة المهارة المهنية والاجتهاد والحكمة والتبصر التي يمكن توقعها على نحو معقول من المهنيين المهرة وذوي الخبرة الذين يشاركون في نفس نوع العمل في ظل نفس الظروف أو ظروف مماثلة على الصعيد العالمي أو الإقليمي، ويجب أن تكون نتيجة تطبيق هكذا ممارسات أن يستخدم المشروع أنسب التقنيات في الظروف الخاصة بالمشروع.
الموئل	يتم تعريفه كوحدة جغرافية أرضية أو مائية عذبة أو بحرية أو جوية تدعم تجمعات الكائنات الحية وتفاعلاتها مع البيئة غير الحية المحيطة، وتختلف الموائل من حيث حساسيتها للتأثيرات وتتفاوت أيضاً في القيم المتعددة التي ينسبها المجتمع إليها.
إعادة التوطين القسرية (غير الطوعية)	قد يتسبب استملاك الأراضي أو القيود على استخدام الأراضي الناتجة عن المشروع في النزوح المادي (ويتمثل في إعادة التوطين أو فقدان الأراضي السكنية أو فقدان المأوى) أو النزوح الاقتصادي (ويتمثل في فقدان الأراضي أو الأصول أو فقدان القدرة على الوصول إلى الأصول، بما في ذلك ما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو وسائل كسب العيش الأخرى)، أو كليهما معاً. يشير مصطلح "إعادة التوطين القسرية" إلى هذه التأثيرات. تعتبر إعادة التوطين غير طوعية عندما لا يكون للأشخاص أو المجتمعات المتأثرة الحق في رفض استملاك الأراضي أو رفض القيود المفروضة على استخدامهم لها مما يتسبب في نزوحهم أو انتقالهم الى أماكن أخرى.
الخمسين	الخمسين هي هبوب رياح جنوبية أو جنوبية شرقية جافة وحارة وجافة ومتربة في شمال أفريقيا وحول شرق المتوسط وشبه الجزيرة العربية بشكل متقطع في أواخر الشتاء وأوائل الصيف، ولكنها غالباً ما تحدث خلال الفترة بين شهري أبريل ويونيو.
استملاك الأراضي (حيازة الأراضي)	يشير إلى جميع طرق الحصول على الأراضي لأغراض المشروع، وقد تشمل تلك الطرق الشراء المباشر، ونزع ملكية الممتلكات، واقتناء حقوق الوصول إليها، مثل حقوق الارتفاق أو حقوق الطريق. ويمكن أن يشمل استملاك الأراضي أيضا ما يلي: (أ) استملاك الأراضي غير المأهولة أو غير المستغلة سواء كان مالك الأرض أو لم يكن يعتمد على هذه الأرض لأغراض الحصول على الدخل أو كسب العيش (ب) استعادة الأراضي العامة التي يستخدمها أو يشغلها أفراد أو أسر (ج) آثار المشروع التي تؤدي إلى غمر الأرض أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو يتعذر الوصول إليها. "الأرض" تشمل أي شيء ينمو أو ثابت بشكل دائم على الأرض، مثل المحاصيل، والمباني، والتحسينات الأخرى، والمرافق المائية الملحقة.

سبل العيش	تشير سبل العيش إلى المجموعة الكاملة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية لكسب العيش، مثل الدخل القائم على الأجور، والزراعة، وصيد الأسماك، والصيد، وغير ذلك من سبل العيش المعتمدة على الموارد الطبيعية، والتجارة الصغيرة، والمقايضة.
الموائل الطبيعية	هي عبارة عن مناطق تتكون من تجمعات قابلة للنمو من الأنواع النباتية و / أو الأنواع الحيوانية الأصلية جداً، و / أو المناطق التي لم يغير فيها النشاط البشري بشكل جوهري الوظائف الإيكولوجية الأولية في المنطقة وتركيبة الأنواع الموجودة فيها.
التلوث	يشير مصطلح التلوث إلى كل من الملوثات الكيميائية الخطرة وغير الخطرة في حالاتها الصلبة أو السائلة أو الغازية، ويتضمن مكونات أخرى مثل التفريغ الحراري إلى الماء، وانبعاثات الملوثات المناخية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والروائح المزعجة، والضوضاء، والاهتزاز، والإشعاع، والطاقة الكهرومغناطيسية، وإنشاء تأثيرات بصرية محتملة بما في ذلك الضوء.
المشروع	يشير المشروع إلى الأنشطة التي يبحث لها عن دعم البنك من خلال تمويل مشروعات الاستثمار، وكما هو محدد في الاتفاقية القانونية للمشروع بين المقترض والبنك. هذه هي المشاريع التي تنطبق عليها السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ١٠،٠٠ المتعلقة بتمويل مشاريع الاستثمار. لا تغطي السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الدولي لتمويل مشروعات الاستثمار العمليات المدعومة بقروض سياسات التنمية (التي ترد المخصصات البيئية بشأنها في السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٨،٦٠، سياسة الإقراض لأغراض التنمية)، أو تلك التي يدعمها البرنامج من أجل النتائج. التمويل (الذي يتم تحديد النصوص البيئية لها في السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٩،٠٠، تمويل البرامج وفقاً للنتائج).
قائممقام	قائممقام هو مصطلح يشير لممثل السلطة المحلية الذي يعتبر رئيساً للقضاء أو المديرية.
تكلفة الاستبدال	تعرف تكلفة الاستبدال على أنها طريقة تقييم تعطي التعويضات الكافية لاستبدال الأصول، بالإضافة إلى تكاليف المعاملات الضرورية المرتبطة باستبدال الأصول. وحيثما توجد أسواق عاملة، فإن تكلفة الاستبدال هي القيمة السوقية المحددة من خلال التقييم العقاري المستقل والكفء، بالإضافة إلى تكاليف المعاملات المرتبطة بها. وحيثما لا توجد أسواق عاملة، يمكن تحديد تكلفة الاستبدال من خلال وسائل بديلة، مثل حساب قيمة الإنتاج للأرض، أو الأصول الإنتاجية، أو القيمة غير المقيدة لمواد الاستبدال والعمل لبناء الهياكل أو الأصول الثابتة الأخرى، بالإضافة إلى تكاليف المعاملات المرتبطة بها. في جميع الحالات التي يؤدي فيها النزوح المادي إلى فقدان المأوى، يجب أن تكون تكلفة الاستبدال كافية على الأقل لتمكين شراء أو بناء مساكن تستوفي الحد الأدنى المقبول من المعايير المجتمعية للجودة والسلامة. يجب توثيق طريقة التقييم لتحديد تكلفة الاستبدال وإدراجها في وثائق تخطيط إعادة التوطين ذات الصلة. تشمل تكاليف المعاملات الرسوم الإدارية، ورسوم التسجيل أو الملكية، والنفقات المعقولية للانتقال إلى المكان الجديد، وأي تكاليف مماثلة مفروضة على الأشخاص المتضررين. ولضمان التعويض بتكلفة الاستبدال، قد تتطلب معدلات التعويض المخططة تحديثًا في مناطق المشروع حيث يكون التضخم مرتفعًا أو تكون الفترة الزمنية بين حساب معدلات التعويض وتقديم التعويضات كبيرة.
القيود على استخدام الأراضي	يشير مصطلح القيود على استخدام الأراضي إلى القيود أو الحظر على استخدام الأراضي الزراعية أو السكنية أو التجارية أو غيرها من الأراضي التي يتم إدخالها مباشرة وتطبيقها كجزء من المشروع. وقد تشمل هذه القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المخصصة للحدائق والمناطق المحمية قانونياً، والقيود

	المفروضة على الوصول إلى موارد الملكية المشتركة الأخرى، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي في ارتفاق الخدمات أو مناطق السلامة.

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني رقم ١ (٢-١) مسؤوليات قطاع الطرق وترتيبات تنفيذ المشروع ١٣
الشكل البياني رقم ٢ (٣-١) عملية تنفيذ تقييم الأثر البيئي في لبنان ٢٣
الشكل البياني رقم ٣ (٤-١) أنهار لبنان. يظهر نهر الليطاني باللون الأرجواني، والعاصمة اللبنانية بيروت باللون الأحمر. يتدفق نهر العاصي شمالاً إلى سوريا ونهر إبراهيم هو النهر الثاني إلى الشمال من بيروت، ويتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط. ٣٧
الشكل البياني رقم ٤ (٤-٢) توزيع/تصريف مياه الصرف الصحي في البحر الأبيض المتوسط على طول الساحل اللبناني ٣٩
الشكل البياني رقم ٥ ٤-٣ توزيع الانبعاثات لمختلف الملوثات لعام ٢٠١٠م (واكد واخرين، ٢٠١٢م) ٤١
الشكل البياني رقم ٦ (٤-٤) توزيع بعض محطات مراقبة جودة الهواء في لبنان ٤٢
الشكل البياني رقم ٧ (٤-٥) استهلاك المياه عبر القطاعات المختلفة ٤٨
الشكل البياني رقم ٨ (٤-٦) التوزيع الجنساني لمختلف مستويات التحصيل العلمي ٥٠
الشكل البياني رقم ٩ (٤-٧) توزيع القوى العاملة حسب القطاع ٥١
الشكل البياني رقم ١٠(٤-٨) توزيع المستشفيات المتعاقدة مع وزارة الصحة العالمية بحسب المحافظة والنوع ٥٢
الشكل البياني رقم ١١ (٤-٤) استخدامات الأراضي الرئيسية الأربعة في لبنان ٥٤
الشكل البياني رقم ١٢ (٤-١٠) توزيع المدارس في مختلف المناطق اللبنانية ٥٥
الشكل البياني رقم ١٣ (٤-١١) توزيع تلاميذ المدارس في مختلف المناطق اللبنانية ٥٥
الشكل البياني رقم ١٤ (٥-١) عرض تخطيطي للعملية البيئة والاجتماعية. ٦٠
الشكل البياني رقم ١٥ (١٠-١) رسم توضيحي لآلية معالجة التظلمات ١١٤
الشكل البياني رقم ١٦ (١٠-٢) توزيع اللاجئين السوريين في لبنان ١٤٩

قائمة الجداول

جدول رقم ١ (٣-١) الأطراف الرئيسية ذات العلاقة المعنية بالبيئة ١٥
جدول رقم ٢ (٣-٢): نظرة عامة على التشريعات البيئية والاجتماعية اللبنانية الرئيسية ١٩
جدول رقم ٣ (٣-٣) النصوص التشريعية الرئيسية التي تضع المعايير البيئية في لبنان ٢٤
جدول رقم ٤ (٣-٤) الحدود القصوى المسموح بها لملوثات الهواء في الغلاف الجوي (القرار ١/٥٢) ٢٤
جدول رقم ٥ (٣-٥) تصنيف الملوثات إلى مجموعات (ملوثات صلبة غير عضوية، ملوثات غازية غير عضوية) وفقاً للقرار رقم ١/٨ ..... ٢٥
جدول رقم ٦ (٣-٦) القيم الحدية البيئية العامة للانبعاثات المتعلقة بالملوثات الهوائية كما هو محدد في القرار رقم ١/٨ ..... ٢٥
جدول رقم ٧(٣-٧) القيم الحدية لانبعاثات المولدات التي تعمل على الزيت (الفيول أويل) أكبر من ٠,٥ ميغاوات (قرار وزارة البيئة رقم ١/٨)... ٢٦
جدول رقم ٨(٣-٨) القيم الحدية البيئية للنفايات السائلة المصرفة في مختلف الوسائط (القرار رقم ١/٨). ٢٧
جدول رقم ٩ (٣-٩) الحد الأقصى المسموح به لشدة الضوضاء في المناطق المختلفة وفقا للقرار ١/٥٢ ..... ٢٨
جدول رقم ١٠ (٣-١٠) الحد المسموح به لمنسوب شدة الضوضاء داخل أماكن الأنشطة الإنتاجية بحسب مدة التعرض ٢٩
جدول رقم ١١(٣-١١) متطلبات سياسات الضمان الخاصة بالبنك الدولي التي تنطبق على مشروع الطرق والعمالة ٢٩
جدول رقم ١٢ (٣-١٢) الحدود الإرشادية للضوضاء المحيطة ٣١
جدول رقم ١٣ (٣-١٣) الحدود الإرشادية لتصريف النفايات السائلة في أنظمة المجاري ٣٢
جدول رقم ١٤ (٣-١٤) الحدود الإرشادية لنوعية الهواء (متطلبات البنك الدولي ميكروغرام / متر مكعب)..... ٣٢
جدول رقم ١٥ (٣-١٥) مقارنة مستويات الضوضاء المسموح بها بين المعايير اللبنانية ومعايير البنك الدولي ٣٣
جدول رقم ١٦ (٣-١٥) مقارنة مستويات وحدود تصريف النفايات السائلة في المياه العادمة بين المعايير اللبنانية ومعايير البنك الدولي ٣٣
جدول رقم ١٧ (٣-١٧) مقارنة مستويات الملوثات الهوائية المسموح بها بين المعايير اللبنانية ومعايير البنك الدولي ٣٤
جدول رقم ١٨ (٤-١) التوزيع السكاني لسكان لبنان المقيمين حسب المحافظة والقضاء من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٦م..... ٤٥
جدول رقم ١٩(٤-٢) التوزيع السكاني اللبناني المقيم حسب الفئة العمرية والجنس في عام ٢٠١٦م ٤٧
جدول رقم ٢٠ (٤-٣) طرق معالجة / التخلص من المياه العادمة في مختلف المناطق اللبنانية ٤٩
جدول رقم ٢١(٤-٤) النفقات السنوية لنفقات وزارة الأشغال العامة والنقل على الطرق (الصيانة وإعادة البناء / الإنشاءات الجديدة) ٥٠
جدول رقم ٢٢ (٤-٥) توزيع الطلاب حسب أنواع المؤسسات التعليمية..... ٥٠
جدول رقم ٢٣جدول ٤-٦ الوفيات حسب الأسباب في لبنان ٥٢
جدول رقم ٢٤ (٤-٧) الأنواع المختلفة من ملكية الأراضي التي تنشأ أو توجد فيها حالياً مشاريع الطرق ٥٣
جدول رقم ٢٥ (٤-٨) مؤشرات الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية في لبنان وأوروبا..... ٥٦
جدول رقم ٢٦ (٤-٩) توزيع المواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين في المحافظات اللبنانية المختلفة ٥٧
جدول رقم ٢٧ (٥-١) معايير استبعاد المشروعات الفرعية..... ٦١
جدول رقم ٢٨ (٦-١) تحديد مبدئي للآثار المحتملة أثناء الأعمال..... ٦٥
جدول رقم ٢٩ (٦-٢) التحديد الاولي للآثار المحتملة خلال مرحلة التشغيل..... ٦٩
جدول رقم ٣٠ (٦-٣) توقع الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة من مشروع الطرق والعمالة..... ٧١
جدول رقم ٣١ (٧-١) خطة الرصد البيئي المقترحة لمرحلة الأعمال في المشروع..... ٨٧
جدول رقم ٣٢ خطة الرصد البيئي المقترحة لمرحلة تشغيل المشروع ٩٠
جدول رقم ٣٣ (٨-١) التكلفة التقديرية لإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها..... ٩٥
جدول رقم ٣٤ (٩-١) الأدوات البيئية والاجتماعية المتوقعة حسب المكوّن ٩٦
جدول رقم ٣٥ (٩-٢) وصف أنواع الأدوات البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية ٩٧
جدول رقم ٣٦ (٩-٣) تحديد مسؤوليات الضمانات البيئية ٩٨
جدول رقم ٣٧ (١٠-١) ملخص المخاوف الرئيسية المثارة خلال جلسات المشاورات لمشروع الطرق والعمالة..... ٩٩

جدول رقم ٣٨ (١٠-٢) الأسئلة والملاحظات التي طرحت خلال جلسات المشاورات لمشروع الطرق والعمالة..... ١٠١

الملخص التنفيذي

١) خلفية عامة

تتمتع شبكة الطرق الحالية في لبنان بنطاق وتغطية كافيين، ولكن حالة نسبةً كبيرةً من تلك الطرق ما زالت سيئة نوعاً ما، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، وينطبق الحال ذاته بشكل رئيسي على المناطق الريفية ومنخفضة النمو التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل[١]. أضف إلى ذلك أن تدفق اللاجئين السوريين زاد من التأثير على الوضع الحالي بتسبب ذلك التدفق في زيادة الطلب على الحركة المرورية وزيادة معدلات استخدام شبكة الطرق، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدة عوامل تتضمن عدم نجاعة التمويل والاستثمارات في الطرق وضعف قدرات الجهات الموكلة بأعمال الطرقات وغياب أدوات إدارة أصول الطرق.

سيمثل مشروع الطرق والعمالة الذي يموله البنك الدولي الذي يتطرق اليه هذا التقرير جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته ٥١٠ مليون دولار أمريكي. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة أصول الطرق.

يوجز هذا التقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي أعد لمشروع لبنان للطرق والعمالة الذي ينفذه مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل حكومة لبنان وذلك بدعم من البنك الدولي.

٢) وصف المشروع ومكوناته

تتمثل أهداف مشروع الطرق والعمالة فيما يلي: (١) تحسين ترابط مكونات نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره و(٢) خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين.

تتألف الفئات المستفيدة من المشروع مما يلي:

١. **المشاركين من اليد العاملة اللبنانية والسورية من ذوي المهارات المنخفضة:** من المتوقع أن يخلق هذا المشروع حوالي ١,٥ مليون يوم عمل من الوظائف المباشرة القصيرة الأجل في صناعة البناء، ومعظم اليد العاملة في هذه الفرص ستكون من اللبنانيين والسوريين ذوي المهارات المنخفضة. كما سيخلق المشروع وظائف إضافية كثيرة في صناعات سلسلة التوريد المرتبطة بالمشروع بالإضافة إلى الخدمات الهندسية والاستشارية في لبنان. سيشجع المشروع أيضاً مشاركة المرأة ويحقق لها نطاق أوسع بكثير من الفوائد والمزايا.
٢. **الأسر اللبنانية والسورية، خاصة الأسر الفقيرة والأسر في المستوى المنخفض من الطبقة المتوسطة:** سيقوم المشروع بإعادة تأهيل أجزاء من طرق مختارة في جميع مناطق لبنان. سيستفيد الشعب اللبناني ككل وكذلك السوريون في لبنان، بمن فيهم النساء، من المشروع من خلال تحسين التواصلية، وخفض تكاليف النقل، وتحسين السلامة على الطرق. تؤثر تكاليف النقل وسوء حالة السلامة تأثيراً متفاوتاً على الفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض.
٣. **الصناعات والاقتصادات المحلية:** كما سيستفيد المشروع من الصناعات المحلية التي تدعم قطاع الإنشاءات (مثل صناعة المقالع، وقطاع النقل، وصناعة الإسمنت). كما ستستفيد الاقتصادات المحلية من تحسين التواصلية في النقل وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية.
٤. **صغار ومتوسطي المقاولين:** سيستفيد المشروع من ١٠ إلى ١٥ مقاولًا متوسط الحجم للقيام بأعمال إعادة تأهيل الطرق، وحوالي ١٠ مقاولين صغار الحجم، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة في جميع أنحاء لبنان وذلك لتنفيذ أعمال الصيانة الروتينية.
٥. **الهيئات الحكومية اللبنانية المعنية بقطاع الطرق:** سيساهم المشروع بشكل كبير في بناء قدرات وزارة الأشغال العامة والسكان، ومجلس الإنماء والإعمار، وأمانة المجلس الوطني للسلامة المرورية في جوانب تخطيط وإدارة أصول الطرق.

[١] ٣٥ في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة.

سيدعم مشروع الطرق والعمالة خليطاً من تحسين ظروف الطرق وبناء القدرات في قطاع الطرق، من خلال ثلاث مكونات رئيسية تفصيلها كالتالي:

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (١٨٤,٦ مليون دولار أمريكي)

سيقوم هذا المكون في المقام الأول بتمويل الأعمال الخاصة بإعادة تأهيل وصيانة حوالي ٥٠٠ كم من الطرق الرئيسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة والتحسينات الفورية على تلك الطرق، كما سيدعم هذا المكون الخدمات الاستشارية ذات الصلة. سوف تحسِّن الاستثمارات في إطار هذا المكون من تواصلية النقل، وتؤدي إلى خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين. وتشمل تلك كل من الأعمال على طبقات الأسفلت، وأعمال الصرف، وإعادة بناء طبقة الأساس وما تحت الأساس في أجزاء مختارة، وأعمال تثبيت المنحدرات، والجدران الاستناديه، بالإضافة إلى تحسينات على جانب الطريق في قطاعات الطرق التي تعبر المدن (الأرصفة، وزراعة الأشجار). ستتم معظم أعمال الطرق ضمن حق الطريق الحالي. تقدر أنشطة إعادة تأهيل الطرق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي، وسيتم تمويلها في إطار ١٥ عقداً محلياً مختلفاً تتراوح قيمة كل منها بين ٥ ملايين دولار و١٥ مليون دولار لكل منها، مما يسمح بمشاركة مقاولين متوسطين وصغار في مختلف مناطق لبنان. سيمول هذا المكون أيضاً الخدمات الاستشارية لتصميم أعمال إعادة التأهيل المذكورة أعلاه والإشراف عليها، والتي تقدر بنحو ٨ ملايين دولار أمريكي. سيقوم هذا المكون أيضًا بتمويل أدوات الحماية المطلوبة مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة عمل إعادة التوطين التي تقدر بحوالي ١ مليون دولار أمريكي. كما ستمول عملية تجريب عقود الصيانة الروتينية المتعددة السنوات (بعقود لمدة سنتين أو ثلاث سنوات)، والتي يقدر مجموعها بنحو ١٥ مليون دولار أمريكي، على أن يقوم بها متعاقدون محليون صغيرون على عدد مختار من أقسام الطرق التي تم إصلاحها حديثاً. وأخيرًا، يشتمل هذا المكون على ١٠,٦ مليون دولار أمريكي كاحتياطي لحالات الطوارئ المتعلقة بالسعر.

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (٧,٥ مليون دولار أمريكي)

بالنظر إلى أن لبنان هو بلد جبلي بشكل رئيسي شهد مؤخراً حالات طقس قاسية كان فيها الشتاء أقصر والبرد قارساً أكثر وفترات أطول من تساقط الثلوج، حالياً لا تمتلك وزارة الأشغال العامة والنقل للعدد الكافي من مرعدات إزالة الثلوج على سبيل المثال، كما أن معظم المعدات الموجودة قد عفا عليها الزمن، حيث يبلغ متوسط عمرها ٢٠ عاماً، أضف إلى ذلك أن وزارة الأشغال العامة والنقل تواجه صعوبة في إرسال هذه المرعدات إلى المدن والقرى في الوقت المناسب خلال فترات الطقس الشديد وعواصف الثلوج الكبيرة خلال الشتاء، وهو ما يغطي جزء كبير من شبكات الطرق المحلية والوطنية في لبنان، ويتسبب ذلك في انقطاع الطرق وتعذر الوصول إلى بعض القرى والبلدات الجبلية، لا سيما في المناطق المتخلفة، بما في ذلك التي تحتوي على عدد كبير من اللاجئين، حيث يتعذر الوصول إليها لعدة أيام خلال موسم الشتاء، ويوقع ذلك بالتالي آثاراً ضارة على سبل العيش والخدمات في هذه المجتمعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الطرق السريعة الرئيسية، مثل الطريق السريع الرئيسي الذي يربط بين بيروت والبقاع، تنقطع في كثير من الأحيان بسبب الثلوج، مما يؤدي إلى حدوث خسائر اقتصادية كبيرة.

لذلك يهدف هذا المكون إلى تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة، سوف يمول هذا المكون شراء المركبات والمعدات على الطرق، خاصة تلك اللازمة لإزالة الثلوج وإصلاحات الانهيارات الأرضية. سيساعد هذا المكون في شراء ١٥ جرافة، و١٠ نافخات ثلوج، و٥ رشاشات ملح، و١٠ مركبات رباعية الدفع. كما سيساعد هذا المكون في تنقيح ومراجعة إجراءات الطوارئ الحالية في وزارة الأشغال العامة والطرق، وقدرتها على التخطيط للظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك تعبئة وإرسال معداتها في الوقت المناسب عند الحاجة. ونظراً لارتباطه القوي بجدول أعمال تغير المناخ، فقد يستفيد هذا المكون في مراحل لاحقة من الدعم المقدم من صناديق إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ.

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (٧,٥ مليون دولار أمريكي)

يهدف هذا المكون إلى بناء قدرات الوكالات اللبنانية في جوانب تخطيط وإدارة قطاع الطرق، كما سيسهم في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على تقنيات جديدة ومحسنة في بناء الطرق وصيانتها. سيقوم هذا المكون بتمويل الخدمات الاستشارية والبرامج ذات الصلة ومعدات تكنولوجيا المعلومات، لدعم المكونات الفرعية التالية:

المكون الفرعي الأول. تعزيز إدارة الأصول للطرق الوطنية (مليوني دولار أمريكي). سيعمل هذا المكون الفرعي على تمويل إنشاء قاعدة بيانات أصول لشبكة الخطوط الرئيسية في لبنان، وجمع المعلومات الأساسية لقاعدة البيانات (مثل المسوح البصرية لحالات الطرق، وتقييم البرنامج الدولي لتقييم الطرق للسلامة على الطرق، وحساب حركة المرور في أقسام محددة من الطريق)، ومراجعة معايير التصميم والصيانة لتعكس الظروف المناخية المتغيرة، لا سيما فيما يتعلق بالتصريف / حماية الميل. كما سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل إعداد مستندات العطاءات والتدريب على العقود القائمة على الأداء لصيانة الطرق.

المكون الفرعي الثاني. دعم تخطيط وتنفيذ تدابير السلامة على الطرق (مليوني دولار أمريكي). سوف يستفيد هذا المكون الفرعي من أمانة المجلس الوطني للسلامة على الطرق، وسيقوم في المقام الأول بتمويل وضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين بشأن السلامة على الطرق، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات أولوية محددة للسلامة على الطرق بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى المهتمة. كما يمكن لهذا المكون الفرعي أن يستفيد في مراحل لاحقة من المنح المقدمة من المرفق العالمي للسلامة على الطرق فضلا عن الجهات المانحة الأخرى المهتمة.

المكون الفرعي الثالث. دعم دراسات التخطيط والتصميم (مليوني دولار أمريكي). سوف يقوم هذا المكون الفرعي بتمويل الدراسات التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار لإعداد دراسات التخطيط والتصميم اللازمة لمشاريع النقل الهامة التي حددتها الحكومة اللبنانية كأولويات.

المكون الفرعي الرابع. دعم أنشطة التدريب (نصف مليون دولار أمريكي). سوف يدعم هذا المكون الفرعي أنشطة التدريب لبناء المهارات الفنية لموظفي وزارة الأشغال العامة، وموظفي مجلس الإنماء والإعمار، وكذلك العمال والمقاولين الصغار. وسوف يدعم التدريب على المهارات الشخصية بالإضافة إلى المهارات الفنية المتعلقة بالعمل الذي سيتم تنفيذه في مواقع مشاريع مختارة. سيدعم هذا المكون الفرعي أيضًا وعلى وجه الخصوص تدريب المقاولين المحليين الصغار والمشاريع الصغيرة، وعملهم على متطلبات وتقنيات الصيانة الروتينية المناسبة، والجوانب البيئية والاجتماعية، وجوانب الصحة والسلامة. ويمكن تنفيذ هذا المكون الفرعي بالتعاون مع المانحين الآخرين المهتمين مثل منظمة العمل الدولية.

المكون الفرعي الخامس. دعم تنفيذ المشروع (مليون دولار أمريكي). سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل توظيف الخبراء المطلوبين من قبل الوكالة المنفذة للقيام بشكل صحيح بتنفيذ ورصد المشروع.

٣) أهداف ومنهجية إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

نظرًا لعدم تحديد البلديات أو الطرق تحديداً دقيقاً في بداية المشروع، ونظراً لأنها سيتم تحديدها أثناء تنفيذ المشروع بناءً على الطلب والمشاورات مع الحكومة اللبنانية الممثلة في مجلس الإنماء والإعمار، تعتبر أداة السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٤,٠١ هي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

إن الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا هو ضمان دمج الإدارة البيئية والاجتماعية في دورة التطوير الكاملة للاستثمارات الفردية التي يتم تمويلها في إطار المشروع.

في الأقسام أدناه، يسلط الضوء على عملية التخفيف على مستوى مستويات دورة المشروع. الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو أن يكون بمثابة أداة عملية لتوجيه تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة والتخفيف منها وكونها منصة للتشاور مع الأطراف ذات العلاقة بالمشروع والمستفيدين من المشروع.

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وفقًا لسياسة الضمانات للبنك الدولي، وهي السياسة التشغيلية رقم ٤,٠١ بشأن التقييم البيئي، والسياسات اللبنانية ذات الصلة بشأن قوانين التقييم البيئي وحماية البيئة. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية محفزات السياسة الخاصة بالمشروع، ومعايير الفحص/المسح للمكونات، والمكونات الفرعية أو المشاريع الفرعية، والآثار البيئية والاجتماعية، وتدابير التخفيف من أجل تخفيف المخاطر المحددة، وتقييم القدرة المؤسسية للوكالة المنفذة، والتدابير لسد الثغرات في القدرات، وتقدير للميزانية اللازمة لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والأدوات ذات الصلة.

استخدمت عملية إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتدفق اللاجئين السوريين وتقييم الاحتياجات الأولية لتوفير نظرة ثاقبة على النطاق والتصميم، واستكمل ذلك من خلال الملاحظات والمشاورات الميدانية مع اتحادات البلديات المستهدفة والوكالة المنفذة (مجلس الانماء والاعمار). تمت مشاركة النتائج الأساسية لعملية إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والتشاور بشأنها مع الأطراف الرئيسية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص، المحافظين وقائمي المقام واتحادات البلديات التي استهدفها المشروع وتأثرت بتدفق اللاجئين السوريين من خلال ورش عمل تشاورية نظمت في جميع المحافظات باستثناء بيروت بين الثامن والسابع عشر من يناير ٢٠١٨م. عند الموافقة على أطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجازته، سيتم الكشف عنه ونشرة على الموقع الإلكتروني لمجلس الانماء والاعمار وعرضة في مباني البلديات المستهدفة. سيتم أيضًا الإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على موقع البنك الخارجي.

٤) المخاطر البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها

من المتوقع أن يحقق المشروع أهداف مهمة متعددة كالتالي:

- تلبية الاحتياجات الإنمائية للاقتصاد اللبناني والمناطق المتخلفة وتعزيز وجود الحكومة والتزاماتها تجاه هذه المناطق المهملة بوجه عام.
- توفير كم كبير من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين من ذوي المهارات المنخفضة في المجتمعات الفقيرة.
- استفادة المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين من تحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات.
- يمكن إعدادها وصرفها بسرعة، وبالتالي يمكنها إظهار النتائج على أرض الواقع وخلق صدمة إيجابية في الاقتصاد.
- يمكن أن يكون هناك تغطية واسعة في مختلف المناطق في لبنان، وبالتالي الاستفادة من مجموعة واسعة من المجتمعات وتخفيف التوترات الاجتماعية والسياسية.

من المتوقع أن تؤدي التدخلات من أجل اصلاح الطرق وترقيتها إلى تحسين إمكانية الوصول والسلامة على الطرق وتقليل انبعاثات الغبار وزيادة كفاءة الوقود.

نظراً لطبيعة إعادة تأهيل الطرق، من المتوقع أن تكون التأثيرات البيئية السلبية المتوقعة لأنشطة المشروع طفيفة خلال مرحلة إعادة التأهيل وأن تكون ذات طابع مؤقت، وتتضمن تلك الغبار والضوضاء وتوليد النفايات وتعطل حركة المرور والحركة والأضرار المحتملة للمرافق والشبكات القائمة. يمكن تخفيف هذه الآثار من خلال تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية كما سيتم إعداد إجراءات الصحة والسلامة البيئية خلال مراحل الانشاء والتشغيل حسب الضرورة.

سيتم تنفيذ التخفيف في مرحلة الانشاء كجزء من عقود الأشغال المدنية التي ستحمل بالتالي البنود الملزمة لكل من المقاولين للقيام بتخفيف الآثار وفقاً لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية كجزء من وثائق المناقصة. سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بمراقبة ورصد أنشطة مقاولي البناء لضمان التسليم حسب العقود.

من المتوقع أن تتضمن الآثار البيئية السلبية أثناء الإنشاء الانبعاثات الجوية والغبار والضوضاء والنفايات وتصريف مياه الصرف. ومن المتوقع أن تتضمن التأثيرات أثناء التشغيل الانبعاثات والضوضاء في المقام الأول بسبب الزيادة المتوقعة في تدفق حركة المرور والسرعات العالية بعد إعادة تأهيل الطرق.

في حين أن تنفيذ تدابير التخفيف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء الإنشاء تقع ضمن مسؤولية مجلس الإنماء والإعمار، فإن تنفيذ تدابير التخفيف خلال مرحلة تشغيل المشروع هو مسؤولية البلديات المعنية. يشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على جداول خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للأنشطة المتوقعة والتي تشمل التأثيرات البيئية والتخفيف منها ومسؤولياتها.

قد تشمل الآثار الاجتماعية السلبية عدم الرضا عن اختيار الطرق، مما يدفع بعض المجموعات الاجتماعية إلى الاعتقاد بأن منطقتها الجغرافية قد تم استبعادها، كما قد تتضمن عدم الرضا عن تخصيص الوظائف التي يولدها المشروع بين المجموعات، وظروف العمل السيئة للعمال، ومشاركة المرأة، وزيادة معدلات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (أو الجنس)، ومخاطر القدرة المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الآثار البسيطة لاستملاك الأراضي أو سبل العيش إلى تأثيرات سلبية خلال مرحلة البناء في المشروع.

سيخفف المشروع من الآثار الاجتماعية السلبية من خلال وضع آليات واضحة وشفافة لتخصيص موارد المشروع، بما في ذلك اختيار الطرق. سيتم تخفيف الآثار السلبية المرتبطة بالأراضي وسبل المعيشة من خلال تنفيذ إطار سياسة إعادة توطين المشروع.

٥) تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

سيتم تطبيق إطار الادارة البيئية والاجتماعية على (١) ضمان دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في مرحلة ما قبل التخطيط وعملية التصميم (٢) ضمان أن الاستثمارات في تحسين الطرق تبسط تطبيق إطار الادارة البيئية والاجتماعية وهو ما يتطلب تطوير خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل اعادة التوطين للاستثمارات الفردية لضمان إدارة الآثار البيئية والاجتماعية أثناء التخطيط والتصميم والتنفيذ.

وبما أن أنشطة المشروع تركز بشكل رئيسي على أنشطة صيانة الطرق وإعادة التأهيل، فإن المشروع مصنف ضمن الفئة البيئية "ب"، وفقًا للسياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٤-١، وبالتالي لن تكون أي مكونات فرعية أو مشاريع فرعية من الفئة "أ" مؤهلة للحصول على تمويل في إطار هذا المشروع.

بالنسبة لمشتريات السلع في إطار المكون الثاني من المشروع، سيتم وضع وتطبيق مبادئ توجيهية للتعامل معها واستخدامها ضمن الأحكام التي تنص عليها وثائق العطاءات والمواصفات الفنية.

ليس من المتوقع حدوث أي تأثيرات على الموارد المادية والثقافية أو الموائل الطبيعية في إطار المشروع. ومع ذلك، يتم تضمين الإجراءات اللازم اتباعها في حالة الاكتشاف الأثري بالصدفة في إطار الادارة البيئية والاجتماعية وذلك في حالة وجود اكتشافات خلال مرحلة تنفيذ المشروع.

ومن المتوقع أن تكون متطلبات استملاك الأراضي صغيرة في طبيعتها، حيث من المتوقع أن تنفذ استثمارات المشاريع الفرعية في الأراضي المملوكة للدولة. ومع ذلك، فإن تنفيذ المشروع قد يؤدي إلى استملاك الأراضي على نطاق ضيق أو التأثير على واضعي اليد أو المتجاوزين على الأراضي الحكومية أو الاستملاك غير الطوعي للأراضي، لذلك، سيؤدي المشروع إلى تنفيذ سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسرية وهي السياسة التشغيلية رقم ٤,١٢ . تم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين وفقاً لسياسة البنك الدولي والقوانين واللوائح اللبنانية ذات الصلة كمبدأ توجيهي لإعداد وتنفيذ إعادة التوطين.

بالنسبة لجميع المشروعات الفرعية التي قد تشمل أعمال مدنية تحت المكون الأول، سيتم تطبيق أداة فحص/مسح للضمانات الاجتماعية والبيئية، إلى جانب أدوات مستوى المشروع الفرعي المحددة التي ستكون ضرورية لتغطية الجوانب الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية (وخطة عمل اعادة توطين إذا لزم الأمر). سيتم إعداد الدراسات للمشروعات الفرعية للبنية التحتية المؤهلة لتقييم وقياس الآثار البيئية والاجتماعية وفقا لأحكام إطار الادارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة اعادة التوطين.

يتضمن التقرير نسخة عامة من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أدناه والتي سيتم التشاور عليها مع المجتمعات المحلية والأشخاص المتأثرين، والتي تمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل البنك الدولي، والإفصاح عنها محليًا وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على الانترنت.

ستدعم تدابير إضافية تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبته والامتثال له، وتتضمن تلك التدابير ما يلي: (أ) الإشراف على الموقع من قبل فريق خبراء ومستشارين بيئيين واجتماعيين من مجلس الإنماء والإعمار فيما يتعلق بتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ب) قيام البنك الدولي بمهام الإشراف على المشاريع التي ستشمل خبرة التنفيذ الاجتماعي والبيئي لدعم العميل خلال دورة المشروع بأكملها.

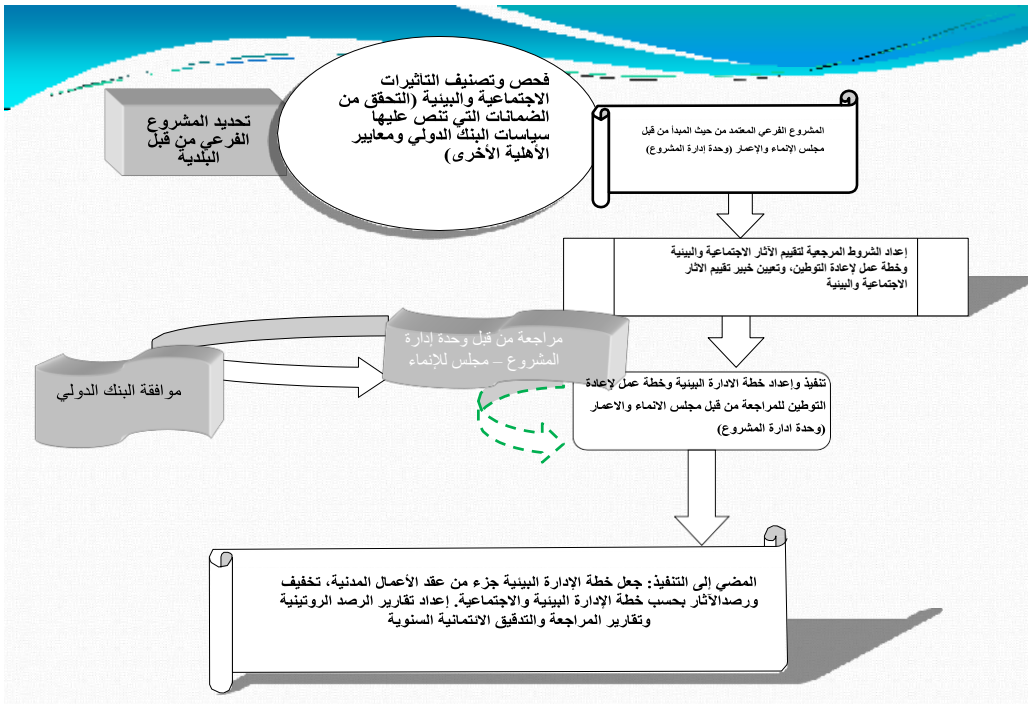

(٢-١) مسؤوليات قطاع الطرق وترتيبات تنفيذ المشروع

(٣-١) عملية تنفيذ تقييم الأثر البيئي في لبنان

(٤-١) أنهار لبنان. يظهر نهر الليطاني باللون الأرجواني، والعاصمة اللبنانية بيروت باللون الأحمر. يتدفق نهر العاصي شمالاً إلى سوريا ونهر إبراهيم هو النهر الثاني إلى الشمال من بيروت، ويتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط.

(٤-٢) توزيع/تصريف مياه الصرف الصحي في البحر الأبيض المتوسط على طول الساحل اللبناني

٤-٣ توزيع الانبعاثات لمختلف الملوثات لعام ٢٠١٠م (واكد واخرين، ٢٠١٢م)

(٤-٤) توزيع بعض محطات مراقبة جودة الهواء في لبنان

(٤-٥) استهلاك المياه عبر القطاعات المختلفة

(٤-٦) التوزيع الجنساني لمختلف مستويات التحصيل العلمي

(٤-٧) توزيع القوى العاملة حسب القطاع

(٤-٨) توزيع المستشفيات المتعاقدة مع وزارة الصحة العالمية بحسب المحافظة والنوع

(٤-٤) استخدامات الأراضي الرئيسية الأربعة في لبنان

(٤-١٠) توزيع المدارس في مختلف المناطق اللبنانية

(٤-١١) توزيع تلاميذ المدارس في مختلف المناطق اللبنانية

(٥-١) عرض تخطيطي للعملية البيئة والاجتماعية.

(١٠-١) رسم توضيحي لآلية معالجة التظلمات

(١٠-٢) توزيع اللاجئين السوريين في لبنان

٦) مسؤولية الإدارة والرصد البيئيين

الأطراف المشاركة في الإدارة البيئية هي المستشار البيئي في وحدة إدارة المشروع، ونقطة التنسيق البيئية / الاجتماعية في وحدة إدارة المشروع ونقطة التنسيق البيئية للمقاول.

وسيتم إجراء الرصد إلى حد كبير على شكل رصد الامتثال من خلال الإشراف على الموقع من قبل المسؤولين القائمين على المشروع، وترد في الملحقين التاسع والعاشر قائمة تحقق عامة للرصد وقائمة تحقق محددة لرصد سلامة البناء لاستخدامها وملئها أثناء عملية الإشراف على الموقع.

٧) التكلفة إطار الادارة البيئية والاجتماعية

تقدر تكلفة تنفيذ الضمانات البيئية بمبلغ ١,٠٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي. تتضمن هذه التكلفة: إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وتكاليف الموظفين، والتدريب والتوعية والرصد البيئي.

الفصل الأول: المقدمة

١-١ خلفية عامة عن المشروع

سيدعم المشروع المقترح الذي يموله البنك الدولي وصندوق تمويل الأزمات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي المرحلة الأولى من برنامج الطرق الحكومية الذي تبلغ تكلفته ٥١٠ ملايين دولار أمريكي. من المخطط تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي، والتي تقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، على فترة ثلاث سنوات، وستركز هذه المرحلة على ما يلي: (أ) إعادة تأهيل وصيانة الطرق القائمة، بما في ذلك تحسين السلامة عليها (ب) شراء معدات لأعمال الطرق الطارئة (ج) بناء القدرات في هذا القطاع. يتكون تمويل المرحلة الأولى من تمويل بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي (بما في ذلك قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الأجنبي) والمشار إليه هنا باسم "المشروع"، وقرض ١٠٠ مليون دولار أمريكي من الحكومة من مانحين آخرين بشروط ميسرة. سيقوم البنك الدولي بتنسيق تنفيذ المشروع مع مشاريع ممولة بتمويل موازٍ في إطار المرحلة الأولى لضمان النجاح الكلي لبرنامج الحكومة، على الرغم من تنفيذ كل من هذه المشاريع بشكل منفصل.

عملية اختيار أقسام الطرق ذات الأولوية للبرنامج جارية حالياً بناءً على عدد من المعايير، وتم في الوقت ذاته الانتهاء من تحديد جزء من برنامج عمل السنة الأولى لتنفيذ المشروع في الوقت المحدد. وبالنظر إلى حجم البرنامج ونطاقه المهمين، ومن أجل تحديد وتحديد قطاعات الطرق ذات الأولوية التي سيتم إصلاحها في إطار هذا المشروع والبرنامج الأوسع تحديداً موضوعياً، فقد تم الاتفاق على عدد من معايير الاختيار التي تأخذ في الاعتبار ظروف الاسفلت، وسلامة الطرق، ومستوى حركة المرور، وموازنة الطرق بين المناطق والمجتمعات، وموازنة أقسام الطرق حسب الفئات (الأولية والثانوية والثالثة)، وإمكانيات خلق العمالة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. يجري حاليًا مسح بصري لتقييم حالة الطريق في شبكة الطرق (يغطي المسح أو الفحص حوالي ٦٠٠٠ كم من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة)، وكذلك لتقييم وتصنيف حالة سلامة الطرق في شبكة الطرق بناءً على منهجية البرنامج الدولي لتقييم الطرق. كما سينشئ المسح البصري مؤشرًا و / أو تحققًا من أحجام الحركة المرورية على الشبكة. وفي الوقت نفسه، تقوم السلطات اللبنانية بمساعدة من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية بإعداد تقديرات حول إمكانات خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لاستثمارات الطرق لمختلف أنواع الطرق، والأعمال، والفئات، وكذلك الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه الاستثمارات. ومن المتوقع الانتهاء من أقسام الطرق ذات الأولوية في البرنامج بنهاية عام ٢٠١٧م.

يجمع تصميم المشروع، الذي يتم تنفيذه في ظل حالة الطوارئ، بين الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل الطرق وإدارة الأصول مع زيادة محتوى العمالة في هذه المشاريع. تم إعداد المشروع بناء على ثلاثة عوامل محركات رئيسية كالتالي: (١) أن يسمح تصميم المشروع بالإعداد والتنفيذ السريعين، (٢) أن يقدم المشروع بنية تحتية جيدة وممارسات جيدة في إدارة الأصول (٣) أن يخلق المشروع عددًا كبيرًا من الوظائف قصيرة المدى للمجتمعات اللبنانية والسورية، ونجد أدناه السمات الرئيسية للمشروع لتحقيق التوازن بين هذه المتطلبات.

أن يسمح تصميم المشروع بالإعداد والتنفيذ السريعين:

١. إعداد المشروع في إطار إجراءات الطوارئ مع إرجاء الاختيار الدقيق والمحدد للمشاريع / الطرق والضمانات المرتبطة بها إلى مرحلة التنفيذ.
٢. الموافقة على برنامج أشغال الطرق للعام الأول لتسريع التنفيذ.
٣. تضمين مشتريات المعدات اللازمة التي يمكن تنفيذها بسرعة.
٤. تقديم تمويل بأثر رجعي لدعم تنفيذ المشروع في الوقت المناسب وبدء أنشطة المشتريات والدراسات اللازمة.

أن يقدم المشروع بنية تحتية جيدة وممارسة إدارة أصول جيدة:

١. إعداد استراتيجية وحزم المشتريات لضمان مشاركة أوسع للمقاولين المحليين (وبالتالي منافع أوسع في مناطق / مجتمعات مختلفة)، طبعاً مع ضمان وجود مقاولين مؤهلين لضمان انجاز أعمال إعادة تأهيل مناسبة وفقاً لمعايير تصميم وإعادة تأهيل الطرق القائمة في لبنان.
٢. تقديم تدابير ملائمة وموضوعية لتحديد أولويات الطريق من خلال المسح البصري لحالة الشبكة وسلامتها، وهي التدابير التي ستوفر المعلومات في وقت لاحق لعملية إنشاء نظام جديد ومتكامل لإدارة أصول الطرق في لبنان.
٣. تقديم السلامة على الطرق وتحسينات التكيف مع المناخ لتحسين التصميم الحالي للطرق ومعايير البناء في لبنان.
٤. تقديم عقود الصيانة الروتينية كإجراء هام وفعال للحفاظ على الأصول (بما في ذلك تجريب العقود القائمة على الأداء).

أن يخلق المشروع عدد كبير من الوظائف قصيرة الأجل للمجتمعات اللبنانية والسورية:

١. تحديد أقسام الطرق التي ستتم فيها الأعمال المدنية المطلوبة مثل هياكل الصرف واستقرار المنحدرات لزيادة محتوى العمالة في العقود.
٢. تضمين عدد أكبر من الطرق الثالثة، وبالتالي توفير تغطية أوسع لشبكة الطرق، ولا سيما في المناطق الريفية بالإضافة إلى كيلومترات أخرى من الطرق التي سيتم إعادة تأهيلها.
٣. إدخال الصيانة الروتينية التي تتطلب عملاً كبيرًا وسيتم تنفيذها من قِبل جهات محلية صغيرة.
٤. إدراج نصوص لمراجعة التصاميم والمواصفات الفنية لزيادة محتوى العمالة (مثل استخدام القنوات الخرسانية بدلاً من الأنابيب للصرف، واستخدام جدران البناء و / أو الغطاء النباتي على الطرق الثالثة صغيرة الحجم).
٥. إدراج أنشطة التدريب، لا سيما على الممارسات الجديدة وأساليب الصيانة (مثل تثبيت المنحدرات/الميل والصيانة الدورية).

١-٢ أهداف المشروع التنموية

أهداف المشروع التنموية هي كالتالي ١) تحسين اتصالية النقل على طول طرق معبدة مختارة و(٢) خلق وظائف قصيرة المدى للبنانيين والسوريين.

١-٣ الأساس المنطقي لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية:

الهدف من هذا الإطار هو توفير عملية إدارة بيئية واجتماعية لتصميم وتنفيذ مشروع الطرق والعمالة، والغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا هو استخدامه كأداة عملية خلال صياغة المشاريع وتصميمها وتخطيطها وتنفيذها ورصدها لضمان مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية على النحو الواجب والتطرق لها في عملية التخطيط والتنفيذ. يصف لإطار أيضا الخطوات المتبعة في تحديد والتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة. تم إعداد هذا الإطار أي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية امتثالاً لمرسوم تقييم الأثر البيئي اللبناني رقم (٢٠١٢/٨٦٣٣م) الذي يحدد الإجراءات والخطوات والنطاق والمحتوى لدراسة تقييم التأثير البيئي. ستكمل أحكام مرسوم تقييم الأثر البيئي بالامتثال للسياسة التشغيلية رقم ٤,٠١ الخاصة بالبنك الدولي.

وفقا لقوانين البيئة اللبنانية، تتطلب أنشطة استثمار معينة (مثل بناء الطرق) تقييماً للأثر البيئي، في الحين الذي لا توجد متطلبات واضحة لتقييم الأثر البيئي لأنشطة إعادة التأهيل ذات الحجم الأصغر بكثير، ولكنها أنشطة قد يكون لها تأثيرات محلية سلبية تتطلب التخفيف المناسب. هذا هو السبب في استخدام هذا المشروع لعملية الفحص البيئية والاجتماعية المحددة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا. ستشمل هذه العملية تحديد وتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة في مراحل تخطيط الاستراتيجيات والتخفيف منها وتخطيطها وفقًا للسياسات التشغيلية للبنك الدولي. وبمجرد تحديد مواقع المشروع وتحديد المشروعات الفرعية، سيتم تنفيذ خطوة الفحص مع وزارة البيئة لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تقييم بيئي أولي أو تقييم أثر بيئي أو فقط خطة إدارة بيئية واجتماعية للمشاريع الفرعية المختلفة.

سيحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة التي تتطلب اتخاذ تدابير التخفيف و / أو إعادة التوطين والتعويض. كما ذكرنا من قبل، سيتم تنفيذ أي إجراءات إعادة توطين و / أو تعويض وفقًا لإطار سياسة إعادة التوطين، وسيتم تنفيذها قبل البدء في أي أنشطة استثمارية. يتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية نموذجًا لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لتنفيذ المشروع. توجز خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الترتيبات المؤسسية لتنفيذ تدابير التخفيف، والرصد، من خلال بعض مؤشرات تنفيذ هذه التدابير، واحتياجات بناء القدرات، فضلاً عن تقديرات التكلفة. كما ستكون عملية الفحص المقترحة متسقة مع سياسة الضمانات الخاصة بالبنك الدولي، السياسة التشغيلية رقم ٤,٠١ الخاصة بالتقييم البيئي.

لقد حدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية مسؤولية الإدارة البيئية والاجتماعية على عاتق جميع الأطراف ذات الصلة. ومع ذلك، فإن مجلس الإنماء والإعمار هو الجهة المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والإشراف على عملية تخفيف الآثار البيئية خلال مراحل التصميم والبناء.

الفصل الثاني: وصف المشروع

يقدم هذا القسم موجزاً لوصف المشروع، ويمكن الحصول على وصف أكثر تفصيلاً للمشروع في الملحق الثامن.

٢-١ مكونات المشروع

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (١٨٤,٦ مليون دولار أمريكي)

سيقوم هذا المكون في المقام الأول بتمويل الأعمال الخاصة بإعادة تأهيل وصيانة حوالي ٥٠٠ كم من الطرق الرئيسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة والتحسينات الفورية على تلك الطرق، كما سيدعم هذا المكون الخدمات الاستشارية ذات الصلة. سوف تحسِّن الاستثمارات في إطار هذا المكون من تواصلية النقل، وتؤدي إلى خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين. وتشمل تلك كل من الأعمال على طبقات الأسفلت، وأعمال الصرف، وإعادة بناء طبقة الأساس وما تحت الأساس في أجزاء مختارة، وأعمال تثبيت المنحدرات، والجدران الاستنادية، بالإضافة إلى تحسينات على جانب الطريق في قطاعات الطرق التي تعبر المدن (الأرصفة، وزراعة الأشجار). ستتم معظم أعمال الطرق ضمن حق الطريق الحالي. تقدر أنشطة إعادة تأهيل الطرق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي، وسيتم تمويلها في إطار ١٥ عقداً محلياً مختلفاً تتراوح قيمة كل منها بين ٥ ملايين دولار و١٥ مليون دولار لكل منها، مما يسمح بمشاركة مقاولين متوسطين وصغار في مختلف مناطق لبنان. سيمول هذا المكون أيضاً الخدمات الاستشارية لتصميم أعمال إعادة التأهيل المذكورة أعلاه والإشراف عليها، والتي تقدر بنحو ٨ ملايين دولار أمريكي. سيقوم هذا المكون أيضًا بتمويل أدوات الحماية المطلوبة مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة عمل إعادة التوطين التي تقدر بحوالي ١ مليون دولار أمريكي. كما ستمول عملية تجريب عقود الصيانة الروتينية المتعددة السنوات (بعقود لمدة سنتين أو ثلاث سنوات)، والتي يقدر مجموعها بنحو ١٥ مليون دولار أمريكي، على أن يقوم بها متعاقدون محليون صغيرون على عدد مختار من أقسام الطرق التي تم إصلاحها حديثاً. وأخيرًا، يشتمل هذا المكون على ١٠,٦ مليون دولار أمريكي كاحتياطي لحالات الطوارئ المتعلقة بالسعر.

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (٧,٥ مليون دولار أمريكي)

سوف يمول هذا المكون شراء المركبات والمعدات المستخدمة على الطرق، ولا سيما تلك اللازمة لإزالة الثلوج وإصلاحات الانهيارات الأرضية. سيساعد هذا المكون في شراء ١٥ جرافة، و١٠ نافخات ثلوج، و٥ رشاشات ملح، و١٠ مركبات رباعية الدفع. كما سيساعد هذا المكون في تنقيح ومراجعة إجراءات الطوارئ الحالية في وزارة الأشغال العامة والطرق، وقدرتها على التخطيط للظواهر والظروف الجوية القاسية، بما في ذلك تعبئة وإرسال معداتها في الوقت المناسب عند الحاجة.

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (٧,٥ مليون دولار أمريكي)

يهدف هذا المكون إلى بناء قدرات الوكالات اللبنانية في جوانب تخطيط وإدارة قطاع الطرق، كما سيسهم في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على تقنيات جديدة ومحسنة في بناء الطرق وصيانتها. سيقوم هذا المكون بتمويل الخدمات الاستشارية والبرامج ذات الصلة ومعدات تكنولوجيا المعلومات، لدعم المكونات الفرعية التالية:

١) المكون الفرعي الأول. تعزيز إدارة الأصول للطرق الوطنية (مليوني دولار أمريكي)
٢) المكون الفرعي الثاني. دعم تخطيط وتنفيذ تدابير السلامة على الطرق (مليوني دولار أمريكي).
٣) المكون الفرعي الثالث. دعم دراسات التخطيط والتصميم (مليوني دولار أمريكي).
٤) المكون الفرعي الرابع. دعم أنشطة التدريب (نصف مليون دولار أمريكي).
٥) المكون الفرعي الخامس. دعم تنفيذ المشروع (مليون دولار أمريكي).

٢-٢ الترتيبات المؤسسية

٢-٢-١ المجتمعات والبلديات والاتحادات المستفيدة

سيضمن المشروع مشاركة المواطنين من خلال أدوات متعددة. أولاً، سيضمن المشروع المشاركة المحلية في اختيار الطرق ذات الأولوية، وسيقوم مجلس الإنماء والإعمار باستبيان بسيط لجميع اتحادات البلديات للتشاور معهم بشأن أولوياتهم فيما يتعلق بإعادة تأهيل الطرق الوطنية التي تعبر مدنهم / مدرياتهم. سيتم التحقق من قائمة الطرق ذات الأولوية التي حددتها البلديات ومقارنتها مع نتائج مسح حالة الطرق، وسيتم النظر في اختيارها ضمن إطار المشروع، إذا تم تبرير اختيارها على أسس فنية واقتصادية سليمة. ثانياً، سيقيس المشروع مدى رضا المواطنين عن المشاريع المنفذة من خلال مسح لتقييم مستوى رضا المستفيدين عن المشروعات المنفذة. ثالثاً، سوف تسمح آلية معالجة التظلمات للمواطنين بالتعبير المباشر عن مخاوفهم أو شكاويهم أو تظلماتهم إلى الوكالة المنفذة والتأكد من الاستجابة لهذه المخاوف ومعالجتها في الوقت المناسب.

سيشجع المشروع بشكل خاص على مشاركة المرأة وتحقيق مزايا أوسع لها، حيث ستشرك المشاورات النساء في المناقشات حول أنواع الوظائف التي يمكن أن يستفدن منها في قطاع البناء أو القطاعات الداعمة ذات الصلة. كما سيتم وضع ترتيبات محددة لتمكين المرأة من العمل بشكل مباشر وغير مباشر في أنشطة المشروع.

٢-٢-٢ مجلس الإنماء والإعمار (الجهة المنفذة)

سيتم تنفيذ أعمال المشروع على شبكة الطرق الرئيسية التي تخضع لسلطة وزارة الأشغال العامة والنقل، حيث تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية بناء وصيانة شبكة الطرق الرئيسية، المؤلفة من الطرق الرئيسية والثانوية والثالثة. أما الطرق المحلية أو البلدية فتقع تحت مسؤولية البلديات وهي غير مشمولة ضمن هذا المشروع. وبالنظر إلى افتقار وزارة الاشغال العامة والنقل إلى الموارد الكافية وخبرتها القليلة في تنفيذ المشاريع الممولة من الجهات المانحة، وخاصة مشاريع الطوارئ، فمن المعتاد أن يتم تنفيذ مشاريع أعمال الطرق الممولة من المانحين من قبل مجلس الإنماء والإعمار بناء على طلب مجلس الوزراء. لقد كان مجلس الإنماء والإعمار في الواقع لسنوات عديدة هو الوكالة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ المشروعات الممولة من الجهات المانحة، وخاصة في جميع قطاعات البنية التحتية. سوف يقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ المشروع نيابة عن الحكومة / وزارة الاشغال العامة والنقل وسيقوم "بإعادة" الطرق التي تم إصلاحها إلى إدارة وزارة الأشغال العامة والنقل عند الانتهاء من المشروع. من أجل ضمان الاستدامة بعد الانتهاء من المشروع، سيعمل مهندسي وزارة الاشغال العامة والنقل بشكل وثيق مع مجلس الإنماء والإعمار خلال مرحلة تنفيذ المشروع لضمان أن تكون القرارات المهمة (اختيار الطرق ذات الأولوية، وتصاميم الطرق، ومواصفات المعدات، وإدارة أصول الطرق) منسقة بشكل جيد وأن وزارة الأشغال العامة والنقل تمتلك المعرفة والخبرة لمواصلة إدارة شبكة الطرق بعد الانتهاء من حياة المشروع.

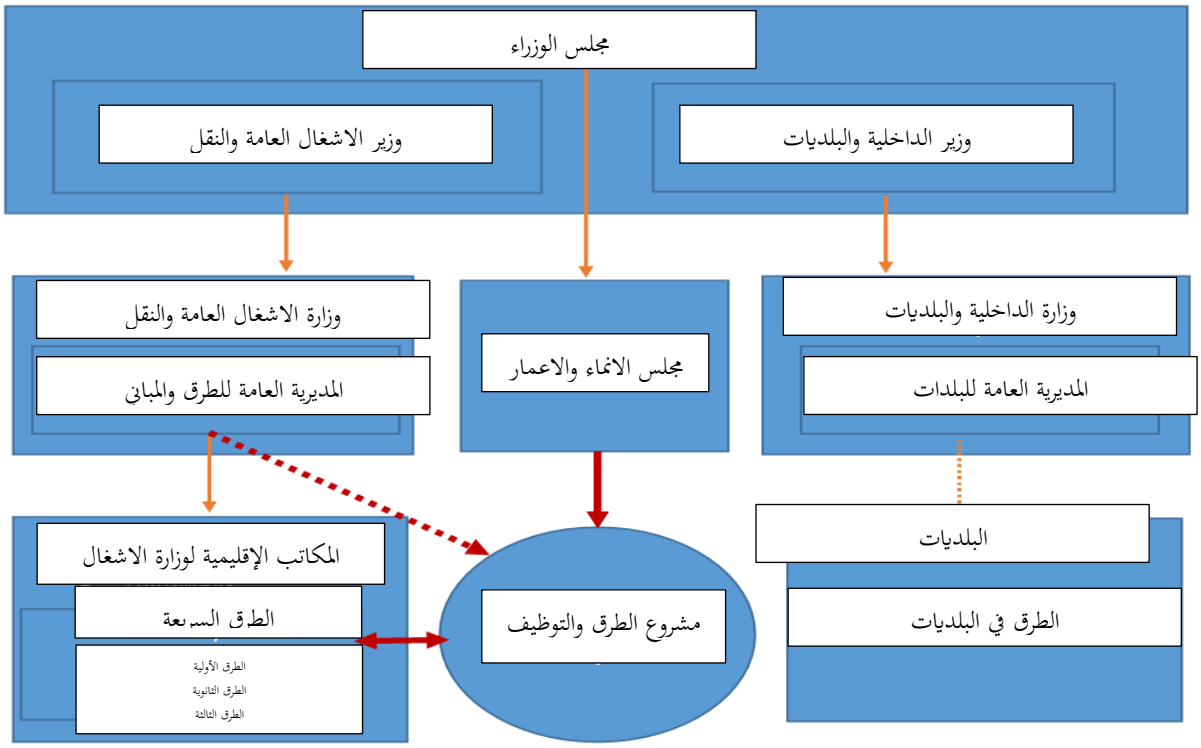

الشكل البياني رقم ١ (٢-١) مسؤوليات قطاع الطرق وترتيبات تنفيذ المشروع

الجهة المنفذة للمشروع هي مجلس الإنماء والإعمار الذي سينسق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة، وهذا هو مشروع وطني يتم تنفيذه على المستوى المركزي، وسيتم تنفيذ جميع الجوانب الفنية، والائتمانية، والضمانات، والرصد مباشرة من قبل مجلس الإنماء والإعمار، وبالتالي تجنب تعقيد التنفيذ متعدد الوكالات. لدى مجلس الإنماء والإعمار تعاون طويل وراسخ مع البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، وكان أدائه في تنفيذ المشروع مرضياً بشكل عام. سيضمن مجلس الإنماء والإعمار التنسيق مع الوكالات الحكومية ذات الصلة، وخاصة وزارة الأشغال العامة والنقل، فيما يتعلق بأولويات الطرق والجوانب الفنية ومتطلبات المشروع. سيتم اختيار الطرق ذات الأولوية للبرنامج بالتشاور مع وزارة الأشغال والنقل استناداً إلى نتائج المسح البصري والمعايير المتفق عليها. كما ستقوم وزارة الاشغال العامة والنقل بتحديد وتحميل احتياجاتها من معدات الطوارئ والمواصفات الفنية المرغوبة إلى مجلس الإنماء والإعمار الذي سيقوم بشراء هذه المعدات، في الوقت نفسه ستكون أمانة المجلس الوطني للسلامة على الطرق هي الوكالة الفنية الرائدة في جوانب السلامة على الطرق وتبلغ مجلس الانماء والاعمار بخصوص احتياجاتها في بناء القدرات، وتقوم بصياغة واستعراض الشروط المرجعية للخدمات المطلوبة بدعم من البنك الدولي قبل أن يقوم مجلس الانماء والاعمار بالتعاقد لشراء تلك الخدمات. سيتم شراء نظام إدارة الأصول للطرق والخدمات الاستشارية الداعمة من قبل مجلس الإنماء والإعمار وسيتم تركيبها في كل من مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الاشغال العامة والنقل. سيشمل المشروع بناء قدرات موظفي وزارة الأشغال العامة والنقل وموظفي مجلس الإنماء والإعمار على استخدام نظام إدارة أصول الطرق الجديد، وبالتالي تعزيز استدامة المشروع. وبالتالي، سيكون مجلس الإنماء والإعمار هو الوكالة المنفذة للمشروع، وسوف يقوم بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل وأمانة المجلس الوطني للسلامة على الطرق في مختلف الجوانب الفنية كما هو مطلوب.

٢-٣ الأعمال المدنية ضمن المكون الأول

يمكن وصف الأعمال المدنية الرئيسية التي من المتوقع أن تتم في إطار المكون الأول لإعادة تأهيل الطرق بشكل عام على النحو التالي:

- بناء وإعادة بناء الجدران / الجدران الاستنادية
- إعادة بناء الأسفلت (طبقة الأساس القاعدي، والاساس من البيتومين...)

- إعادة تأهيل الأسفلت (الطحن والتراكب، الترقيع العميق والسطحي، وملء الشقوق)
- إصلاح الخرسانة الهيكلية.
- إصلاح وبناء الأرصفة.
- ممرات لعبور المشاة.
- تحسين الحاجز الوسطي (البناء والإصلاحات).
- نظام الإضاءة المتوسط / الجانبي وجميع الأعمال الكهربائية والمدنية ذات الصلة.
- لوحات وإشارات الطريق.
- تحسين تصريف مياه الأمطار (البناء والإصلاح).
- حواجز السلامة: حاجز نيو جيرسي / تكساس وحاجز فولاذي للحماية.
- نقل / توسيع المرافق القائمة حسب الاقتضاء.
- الأعمال المساعدة الأخرى وما يرتبط بها من أعمال بما في ذلك إدارة حركة المرور أثناء الأشغال.
- إعادة إنشاء الطرق التي أثرت عليها الأعمال وتضييق للطرق القائمة عند الضرورة.

فيما يلي أنواع معدات البناء التي يمكن استخدامها:

- الجرافات
- حفارات جاك هامر
- آلات الطحن
- عربات بوبكات
- آلات الأسفلت
- بكرات الطرق
- ممهدات الطرق
- المجارف
- ضواغط التربة
- شاحنات صغيرة
- الشاحنات
- شاحنات صغيرة مزودة برافعات صغيرة مدمجة
- صهاريج البيتومين وموزعاتها
- ضاغطات للهواء
- مولدات الطاقة
- قاطعات الأسفلت المنشارية

يمكن إضافة معدات أخرى حسب الحاجة خلال الأنشطة في الموقع.

الوحدة الثالثة: الإطار المؤسسي والسياسي والقانوني

يجب أن يكون تنفيذ الأنشطة المقترحة في إطار المشروع متسقًا مع جميع القوانين واللوائح المعمول بها في حكومة لبنان والبنك الدولي. تقع على عاتق الوكالة المنفذة (مجلس الانماء والاعمار) مسؤولية ضمان توافق أنشطة المشروع مع الأطر التنظيمية / القانونية المحلية والوطنية / البلدية / المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان أن تكون الأنشطة متسقة مع سياسات البنك الدولي وتوجيهاته. يمثل هذا القسم توجيهاً لعملية تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية على سياق المشروع الحالي.

٣-١ الإطار المؤسسي

عام ١٩٨١م أنشئت وزارة الدولة للبيئة لإدارة الشؤون البيئية: مثل استخدام المبيدات الحشرية، والتصحر، وحرائق الغابات، والتخلص من النفايات الصلبة، وحماية التنوع البيولوجي المحلي، الخ.

عام ١٩٩٣م أنشأ القانون رقم ٢١٦ وزارة البيئة وحدد ولايتها ووظائفها، ونصت المادة الثانية من القانون على أن وزارة البيئة يجب أن تقوم برسم السياسة البيئية العامة واقتراح تدابير لتنفيذها بالتنسيق مع الإدارات الحكومية المعنية، وتشير المادة أيضاً إلى أن وزارة البيئة يجب أن تتولى حماية البيئة الطبيعية والبيئة التي صنعها الإنسان لتحقيق مصلحة الصحة العامة والرفاه، ومحاربة التلوث أيا كان مصدره من خلال اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية. تتحمل وزارة البيئة على وجه الخصوص تطوير الجوانب التالية من الإدارة البيئية:

- استراتيجية معالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي والتخلص منها، من خلال المشاركة في اللجان المختصة، وإجراء دراسات لهذا الغرض، وتكليف جهات أخرى بعمل أعمال البنية التحتية المناسبة.
- تهيئة الظروف المناسبة للصناعات والزراعات والتعدين والمقالع الجديدة، وإنفاذ التدابير العلاجية المناسبة للمنشآت القائمة قبل صدور هذا القانون.
- شروط ولوائح استخدام موارد الأراضي الحكومية والموارد البحرية والنهرية بطريقة تحمي البيئة.
- تشجيع المبادرات الخاصة والجماعية التي تهدف إلى تحسين الظروف البيئية.

تم تعديل القانون رقم ٢١٦ بالقانون رقم ٢٠٠٥/٦٩٠ والمرسوم ٢٠٠٩/٢٢٧٥م التي تحدد تنظيم ومهام وزارة البيئة وأقسامها ودوائرها، وهدف القانون إلى تعزيز الوزارة وإعادة تنظيم مهامها وصلاحياتها طبقاً لأربعة مبادئ للسياسة العامة:

١) تنمية متوازنة إقليمياً ٢) حماية البيئة من خلال تدابير وقائية ٣) إقرار مبدأ "الملوث يدفع" ٤) إدماج السياسات البيئية في سياسات التنمية القطاعية الأخرى.

في يوليو ٢٠٠٢م طرح قانون حماية البيئة الشامل – القانون رقم ٤٤٤ – الذي يعكس مبادئ السياسة المذكورة أعلاه، ويحدد القانون ٤٤٤ المبادئ الأساسية التي تحكم إدارة البيئة واستخدام الموارد الطبيعية.

يسرد الجدول رقم ٣- ١أدناه الأطراف الرئيسية المعنية بالبيئة.

جدول رقم ١ (٣-١) الأطراف الرئيسية ذات العلاقة المعنية بالبيئة

الجهة الحكومية	الاختصاصات
وزارة البيئة	وزارة البيئة هي السلطة الوطنية المختصة المسؤولة عن حماية البيئة في لبنان، وتقوم وزارة البيئة بمراجعة تقارير تقييم الأثر البيئي المقدمة من الشركات الهندسية و / أو الشركات الاستشارية المعدة للمشاريع الحالية أو المحتملة والموافقة عليها أو رفضها، كما أنها مسؤولة عن مراقبة ورصد وفرض تنفيذ خطة الإدارة البيئية خلال بناء وتشغيل المشاريع.

الجهة الحكومية	الاختصاصات
وزارة الطاقة والمياه	تقوم وزارة الطاقة والمياه برصد جودة المياه السطحية والجوفية، كما تقوم بتقدير الاحتياجات من المياه واستخدامها في جميع المناطق، وتحدد الشروط والنظم اللازمة لاستخدام واستغلال المياه السطحية والمياه الجوفية، وبالتالي تطور مخططات توزيع المياه (الشرب والري).
وزارة الاشغال العامة والنقل	تدير وزارة الاشغال العامة والنقل، عبر مديرياتها المختلفة، الطرق والجسور وقنوات المياه. وتدير أيضاً من خلال مديرياتها المختلفة النقل البري والبحري وكذلك تخطيط استخدام الأراضي.
المجلس الأعلى للتنظيم المدني	المجلس الأعلى للتنظيم المدني مسؤول عن التخطيط الحضري والريفي. في القيام بذلك، يقوم المجلس بمراجعة التصاميم والخطط للقرى والبلدات، بما في ذلك مقترحات تقسيم المناطق لتلك المناطق، ويستعرض قرارات المشروع الهادفة إلى الاستملاك.
وزارة الصحة العامة	وزارة الصحة العامة مسؤولة عن الحفاظ على الصحة العامة وتحسينها من خلال تحديد المستويات المسموح بها للملوثات في المياه على سبيل المثال، وفحص جودة المياه في الشواطئ العامة والمنتجعات السياحية وحماية الموارد المائية، وتحديدًا الخزانات الجوفية.
وزارة الداخلية والبلديات	تقوم وزارة الداخلية والبلديات بوقف جميع أنواع المخالفات والخروقات والإشراف على شؤون السلطات المحلية وعملياتها.
مجلس الإنماء والإعمار	يعد مجلس الإنماء والإعمار جميع خطط الانماء والاعمار في البلاد، كما يقترح السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، ثم يحدد الأولويات ويعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها.
البلديات	تمثيل مستوى الحكومة المحلية مع الوضع القانوني والاستقلال المالي والإداري، وتمارس البلديات سلطاتها ومسؤولياتها على المناطق التي يحددها القانون. تدير البلديات الشكاوى المتلقاة من السكان المحليين وتعالجها، ويمكنها بالتالي أن تشارك في تلقي الشكاوى أثناء تنفيذ المشاريع. كما أنها مسؤولة عن الطرق والحدائق والأماكن العامة، والتخطيط الحضري (بالتنسيق مع المديرية العامة للتخطيط العمراني)، بالإضافة إلى إدارة النفايات الصلبة ضمن نطاق سلطتها.

٣-٢ الجهات الحكومية المعنية الرئيسية

تلعب العديد من الجهات ذات العلاقة دوراً هاماً في إدارة الموارد الطبيعية واستراتيجيات كسب العيش ضمن منطقة المشروع، وتستعرض الأقسام التالية من التقرير هذه الجهات المعنية ومهامها ذات الصلة بالمشروع:

٣-٢-١ وزارة الاشغال العامة والنقل

بموجب المرسوم رقم ١٩٥٩/٢٨٧٢ (المرسوم المنظم لوزارة الأشغال العامة والنقل) وتعديلاته، تتألف وزارة الأشغال العامة والنقل من خمس مديريات لكل منها اختصاصاتها وامتيازاتها الخاصة.

من المديريات الخمس، تتولى الإدارة العامة للطرق والمباني (المرسوم ١٩٩٨/١٣٣٧٩) مسؤولية تصميم وتنفيذ وصيانة الطرق والجسور والجدران وقنوات المياه. وزارة الأشغال العامة هي المسؤولة عن إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، وإعداد خطط الطرق والشوارع داخل المدن والقرى، كما تقدم الموافقة على إصدار تصاريح البناء من قبل البلديات (الجهات) المعنية.

كما تقوم المديرية بتصميم وتنفيذ المصاريف والعقود من الباطن والإشراف على الأعمال بما في ذلك صيانة المباني والأصول العامة. وينبغي الإشارة إلى وجود إدارة للبيئة والسلامة المرورية في المديرية العامة للطرق والمباني، والتي ينبغي أن تكون مسؤولة عن تقييم الأثر البيئي للطرق المتوقعة، والتوصية باتخاذ تدابير التخفيف.

٣-٢-٢ وزارة الصحة العامة

وزارة الصحة العامة هي المسؤولة عن الحفاظ على الصحة العامة وتحسينها، من خلال الوقاية من الامراض، والإشراف على مؤسسات الرعاية الصحية، واقتراح تشريعات جديدة أو تعديل القوانين القائمة. تتكون وزارة الصحة العامة من إدارات مركزية وأخرى إقليمية، بالإضافة إلى إدارة المشاريع والبرامج. واقتراح أيضا بتعديل القوانين واللوائح المتعلقة بالوقاية الصحية، على النحو الذي تدفعه التطورات الاجتماعية والعلمية، كما تتولى وزارة الصحة العامة مسؤولية تحديد المستويات المسموح بها للملوثات في المياه، وفحص جودة المياه في الشواطئ العامة والمنتجعات السياحية، وحماية الموارد المائية، وخاصة الخزانات الجوفية الساحلية.

كما تناط بوزارة الصحة العامة المسؤوليات التالية:

- إجراء دراسات واقتراح بروتوكولات تهدف إلى الحفاظ على سلامة البيئة من الأخطار التي تهدد الصحة العامة.
- صياغة قرارات المشاريع بشأن المبادئ التوجيهية الصحية والوقائية لجميع أنواع المؤسسات المصنفة.
- اقتراح المواصفات والشروط الفنية اللازمة لبناء شبكات الصرف الصحي، وشبكات مياه الشرب، ومشاريع جمع النفايات الصلبة والتخلص منها.
- اقتراح تصنيف أنواع جديدة من المنشآت الصناعية، وإعادة تصنيف تلك التي تحتاج إلى إعادة النظر.
- الموافقة على مشاريع مثل إنشاء المسالخ وإنشاء شبكات الصرف الصحي.

فيما يتعلق بالإدارات الإقليمية (أو خدمات الصحة العامة) فتتوزع في جميع المحافظات باستثناء محافظة بيروت وجميع مديرياتها، وتكون تلك الإدارات مسؤولة عن تنفيذ البروتوكولات الصحية في المحافظات، وتوفير الخدمات الوقائية والمخبرية. كما يعطي المهندسون الصحيون في هذه الخدمات رأيهم فيما يتعلق بإنشاء المسالخ وشبكات الصرف الصحي في المدن. أما بالنسبة لأطباء المديرية، فهم يرصدون جودة مياه الشرب والتخلص من النفايات الصلبة، والمبادئ التوجيهية الصحية في البيئات السكنية والترفيهية والمهنية.

٣-٢-٣ مجلس الانماء والاعمار

مجلس الإنماء والإعمار هو مؤسسة عامة أنشئت عام ١٩٧٧م – وتمثل إحلالاً جزئياً لوزارة التخطيط – لتكون الوحدة الحكومية المسؤولة عن إعادة الإعمار والتنمية. لدى مجلس الإنماء والإعمار سلطات غير مسبوقة لتجنب أي إجراءات إدارية روتينية يمكن أن تبطئ عملية إعادة الإعمار، خاصة في المجال المالي. وهو جهة مستقلة مالياً وإدارياً، وتتبع مجلس الوزراء مباشرة. حدد المرسوم ١٩٧٧/٥ مسؤوليات مجلس الإنماء والإعمار التي وضعت حول ٤ محاور رئيسية (١) التخطيط (ب) الاستشارات والتوجيه (٣) المالية (٤) التنفيذ والرصد. تنفذ المحاور الأربعة المذكورة بالتعاون مع الوزارات الأخرى والجهات ذات العلاقة ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

التخطيط:

- وضع خطة عامة وخطط وبرامج متابعة لأنشطة الانماء والاعمار، بالإضافة إلى اقتراح السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية بما يتماشى مع الخطة العامة، وتقدم جميع هذه الخطط والسياسات إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
- وضع ميزانية لتنفيذ الخطة العامة.
- اقتراح قوانين المشاريع المتعلقة بالإنماء والاعمار وتقديمها إلى مجلس الوزراء.
- وضع إطار توجيه عام للتخطيط الحضري وتقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

الاستشارات والتوجيه

- إبداء الرأي لمجلس الوزراء بشأن العلاقات الاقتصادية والمالية مع البلدان الأخرى والرابطات والمنظمات الأجنبية.
- الاتصال بالرابطات والمنظمات الأجنبية لغرض التماس المساعدة الاقتصادية والثقافية والفنية والاجتماعية.
- إعداد ونشر الدراسات الإحصائية المتعلقة بالأنشطة والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.
- إجراء الدراسات اللازمة في مجالات الانماء والاعمار، أو تحديد الأطراف المؤهلة لتسييرها، واقتراح تعزيز القدرات العلمية للمجلس.
- مطالبة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات بإعداد مشاريع تتماشى مع الأهداف العامة التنموية والتنفيذية للمجلس.
- توفير المعلومات ذات الصلة للوزارات والمؤسسات العامة والبلديات والقطاع الخاص.
- تقديم اقتراحات حول إنشاء وتطوير وتوجيه المؤسسات والشركات المالية العاملة في قضايا التنمية.

الواجبات المالية

- تأمين التمويل لتنفيذ مختلف المشاريع أو البرامج، ويكون مصدر التمويل هو مجلس الوزراء أو الجهات المانحة الدولية.

مهام التنفيذ والرصد

- إجراء دراسات الجدوى لمشروعات الانماء والاعمار الواردة في الخطة العامة أو إعداد البرامج اللازمة لتطوير الخطط.
- تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة العامة والخطط والبرامج المتتابعة، بالإضافة إلى أي مشروع آخر للإنماء / والاعمار يطلبه مجلس الوزراء. يختار مجلس الإنماء والإعمار المؤسسة العامة أو البلدية أو الشركة المناسبة لتنفيذ هذه المشاريع والوسائل المناسبة (العطاءات والتعاقد من الباطن والشراكة).
- مجلس الإنماء والإعمار هو الطرف الحصري المسؤول عن إجراءات الاستملاك، وإصدار التراخيص والتصريحات الإدارية، إلا في حالة إصدارها من قبل مجلس الوزراء.
- رصد جميع المشاريع الواردة في الخطط والبرامج، وتلك التي أحالتها لها إدارة الشؤون المالية، وتقديم التقارير ذات الصلة إلى مجلس الوزراء.
- رصد التخصيص السليم للإعانات الاقتصادية والمالية لأهدافها المناسبة.

٣-٢-٤ البلديات

البلدية هي مستوى الحكم المحلي الذي يتمتع بوضع قانوني، واستقلال مالي وإداري، والذي يمارس سلطات ومسؤوليات على الأراضي التي يمنحها القانون. يمنح القانون صلاحيات ومسؤوليات صنع القرار للمجالس البلدية وذلك فيما يتعلق بجميع أنشطة المصلحة العامة داخل منطقة البلدية على أساس قائمة غير شاملة تحدد المجالات ذات الصلة بالمصلحة العامة. بموجب المرسوم ١٩٧٧/١١٨، فهم مسؤولون عن:

- تحديد الضرائب أو الرسوم البلدية.
- تطوير الشروط المرجعية المتعلقة بالخدمات والأعمال واللوازم، أو لبيع الممتلكات البلدية.
- قبول أو رفض الأموال والتبرعات.
- البرامج العامة للأعمال، والنظافة، والصحة، ومشاريع المياه والإضاءة، وما إلى ذلك.
- تخطيط وتصحيح وتوسيع الطرق وإنشاء الحدائق والأماكن العامة.
- صياغة التصاميم للمدينة والخطة الرئيسية بالتعاون مع المديرية العامة للتخطيط العمراني.

- إنشاء الحدائق والمحاكم والمتاحف والمستشفيات والمكتبات وشبكات الصرف الصحي وخيارات التخلص من النفايات، وما إلى ذلك.
- تنظيم النقل وتحديد الأسعار.
- الموافقة على طلبات الترخيص لاستخدام المحلات التجارية المصنفة والمطاعم والمنتجعات والمقاهي والفنادق وجميع أنواع المرافق السياحية والترفيهية.

٣-٣ الإطار التشريعي

يقدم الجدول ٣-٢ لمحة عامة عن التشريعات البيئية الرئيسية الموجودة في لبنان والتي تتناول إدارة الموارد المائية والنفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي وكذلك جودة الهواء ومكافحة التلوث. يتم سرد هذه التشريعات في ترتيب زمني عكسي:

جدول رقم ٢ (٣-٢): نظرة عامة على التشريعات البيئية والاجتماعية اللبنانية الرئيسية

السنة	القانون / المرسوم	النصوص ذات الصلة
٢٠١٨م	**القرار رقم ١/٢٩**	يحصر هذا القرار عدد كبير من الوظائف على المواطنين اللبنانيين من أجل حماية القوى العاملة والحد من البطالة. وتشمل هذه المهام جميع الوظائف التي يمارسها المواطنون اللبنانيون، بما في ذلك صناعة البلاط، والتجصيص، وألواح الجبس، والحديد، وتركيب الخشب والألومنيوم وغيرها من المهام الزخرفية. يقصر القرار مهن الهندسة أيضًا على المواطنين اللبنانيين. في ٢١ آذار / مارس ٢٠١٨م، أصدرت وزارة العمل رسالة توضيح بشأن القرار ١/٢٩ الذي ينص على السماح للسوريين بالعمل في وظائف في قطاع البناء التي لا تقتصر على اللبنانيين بموجب القرار ١/٢٩ لعام ٢٠١٨م.
٢٠١٧م	**إلغاء المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات الذي يعفي المغتصب من العقاب إذا تزوج ضحيته.**	
٢٠١٦م	**المرسوم رقم ٣٧٩١ (تعديل للمرسوم رقم ٧٤٢٦ للعام ٢٠١٢م)**	يرفع الحد الأدنى للأجور اليومية إلى ٢٠ دولارًا أمريكيًا
٢٠١٥م	**قرار وزارة البيئة رقم ١/٢٦٠**	آلية مراجعة تقارير الفحص البيئي المبدئي
٢٠١٥م	**قرار وزارة البيئة رقم ١/٢٦١**	آلية مراجعة تقارير تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي وتقارير تقييم الأثر البيئي
٢٠١٥م	**قرار وزارة البيئة رقم ١/٢٦٢**	آلية مراجعة ومراجعة الاعتراضات على مواقف وزارة البيئة بشأن تقييم الأثر البيئي
٢٠١٥م	**تعميم وزارة البيئة رقم ١/٦**	تحديد أصول استيفاء رسوم دراسة تقييم الأثر البيئي والفحص البيئي المبدئي وقيمة الكفالة وإعادتها
٢٠١٤م	**قانون رقم ٢٩٣**	قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري – يعزز حقوق المرأة وسلامتها. يضع تدابير حماية هامة وما يتعلق بها من إصلاحات الشرطة والمحاكم، لكنها تترك النساء عرضة لخطر الاغتصاب الزوجي وغيره من الإساءات.
٢٠١٤م	**تعميم وزارة البيئة رقم ١/٩**	تحديد الوثائق التي يجب تقديمها مع تقرير الفحص البيئي المبدئي وتقييم الأثر البيئي: • إفادة والتخطيط والتصنيف (الارتفاق والتخطيط) • إفادة عقارية (إفادة عقارية) • خريطة مساحية نهائية • صورة جوية للعقار/ العقارات تظهر حدود هذه العقارات والإحداثيات الجغرافية

السنة	القانون / المرسوم	النصوص ذات الصلة
		• خريطة مطابقة لمواقع الأشجار مع موقع البناء المقترح ضمن العقار/ العقارات.
٢٠١٢م	**المرسوم رقم ٨٦٣٣**	يقع مرسوم تقييم الأثر البيئي تحت إطار قانون حماية البيئة، وينص على إجراءات وقوانين تقييم الأثر البيئي المتعلقة بجميع المشاريع التنموية التي لها تأثير محتمل على البيئة. الملحق الأول من المرسوم يسرد المشاريع عالية المخاطر التي تتطلب دراسة تقييم الأثر البيئي بما في ذلك المشاورات العامة. ويتضمن الملحق الثاني من المرسوم قائمة بالمشروعات منخفضة المخاطر التي تتطلب إجراء فحص بيئي أولي بدلاً من تقييم الأثر البيئي. لا تظهر مشاريع إعادة تأهيل الطرق في أي من المرفقات (تظهر فقط بناء الطرق الجديدة في الملحق الأول). عند فحص المشروع، من المتوقع أن تطلب وزارة البيئة التقييم الخارجي المستقل للمشروعات الفرعية الفردية، وبالتالي لا يُتطلب إجراء مشاورات عامة. وعلاوة على ذلك، يمنح المرسوم الحق في الوصول إلى دراسات تقييم التقييم الخارجي المستقل ودراسات تقييم الأثر البيئي والقرارات ذات الصلة الخاصة بوزارة البيئة، لكنه لا يكلف بالإفصاح عن دراسات تقييم الأثر البيئي والتقييم الخارجي المستقل.
٢٠١٢م	**المرسوم رقم ٨٢١٣**	يقع مرسوم التقييم البيئي الاستراتيجي تحت إطار قانون حماية البيئة. وينص على إجراءات وخطط التقييم الاستراتيجي للبيئة المتعلقة بجميع خطط وسياسات وبرامج التنمية التي لها تأثير محتمل على البيئة.
2012م	**المرسوم رقم ٨٩٨٧**	يحظر تشغيل المراهقين والأطفال دون سن ١٨ عامًا في الوظائف التي تشكل خطرًا على صحتهم وسلامة وسلوكهم.
٢٠٠٤م	**المرسوم رقم ١١٨٠٢**	تنظيم الوقاية والسلامة والصحة المهنية في كافة المؤسسات الخاضعة لقانون العمل – يضع المبادئ العامة للوقاية من المخاطر والحوادث المهنية، وتعزيز الصحة والسلامة في جميع المنشآت الصناعية والمصنفة الخاضعة لقانون العمل. تغطي هذه اللوائح الوقاية والسلامة والصحة المهنية والاستخدام الآمن للمواد الكيميائية في العمل، فضلا عن معايير الضوضاء المهنية.
٢٠٠٢م	**القانون رقم ٤٤٤**	قانون حماية البيئة. يضع إطار الحماية البيئية. يوفر المبادئ والقواعد لحماية المصفوفات البيئية المختلفة (الهواء والماء والتربة...) من التلوث بمياه الصرف الصحي والنفايات الخطرة والمواد الكيميائية والضوضاء، وما إلى ذلك، ويحدد عقوبات مخالفة القوانين البيئية.
٢٠٠١م	**قرار وزارة البيئة رقم ١/٥**	الشروط البيئية لرخص انشاء و/او استثمار محطات توزيع المحروقات السائلة
٢٠٠١م	**قرار وزارة البيئة رقم ١/٨**	المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة
٢٠٠١م	**القانون رقم ٣٤١**	التخفيف من تلوث الهواء الناتج عن قطاع النقل وتشجيع الاتجاه إلى استعمال الوقود الأقل تلوثاً.
١٩٩٧م	**قرار وزارة العمل رقم ١/٤٩**	عدم السماح باستخدام الأطفال والأحداث في المهن غير الصناعية، إلا في حالة إثبات قدرتهم على القيام بهكذا أعمال من خلال فحص طبي
١٩٩٦م	**قرار وزارة البيئة ١/٥٢**	يتعلق بتحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة
١٩٩١م	**قانون رقم ٥٨**	قانون الاستملاك الذي تم تعديله فيما بعد بموجب القانون الصادر في ٢٠٠٦/١٢/٠٨م
١٩٨٨م	**قانون رقم ٨٨/٦٤**	المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة (التي يمكن أن تضر بالهواء والماء والتنوع البيولوجي والتربة والناس).

السنة	القانون / المرسوم	النصوص ذات الصلة
١٩٧٤م	**مرسوم رقم ٨٧٣٥**	الحماية من التلوث جراء النفايات الصلبة والسائلة (تحظر حفر الآبار للتخلص من مياه الصرف الصحي، وحظر تسلل مياه الصرف الصحي من خزانات الصرف الصحي، واستخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة في ري الخضروات وبعض أشجار الفاكهة)، وتكليف البلديات بإدارة النفايات الصلبة.
١٩٤٦م	**قانون رقم ٥ وتحديثاته**	قانون العمل – يحدد الإطار والقواعد التي تحكم العلاقة بين أصحاب العمل والموظفين، بما في ذلك: – الحد الأدنى لسن العمل: ١٣ سنة (إذا كان المرشح للعمل في صحة جيدة)، ويخضع لفحوصات طبية سنوية حتى سن ١٨. – الحد الأدنى لسن العمل في أماكن العمل الصناعية ومهام شاقة وأعمال تتطلب مجهوداً بدنياً كبيراً، أو تشكل مخاطر صحية: ١٥ سنة – الحد الأدنى لسن العمل في المهام والأعمال التي تشكل مخاطر أو أخطار على الصحة والسلامة: ١٦ سنة – وجود سجل التوظيف الصادرة عن وزارة العمل لكل موظف، تتألف من الاسم والجنسية واسم صاحب العمل، وصورة شخصية، والتخصص، والزيارات الصحية، وتواريخ الانضمام لكل منشأة وتركها. – ساعات العمل للموظفين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة: ≥٦ ساعات، بما في ذلك استراحة لمدة ساعة بعد ٤ ساعات عمل مستمرة. يجب أن تستبعد ساعات العمل الفترة ما بين الساعة ٧:٠٠ مساءً والساعة ٧:٠٠ مساءً. – يجب منح الموظفين المراهقين فترة راحة لا تقل عن ١٣ ساعة متواصلة بين نوبتين عاملين. يحظر على المراهقين العمل الإضافي والعمل أثناء فترات الراحة، وأيام الأسبوع وأيام العطل. – الحد الأدنى من أيام الإجازات للمراهقين: ٢١ يوماً بعد التوظيف لسنة كاملة، ويجب أن تؤخذ ثلثيها بشكل منتظم. – لا يسمح بالتمييز بين الجنسين في مكان العمل فيما يتعلق بنوع العمل والمكافأة والعمالة والترقية والتدريب والملابس. يحظر تشغيل النساء في الأوساط العقارية وغير ذلك من الأعمال الشاقة والمضنية – حق المرأة في الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر (١٠ أسابيع وفقاً لأحدث التشريعات) – يحظر طرد النساء من العمل أثناء إجازة الأمومة – الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية: ٤٨ ساعة مع استراحة ساعة واحدة (منتصف النهار) – يمكن تخفيض ساعات العمل على أساس مستوى الجهد البدني الذي تتطلبه الوظيفة – حق الموظفين في فترة راحة مستمرة لكل ٩ ساعات عمل متواصلة خلال يوم عمل – حق الموظفين في استراحة اجماليها ٣٦ ساعة لكل أسبوع عمل متواصل

السنة	القانون / المرسوم	النصوص ذات الصلة
		– حق الموظفين الذين تم تعيينهم منذ ١ سنة على الأقل في الحصول على اجازه سنوية قدرها ١٥ يوم، كما لا يمتلك صاحب العمل الحق في فصل الموظفين خلال فترات إجازتهم. – حق الموظفين في الحصول على إجازة مرضية مهنية في حالة وقوع حادث مهني، وتختلف مدة الاجازة حسب الحالة.
١٩٣٣م	**مرسوم رقم ٢٧٦١**	المبادئ التوجيهية المتعلقة بتصريف المياه المبتذلة والمواد القذرة – يتعلق بالتلوث الناجم عن تصريف النفايات السائلة، يؤكد على حظر تصريف مياه الصرف الصحي مباشرة أو غير مباشرة والتخلص من النفايات في مجاري المياه.
١٩٣٢م	**مرسوم اشتراعي رقم ١٦ ل**	يختص بالقواعد الصحية العامة – يحتّم إنشاء مناطق عازلة لحماية جميع موارد المياه الجوفية والينابيع من أي نوع من نشاط أو مصدر محتمل للتلوث. يمكن الحصول على متطلبات التخزين المؤقت في القرار ٢٦/٣٢٠.

٣-٢ مرسوم تقييم الأثر البيئي وعلاقته بقانون حماية البيئة

ينظم المشروع بقانون الإطار البيئي الرئيسي في لبنان (القانون رقم ٢٠٠٢/٤٤٤ المتعلق بحماية البيئة). يهدف المشروع المقترح إلى تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء بيروت، ويسرد القانون رقم ٤٤٤ مستقبلات وموارد بيئية مختلفة ويقترح وسائل لحمايتها.

يحدد مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم ٢٠١٢/٨٦٣٣ الإجراءات اللازمة لتقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية. يتناول مرسوم تقييم الأثر البيئي أهداف اللائحة، والتعاريف، وكذلك مختلف مراحل عملية تقييم الأثر البيئي الوطنية: مثل الفحص، وتحديد النطاق، والتنفيذ، ومراجعة تقرير تقييم الأثر البيئي، بالإضافة إلى فترة الصلاحية، وعملية الاستئناف. مرسوم تقييم الأثر البيئي يسرد أيضاً جميع أنشطة تقييم الأثر البيئي أو شروط التصاريح الإلزامية، وتلك التي تتطلب التقييم الخارجي المستقل (راجع الملاحق ١ و٢ و٣ من مرسوم تقييم الأثر البيئي).

في إشارة إلى أنشطة المشروع المخطط وبما يتفق مع مرسوم تقييم الأثر البيئي (المرسوم رقم ٢٠١٢/٨٦٣٣)، لا يصنف المشروع ضمن المرفق الأول أو الثاني من مرسوم تقييم الأثر البيئي. وبالتالي، سيتم إجراء فحص مع وزارة البيئة لتحديد نوع التقييم البيئي المطلوب لكل مشروع فرعي، وفي الوقت ذاته الإيفاء بشروط السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٤،٠١.

وتتلخص الخطوات الرئيسية لعملية تنفيذ تقييم الأثر البيئي في لبنان في الشكل البياني رقم ٣-١، كما هو موضح في الملحق ٩ من مرسوم تقييم الأثر البيئي.

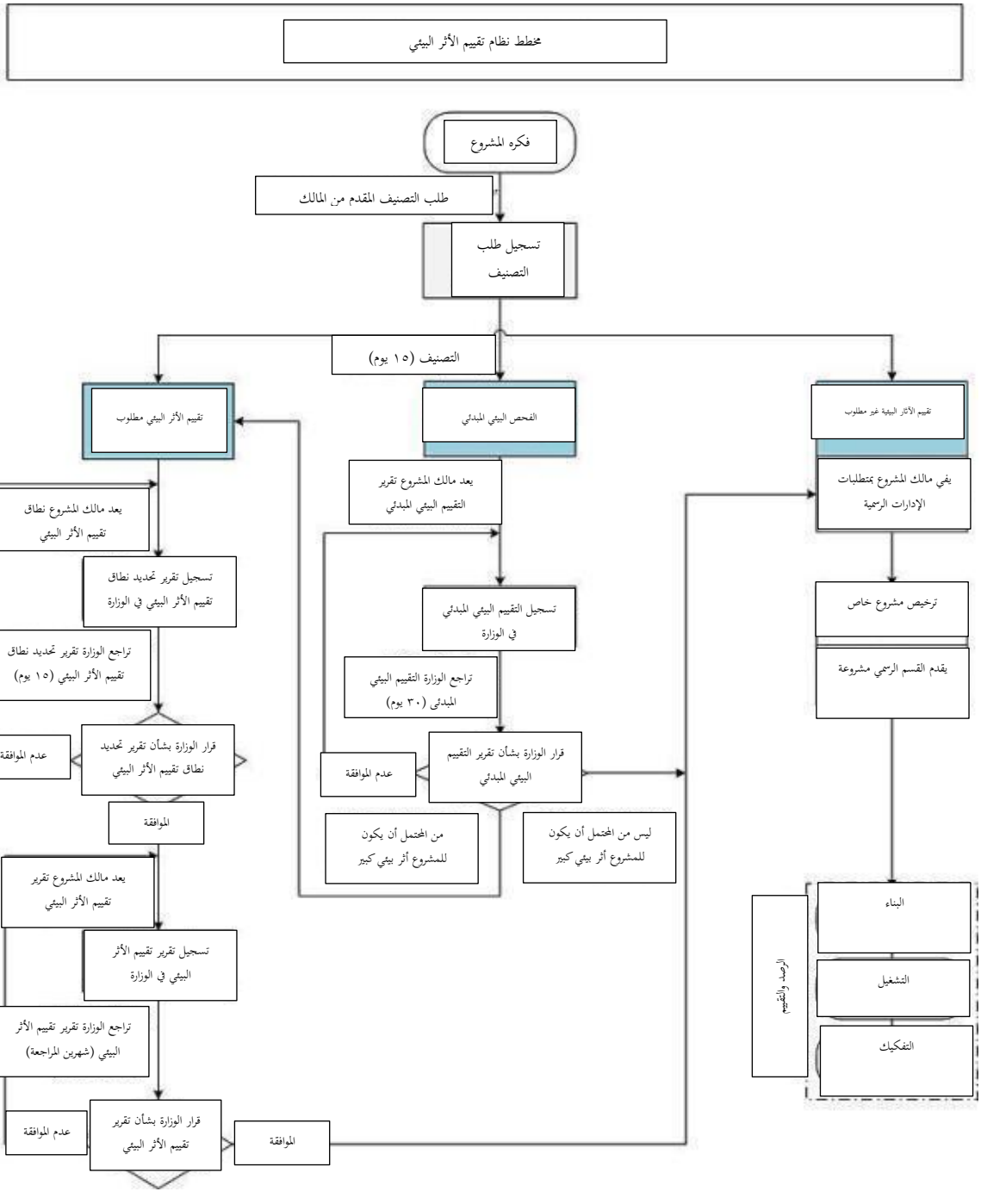

الشكل البياني رقم ٢ (٣-١) عملية تنفيذ تقييم الأثر البيئي في لبنان

٣-٥ المعايير البيئية ذات الصلة

هناك نصان رئيسيان يحددان المعايير البيئية للبنان كما هو موضح في الجدول رقم ٣-٣

جدول رقم ٣ (٣-٣) النصوص التشريعية الرئيسية التي تضع المعايير البيئية في لبنان

المعايير ذات الصلة	التأريخ	النصوص ذات الصلة
القرار الوزاري رقم ١/٨، وزارة البيئة	٢٠٠١/١/٣٠م	يحدث / يكمل القرار رقم ١/٥٢ عن طريق تحديد المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة المتولدة عن المؤسسات المصنفة ومحطات معالجة المياه المبتذلة.
القرار الوزاري رقم ١/٥٢، وزارة البيئة	١٩٩٦/٧/٢٩	تحديد المواصفات والنسب الخاصة للحد من تلوث الهواء والمياه والتربة

الحدود القصوى لملوثات الهواء المسموح بها في الغلاف الجوي (طبقاً للقرار ١/٥٢) مبينة في الجدول رقم ٣-٤ أدناه.

جدول رقم ٤ (٣-٤) الحدود القصوى المسموح بها لملوثات الهواء في الغلاف الجوي (القرار ١/٥٢)

الملوثات	التركيز الأقصى المسموح به (ميكروجرام/متر مكعب)	متوسط الفترة
ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)	٣٥٠	ساعة واحدة
	١٢٠	٢٤ ساعة
	٨٠	سنة واحدة
ثاني أكسيد النيتروجين (NO_2)	٢٠٠	ساعة واحدة
	١٥٠	٢٤ ساعة
	١٠٠	سنة واحدة
الأوزون (O_3)	١٥٠	ساعة واحدة
	١٠٠	٨ ساعات
أول أكسيد الكربون (CO)	٣٠٠٠٠	ساعة واحدة
	١٠٠٠٠	٨ ساعات
مجموع الجسيمات العالقة (TSP)	١٢٠	٢٤ ساعة
جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ١٠ مايكرومتر	٨٠	٢٤ ساعة
الرصاص	١,٠	سنة واحدة
البنزين	٥ جزء في المليون	سنة واحدة

وقد حدد القرار رقم ١/٨ الملوثات الجسيمية غير العضوية، والجسيمات الملوثة غير العضوية الغازية، والملوثات المسببة للسرطان في مجموعات، كما يوضح في الجدول رقم ٣-٥ أدناه.

جدول رقم ٥ (٣-٥) تصنيف الملوثات إلى مجموعات (ملوثات صلبة غير عضوية، ملوثات غازية غير عضوية) وفقاً للقرار رقم ١/٨.

الملوثات الصلبة غير العضوية			
المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
الكاديوم، الزئبق، الثاليوم	الزرنيخ، الكوبالت، النيكل، السيلينيوم، التيلوريوم	الأنتيمون، الرصاص، الكروم، السيانيد، الفليور، النحاس، المنغنيز، البلاتين، البالاديوم، الروديوم، الفاناديوم، القصدير	-
الملوثات الغازية غير العضوية			
المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
مركبات هيدروجين الزرنيخ، كلوريد السيانيد، فوسجين، مركبات هيدروجين الفسفور	هيدروجين البروم، الكلور، هيدروجين السيانيد، هيدروجين الفلور، هيدروجين الكبريت	مركبات هيدروجين الكلور غير المذكور في المجموعة الأولى	أكاسيد الكبريت، أكاسيد النيتروجين
الملوثات المسرطنة			
المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
الأسبستوس، مركبات البنزو(أ)بيرين، البريليوم ومركباته القابلة للاستنشاق والمحتوية على بريليوم، ثنائي بنز (أ،هـ) الأنثراسين، ٢-نافثيل أمين	أكاسيد الزرنيخ، مركبات الكروم III و IV، كوبلت، نيكل ومركباته القابلة للاستنشاق والمحتوية على نيكل، ٣،٣ ثنائي الكلوروبنزين، ثنائي كبريتات المثيل، إيثيلنيمين	الأكريلونيتريل، البنزين، ٣،١-بيوتاديين، ١ كلورو ٢،٣ ابوكسي بروبان (ايبيكلرو هيدرين)، ١،٢ ثنائي برومو ميثان، ١،٢ ايبوكسيبروبان، أوكسيد الإثيلين، هيدرازين، كلوريد الفينيل	-

معايير جودة الهواء المحيط. يعرض الجدول ٣-٦ الحدود القصوى المسموح بها للانبعاثات في الهواء كما ينص عليها القرار رقم ١/٨.

جدول رقم ٦ (٣-٦) القيم الحدية البيئية العامة للانبعاثات المتعلقة بالملوثات الهوائية كما هو محدد في القرار رقم ١/٨

الحدود	قيمة الحد الأقصى للانبعاثات	ملاحظات
الغبار (ملغ/م^3)	٢٠٠ (للمنشآت الجديدة) ٥٠٠ (للمنشآت القائمة)	غير محتوية على مواد خطرة
ملوثات صلبة غير عضوية (ملغ/م^3)		
المجموعة الأولى	١	تدفق كتلي أكبر من ٥ غرام / ساعة
المجموعة الثانية	١٠	تدفق كتلي أكبر من ٢٥ غرام / ساعة
المجموعة الثالثة	٣٠	تدفق كتلي أكبر من ٥٠ غرام / ساعة
الملوثات الغازية غير العضوية (ملغ/م^3)		

الحدود	قيمة الحد الأقصى للانبعاثات	ملاحظات
المجموعة الأولى	١	تدفق كتلي أكبر من ٥٠ غرام / ساعة
المجموعة الثانية	٥	تدفق كتلي أكبر من ٣٠٠ غرام / ساعة
المجموعة الثالثة	٣٠	تدفق كتلي أكبر من ١ كيلوغرام / ساعة
المجموعة الرابعة	٥٠٠	تدفق كتلي أكبر من ١٠ كيلوغرام / ساعة
الملوثات الغازية العضوية (ملغ/م^٣)		
المجموعة الأولى	٢٠	تدفق كتلي أكبر من ٥٠٠ غرام / ساعة
المجموعة الثانية	١٠٠	تدفق كتلي أكبر من ٤ كيلوغرام / ساعة
المجموعة الثالثة	٢٠٠	تدفق كتلي أكبر من ٦ كيلوغرام / ساعة
الملوثات المسرطنة (ملغ/م^٣)		
المجموعة الأولى	٠,٢	تدفق كتلي أكبر من ٥ غرام / ساعة
المجموعة الثانية	٢	تدفق كتلي أكبر من ١٠ غرام / ساعة
المجموعة الثالثة	١٠	تدفق كتلي أكبر من ٥٠ غرام / ساعة

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، ينص القرار رقم ١/٨ على لوائح محددة لانبعاثات المداخن. يتم عرض القيم الحدية البيئية لمولدات الطاقة التي تعمل بالوقود ذات القدرة الحرارية التي تزيد عن ٠,٥ ميجا وات في الجدول رقم ٣-٧ أدناه.

جدول رقم ٧(٣-٧) القيم الحدية لانبعاثات المولدات التي تعمل على الزيت (الفيول أويل) أكبر من ٠,٥ ميغاوات (قرار وزارة البيئة رقم ١/٨)

المؤشر	المنشآت الجديدة	المنشآت القائمة	ملاحظات
تصحيح الاوكسجين	%٥	%٥	
الغبار (ملغم / متر مكعب)	٢٠	٢٠	عند استعمال فلتر الشحتار
	١٥٠	١٥٠	ديزل
	٢٥٠	٢٥٠	غيره من الوقود
أول أكسيد الكربون (ملغم / متر مكعب)	٨٠٠	١٥٠٠	
أكاسيد النيتروجين (ملغم / متر مكعب):			
إذا كان أصغر من ٣ ميغاوات قدرة حرارية	٤٠٠٠	٦٠٠٠	
إذا كان أكبر من ٣ ميجاوات حرارية	٢٠٠٠	٦٠٠٠	
أكاسيد الكبريت (ملغم / متر مكعب)			
ديزل (وفقاً للمعايير الأوروبية)	-	-	
وقود آخر	٣٠٠٠	٣٠٠٠	

٣-٥-١ ملوثات مياه الصرف الصحي

تم تحديد معايير الملوثات التي يتم تصريفها في المسطحات المائية في القرار رقم ١/٥٢، وتم تحديثها في القرار رقم ١/٨، كما هو موضح في الجدول رقم ٣-٨.

جدول رقم ٨(٣-٨) القيم الحدية البيئية للنفايات السائلة المصرفة في مختلف الوسائط (القرار رقم ١/٨).

المؤشر	حدود التلوث للأجسام المائية		
	شبكة الصرف الصحي	المياه السطحية	البحر
كلور نشط	–	١	١
الأس الهيدروجيني	٦-٩	٦-٩	٦-٩
درجة الحرارة	٣٥ درجة مئوية	٣٠ درجة مئوية	٣٥ درجة مئوية
الحاجة البيولوجية للأوكسجيني بعد الحضن لمدة ٥ أيام (أوكسيجين ملغ/ل)	١٢٥ ملغم / لتر	٢٥ ملغم / لتر	٢٥ ملغم / لتر
الحاجة الكيميائية للأوكسجين (أوكسيجين ملغ/ل)	٥٠٠ ملغم / لتر	١٢٥ ملغم / لتر	١٢٥ ملغم / لتر
إجمالي الفوسفور (فوسفور ملغ/ل)	١٠ ملغم / لتر	١٠ ملغم / لتر	١٠ ملغم / لتر
إجمالي النيتروجين (أزوت)[٢] (نيتروجين ملغ/ل)	٦٠ ملغم / لتر	٣٠ ملغم / لتر	٣٠ ملغم / لتر
المواد الصلبة العالقة (ملم / لتر)	٦٠٠ ملغم / لتر	٦٠ ملغم / لتر	٦٠
AOX المركبات الهالوجينية العضوية)	5	5	5
المنظفات (ملغ / لتر)	–	٣ ملغم / لتر	٣
بكتيريا الكوليفورم (بالحضن على ٣٧ درجة مئوية في ١٠٠ مل)[٣]	–	٢٠٠٠	٢٠٠٠
السلمونيلا	الغياب	الغياب	غياب كامل
مركبات هيدروكربونية (ملغ / لتر)	٢٠ ملغم / لتر	٢٠ ملغم / لتر	٢٠
دليل الفينول (ملغ / لتر)	٥ ملغم / لتر	٠,٣ ملغم / لتر	٠,٣
زيت وشحم (ملغ / لتر)	٥٠ ملغم / لتر	٣٠ ملغم / لتر	٣٠
إجمالي الكربون العضوي (ملغ / لتر)			٧٥
الأمونيا (ملغ / لتر)	–	١٠ ملغم / لتر	١٠
الفضة (ملغم / لتر)	٠,١ ملغم / لتر	٠,١ ملغم / لتر	٠,١
الألومنيوم (ملغ / لتر)	١٠ ملغم / لتر	١٠ ملغم / لتر	١٠
الزرنيخ (ملغ / لتر)	٠,١ ملغم / لتر	٠,١ ملغم / لتر	٠,١
الباريوم (ملغ / لتر)	٢ ملغم / لتر	٢ ملغم / لتر	٢
الكادميوم (ملغ / لتر)	٠,٢ ملغم / لتر	٠,٢ ملغم / لتر	٠,٢
الكوبلت (ملغ / لتر)	١ ملغم / لتر	٠,٥ ملغم / لتر	٠,٥
إجمالي الكروم (ملغ / لتر)	٢ ملغم / لتر	٢ ملغم / لتر	٢

[٢] مجموع كيلدال نيتروجين (نيتروجين عضوي + أمونيا)، ثنائي أكسيد النيتروجين، وثلاثي أكسيد النيتروجين

[٣] بالنسبة للتصريفات القريبة من مياه الاستحمام، قد يكون من الضروري وجود قيمة حدية بيئية أكثر صرامة

المؤشر	حدود التلوث للأجسام المائية		
	شبكة الصرف الصحي	المياه السطحية	البحر
كروم سداسي التكافؤ (ملغ / لتر)	الكروم		٠,٢
إجمالي النحاس (ملغ / لتر)	١ ملغم / لتر	٠,٥ ملغم / لتر	١,٥
إجمالي الحديد (ملغ / لتر)	٥ ملغم / لتر	٥ ملغم / لتر	٥
إجمالي الزئبق (ملغ / لتر)	٠,٥ ملغم / لتر	٠,٥ ملغم / لتر	٠,٠٥
المنغنيز (ملغ / لتر)	١ ملغم / لتر	١ ملغم / لتر	١
إجمالي النيكل (ملغم / لتر)	٢ ملغم / لتر	٠,٥ ملغم / لتر	٠,٥
إجمالي الرصاص (ملغ / لتر)	١ ملغم / لتر	٠,٥ ملغم / لتر	٠,٥
الأنتيمون (ملغ / لتر)	٠,٣ ملغم / لتر	٠,٣ ملغم / لتر	٠,٣
إجمالي القصدير (ملغ / لتر)	٢ ملغم / لتر	٢ ملغم / لتر	٢
إجمالي الزنك (ملغ / لتر)	١٠ ملغم / لتر	٥ ملغم / لتر	٥
السيانيد (ملغ / لتر)	١ ملغم / لتر	٠,١ ملغم / لتر	٠,١
الفليوريد (ملغ / لتر)	١٥ ملغم / لتر	٢٥ ملغم / لتر	٢٥
النيترات (ملغ / لتر)	–	٩٠ ملغم / لتر	٩٠
الفوسفات (ملغ / لتر)	–	٥ ملغم / لتر	٥
السولفات (ملغ / لتر)	١٠٠٠ ملغم / لتر	١٠٠٠ ملغم / لتر	١٠٠٠
السولفيد (ملغ / لتر)	١ ملغم / لتر	١ ملغم / لتر	١

٣-٥-٢ مستويات الضوضاء

يوضح الجدول ٣-٩ والجدول ٣-١٠ أدناه معايير الضوضاء المحيطة على التوالي ومعايير التعرض للضوضاء المهنية المسموح بها والمشار إليها في القرار رقم ١/٥٢.

جدول رقم ٩ (٣-٩) الحد الأقصى المسموح به لشدة الضوضاء في المناطق المختلفة وفقا للقرار ١/٥٢

نوع المنطقة	الحد لمسموح به لشدة الصوت (ديسبل)		
	نهاراً (٧ صباحاً – ٦ مساء)	مساء (٦ مساء – ١٠ مساء)	ليلاً (١٠ مساء – ٧ صباحاً)
المناطق التجارية والإدارية في مراكز المدن	٥٥-٦٥	٥٠-٦٠	٤٥-٥٥
المناطق السكنية مع بعض مواقع البناء والأعمال التجارية أو على الطريق العام	٥٠-٦٠	٤٥-٥٥	٤٠-٥٠
المناطق السكنية في المدينة	٤٥-٥٥	٤٠-٥٠	٣٥-٤٥
الضواحي السكنية مع وجود حركة مرور ضعيفة	٤٠-٥٠	٣٥-٤٥	٣٠-٤٠
المناطق الصناعية (صناعات ثقيلة)	٦٠-٧٠	٥٥-٦٥	٥٠-٦٠
المناطق السكنية الريفية والحدائق العامة والمستشفيات	٣٥-٤٥	٣٠-٤٠	٢٥-٣٥

جدول رقم ١٠ (٣-١٠) الحد المسموح به لمنسوب شدة الضوضاء داخل أماكن الأنشطة الإنتاجية بحسب مدة التعرض

الفترة اليومية (بالساعات)	مستوى الصوت المسموح، ديسيبل
٤	٩٥
٢	١٠٠
١	١٠٥
١/٢	١١٠
١/٤	١١٥

٣-٦ سياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي والحدود القصوى للانبعاثات

٣-٦-١ سياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي

بالإضافة إلى القوانين واللوائح اللبنانية، يجب أن يلتزم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وأدوات الحماية اللاحقة (مثل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية) بسياسات وإجراءات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي – تحديدًا السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٤,٠١ بشأن التقييم البيئي وإعادة التوطين القسرية. بمقتضى متطلبات الضمانات للبنك الدولي، صنف مشروع الطرق والعمالة ضمن الفئة "ب" للتقييم البيئي نظراً لطبيعة الأنشطة المقترحة التي لن يكون لها تأثيرات بيئية واجتماعية ضارة جداً.

الجدول ٣-١١ يمثل توليفاً لسياسات الضمانات التي يتبعها البنك ويشير إلى تلك السياسات التي أدت إليها أنشطة المشاريع الممولة في إطار مشروع الطرق والعمالة.

جدول رقم ١١(٣-١١) متطلبات سياسات الضمان الخاصة بالبنك الدولي التي تنطبق على مشروع الطرق والعمالة

نعم	إذا كانت تنطبق، كيف تنطبق؟
[✓]	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية / إجراءات البنك / السياسة العامة رقم ٤,٠١) يجب إجراء التقييم البيئي للمشروعات التي تندرج تحت الفئة ب حسب السياسة التشغيلية رقم ٤,٠١ للبنك الدولي، حيث يمكن أن يكون للمشروع آثار على البيئة بسبب إعادة تأهيل البنية التحتية للطرق والأعمال المدنية المرتبطة بها. لتحديد وإدارة التأثيرات الضارة المحتملة على البيئة من التدخلات الممولة من المشروع – مثل تلك المذكورة أعلاه – سيقوم المقترض بإعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمخططات / الأنشطة المحددة للموقع. في حالة تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، يجب أن يتم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليها والإفصاح عنها قبل بدء أي أعمال بناء على الأرض.
[✓]	إعادة التوطين القسرية (السياسة التشغيلية / / إجراءات البنك رقم ٤,١٢) لا يمكن التعرف على وجود حاجة لتطبيق إعادة التوطين القسري أو استملاك الأراضي في مناطق محددة من المشروع الفرعي إلا أثناء تنفيذ المشروع، وذلك عند توفر المخططات محددة الموقع. بالتالي سيتم فحص المشاريع الفرعية لتطبيق سياسة إعادة التوطين، ولن تتم الموافقة على أي مشاريع تشمل إعادة توطين قسرية أو استملاك للأراضي الا بعد اعداد خطة أعادة توطين مقبولة من قبل البنك الدولي. هناك عدة قضايا تزيد من تعقيد استملاك الأراضي، مثل عدم وجود نظم موثوقة لتسجيل الأراضي، وعدم قدرة الأشخاص الذين يفقدون الأراضي إما على توثيق الملكية أو الحضور الشخصي لتقديم مطالباتهم للحصول على الأهلية. سيتضمن إطار الضمانات بالتالي إجراءات لتحديد الأشخاص المؤهلين من المشروع، وحساب التعويضات وتقديمها، وآليات معالجة مظالم المنازعات المتعلقة بالأراضي.

	تغطي السياسة التشغيلية رقم ٤,١٢ الأشخاص المتضررين من الاستملاك غير الطوعي على الأرض. أما الابعاد الاجتماعية الأخرى بما في ذلك تأثيرات الفقر والنوع الاجتماعي والمشاركة المدنية الخ فسوف يغطيها تقييم الاثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية محددة الموقع، وستتضمن خطط الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير للحد من التأثيرات الاجتماعية السلبية والتخفيف من حدتها، وخاصة على الفئات الفقيرة والضعيفة.

في ضوء ذلك، سيعالج إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحدّث متطلبات السياسات التي يتم تنفيذها حسب الحالة.

وبموجب متطلبات السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٤,٠١، يتيح الفحص البيئي تصنيف المشاريع للمشروعات المقترحة إلى ثلاث فئات رئيسية، تبعا لنوع الآثار البيئية وموقعها وحساسيتها وطبيعتها، وتلك الفئات هي كالتالي:

- الفئة أ: الآثار البيئية الضارة كبيرة الحجم، إعادة التوطين الكبيرة، التي لا يمكن الرجوع منها ومعالجتها، إعادة توطين كبيرة الحجم.
- الفئة ب: الآثار محدودة الموقع وقصيرة الاجل، ويمكن معالجتها، وليس لها آثار شديدة على البيئة، وتنطوي فيها تدابير التخفيف على تكاليف بسيطة ومنخفضة / متوسطة كافية لمعالجة الضرر المحتمل أو الإبقاء علية عند أدنى حد ممكن.
- الفئة ج: من المحتمل أن يكون لها تأثيرات بيئية ضئيلة أو غير شديدة.

كما ذكر في وقت سابق صنف مشروع الطرق والعمالة هذا **كمشروع ضمن الفئة ب**.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لطبيعة أنشطة مشروع الطرق والعمالة، ينبغي استخدام المبادئ التوجيهية العامة والصناعية بشأن المبادئ التوجيهية للبيئة والصحة والسلامة، لا سيما المبادئ التوجيهية العامة والمبادئ التوجيهية القطاعية للبناء والانسحاب، حسب الاقتضاء[٤].

٣-٦-٢ التقييم البيئي (السياسة التشغيلية ٤,٠١)

بالنسبة لجميع المشروعات التي يمولها البنك، يتم إجراء الفحص البيئي وفقًا للتأثيرات البيئية المتوقعة من المشروع، وتخصص لجميع المشروعات فئة بيئية هي (أ، ب، ج، أو د)، وترتب تنازلياً حسب شدة التأثير البيئي. تختلف أدوات هذه السياسة من التقييم البيئي الاستراتيجي، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، اعتمادًا على الظروف الخاصة بالمشروع. تم تصنيف هذا المشروع ضمن الفئة البيئية "ب" حيث من المتوقع أن تكون التأثيرات البيئية ضئيلة، خلال مرحلة البناء، ويمكن تخفيفها من خلال خطة الإدارة البيئية.

٣-٦-٣ إعادة التوطين القسرية (السياسة التشغيلية رقم ٤,١٢)

ستبذل جهود كبيرة في مراحل التصميم والفحص لمرحلة الاعمار لتجنب الآثار السلبية على الناس والأراضي والممتلكات، بما في ذلك وصول الناس إلى الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الأخرى، قدر الإمكان. يضع إطار سياسة إعادة التوطين المبادئ التوجيهية لخطط إعادة التوطين والتعويض التي يجب إعدادها عندما يقوم أي استثمار برنامج باستخدام هذه السياسة. كما يجب أن تتم المصادقة على خطط العمل الإقليمية من قبل البنك كشرط لقيام بلدية معينة بتمويل مشروع البناء الخاص بها.

٣-٦-٤ المشاورات العامة وسياسة الإفصاح

المشاورات العامة: يتطلب البنك إجراء مشاورات مع الأطراف ذات العلاقة خلال مراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل للمشروع. بموجب السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٤,٠١، بالنسبة لجميع مشروعات ضمن الفئة "أ" والفئة "ب" من خلال عملية التقييم البيئي، يتشاور المقترض مع المجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات المحلية غير الحكومية حول الجوانب البيئية للمشروع ويأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار. يبدأ المقترض هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن. بالنسبة للمشروعات من الفئة "أ"، يستشير المقترض هذه المجموعات على الأقل مرتين:

[٤] انظر ifc.org/ehsguidelines

(أ) بعد إجراء الفحص البيئي بفترة وجيزة وقبل الانتهاء من الشروط المرجعية للتقييم البيئي (ب) بعد إعداد مسودة تقرير التقييم البيئي. بالإضافة إلى ذلك، يتشاور المقترض مع هذه المجموعات في جميع جوانب تنفيذ المشروع حسب الضرورة لمعالجة القضايا ذات الصلة بالتقييم البيئي التي تؤثر عليهم.

الإفصاح: وفقًا للسياسة التشغيلية رقم ٤,٠١، لإجراء مشاورات مجدية بين المقترضين والمجموعات المتأثرة بالمشروعات والمنظمات غير الحكومية المحلية في جميع مشاريع الفئة "أ" و"ب"، يقدم المقترض المواد ذات الصلة في الوقت المناسب قبل المشاورات بشكل ولغة مفهومين ويمكن الوصول إليها للمجموعات التي يتم استشارتها.

بالنسبة للمشروعات من الفئة "أ"، يقدم المقترض للمشاورة الأولية ملخصاً لأهداف المشروع المقترحة ووصفها وتأثيراتها المحتملة، للتشاور بعد إعداد مسودة تقرير التقييم البيئي، يقدم المقترض ملخصًا لاستنتاجات التقييم البيئي. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمشروع من الفئة "أ"، يجعل المقترض مسودة تقرير التقييم البيئي متاحة في مكان عام متاح للمجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية.

يوفر أي تقرير منفصل عن الفئة "ب" للمجموعات المتأثرة بالمشروعات والمنظمات غير الحكومية المحلية، كما إن الإفصاح العام في البلد المقترض وكذلك الاستلام الرسمي للتقارير من قبل البنك لتقارير الفئة "أ"، وأي تقارير من الفئة "ب"، يعتبر شرطاً أساسياً لتقييم البنك لهذه المشروعات.

بمجرد أن يقوم المقترض بتسليم تقرير الفئة التقييم البيئي إلى البنك رسميًا، يوزع البنك الملخص (باللغة الإنجليزية) على المديرين التنفيذيين ويجعل التقرير متاحًا من خلال موقع البنك الخارجي. وبمجرد أن يرسل المقترض بشكل رسمي أي تقرير منفصل من الفئة "ب" إلى البنك، يقوم البنك بإتاحته من خلال الموقع الخارجي للبنك. إذا اعترض المقترض على قيام البنك بإصدار تقرير التقييم البيئي من خلال الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك الدولي، فإن موظفي البنك يقدمون مسألة المعالجة الإضافية للموضوع للمدراء التنفيذيين.

الموافقة والإفصاح عن الأدوات

"سيتم اعتماد / تخليص جميع أدوات الضمانات بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وتقييم الاثار البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة عمل إعادة التوطين وما إلى ذلك من قبل البنك الدولي ويتم الإفصاح عنها على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك محليًا بطريقة مناسبة ثقافياً وفي لغة يفهمها جميع الأشخاص المتضررين والأطراف ذات العلاقة. بالنسبة لأي تغييرات يتم إجراؤها على هذه المستندات، سيتم اتباع نفس عملية الموافقة والافصاح".

٣,٦,٥ حدود الانبعاثات الخاصة بالبنك الدولي

يعرض الجدول ٣-١٢ والجدول ٣-١٣ والجدول ٣-١٤ مستويات الانبعاثات المقبولة لمجموعة البتك الدولي للضوضاء المحيطة، وتصريفات النفايات السائلة، ونوعية/جودة الهواء المحيط.

جدول رقم ١٢ (٣-١٢) الحدود الإرشادية للضوضاء المحيطة

حدود الضوضاء المحيطة طبقاً للبنك الدولي		
المستقبل	ساعة واحدة مما يعادل مستوى الصوت المستمر (ديسيبل)	
	خلال النهار (٧:٠٠ – ٢٢:٠٠)	خلال الليل (٢٢:٠٠ – ٧:٠٠)
سكني أو مؤسسي او تعليمي	٥٥	٤٥
صناعي أو تجاري	٧٠	٧٠

جدول رقم ١٣ (٣-١٣) الحدود الإرشادية لتصريف النفايات السائلة في أنظمة المجاري

الحدود / الملوثات	عتبة الملوثات السائلة (متطلبات البنك الدولي)
الاس الهيدروجيني	٦ – ٩ الاس الهيدروجيني
الطلب الأوكسجيني البيولوجي ملغم / لتر	30
مجموع النيتروجين ملغم / لتر	10
مجموع الفوسفور ملغم / لتر	10
مجموع المواد الصلبة العالقة ملغم / لتر	٥٠
مجموع البكتيريا القولونية (أكثر رقم محتمل / ١٠٠ مل)	٤٠٠

جدول رقم ١٤ (٣-١٤) الحدود الإرشادية لنوعية الهواء (متطلبات البنك الدولي ميكروغرام / متر مكعب)

	عتبة ملوثات الهواء المحيط			
فترة التعرض	ساعة واحدة	٨ ساعات	٢٤ ساعة	عام واحد
أول أكسيد الكربون	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
ثاني أكسيد الكبريت	لا ينطبق	لا ينطبق	١٢٥	لا ينطبق
اكاسيد النيتروجين	٢٠٠	لا ينطبق	لا ينطبق	٤٠
جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ١٠ مايكرومتر، ميكروغرام / متر مكعب	لا ينطبق	لا ينطبق	١٥٠	٧٠
جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ٢,٥ مايكرومتر، ميكروغرام / متر مكعب	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
اجمالي الجسيمات المعلقة ميكروغرام / متر مكعب	لا ينطبق	لا ينطبق	٢٣٠	٨٠
الأوزون	لا ينطبق	١٦٠	١٠٠	لا ينطبق

٣-٧ تحليل الثغرات

كما هو موضح في معظم النصوص القانونية، وسياسات الضمانات، ومعايير الانبعاثات، واستناداً إلى الجدول ٣-١٥ والجدول ٣-١٦ والجدول ٣-١٧ أدناه، فإن بعض سياسات البنك الدولي وقيود الانبعاثات أكثر صرامة من سياسات الحكومة اللبنانية:

- لا تظهر مشاريع لإعادة تأهيل الطرق ضمن أي من ملاحق مرسوم تقييم التأثير البيئي، وبالتالي لا تتطلب التقييم البيئي أو المشاورات العامة

- لا ينص مرسوم تقييم الأثر البيئي على الكشف عن دراسات تقييم الأثر البيئي والتقييم الخارجي المستقل، بل يمنح فقط الحق في الوصول إلى هذه الدراسات دون انتهاك المعلومات السرية مثل التكنولوجيا والعمليات الصناعية والمواد والمعلومات المالية، إلخ.
- إن معايير انبعاث مياه الصرف الصحي اللبنانية أقل صرامة من معايير البنك الدولي، ولكنها أكثر صرامة بالنسبة لجودة الهواء المحيط، وينطبق الشيء ذاته على الضوضاء.

جدول رقم ١٥ (٣-١٥) مقارنة مستويات الضوضاء المسموح بها بين المعايير اللبنانية ومعايير البنك الدولي

نوع المنطقة (المستقبل)	الحد لمستوى الضوضاء المحيطي ديسيبل					
	خلال الليل (١٠ صباحاً الى ٧ مساء)		خلال المساء (٦ مساء الى ١٠ مساء)		خلال الليل (١٠ مساء إلى ٧ صباحاً)	
	المعايير اللبنانية	معايير البنك الدولي	المعايير اللبنانية	معايير البنك الدولي	المعايير اللبنانية	معايير البنك الدولي
المناطق التجارية والإدارية في مراكز المدن	٦٥-٥٥	٥٥	٦٠-٥٠	٥٥	٥٥-٤٥	٧٠
المناطق السكنية مع بعض مواقع البناء أو على طول	٦٠-٥٠	٥٥	٥٥-٤٥	٥٥	٥٠-٤٠	٤٥
المناطق السكنية الحضرية	٥٥-٤٥	-	٥٠-٤٠	-	٤٥-٣٥	-
ضواحي سكنية ذات حركة [illegible]	٥٠-٤٠	٥٥	٤٥-٣٥	٥٥	٤٠-٣٠	٤٥
المناطق الصناعية	٧٠-٦٠	٧٠	٦٥-٥٥	٧٠	٦٠-٥٠	٧٠
المناطق السكنية الريفية والحدائق العامة والمستشفيات	٤٥-٣٥	-	٤٠-٣٠	-	٣٥-٢٥	-

جدول رقم ١٦ (٣-١٥) مقارنة مستويات وحدود تصريف النفايات السائلة في المياه العادمة بين المعايير اللبنانية ومعايير البنك الدولي

المحددات / الملوثات	عتبات الملوثات السائلة في مياه الصرف الصحي	
	المتطلبات اللبنانية	متطلبات البنك الدولي
الاس الهيدروجيني	٩-٦	٩-٦
الطلب الأوكسجيني البيولوجي ملغم / لتر	١٢٥	٣٠
طلب الأكسجين الكيميائي ملغم / لتر	٥٠٠	١٢٥
النيتروجين الكلي ملغم / لتر	٦٠	١٠
الفوسفور الكلي ملغم / لتر	١٠	٢
الزيوت والشحوم ملغم / لتر	٥٠	١٠
مجموع المواد الصلبة العالقة ملغم / لتر	-	٥٠

المحددات / الملوثات	عتبات الملوثات السائلة في مياه الصرف الصحي	
	المتطلبات اللبنانية	متطلبات البنك الدولي
مجموع البكتيريا القولونية (أكثر رقم محتمل / ١٠٠ مل)	-	٤٠٠

جدول رقم ١٧ (٣-١٧) مقارنة مستويات الملوثات الهوائية المسموح بها بين المعايير اللبنانية ومعايير البنك الدولي

الملوثات	الحد الأقصى للتركيز المسموح به (ميكروغرام / متر مكعب)		متوسط المدة
	المعايير اللبنانية	معايير البنك الدولي	
ثاني أكسيد الكبريت	٣٥٠	لا ينطبق	ساعة واحدة
	١٢٠	١٢٥	٢٤ ساعة
	٨٠	لا ينطبق	عام واحد
ثاني أكسيد النيتروجين	٢٠٠	٢٠٠	ساعة واحدة
	١٥٠	لا ينطبق	٢٤ ساعة
	١٠٠	٤٠	عام واحد
الأوزون	١٥٠	لا ينطبق	ساعة واحدة
	١٠٠	١٦٠	ثمان ساعات
	لا ينطبق	١٠٠	٢٤ ساعة
اول أكسيد الكربون	٣٠٠٠٠	لا ينطبق	ساعة واحدة
	١٠٠٠٠	لا ينطبق	٨ ساعات
مجموع الجسيمات المعلقة جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ١٠ مايكرومتر، ميكروغرام / متر مكعب	١٢٠	٢٣٠	٢٤ ساعة
	لا ينطبق	٨٠	عام واحد
	٨٠	١٥٠	٢٤ ساعة
	لا ينطبق	٧٠	عام واحد
الرصاص	١,٠	لا ينطبق	عام واحد
البنزين	٥ جزء في البليون	لا ينطبق	عام واحد

٣-٨ الملاحظات الختامية

- استناداً إلى سياسات الضمانات وحدود الانبعاثات المذكورة أعلاه لكل من المتطلبات الوطنية ومتطلبات مجموعة البنك الدولي، ستكون الأولوية للحدود والسياسات الأكثر صرامة.
- يهدف الفصل الخاص بالإطار القانوني في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى إلقاء بعض الضوء على أكثر التشريعات واللوائح البيئية والاجتماعية ذات الصلة التي ينبغي على المشروع الالتزام بها واتخاذ إجراءات التخفيف من أجل الامتثال لها. يجب إعادة النظر في هذه الاجراءات وتحديثها في خطط الإدارة البيئية الخاصة بالموقع وفقًا للميزات والمواقع الجغرافية والسياقات المحيطة بالمشروعات الفرعية.

الفصل الرابع: الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

يهتم هذا الفصل بتقديم الوضع الحالي والأطر البيئية والاجتماعية الذي ستتم فيها أنشطة المشروع. ومع ذلك، وبما أنه لا توجد طرق محددة أو مناطق تدخل محددة تم تحديدها تحديداً نهائياً، سيستعرض هذا الفصل معلومات أساسية عامة حول المناطق المختلفة في لبنان باستثناء بيروت التي لن تتم فيها أي أنشطة. ومن ثم سيتم جمع المعلومات الخاصة بالطرق المستهدفة في المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع بمجرد تحديد الطرق المحددة.

٤-٢ خط الأساس البيئي

فيما يلي وصف عام لحالة البيئة في لبنان.

٤-١-١ المناخ[٥]

يتمتع لبنان بمناخ متوسطي يتميز بصيف طويل وحار وجاف وبشتاء بارد وممطر، أما الخريف فهو موسم انتقالي يتميز بانخفاض تدريجي للحرارة وقلة الأمطار. أما في الربيع فتتسبب الأمطار الشتوية في إحياء النباتات. ينتج التنوع الطبوغرافي في لبنان تغيرات محلية للنمط المناخي الأساسي. فعلى طول الساحل يكون فصل الصيف حار ورطب، وتهطل فيه أمطار قليلة أو تنعدم فيه الأمطار، ويتشكل فيه أيضاً ندى كثيف ومفيد للزراعة. النطاق اليومي للتفاوت في درجات الحرارة ليس واسعًا، على الرغم من أن درجات الحرارة قد تصل إلى ما فوق ٣٨ درجة مئوية في النهار وأقل من ١٦ درجة مئوية في الليل. رياح غربية توفر الراحة خلال فترة ما بعد الظهر والمساء، أما في الليل فينعكس اتجاه الرياح، وتهب من اليابسة باتجاه البحر.

يعتبر الشتاء موسماً للأمطار، حيث تهطل الأمطار الرئيسية بعد ديسمبر. هطول الأمطار كثيف، ولكنه يتركز خلال بضعة أيام فقط من موسم الأمطار، حيث تهبط الامطار وتتشكل غيوم كثيفة. كمية هطول الأمطار تختلف بشكل كبير من سنة إلى أخرى. من حين لآخر، هناك صقيع خلال فصل الشتاء، ومرة واحدة خلال كل خمسة عشر عامًا، يتساقط ثلج خفيف في جنوب بيروت. الرياح الساخنة التي تهب من الصحراء المصرية تسمى الخمسين، وقد توفر تلك الرياح موجة دفء خلال الخريف، ولكنها غالباً ما تهب خلال الربيع. الرياح الباردة قد تأتي من أوروبا. على طول الساحل، يوفر القرب من البحر تأثيرًا معتدلًا على المناخ، مما يجعل نطاق درجات الحرارة أضيق مما هو داخل اليابسة، ولكن درجات الحرارة تكون أكثر برودة في الأجزاء الشمالية من الساحل حيث تهطل أيضًا المزيد من الأمطار.

في جبال لبنان، تنتج الزيادة التدريجية في الارتفاع شتاءً أكثر برودة مع هطول المزيد من الأمطار والثلوج. الصيف يتميز بنطاق أوسع من التفاوت في درجات الحرارة اليومية وبرطوبة أقل. في فصل الشتاء، يتكرر الصقيع وتتساقط الثلوج بكثافة، وفي الحقيقة تغطي الثلوج القمم المرتفعة لجزء كبير من السنة. في الصيف، قد ترتفع درجات الحرارة خلال النهار كما هي على طول الساحل، ولكنها تنخفض إلى حد كبير في الليل. سكان المدن الساحلية، فضلا عن الزوار، يلجئون للهروب من الرطوبة الشديدة في الساحل عن طريق قضاء الكثير من الصيف في الجبال، حيث توجد العديد من المنتجعات الصيفية. يمكن الشعور بكل من الخمسين والرياح الشتوية الشمالية في جبال لبنان. تتراجع قوة تأثير البحر الأبيض المتوسط بالارتفاع، وعلى الرغم من أن هطول الأمطار بمعدل أعلى مما هو عليه على طول الساحل، فإن نطاق درجات الحرارة يكون أوسع والشتاء أكثر حدة.

منطقة البقاع وجبال لبنان الشرقية محمية من تأثير البحر بجبل لبنان، وما ينتج عن ذلك هو هطول أمطار اقل بكثير، ومستوى رطوبة أقل، وتغير أوسع في درجات الحرارة اليومية والسنوية. لا تهب الخمسين في وادي البقاع، لكن رياح الشتاء الشمالية شديدة لدرجة أن سكانها يقولون إنها تستطيع "كسر المسامير". على الرغم من الارتفاع النسبي لوادي البقاع (فإن ارتفاع أعلى نقطة فيه، بالقرب من بعلبك، هو فقط ١،١٠٠ متر)، يسقط مزيد من الثلوج هناك على ارتفاعات مماثلة غرب جبل لبنان.

---

[٥] توماس كوليرو. لبنان: دراسة قُطرية. واشنطن: المكتب الحكومي للطباعة لمكتبة الكونغرس، 1987م.

وبسبب ارتفاعاتها، تتلقى جبال لبنان الشرقية مزيداً من الأمطار بالمقارنة مع وادي البقاع، على الرغم من بعدها عن التأثيرات البحرية. يظهر الكثير من هذا الهطول كثلج، وتغطى القمم في جبال لبنان، مثل قمة جبل لبنان، بالثلوج لفترة طويلة من السنة، وتكون فيها درجات الحرارة أكثر برودة مما هي عليه في وادي البقاع.

وبسبب ارتفاعاتها، تتلقى جبال لبنان الشرقية مزيداً من الأمطار من وادي البقاع، على الرغم من بعدها عن التأثيرات البحرية. يظهر الكثير من هذا الهطول كثلج، والقمم في جبال لبنان، مثل جبال جبل لبنان، مغطاة بالثلوج لفترة طويلة من السنة. درجات الحرارة أكثر برودة مما هي عليه في وادي البقاع.

٤-١-٢ الموارد المائية

تتصف إمدادات المياه والصرف الصحي في لبنان بعدد من الإنجازات والتحديات، وتشمل الإنجازات إعادة بناء البنية التحتية بعد الحرب الأهلية بين عامي ١٩٧٥م و١٩٩٠م وحرب ٢٠٠٦م مع إسرائيل، وكذلك إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي من خلال قانون للمياه صدر في عام ٢٠٠٠م. وقد أنشأ القانون أربع مؤسسات مياه إقليمية لتعزيز العديد من المرافق الصغيرة.

تشمل التحديات ضعف جودة الخدمات، لا سيما إمدادات المياه المتقطعة التي لا تزال قائمة رغم توافر موارد مائية وفيرة نسبياً، وضعف المعلومات حول الموارد المائية وأداء القطاع والأصول، ووجود نسبة منخفضة جداً من القياس، وعدم وجود تعريفة حجمية للمياه، وكذلك وجود مستوى عال من الخسائر في توزيع المياه، ومحدودية استرداد التكلفة لإمدادات المياه، ومحدودية استرداد التكلفة لمجاري الصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي.

بسبب البيانات المحدودة والمتناقضة، من الصعب إجراء تقييم دقيق لمدى توفر الموارد المائية في لبنان. (٦) يبلغ نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة في البلاد أقل من عتبة فقر المياه المحدد عند ١٠٠٠ متر مكعب للفرد والسنة. يتم التقاط جزء فقط من مياه الفيضان في الأنهار التي يمكن التقاطه التقاطاً اقتصاديًا في السدود، فيما تتدفق المياه الجوفية غير المستخدمة في البحر. علاوة على ذلك، يتدفق ما متوسطة ٠,٥١ مليار متر مكعب من المياه إلى سوريا في السنة، و٠,١٦ مليار متر مكعب إلى إسرائيل. بعد طرح هذه الكميات، تتوفر ٢,٦ مليار متر مكعب من المياه في السنة المتوسطة، أو حوالي ٦٠٠ متر مكعب (٢١٠٠٠ قدم مكعب) للفرد الواحد (١٣). هناك أكثر من ٢,٠٠٠ عين مياه تتدفق منها ١,١٥ مليار متر مكعب، مما يدعم تدفق دائم لـ ١٧ من إجمالي ٤٠ عين مجرى رئيسي للمياه في البلاد (١٤). في لبنان تعتبر الأنهار والمياه الجوفية اليوم المصادر الرئيسية لإمدادات مياه الشرب.

الشكل البياني رقم ٣ (٤-١) أنهار لبنان. يظهر نهر الليطاني باللون الأرجواني، والعاصمة اللبنانية بيروت باللون الأحمر. يتدفق نهر العاصي شمالاً إلى سوريا ونهر إبراهيم هو النهر الثاني إلى الشمال من بيروت، ويتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط.

الأنهار الرئيسية التي تتدفق بالكامل داخل لبنان هي نهر الليطاني المبين في الشكل رقم ٤ (متوسط التدفق السنوي البالغ ٠,٧٩ مليون متر مكعب)، ونهر إبراهيم (٠,٥١)، ونهر الأولي ونهر الدامور (٠,٣). يتم تحويل جزء كبير من نهر الليطاني عبر نفق مركبا لتوليد الطاقة الكهرومائية إلى نهر العوالي. وبما أن مستجمعات المياه العليا لنهر الليطاني ملوثة فمن المقرر استغلال نهر الأولي كمصدر لإمدادات مياه الشرب لبيروت، فإن نقل المياه له آثار تتجاوز الاستخدام المقصود وهو توليد الطاقة الكهرومائية.

يتم تقاسم نهرين مهمين مع سوريا ونهر آخر مع إسرائيل. نهر العاصي (٠,٤٨) الذي ينبع في لبنان مشترك مع سوريا. كما يتم تقاسم نهر الكبير (متوسط تدفق ٠,١٩ مليون متر مكعب سنويا) مع سوريا، ويشكل النهر نفسه جزءا من الحدود بين البلدين. نهر الحاصباني، أحد روافد نهر الأردن، ينبع أيضاً في لبنان ويتم تقاسمه مع إسرائيل. ويقدر تدفق المياه السطحية إلى شمال إسرائيل من مجمع الحاصباني / الوزاني بـ ١٦٠ مليون م ٣ / سنة. لا يوجد اتفاق حول تقاسم نهر الأردن بين البلدين.

٤-١-٣ مياه الصرف الصحي (المياه العادمة)[٦]

نظراً لغياب الرقابة المؤسسية على السلطات العامة خلال فترة الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠)، صرفت مياه الصرف المنزلية في لبنان مباشرة في البحر دون معالجتها قبل التخلص منها. وقد تسببت التأثيرات البيئية المرتبطة بالتخلص المفتوح من مياه الصرف الصحي غير المعالجة، في مخاوف دولية ومحلية في السنوات الأخيرة، لا سيما مع الزيادة المستمرة في عدد السكان وتوسع المدن الساحلية. في فترة ما بعد الحرب، قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات لإيجاد حلول تصحيحية فورية قصيرة المدى واستراتيجيات تخطيط طويلة الأجل للبلد كاملاً. وكانت الحاجة إلى إعادة تأهيل شبكات جمع مياه الصرف الصحي الموجودة بالفعل وشبكات تصريفها وإنشاء مرافق معالجة جديدة هي الشواغل الرئيسية للحكومة.

كثيراً ما يمارس التخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات السائلة الصناعية في البحر والأنهار، ويتبعها التجريد من الأنهار عند مستوى المصب لاستخدامات الري، والري المذكور يمتد لري خضار السلطة في بعض الحالات. كان تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البحر هو الممارسة الشائعة المستخدمة (البنك الدولي، ١٩٩٤م). تتضمن المصادر الأخرى للتلوث البحري كل من النفايات الصلبة والمخلفات الصناعية السائلة والمستويات المفرطة من المغذيات والمواد الكيميائية الزراعية بمياه الري.

ركزت بيانات البنك الدولي (١٩٩٤م) على بناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي للمدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة كحل لمحاربة التلوث المتواصل للبحر والمياه الجوفية. يبين الشكل رقم ٤-٢ توزيع مياه الصرف الصحي في البحر المتوسط على طول الساحل اللبناني. كما هو موضح، هناك ما يقرب من ٥٣ قناة تصريف على طول الساحل، ١٦ منها تقع في بيروت الكبرى بين ضبية (شمال بيروت) وغدير (جنوب بيروت).

[٦] ك كراء، ف كرم، ن ترابي "معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في لبنان: العوامل الرئيسية للاستخدامات الزراعية المستقبلية." في: حمدي، الجمال، لامادالينان، بوجليوتي، وجويلو بي: استخدامات المياه غير التقليدية: مشروع إدارة المياه في جنوب القوقاز. المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط / المديرية العامة للاتحاد الأوروبي، عام ٢٠٠٥م، صفحة ٢١٥ إلى ٢٢٥.

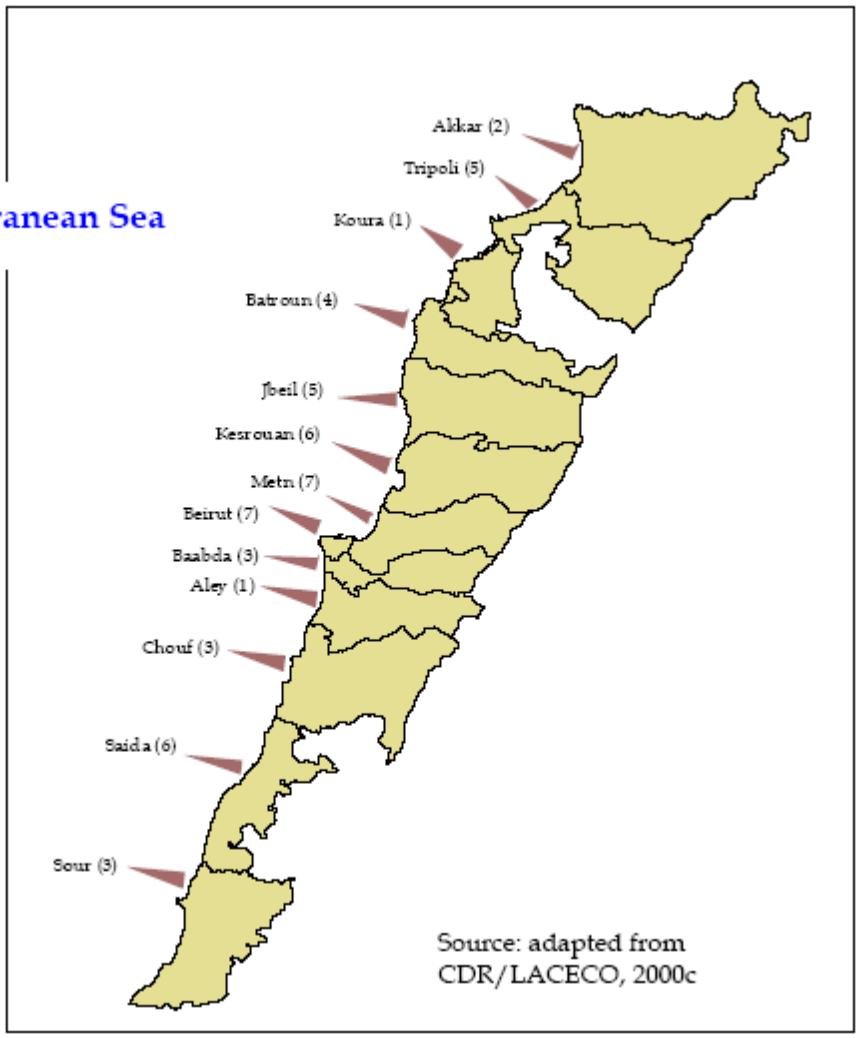

الشكل البياني رقم ٤ (٤-٢) توزيع/تصريف مياه الصرف الصحي في البحر الأبيض المتوسط على طول الساحل اللبناني

يولد لبنان ما يقدر بنحو ٢٤٩ مليون متر مكعب من المياه العادمة سنوياً، مع حمولة كلية من الطلب الأوكسجيني البيولوجي تبلغ ٩٩,٩٦٠ طن. بالإضافة إلى ذلك، أنتجت الصناعات ما يقدر بنحو ٦١ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي في عام ١٩٩٤ ومن المتوقع أن تصل إلى ١٩٢ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠م. وفي غياب مسوح النفايات وإحصاءات الإنتاج الصناعي، من الصعب تقدير تكوين وحمل الطلب الأوكسجيني البيولوجي لمياه الصرف الصناعي.

٤-١-١ إدارة النفايات الصلبة

يبلغ إجمالي النفايات الصلبة البلدية السنوية في لبنان حوالي مليوني طن سنوياً. يبلغ معدل توليد النفايات الصلبة البلدية اليومي ١,٠٥ كجم / فرد / يوم. يظهر تحليل التركيب أن ٥١ في المئة تقريبًا من هذه النفايات هي نفايات عضوية، بينما تتكون الكمية الباقية من مواد قابلة لإعادة التدوير مثل الورق والكرتون والبلاستيك والزجاج والمنسوجات والمعادن ونفايات التدمير والبناء وغيرها.

يتم جمع غالبية هذه النفايات والتخلص منها عن طريق دفن النفايات / الإغراق. مقدمو الخدمات الرئيسيون هم سوكلين في وسط بيروت فقط، في حين أن سيتي لبو مسؤولة عن جمع ومعالجة النفايات في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، ورامكو هي المسؤولة عن مناطق المتن وكسروان. حالياً، هناك مواقع كوستا برافا وبرج حمود للطمر حيث يتم التخلص من هذه النفايات المجمعة. تقوم العديد من المناطق الريفية المتبقية بتجميع النفايات الصلبة البلدية والتخلص منها عن طريق الإغراق والحرق.

تشمل السلطات المكلّفة بإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني مجلس الإنماء والإعمار، ووزارة البيئة، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والبلديات المعنية.

يعتبر حرق النفايات البلدية جدير بالاستخدام بناء على أحدث الدراسات، ومع ذلك لا توجد محطة حرق نفايات حتى الآن.

لا يوجد نظام إبلاغ قانوني بشأن منشآت توليد النفايات أو جمع النفايات، وتقدم بعض شركات القطاع الخاص تقارير دورية، بجانب البيانات المتاحة من بعض المشاريع الإقليمية مع مبادرات أفق ٢٠٢٠م وسويب نت.

يتم إرسال هذه المعلومات إلى البلديات واتحاد البلديات أو مجلس الإنماء والإعمار على أساس منتظم لإصدار المدفوعات للمقاولين، ويجب هنا أن نذكر:

- التقارير الشهرية والسنوية لبيروت وجبل لبنان (باستثناء منطقة الجبيل) كانت تُقدم إلى مجلس الإنماء والإعمار ووزارة البيئة من قبل مجموعة أفيردا قبل نهاية عقدها في عام ٢٠١٥م.
- التقارير الدورية من قبل باتكو لافاجيت عن طرابلس والمناطق المحيطة بها إلى مجلس الإنماء والإعمار من ناحية، وبالنسبة لمنطقة الجبيل إلى اتحاد بلديات الجبيل من جهة أخرى.

٤-١-٥ جودة الهواء والضجيج

٤-١-٥-١ جودة الهواء

تتأثر جودة الهواء بشكل عام بالظروف المناخية والتضاريس، ويتأثر مناخ لبنان بتضاريسه الفريدة المكونة من الشريط الساحلي، وجبل لبنان، وجبال لبنان الشرقية، ووادي البقاع. تتمتع سلسلة الجبال ولبنان الغربية والمنطقة الساحلية بسمات بحرية، بينما يشهد شرق لبنان مناخًا قاريًا (وزارة البيئة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥م). تساهم الرياح المستديمة الناشئة من أوروبا الشرقية وكذلك الإشعاع الشمسي الكثيف خلال أشهر الصيف في تكوين مستويات عالية من الجسيمات الثانوية والأوزون (واكد واخرون، ٢٠١٣م)، بالإضافة إلى نقل ثاني أكسيد الكبريت من أوروبا الوسطى (عفيف وآخرون، ٢٠٠٨م). علاوة على ذلك، تساهم نوبات الغبار الصحراوي في الخريف والربيع في رفع مستويات الجسيمات (سليبا وآخرون، ٢٠١٠م) وفقاً لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية، يعتبر لبنان أحد البلدان الواقعة في شرق البحر المتوسط الأكثر تضرراً من تلوث الهواء الخارجي (منظمة الصحة العالمية، الربع الثاني من ٢٠١٣م).

في عام ٢٠١٢، أعد إحصاء مقاس زمنياً وموزع مكانياً لعام ٢٠١٠م للبنان من قبل جامعة القديس يوسف، ويقدم الإحصاء معلومات كمية عن دراسات تلوث الهواء إضافة إلى مدخلات لنماذج جودة الهواء (وامد واخرون، ٢٠١٠م، واكد وعفيف، ٢٠١٢م) وقد غطى هذا الاحصاء المصادر البشرية والبيولوجية في المنطقة مع قياس مكاني لمسافة ٥ كيلومترات للبنان وقياس مكاني لمسافة كيلومتر واحد لعاصمتها بيروت وضواحيها. النتائج التي تم الحصول عليها لأول أكسيد الكربون، وثنائي أكسيد الكبريت، والمركبات العضوية غير الميثانية المتطايرة، والامونيا، والجسيمات البالغ قطرها أقل من أو يساوي ١٠ مايكرومتر، والجسيمات البالغ قطرها أقل من أو يساوي ٢,٥ مايكرومتر لعام ٢٠١٠م كانت ٥٦٣ و٧٥ و٦٢ و١١٥ و٤ و١٢ و٩ جيجا جرام على التوالي. حسب أن حوالي ٩٣ في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و٦٧ في المئة من انبعاثات والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية و٥٢ في المئة من انبعاثات أكاسيد النيتروجين ناتجة عن قطاع النقل البري، في حين أن ٧٣ في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت و٦٢ في المئة من انبعاثات الجسيمات البالغ قطرها أقل من أو يساوي ١٠ مايكرومتر و٥٩ في المئة من انبعاثات الجسيمات البالغ قطرها أقل من أو يساوي ٢,٥ مايكرومتر تنبعث من منشآت الطاقة والمصادر الصناعية (الشكل ٤-٣). يظهر التوزيع المكاني للانبعاثات أن مدينة بيروت وضواحيها تصدر جزءًا كبيرًا من الانبعاثات الناتجة عن قطاع النقل البري، في حين أن المناطق الحضرية مثل ذوق ميكائيل وجبة وشكا وسلعاتا تتأثر في معظمها بالانبعاثات الصادرة من القطاع الصناعي وقطاعات إنتاج الطاقة.

في عام ٢٠١٣م، أطلقت وزارة البيئة في إطار مشروع رصد الموارد البيئية في لبنان بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، رصداً لجودة الهواء في الوقت الفعلي في خمسة مواقع في لبنان، منها موقعين مجهزين أيضا بمحطات للأرصاد الجوية. تستخدم هذه المحطات أجهزة تحليل عبر الإنترنت متصلة بنظام تحكم إشرافي ونظام الحصول على البيانات الموجود في وزارة البيئة. تضم الشبكة الحالية خمس محطات لمراقبة جودة الهواء في المناطق الحضرية، وقد شكلت هذه الخطوة المرحلة الأولى من خطة المرحلتين "إنشاء شبكة رصد جودة الهواء في لبنان "لتنفيذ شبكة وطنية لمراقبة جودة الهواء)"

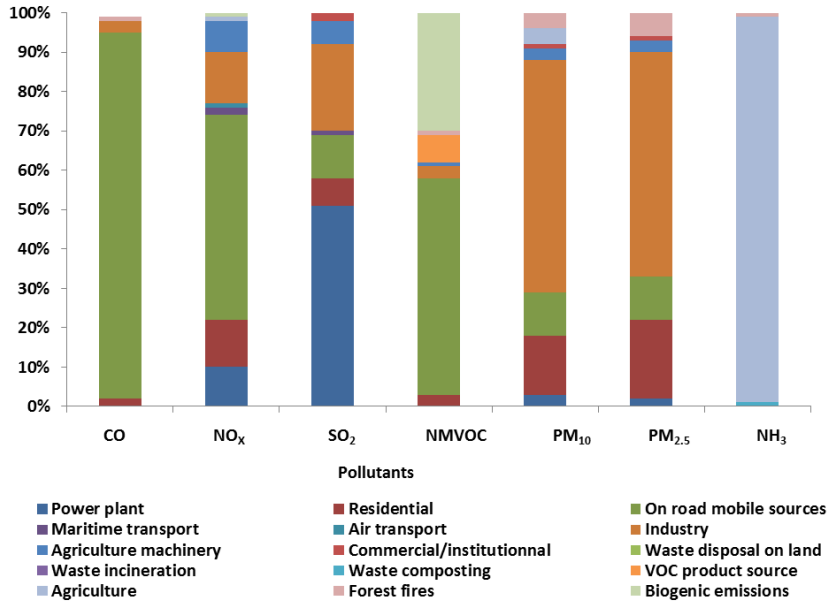

الشكل البياني رقم ٥ ٤-٣ توزيع الانبعاثات لمختلف الملوثات لعام ٢٠١٠م (واكد واخرين، ٢٠١٢م)

يمكن تلخيص حالة جودة الهواء في لبنان على النحو التالي:

لا يُتوقع وجود تركيزات عالية من الأوزون في المناطق الحضرية ما لم تحدث ظروف جوية خاصة (انعكاس درجة الحرارة، وما إلى ذلك). أظهر الأوزون الذي تمت مراقبته في غابة الصنوبر في بيروت في الفترة من مايو ٢٠٠٤م إلى فبراير ٢٠٠٦م (عفيف، ٢٠٠٨م) بعض التفاوتات خلال تلك الفترة لكل من فترات ساعة واحدة و٨ ساعات في المتوسط وكانت الدرجة زيادات ١٣٥ و١٨ على التوالي، في حين أن نتائج الرصد من المرحلة الأولى تظهر محطات رصد جودة الهواء التي بدأت في سبتمبر ٢٠١٣م عدد قليل من التفاوتات. ومع ذلك، خلال نفس الفترة، أظهرت النتائج قيم أعلى في بعلبك منها في بيروت بواقع ٤٤ و١١٦ في الفترات الزمنية لكل من فترات ساعة واحدة و٨ ساعات على التوالي. ولوحظت أعلى قيمة في الصيف كون ظروف الأرصاد الجوية أكثر ملاءمة لتشكل الأوزون بعيدًا عن مصادر انبعاث سلائفها (أكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة).

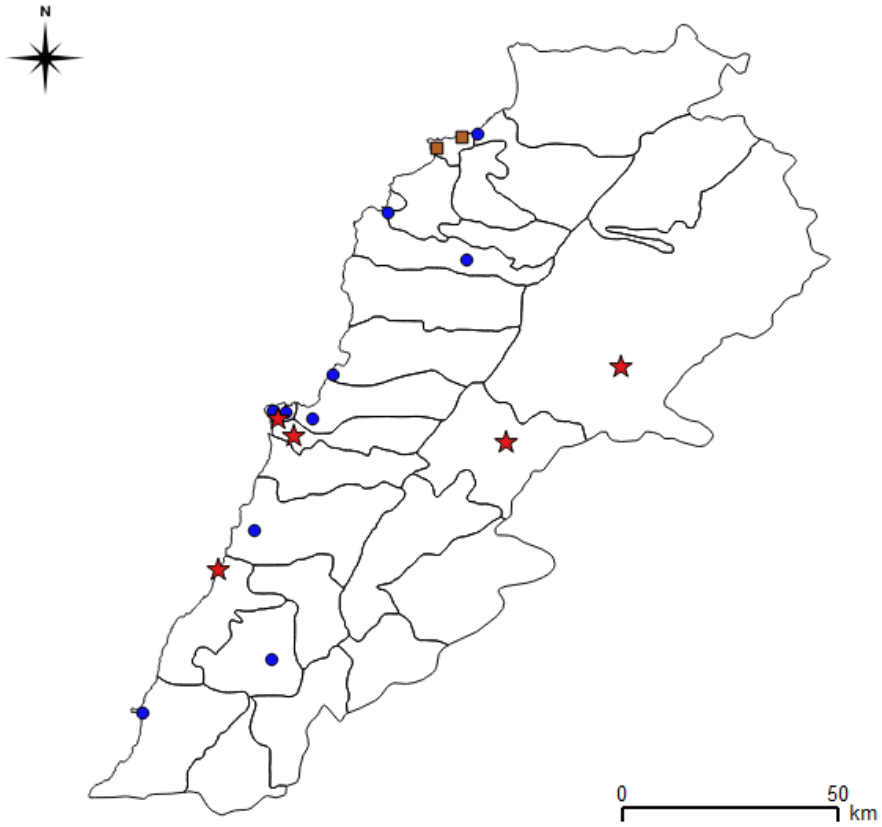

الشكل البياني رقم ٦ (٤-٤) توزيع بعض محطات مراقبة جودة الهواء في لبنان

العوامل الأخرى التي تؤثر على جودة الهواء في لبنان:

تشير التقديرات إلى أن الأزمة السورية التي تسببت في نزوح اللاجئين إلى لبنان قد ساهمت في زيادة تصل إلى ٢٠ في المئة من انبعاثات ملوثات الهواء في لبنان، مما أدى إلى تدهور جودة الهواء (وزارة البيئة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤م). أظهر التوزيع المكاني أن المدن الرئيسية (غير منطقة بيروت الكبرى) مثل زحلة وبعلبك وطرابلس وصيدا تشهد تدهورًا كبيرًا في جودة الهواء (وزارة البيئة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤م).

لا يزال استكشاف واستغلال موارد النفط والغاز البحرية في لبنان جارياً في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ عمليات تقييم الأثر البيئي وعمليات المسح الزلزالي. من المتوقع أن يطلق هذا القطاع انبعاثات هواء المرتبطة بالبترول مثل الميثان، والمركبات العضوية المتطايرة، والهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات، وأول أكسيد الكربون، وثنائي أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين التي قد تكون خطرة على البيئة وصحة الإنسان. على هذا النحو، أنشأت وزارة الطاقة والمياه هيئة البترول المسؤولة عن مراقبة وإنفاذ قضايا الجودة والسلامة والصحة والبيئة المنبثقة عن قطاع النفط والغاز.

٤-١-٥-٢ الضوضاء

المصادر الرئيسية للضوضاء البيئية هي حركة المرور والصناعة والبناء والأشغال العامة والاحياء. تشكل مولدات الكهرباء التي تعمل في الهواء الطلق في لبنان، وكذلك الاستخدام المتكرر لأبواق السيارات من قبل السائقين، مصدراً مهماً للتلوث الضوضائي البيئي في جميع أنحاء البلاد.

٤-١-٦ الأرض والجغرافيا[٧]

تبلغ مساحة لبنان ١٠,٤٥٢ كيلومتر مربع، وتبدو البلاد مستطيلة الشكل تقريبًا، حيث تبدوا أضيق جنوباً والأبعد شمالاً. وأوسع نقطة فيها هي ٨٨ كيلومترا، وأضيقها هو ٣٢ كيلومترا، ويبلغ متوسط العرض حوالي ٥٦ كيلو متر.

تتأثر الجغرافيا الطبيعية للبنان بالنظم الطبيعية التي تمتد خارج لبنان نفسها، وبالتالي فإن وادي البقاع هو جزء من وادي الصدع العظيم، الذي يمتد من جنوب تركيا إلى موزمبيق في أفريقيا. مثل أي دولة جبلية فإن الجغرافيا الطبيعية للبنان معقدة. تتباين أشكال الأرض والمناخ والتربة والنباتات بشكل ملحوظ عبر مسافات قصيرة، كما أن هناك أيضاً تغيرات حادة في عناصر البيئة الأخرى، من التربة الجيدة إلى الفقيرة، بانتقال المرء عبر الجبال اللبنانية.

إحدى السمات الرئيسية للتضاريس اللبنانية هي التناوب بين الأراضي المنخفضة والمرتفعات التي تتوازى بشكل عام مع الاتجاه من الشمال إلى الجنوب. هناك أربعة شرائط طولية بين البحر الأبيض المتوسط وسوريا: الشريط الساحلي (أو السهل البحري)، وغرب لبنان، والهضبة الوسطى، وشرق لبنان.

يمتد الشريط الساحلي الضيق للغاية على طول شاطئ البحر المتوسط الشرقي. يقع الساحل بين البحر والجبل، كما يطلق عليه في لبنان، وهو أوسع في الشمال قرب طرابلس، حيث يبلغ عرضه ٦,٥ كيلومتر فقط. على بعد بضع كيلومترات جنوباً في جونيه، يمتد السهل الذي يبلغ طوله ١,٥ كيلومتر تقريبًا من التلال التي ترتفع بشكل حاد إلى ٧٥٠ مترًا على بعد ٦,٥ كيلومترًا من البحر. بالنسبة للجزء الأكبر من الساحل فيتصف بكونه بصخريته وشدة انحداره، أما خط الشاطئ فهو منتظم ولا يوجد به مصب نهر عميق أو خليج أو ميناء طبيعي. يعتبر السهل البحري منتج بشكل خاص من الفواكه والخضروات.

المنطقة الغربية، وهي المنطقة الرئيسية الثانية، هي جبال لبنان، التي يطلق عليها أحيانًا جبل لبنان، أو لبنان ما قبل عام ١٩٢٠م. منذ أيام الرومان، يشمل مصطلح جبل لبنان هذه المنطقة. تم استخدام اسم جبال لبنان الشرقية لوصف السلسلة الشرقية. يعتقد الجيولوجيون أن الجبال التوأم شكلت ذات مرة نطاقًا واحدًا. جبال لبنان هي الأعلى والأكثر وعورة والأكثر مهابة من المجموعة البحرية الكاملة من الجبال والهضاب التي تبدأ من جبال أمانوس أو نور في شمال سوريا وتنتهي بالسلسلة الشاهقة في سيناء. يشكل الهيكل الجبلي العقبة الأولى أمام الاتصال بين البحر المتوسط والمناطق الداخلية الشرقية اللبنانية. سلسلة الجبال هي وحدة محددة بوضوح لها حدود طبيعية على جميع الجوانب الأربعة. في الشمال، تنفصل عن جبال النصيرية في سوريا بالنهر الكبير، ويحدها من الجنوب نهر القاسمية، ويبلغ طولها ١٦٩ كيلومتراً، ويتراوح عرضها من حوالي ٥٦,٥ كيلومتر قرب طرابلس و٩,٥ كيلومتر في النهاية الجنوبية. يرتفع إلى مرتفعات جبال الألب جنوب شرق طرابلس، حيث تصل عند القرنة السوداء (الركن الأسود) إلى ٣,٣٦٠ متر. ومن بين القمم الأخرى التي ترتفع شرق بيروت، فإن جبل صنين (٢,٦٩٥ متراً) هو الأعلى. أهل الجبل (سكان الجبل)، أو ببساطة الجبليون، كما يشار تقليدياً إلى سكان غرب لبنان. بالقرب من نهايتها الجنوبية، تتفرع جبال لبنان إلى الغرب لتشكل جبال الشوف.

المنطقة الجغرافية الثالثة هي وادي البقاع. يبلغ ارتفاع هذه المرتفعات الوسطى بين جبال لبنان وجبال لبنان ٧٠٠ كيلو متر وعرضها من ٩,٦ إلى ١٦ كيلومتر، ويبلغ متوسط ارتفاعها ٧٦٢ متراً، أما القسم الأوسط منها فيتسع ويكون أكثر امتداداً عند الاطراف. جيولوجياً، البقاع هو الجزء الوسطي للانخفاض الذي يمتد شمالاً إلى المنعطف الغربي لنهر العاصي في سوريا والجنوب إلى الأردن عبر العرابة إلى العقبة، الذراع الشرقي للبحر الأحمر. البقاع هي المنطقة الزراعية الرئيسية في البلاد، وكانت بمثابة مخزن للحبوب في سوريا الرومانية. البقاع هي صيغة جمع في اللغة العربية، وتعني المكان الذي توجد فيه مياه راكدة.

[٧] توماس كولبرو. لبنان: دراسة قُطرية. واشنطن: المكتب الحكومي للطباعة لمكتبة الكونغرس، 1987م

تتساوى قاعدتها مع قاعدة جنوب حمص في سوريا، وهي سلسلة الجبال الشرقية، وتتساوى تقريباً مع جبال لبنان من حيث الارتفاع والطول. تقع هذه المنطقة الجغرافية الرابعة من جبل حرمون إلى هضبة حوران، وتستمر عبر الأردن جنوبًا إلى البحر الميت، ويقسم جبال لبنان الشرقية ممر بردى. في الجزء الشمالي منها، توجد قرى قليلة على المنحدرات الغربية، ولكن في القسم الجنوبي الذي يضم جبل حرمون (٢٨٦ متراً) تتصف المنحدرات الغربية بوجود العديد من القرى. تعتبر جبال لبنان الشرقية الأكثر جردًا، خاصة في الأجزاء الشمالية منها، من جبل لبنان، وبالتالي فهي الجبال أقل إنتاجية وأقل كثافة.

٤-٢ الوضع الاجتماعي

يوفر الملحق ٧ الشروط المرجعية لإجراء تقييم اجتماعي للمشاريع الفردية بمجرد تحديدها.

تستعرض الأقسام التالية الوضع الحالي الاجتماعي والاقتصادي للأراضي اللبنانية وعرضا شاملا للأزمة التي عاناها لاجئو الحرب.

٤-٢-١ الوصف الديموغرافي

شهد عدد اللبنانيين المقيمين زيادة بنسبة ٩,٩٥ في المئة في السنوات الأخيرة ليصل من ٣,٩٦١,٨٢٠ في عام ٢٠١٠م إلى ٤,٣٥٥,٩١٣ عام ٢٠١٦م[٨]. يمثل سكان الريف ١٢,٦٩ في المئة من اجمالي السكان، في حين أن النسبة المتبقية ٨٧,٣١ في المئة يختارون الإقامة في المناطق الحضرية[٩]. وفقاً لتقرير خطة لبنان لمواجهة الأزمات (٢٠١٧-٢٠٢٠م) الذي نشرته الأمم المتحدة، يمكن اعتبار ١,٥ مليون لبناني مقيم كضعيفين[١٠]. يتضمن الجدول ٤-١ عدد السكان المقيمين في لبنان حسب المحافظة والقضاء بين عامي ٢٠١٠م و٢٠١٦م.

يشير تقسيم عدد السكان حسب الجنس للسكان المقيمين في لبنان إلى أن ٤٩,٤ في المئة من السكان يتألفون من الذكور، مقارنة بـ ٥٠,٦ في المئة من الإناث. علاوة على ذلك، فإن أعلى نسبة من السكان هي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عامًا بنسبة مئوية مجمعة من ١٩,٦ في المئة من السكان كما هو موضح في الجدول ٤-٢.

[٨] وزارة الصحة العامة، ٢٠١٦م

[٩] منظمة الصحة العالمية / التحليل والتقييم العالمي لمياه الشرب والصرف الصحي، ٢٠١٤م

[١٠] الأمم المتحدة، ٢٠١٨م

جدول رقم ١٨ (٤-١) التوزيع السكاني لسكان لبنان المقيمين حسب المحافظة والقضاء من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٦م[١١]

المحافظة	القضاء	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
محافظة الشمال	عكار	٢٤٩,٦٤٢	٢٥٨٧٨٨	٢٦٨١٩١	٢٧٧٢٦٠	٢٨٦٨٦٦	٢٩٦٧٥٧	٣٠٦٧٣٣
	المنية-الضنية	١٢١,٧٢٢	١٢٥٤٢٩	١٢٩١١٦	١٣٢٤٨٢	١٣٦٢٤٩	١٣٩٨٨٧	١٤٣٨٩٧
	طرابلس	٢٦٧,١٥٩	٢٧٢١٦٢	٢٧٦٨٢٧	٢٨٠٩٩٣	٢٨٥٠٨١	٢٨٩١٣٦	٢٩٣٥٧١
	زغرتا	٥٨,٤٧٩	٦٠٣٣١	٦١٥٧٠	٦٢٥٢٠	٦٣٤٣٧	٦٤٤٥٨	٦٥٥٥٥
	الكورة	٥٦,٣٨٤	٥٧١٨٦	٥٧٦٢٩	٥٧٦٧٩	٥٧٨٣٩	٥٨١٣٨	٥٨٧٣٤
	بشري	٢١,٥٥٩	٢٢٦٢٦	٢٣٥٨٧	٢٤١٣٩	٢٤٦٨٦	٢٥٠٧٠	٢٥٣٧٠
	البترون	٤١,٧٩٣	٤٢٥٦٩	٤٣١٠٨	٤٣٦٠٣	٤٤١٦٦	٤٤٦٦٢	٤٥٠٩٤
	الإجمالي	٨١٦,٧٣٩	٨٣٩٠٩٢	٨٦٠٠٢٩	٨٧٨٦٧٧	٨٩٨٣٢٥	٩١٨١٠٩	٩٣٨٩٥٥
محافظة البقاع	الهرمل	٥٣,٠٥٢	٥٤٥٧٧	٥٦٢١٢	٥٧٥٤١	٥٨٨٥٤	٦٠٢٩٧	٦١٩٥٥
	بعلبك	٢١٨,٢٥٨	٢٢٦٥٥٦	٢٣١٦٤٨	٢٤٠٢٤٢	٢٤٧٥٣٣	٢٥٤٣٧٥	٢٦١٩٢٨
	زحلة	١٥٤,٦٤٢	١٥٧٨٩٤	١٦٠٩٢٥	١٦٣٨٤١	١٦٦٨٤١	١٦٩٩٠٣	١٧٢٩٥٠
	راشيا	٣٢,٦١٧	٣٣٦٥٧	٣٤٤٦٦	٣٥١٠٧	٣٦٠٢٠	٣٦٧٥١	٣٧٦٢٩
	البقاع الغربي	٧٤,٧٠٩	٧٦٩١٧	٧٨٩١٦	٨٠٨٠٣	٨٢٦٨٤	٨٤٤٠٨	٨٦٥٠١
	الإجمالي	٥٣٣,٣٠٥	٥٤٩٦١١	٥٦٢١٦٧	٥٧٧٥٣٤	٥٩١٩٣٢	٦٠٥٧٣٤	٦٢٠٩٦٣
محافظة النبطية	النبطية	١١٦,٧٠٣	١١٧٨٧١	١١٩٢١٤	١٢٠٣٥٢	١٢٢٣٤٥	١٢٥١٧٦	١٢٨٣٤٥
	حصبايا	٢٦,٠٧٠	٢٦٩٤٤	٢٧٩٨٨	٢٨٨٦٦	٢٩٦٨٥	٣٠٤٦٣	٣١٢٦٦
	مرجعيون	٥٩,٦٧٦	٦٣٠٣٧	٦٦٤٤١	٦٨٧٧١	٧١١٢٨	٧٣٣٤٩	٧٥٧٣٩
	بنت جبيل	٧٥,٢٣٧	٧٩٠٣٨	٨٢٣٥٤	٨٥٥١٢	٨٨٤٤٤	٩١٢٧٩	٩٤٤٥٣

[١١] وزارة الصحة العامة، ٢٠١٦م

المحافظة	القضاء	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	الإجمالي	٢٧٧٦٨٦	٢٨٦٨٩٠	٢٩٥٩٨٨	٣٠٣٥٠١	٣١١٦٠٢	٣٢٠٢٦٧	٣٢٩٨٠٣
محافظة الجنوب	صيدا	٢١٠١٩٠	٢١٧٦١٦	٢٢٤٦٢٤	٢٣٠٦٥٣	٢٣٥٠٣٧	٢٣٧٧٩	٢٤١٠١٧
	صور	٢١١٦٠١	٢١٦٣٦٨	٢٢١٠٤٠	٢٢٥٥٣٩	٢٣٠٢٤٧	٢٣٤٥٠٩	٢٣٨٧٨٩
	جزين	٢٥١٧٨	٢٥٨٢٦	٢٦٣٨٠	٢٦٨٦٠	٢٧٣٤٦	٢٧٧٧٥	٢٨١٨٩
	الإجمالي	٤٤٦٩٦٩	٤٥٩٨١٠	٤٧٢٠٤٤	٤٨٣٠٥٢	٤٩٢٦٣٠	٥٠٠٢٦٣	٥٠٧٩٩٥
محافظة جبل لبنان	جبيل	٨٦٦٥٩	٨٧٧٧٠	٨٨٦٥٠	٨٩٥٩١	٩٠٤٣٢	٩١١٧٩	٩٢٠١٦
	كسروان	١٦٤٤٨٩	١٦٥٢١٦	١٦٥٨٧٥	١٦٦٤٨٠	١٦٧٠٣٩	١٦٧٥٨٤	١٦٩١٧٦
	المتن	٤٧٩٥١٠	٤٨٠١٩٧	٤٨٠٩٣٦	٤٨١٥٣٥	٤٨٢٥٣٥	٤٨٣٣٥٢	٤٨٤١٣٨
	بعبدا	٤٨١٤٢٣	٤٨٢٦٩٠	٤٨٣٧٧٧	٤٨٤٨٦١	٤٨٦٣١٢	٤٨٧١٦٦	٤٨٨٤١٧
	عاليه	١٣٢٥٠٣	١٣٣٦٥١	١٣٤٧٩١	١٣٥٨٦٥	١٣٧٠٦٥	١٣٨٠٩٩	١٣٩٢٥٤
	الشوف	١٦٤٠٧٤	١٦٦٧٩٩	١٦٩٣٣١	١٧١٧٩٤	١٧٤١٨١	١٧٦٤٠١	١٧٨٧٤٤
	الإجمالي	١٥٠٨٦٥٨	١٥١٦٣٢٣	١٥٢٣٣٦٠	١٥٣٠١٢٦	١٥٣٧٥٦٤	١٥٤٣٧٨١	١٥٥٠٧٤٥
محافظة بيروت	بيروت	٣٧٨٤٦٤	٣٨٤٧٢٥	٣٩٠٢٣٨	٣٩٤٨٨٠	٣٩٩٣٠٤	٤٠٣٣٨١	٤٠٧٤٥٣
	الإجمالي	٣٧٨٤٦٤	٣٨٤٧٢٥	٣٩٠٢٣٨	٣٩٤٨٨٠	٣٩٩٣٠٤	٤٠٣٣٨١	٤٠٧٤٥٣
إجمالي عدد السكان		٣٩٦١٨٢٠	٤٠٣٦٤٥٠	٤١٠٣٨٢٥	٤١٦٧٧٦٩	٤٢٣١٣٥٦	٤٢٩١٥٣٤	٤٣٥٥٩١٣

جدول رقم ١٩(٤-٢) التوزيع السكاني اللبناني المقيم حسب الفئة العمرية والجنس في عام ٢٠١٦م[١٢]

الفئات العمرية	النسبة			عدد السكان عام ٢٠١٦م		
	الذكور	الاناث	الإجمالي	الذكور	الاناث	الإجمالي
0-4	٣,٦	٣,٣	٦,٩	١٥٦٨١٣	١٤٣٧٤٥	٣٠٠٥٥٨
5-9	٤,٣	٤,١	٨,٣	١٨٥١٢٦	١٧٦٤١٤	٣٦١٥٤١
10-14	٤,٩	٤,٥	٩,٤	٢١٣٤٤٠	١٩٦٠١٦	٤٠٩٤٥٦
15-19	٥,٢	٤,٥	٩,٨	٢٢٧٨١٤	١٩٦٨٨٧	٤٢٤٧٠٢
20-24	٥,١	٤,٧	٩,٨	٢٢٢١٥٢	٢٠٤٧٢٨	٤٢٦٨٧٩
25-29	٣,٩	٤,٢	٨,١	١٦٩٨٨١	١٨٢٩٤٨	٣٥٢٨٢٩
30-34	٣,٥	٣,٨	٧,٤	١٥٤١٩٩	١٦٦٣٩٦	٣٢٠٥٩٥
35-39	٣,٠	٣,٧	٦,٧	١٣٠٦٧٧	١٦١١٦٩	٢٩١٨٤٦
40-44	٢,٧	٣,٥	٦,٢	١١٨٩١٦	١٥٢٤٥٧	٢٧١٣٧٣
45-49	٢,٥	٣,٠	٥,٦	١١٠٢٠٥	١٣٠٦٧٧	٢٤٠٨٨٢
50-54	٢,٢	٢,٥	٤,٨	٩٧١٣٧	١٠٨٨٩٨	٢٠٦٠٣٥
55-59	١,٨	٢,٠	٣,٨	٧٨٤٠٦	٨٧١١٨	١٦٥٥٢٥
60-64	١,٧	٢,٠	٣,٧	٧٤٠٥١	٨٧١١٨	١٦١١٦٩
65-69	١,٦	١,٧	٣,٢	٦٩٦٩٥	٧٤٠٥١	١٤٣٧٤٥
70-74	١,٤	١,٤	٢,٨	٦٠٩٨٣	٦٠٩٨٣	١٢١٩٦٦
75-79	١,٠	٠,٩	١,٩	٤٣٥٥٩	٣٩٢٠٣	٨٢٧٦٢
80-84	٠,٦	٠,٦	١,٢	٢٦١٣٥	٢٦١١٣٥	٥٢٢٧١
85+	٠,٣	٠,٢	٠,٥	١٣٠٦٨	٨٧١٢	٢١٧٨٠
الإجمالي	٤٩,٤	٥٠,٦	١٠٠,٠	٢١٥٢٢٥٧	٢٢٠٣٦٥٦	٤٣٥٥٩١٣

٤-٢-٢ الوصول للمرافق العامة

٤-٢-٢-١ الوصول الى المياه

تقدر المياه المتوفرة في لبنان والتي تشمل الأنهار والينابيع وسدود التخزين والمياه الجوفية بما يتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٢٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، وهو ما يفوق الطلب على المياه. ومع ذلك، فإن التلوث واسع النطاق والبنية التحتية دون المستوى المحدد تحد من قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات المتوقعة من المياه[١٣]. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخراج المياه الجوفية الصالحة للاستخدام مع استهلاك ٧٠٠ مليون متر مكعب واستعادة فقط إجمالي ٥٠٠ مليون متر مكعب[١٤].

يوضح الشكل ٤-٥ توزيع استخدام المياه في لبنان.

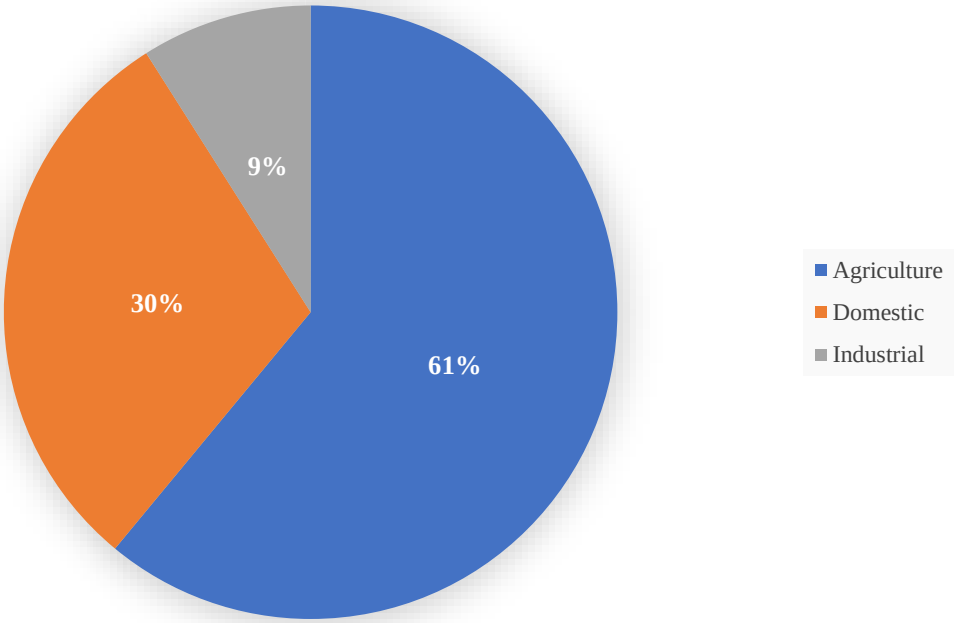

الشكل البياني رقم ٧ (٤-٥) استهلاك المياه عبر القطاعات المختلفة[١٥]

على المستوى الوطني، يبلغ معدل التوصيلات المنزلية بشبكة إمدادات المياه العامة حوالي ٧٩ في المئة مع وجود تناقضات على المستوى الوطني. في منطقة بيروت وجبل لبنان حيث يعيش نصف السكان تقريبًا، تتفاقم ندرة المياه بسبب شبكات المياه العامة الضعيفة وكذلك تقنين المياه الشديد (تتوفر المياه لمدة ٣ ساعات فقط خلال فصل الصيف)[١٦].

٤-٢-٢-٢ مياه الصرف الصحي وتصريف المياه

يعتبر قطاع الصرف الصحي في لبنان من أهم أولويات الحكومة. في عام ٢٠١٠م، قدرت المياه العادمة المتولدة بـ ٢٤٨ مليون متر مكعب، وهو ما يعادل ١١٩,٣٤٨ طن من الطلب الأوكسجيني البيولوجي، ويتفاقم الوضع عندما نعرف أن المياه العادمة التي تتم معالجتها هي ٨ في

[١٣] وزارة البيئة / البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة/ منظمة إيكوديت، ٢٠١١م

[١٤] وزارة البيئة / البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٤م

[١٥] وزارة البيئة / الاتحاد الأوروبي / البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٤م

[١٦] وزارة البيئة / الاتحاد الأوروبي / البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٤م

المئة فقط من المياه العادمة على المستوى الوطني. يسرد الجدول ٤-٣ نسبة الأسر المتصلة بشبكة معالجة / التخلص من المياه العادمة في مختلف المناطق اللبنانية.

جدول رقم ٢٠ (٤-٣) طرق معالجة / التخلص من المياه العادمة في مختلف المناطق اللبنانية[١٧]

المنطقة	نسبة الاتصال بشبكة الصرف الصحي	نسبة خزانات الصرف الصحي	نسبة (أخرى)
بيروت وجبل لبنان	٧٩,٢	٢١,١	٠,٧
جنوب لبنان	٥٠,١	٤٥,٩	٣,٩
شمال لبنان	٦٧,٤	٢٧,٣	٤,٨
البقاع	٤٩,٣	٥٠,٥	٠,٢

٤-٢-٢-٣ الكهرباء

بما أن لبنان غير قادر على تغطية كامل الطلب على الكهرباء على المستوى الوطني، فإن المولدات الخاصة تستخدم في الأساس لمواجهة النقص في الكهرباء. بلغ متوسط التيار الكهربائي اليومي المقدم من شركة كهرباء لبنان في عام ٢٠١٠م حوالي ١٨,٤ ساعة. ابتداءً من عام ٢٠١٠م، تم تخصيص عدة مشاريع لزيادة إمدادات الطاقة في لبنان، وتشمل هذه المشاريع:

- ترقية وإصلاح محطات توليد كهرباء دير عمار والزهراني، مما أدى إلى تحقيق سعة إضافية قدرها ٦٣ ميجاوات.
- إضافة القدرة الاحتياطية من خلال مراكب الطاقة المستأجرة، التي توفر ٣٨٠ ميجاوات.

وعلى الرغم من أن ما يقدر بـ ١٠٠ في المئة من السكان يمتلكون القدرة على الوصول إلى الكهرباء[١٨]، فإن تقنين الطاقة في جميع أنحاء لبنان يحدث يومياً مع انقطاع يصل إلى ٣ ساعات في بيروت و١٢ ساعة عبر باقي الأراضي اللبنانية[١٩].

٤-٢-٢-٤ الطرق

تعتبر حالة شبكة الطرق في لبنان من متوسطة إلى سيئة ويبلغ طول شبكة الطرق ٢١,٧٠٥ كيلومتر مربع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثافة السكانية العالية في لبنان وزيادة السيارات وزيادة مستويات الدخل تؤدي إلى تشبع مفرط في شبكة النقل وتؤدي إلى زيادة في حجم حركة المرور. وتتفاقم المشكلة بسبب حقيقة أن معظم النفقات الرأسمالية لوزارة الاشغال العامة والنقل على قطاع الطرق مخصصة لإعادة تأهيل الشبكة القائمة وإعادة بنائها نتيجة لسنوات من سوء الصيانة والإهمال، بدلاً من بناء طرق جديدة[٢٠]. هذا الأخير موضح بالجدول رقم ٤-٤.

[١٧] وزارة البيئة / البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة / منظمة إيكوديت، ٢٠١١م

[١٨] البنك الدولي، ٢٠١٦م

[١٩] بنك بلوم انفست، ٢٠١٣م

[٢٠] البنك الدولي، ٢٠١٣م

جدول رقم ٢١(٤-٤) النفقات السنوية لنفقات وزارة الأشغال العامة والنقل على الطرق (الصيانة وإعادة البناء / الإنشاءات الجديدة)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الإجمالي
الصيانة (مليون دولار)	٣٩	٥٠	١١٧	١٢٠	١٧٥	٥٠١
الانشاء (مليون دولار)	٤١	٥٤	٧٨	٨١	٦٩	٣٢٣
الإجمالي (مليون دولار)	٨٠	١٠٤	١٩٥	٢٠١	٢٤٤	٨٢٤

٤-٢-٣ التحصيل التعليمي

يقدر عدد الطلاب في لبنان بحوالي ١,٢١٩,٠٥٢ موزعة وفقاً للجدول رقم ٤-٥. ولا تزال نسبة قليلة نسبياً من السكان أميين حيث تبلغ نسبة الاسر التي تضم بين افرادها شخص أمي ١٧ في المئة، في حين أن ٦ في المئة فقط و٤ من الأسر تضم اثنين أو ثلاثة أفراد أميين على التوالي[٢١]. علاوةً على ذلك، فإن نسبة صغيرة فقط من السكان يحملون درجة جامعية كما هو موضح في الشكل ٤-٦.

جدول رقم ٢٢ (٤-٥) توزيع الطلاب حسب أنواع المؤسسات التعليمية[٢٢]

نوع المؤسسة التعليمية	عدد الطلاب
المدارس	٩٤٢,٣٩١
الجامعات	١٨٠,٨٥٠
المدارس الفنية والمهنية	٩٥,٨١١

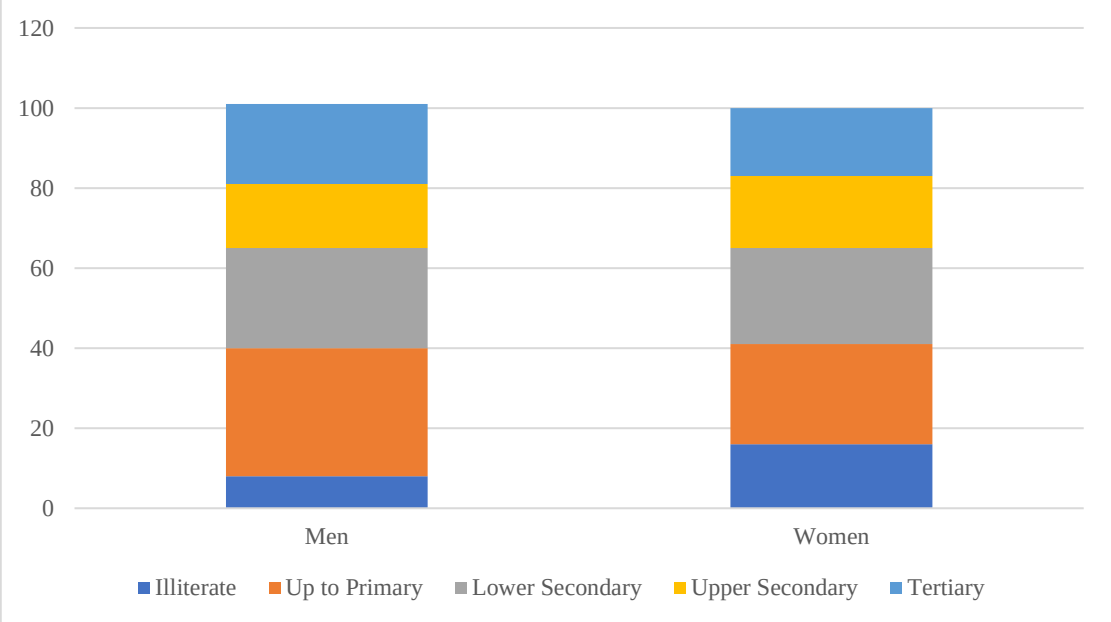

الشكل البياني رقم ٨ (٤-٦) التوزيع الجنساني لمختلف مستويات التحصيل العلمي[٢٣]

[٢١] الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٢م

[٢٢] الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٢م

[٢٣] الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٢م

٤-٢-٤ الأنشطة المولدة للعمالة والدخل

يواجه السوق اللبناني تحديات كبيرة. حالياً، حدد معدل البطالة بنسبة ١٠ في المئة[٢٤]. معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص بين النساء (حيث تبلغ ١٨ في المئة) والشباب (وتبلغ ٣٤ في المئة)[٢٥]. يتميز سوق العمل في لبنان بشكل خاص بما يلي:

- انخفاض مستويات توليد الوظائف، مما يؤدي إلى نقص في الوظائف المتاحة.
- الهجرة الداخلية والهجرة القسرية من أجزاء أخرى من المنطقة العربية، وخاصة من سوريا.
- هجرة العمال اللبنانيين المهرة إلى الخارج.
- التمييز المهني الشديد وعدم التوافق.

يقدر عدد السكان العاملين النشطين في لبنان بحوالي ١,٢٣ مليون نسمة، ويعمل ١٥,٧ في المئة من العاملين النشطين في القطاع العام، في حين أن نسبة ٨٤,٣ في المئة المتبقية يعملون في وظائف في القطاع الخاص[٢٦].

يوضح الشكل رقم ٤-٧ توزيع القوى العاملة المستخدمة حسب القطاع

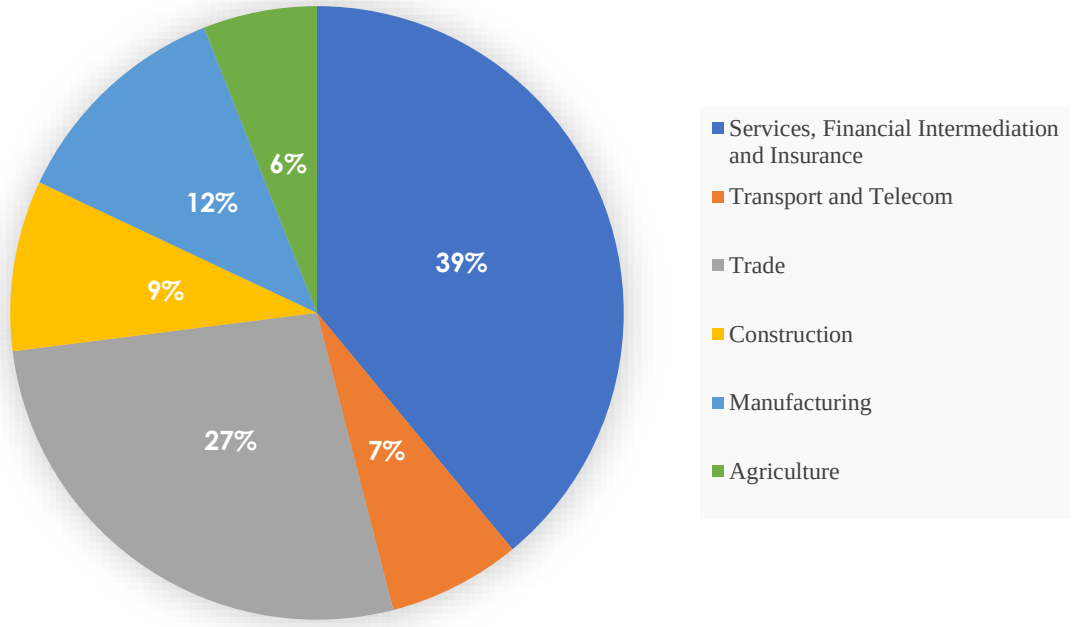

الشكل البياني رقم ٩ (٤-٧) توزيع القوى العاملة حسب القطاع

٤-٢-٥ معايير الصحة العامة

يحصل السكان اللبنانيون على خدمات الرعاية الصحية من خلال شبكة وزارة الصحة العامة التي تضم ٢٢٠ مركزاً للرعاية الصحية الأولية، و٢٢٠ مركزاً للتنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو ٧٠٠ منفذ / مستوصف صحي، معظمها عيادات غير حكومية[٢٧]. يوضح الشكل رقم ٤-٨ عدد المستشفيات المتعاقدة معها وزارة الصحة العامة حسب المحافظة والنوع.

[٢٤] الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٨م

[٢٥] منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦م

[٢٦] الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١١م

[٢٧] الأمم المتحدة، ٢٠١٨م

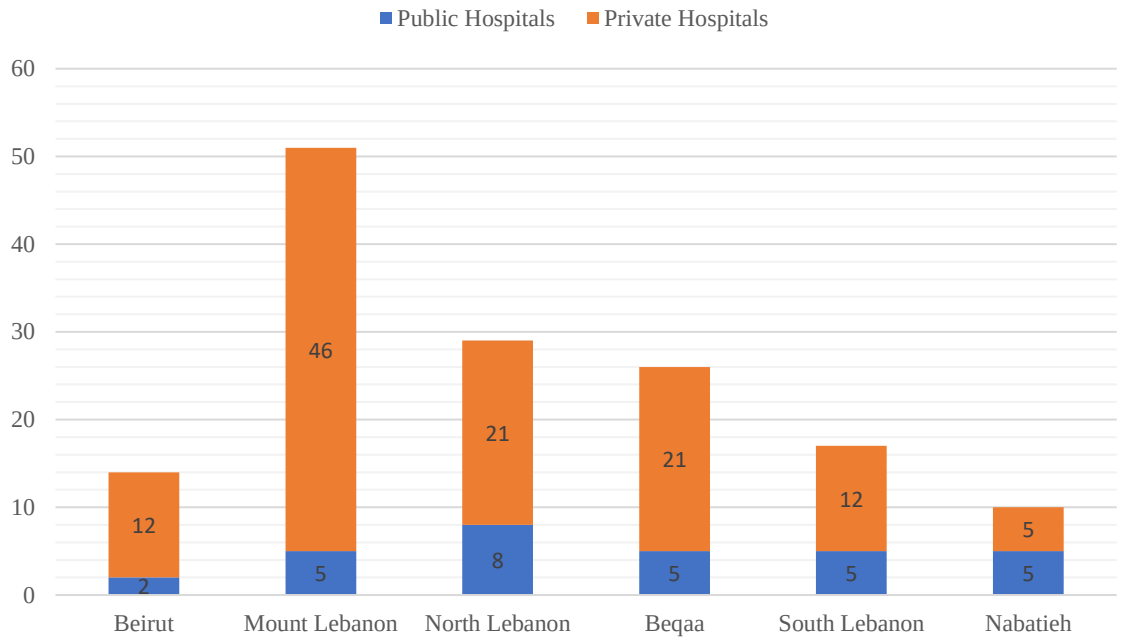

الشكل البياني رقم ١٠(٤-٨) توزيع المستشفيات المتعاقدة مع وزارة الصحة العالمية بحسب المحافظة والنوع

يقدر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للذكور والإناث في عام ٢٠١٢ بنحو ٨٠,٢٧ و٨٢,١١ سنة للذكور والإناث على التوالي[٢٨]. هذه الأرقام مرتفعة نسبياً عند مقارنتها بتقديرات العمر المتوقع لمنظمة الصحة العالمية ٦٨ عاماً بالنسبة لمنطقة شرق المتوسط[٢٩]، وهو ما يمكن اعتباره علامة على مستوى عالٍ في تقديم خدمات الرعاية الصحية. علاوة على ذلك، يسرد الجدول رقم ٤-٦ الأسباب الرئيسية للوفيات في لبنان.

جدول رقم ٢٣جدول ٤-٦ الوفيات حسب الأسباب في لبنان[٣٠]

	النسبة المئوية	الذكور (في المئة)	الاناث (في المئة)
وفيات الأمهات والأطفال			
معدل الوفيات عند الولادة (من كل ١٠٠,٠٠٠ من السكان)	٢٣	–	–
معدل وفيات الرضع (من كل ١,٠٠٠ مولود حي)	٩	–	–
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (من كل ١٠٠٠ مولود حي)	١٢	–	–
وفيات المستشفيات			
أمراض الجهاز الحركي	٢٢,١	٢١,٧	٢٢,٨
الأورام	١٨,٧	١٨,١	١٩,٨
سكتة قلبية	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٩
امراض الجهاز التنفسي	٩,٥	٩,٤	٩,٦

[٢٨] وزارة الصحة العامة، ٢٠١٢م

[٢٩] منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢م

[٣٠] جامعة القديس جوزيف / منظمة الصحة العالمية / وزارة الصحة العامة، ٢٠١٢م

	النسبة المئوية	الذكور (في المئة)	الاناث (في المئة)
الأسباب الخارجية للمراضة والوفاة	٦,٩	٨,٩	٤,٤
أمراض الجهاز البولي التناسلي	٤,٨	٤,٢	٥,٧
أمراض الجهاز الهضمي	٣,٧	٣,٦	٣,٨
بعض العوارض الناشئة في فترة ما حول الولادة	٣,٤	٣,٦	٣
الآفات الصادمة والتسمم والآثار الأخرى المترتبة على الأسباب الخارجية	١,٩	٢	٢
تشوه خلقي وخلل في الكروموسوم	١,٢	١	١,٤
أمراض الجهاز العصبي	١	١	١
أمراض الغدد الصماء والتغذوية والتمثيل الغذائي	٠,٩	٠,٨	١
أمراض الدم	٠,٥	٠,٤	٠,٧
أمراض المنظومة العظمية والعضلات والأنسجة الملتحمة	٠,١	٠,١	٠

٤-٢-٦ ملكية الأرض واستخدامها

ملكية الأرض في لبنان معقدة، وتقع الأراضي التي يتم إنشاء الطرق فيها ضمن إحدى الفئات المبينة في الجدول رقم ٤-٧، وفي حالة الاستحواذ على الأراضي، يجب أن تقتضي نزع الملكية (في حالة الملكية الخاصة) أو التخصيص (في حالة الملكية من قبل الحكومة اللبنانية).

جدول رقم ٢٤ (٤-٧) الأنواع المختلفة من ملكية الأراضي التي تنشأ أو توجد فيها حالياً مشاريع الطرق

أنواع ملكية الأراضي	إجراءات استملاك الأراضي
الملكية الخاصة	المصادرة/الاستملاك
الملكية العامة	تعيين الأرض (نقل الملكية)
أميري (مملوكة من قبل الحكومة اللبنانية مع حق الاستغلال من قبل فرد)	المصادرة/الاستملاك
المجال العام	لا تنطبق
مشاع (مملوكة من قبل المجتمع)	يمكن استخدامها واستغلالها دون استملاكها

يمكن تصنيف استخدام الأراضي في لبنان إلى أربع فئات رئيسية هي: المناطق الزراعية، والمناطق الحضرية، والمناطق الطبيعية، والمناطق الريفية المختلطة. على هذا النحو، يمثل الشكل رقم ٤-٤ توزيع هذه الاستخدامات الأربعة على الأراضي اللبنانية. غالبًا ما تغطي لبنان المناطق الطبيعية والزراعية، حيث يتوسع معظمها في منطقة البقاع، والجنوب، والنبطية، وعكار، وزغرتا، والكورة، والمنية. توجد مناطق ريفية مختلطة بشكل رئيسي على طول الخط الساحلي اللبناني. توجد أعلى تجمعات المناطق الحضرية في طرابلس وبيروت والخط الساحلي في جبل لبنان إلى الشمال من بيروت، وصيدا، والنبطية، وصور، وزحلة، وبعلبك[٣١].

[٣١] مجلس الانماء والاعمار، ٢٠٠٥م

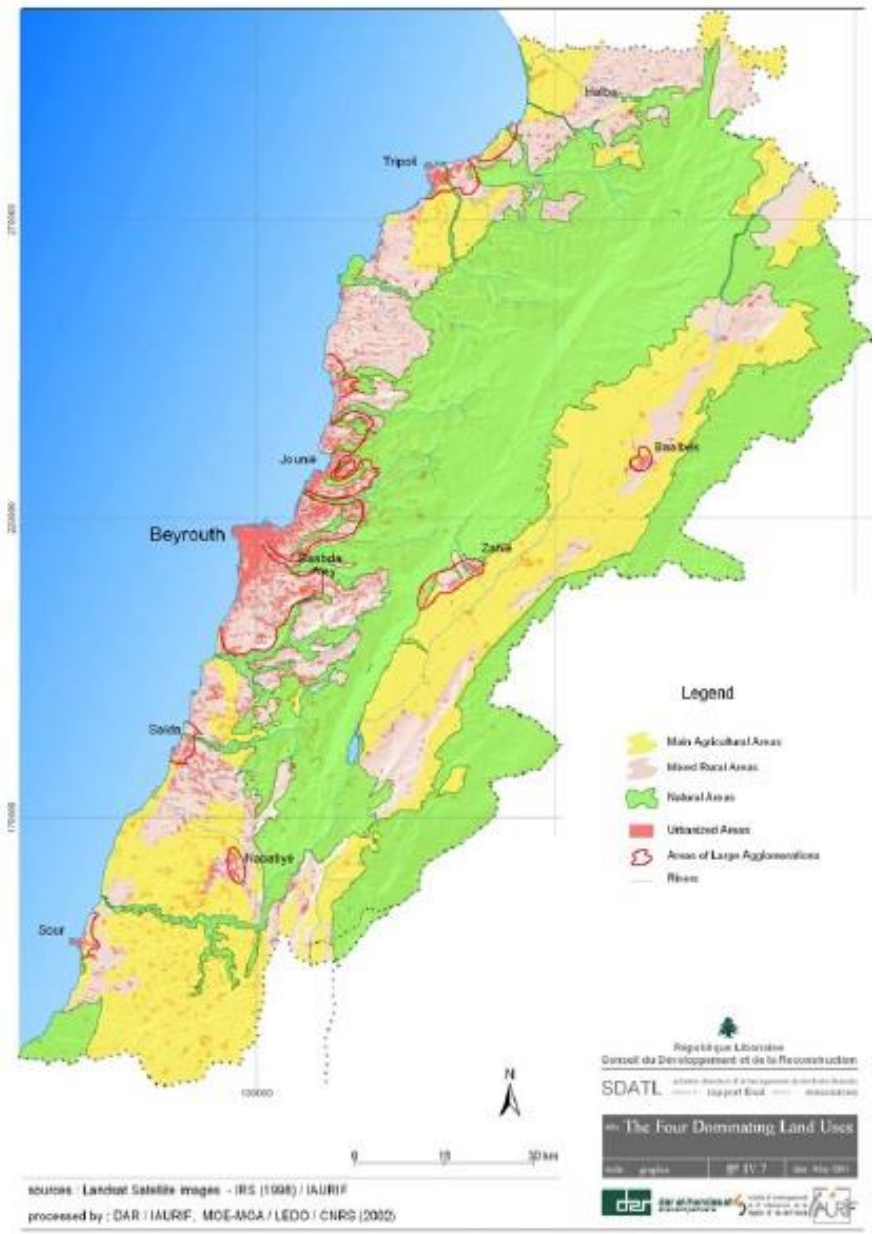

المصدر: المخطط التوجيهي العام للأراضي اللبنانية (مجلس الانماء والاعمار، ٢٠٠٥م)

الشكل البياني رقم ١١ (٤-٤) استخدامات الأراضي الرئيسية الأربعة في لبنان

٤-٢-٧ الوصول إلى الخدمات العامة

٤-٢-٧-١ المدارس

اعتباراً من ٢٠٠٩-٢٠١٠م بلغ عدد المدارس في كامل الأراضي اللبنانية ٢,٨٨٢ مدرسة موزعة بالتساوي بين القطاعين العام والخاص. يختار الآباء تسجيل أطفالهم في المدارس الخاصة، حيث يحصل ٦٦ في المئة من تلاميذ المدارس في لبنان على تعليمهم في مؤسسات تعليمية خاصة[٣٢]. يوضح الشكل رقم ٤-١٠ توزيع المدارس في المنطقة اللبنانية.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ العدد الإجمالي لتلاميذ المدارس في لبنان ٩٤٢,٣٩١ تلميذاً في ٢٠٠٩-٢٠١٠م، ويوضح الشكل رقم ٤-١١ توزيع هذه المدارس على الأراضي اللبنانية. وكانت أعلى نسبة من التلاميذ موجودة في جبل لبنان، بينما كانت أقل نسبة في النبطية.

[٣٢] مجموعة DAR/IAURIF، ٢٠٠٥م

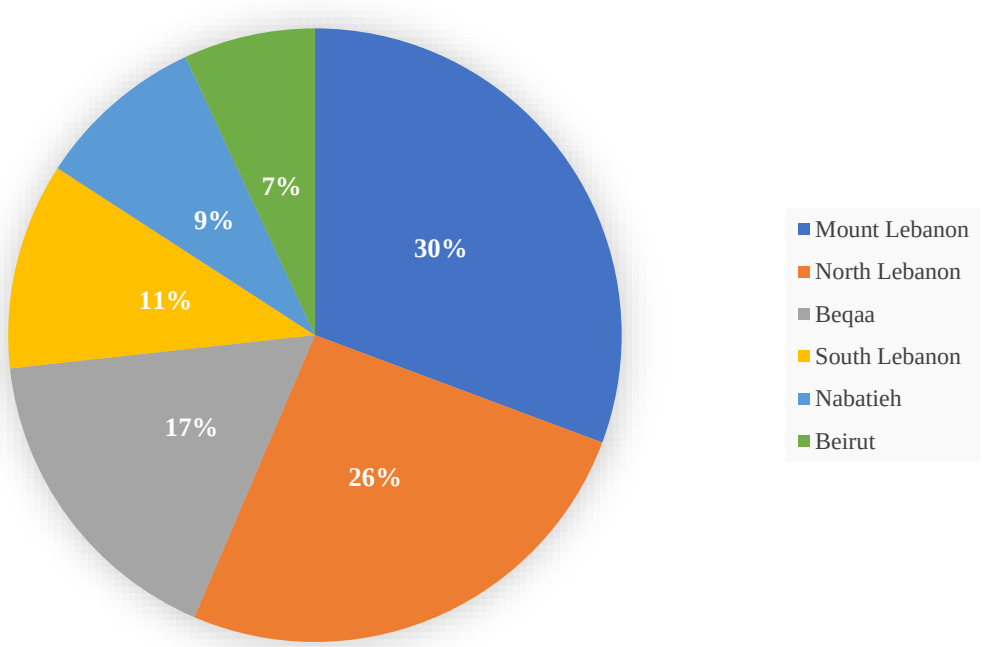

الشكل البياني رقم ١٢ (٤-١٠) توزيع المدارس في مختلف المناطق اللبنانية

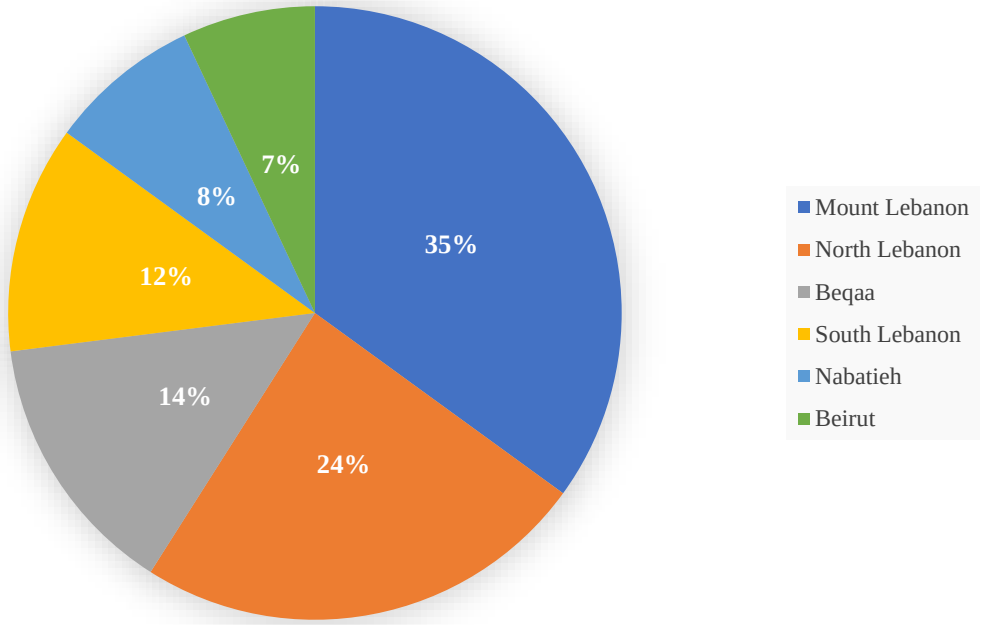

الشكل البياني رقم ١٣ (٤-١١) توزيع تلاميذ المدارس في مختلف المناطق اللبنانية

٤-٢-٧-٢ خدمات الرعاية الصحية

وفقاً لوزارة الصحة العامة، يوجد ٢,٧٣ سرير مستشفى لكل ١,٠٠٠ شخص في لبنان، وهذا الرقم أقل بكثير من المتوسط الأوروبي البالغ ٥,٦٢ سرير لكل ١,٠٠٠ شخص[٣٣]. يسرد الجدول رقم ٧-١ بعض المؤشرات التي تعكس إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في

[٣٣] البنك الدولي، ٢٠١١م

لبنان بالنسبة لأوروبا. يقع لبنان تحت المعدل الأوروبي بالنسبة لعدد الأطباء لكل ١,٠٠٠ نسمة بنسبة صغيره. عدد العاملين في التمريض والقبالة في لبنان أقل بكثير من المتوسط الأوروبي مما يوحي بضرورة معالجة هذه المسألة من خلال تشجيع برامج التمريض والقبالة في الكليات والمدارس المهنية.

جدول رقم ٢٥ (٨-٤) مؤشرات الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية في لبنان وأوروبا

	لبنان[٣٤]	أوروبا
الأطباء (لكل ١,٠٠٠ من السكان)	٣,١٠	٣,٨٨[٣٥]
موظفو التمريض والقبالة (لكل ١,٠٠٠٠٠ نسمة)	٣,٤٢	٩,٢٧٢[٣٦]
أسرة المستشفيات (لكل ١,٠٠٠ من السكان)	٢,٧٣	٥,٦٢

٤-٢-٧-٣ المنظمات غير الحكومية

هناك ما يقرب من ٣١٦ منظمة غير حكومية نشطة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية[٣٧]، وتتنوع أنشطتها بين القطاعات المختلفة التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر القطاعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية واللاجئين / النازحين والتعليمية والصحية والثقافية.

٤-٢-٧-٤ المرافق الترفيهية

قطاع الخدمات في لبنان غني بالمؤسسات التي تقدم الأنشطة الترفيهية، وبسبب الامتداد الجبلي الطويل، توفر البلاد العديد من منتجعات التزلج على الجليد بشكل رئيسي في كفردبيان، وزعرور، وبشري (جبال الأرز) ولقلوق. يوفر الساحل اللبناني الوصول إلى عدد من المنتجعات الصيفية التي توفر لعملائها إمكانية الوصول إلى الشاطئ والمسابح والمرافق الرياضية والمنتجعات الصحية. ومع ذلك، فإن هذه المرافق العديدة تعوق وصول العامة إلى واجهة الشاطئ، وهو ما يتناقض مع مبدأ حرية الوصول الذي يحميه القانون. بالإضافة إلى ذلك، تعد البلاد موطن لعدد من مراكز التسوق مثل ايه بي سي ولي مول وبيروت سيتي سنتر وسيتي مول وذا سبوت وكاسكادا التي تستضيف متاجر التجزئة، والمطاعم التي تقدم المأكولات المختلفة، والمقاهي ودور السينما، وتنتشر هذه المرافق والمراكز في جميع أنحاء البلاد.

٤-٢-٧-٥ المساحات المفتوحة العامة

يوفر الساحل اللبناني لسكانه وسواحه عدداً من الشواطئ العامة في شكا وأنفه وجزر النخيل في الشمال ورملة البيضاء وشاطئ صور في الجنوب. أضف إلى ذلك المناظر الطبيعية في البلاد غنية بالمعالم الطبيعية والمحميات الطبيعية مثل محمية الأرز الطبيعية، ووادي قاديشا، وحرش إهدن، وتنورين، وغابات أرز باروك، ووادي البقاع، وبحيرة شوان، وشلال جزين وغيرها.

---

[٣٤] وزارة الصحة العامة، ٢٠١٦م

[٣٥] البنك الدولي، ٢٠١٣م

[٣٦] البنك الدولي، ٢٠١٣م

[٣٧] منظمة اليونيسكو، ٢٠١٨م

٤-٢-٨ لاجئو الحرب

تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان، مما أثر على أعداد السكان وسوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية. أظهرت النشرة الإحصائية لعام ٢٠١٥م التي نشرتها وزارة الصحة العامة[٣٨] أن عدد اللبنانيين يقدر بحوالي ٤,٢٩١,٥٣٤ (باستثناء النازحين السوريين والفلسطينيين). يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين بحوالي ١,٠٥٨,٤٢٠ (باستثناء ١٠,٦٩١ نازح سوري لم يتم تحديد مكان وجودهم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٦م، ويبلغ مجموع عدد السكان في لبنان مجتمعاً ٥,٣٤٩,٩٥٤ نسمة. يوضح الجدول رقم ٤-٩ توزيع السكان المقيمين في مختلف المحافظات.

كما أظهر تقييم منظمة العمل الدولية لأثر السوريين النازحين في لبنان وملفهم الوظيفي المنشور في عام ٢٠١٣م[٣٩] أن معدل توظيف اللاجئين السوريين في لبنان يقدر بنحو ٧٠ في المائة. في حين تشير أحدث أرقام معدلات التوظيف، التي ذكرتها مؤسسة التدريب الأوروبية[٤٠] في عام ٢٠٠٩م، إلى أن ٤٣,٦ في المئة فقط من اللبنانيين يعملون (مؤسسة التدريب الأوروبية، ٢٠١٣). تختلف أرقام البطالة في لبنان باختلاف المصادر من ٦ في الميه (حسب إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠١١م) إلى ٢٠-٢٥ في المئة (حسب المؤسسة الوطنية للاستخدام، ٢٠١١م[٤١]) وهو ما يؤدي إلى جدل.

جدول رقم ٢٦ (٤-٩) توزيع المواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين في المحافظات اللبنانية المختلفة

	جبل لبنان	البقاع	الشمال	بعلبك -الهرمل	عكار	الجنوب	النبطية	بيروت	الإجمالي
اللبنانيين ١	١٥٤٣٧٨١	٢٩١٠٦٢	٦٢١٣٥٢	٣١٤٦٧٢	٢٩٦٧٥٧	٥٠٠٢٦٣	٣٢٠٢٦٧	٤٠٣٣٨١	٤٢٩١٥٣٤
النازحين السوريين٢	٢٧٧٩٦٩	٢٤٥٨٩٦	١٦٠٣٦٧	١٢٨٣٩٣	٩٦٢٢٠	٧٤٨٣٨	٤٢٧٦٤	٣٢٠٧٣	١٠٥٨٤٢٠
الإجمالي	١٨٢١٧٥٠	٥٣٦٩٥٨	٧٨١٧١٩	٤٤٢٩٦٥	٣٩٢٩٧٧	٥٧٥١٠١	٣٦٣٠٣١	٤٣٥٤٥٤	٥٣٤٩٩٥٤

١ وزارة الصحة العامة، النشرة الإحصائية، ٢٠١٥م

٢ مفوضية شؤون اللاجئين، سبل العيش للاجئين السوريين، وحدة المعلومات المشتركة بين الوكالات، ٢٠١٦م

قبل اندلاع الصراع السوري وتدفق أعداد كبيرة من السوريين، كان معدل الفقر في لبنان كبيراً وكانت الفوارق الإقليمية في ظروف المعيشة حادة، فقد أظهر مسح ميزانية الأسرة ٢٠١١-٢٠١٢م أن نسبة الفقر في لبنان كانت ٢٧ في المئة (أزمة ما قبل الحرب السورية)، مما يعني أن حوالي مليون شخص يعيشون في مستويات استهلاك أقل من خط الفقر السنوي المحدد عند ٤,٧٢٩ ألف ليرة لبنانية للفرد في السنة (٣,١٥٠ دولار أمريكي). يعتبر معدل الفقر في بيوت هو الأدنى (١٦ في المئة)، وتليها محافظة جبل لبنان (٢٢ في المئة)، ومحافظة النبطية (٢٥ في المئة). أفقر المناطق هي شمال لبنان (٣٦ في المئة) ومحافظة البقاع (٣٨ في المئة).

وتشير التقديرات إلى أن الصراع السوري قد أدى إلى زيادة الفقر في لبنان، مما دفع ١٧٠,٠٠٠ شخص إضافي إلى عتبة الفقر في عام ٢٠١٤م كما تسبب في جعل هؤلاء الفقراء أكثر فقراً. ووفقاً لخطة الاستجابة للأزمات اللبنانية لعام ٢٠١٥-٢٠١٦م، يبلغ إجمالي عدد السكان

[٣٨] وزارة الصحة العامة، ٢٠١٥م

[٣٩] منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣م. تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وملف التوظيف الخاص بهم – ٢٠١٣م، http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf)

[٤٠] صندوق التوظيف والتدريب، سوق العمل وسياسة التوظيف في لبنان. متوفر على الرابط التالي: http://www.etf.europa.eu/webatt.nsf/0/33A1850E6A358308C1257DFF005942FE/$file/Employment%20policies_Lebanon.pdf

[٤١] المكتب الوطني للتوظيف/الاستخدام، ٢٠١١م. تقييم احتياجات العمل لقطاع الضيافة: الفنادق والمطاعم في لبنان، ٢٠١١م.

الضعفاء في لبنان اليوم حوالي ٣,٣ مليون نسمة، منهم ١,٥ مليون لبناني و١,٥ مليون سوري و٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني. ووفقاً لتقرير مشترك صدر في فبراير ٢٠١٦م من منظمة سيفر وورلد ومنظمة كونسيليشن ريسورسز "موارد التوفيق"، فإن عدم الحصول على تصريح لافتتاح مخيمات اللاجئين الرسمية يعني أن السوريين قد استقروا في المناطق الحضرية مع المجتمعات المضيفة التي تواجه بالفعل تحديات اجتماعية واقتصادية حادة، مما يضع ضغوطاً مفرطة على البنية التحتية والخدمات داخل هذه المجتمعات.

كما أدى الصراع السوري إلى تدهور حالة سوق العمل في لبنان، فمنذ تدفق اللاجئين، زادت القوى العاملة في لبنان بنسبة تصل إلى ٣٥ في المئة. بسبب انخفاض مستوى تعليم اللاجئين السوريين (حيث أن ٨٧ في المائة من الأطفال في سن العمل لهم مستوى تعليمي أقل من مستوى التعليم الثانوي)، أدت أزمة اللاجئين إلى زيادة المعروض من العمال ذوي المهارات المنخفضة وإلى زيادة غير رسمية. تقريباً كل اللاجئين السوريين يعملون بشكل غير رسمي. قطاع البناء هو ثاني أكبر مشغل للاجئين السوريين في لبنان (٢٤,١ في المئة)، ومن ثم تأتي العمالة المنزلية (٢٦,٥ في المئة)، يليه تجارة الجملة / التجزئة (١١,١ في المئة)، والتصنيع (١٠,٦ في المئة)، والزراعة (٩,١ في المئة)، والطعام والمشروبات (٤,٩ في المئة)، وغيرها. إن الافتقار إلى الفرص للعمال اللبنانيين واللاجئين غير المهرة وذوي المهارات المتدنية أمر مهم، بالنظر إلى أن البطالة تؤثر على مجموعات اجتماعية معينة أكثر من غيرها (في هذه الحالة، يمكن أن يؤدي اللاجئون والرجال اللبنانيون ذوو المهارات الأقل، والشباب ضمن كلا المجموعتين) إلى مجموعة من التظلمات/الشكاوى التي بدورها تغذي التوترات والصراعات.

إن عدم وجود أطر قانونية للسوريين في سوق العمل في لبنان يجعلهم عرضة بشكل خاص للاستغلال من خلال ترتيبات العمل غير النظامية، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور والمساهمة في التوترات الاجتماعية مع المجتمعات المضيفة. وكما لوحظ أعلاه، في معظم الحالات، يعمل العديد من اللاجئين السوريين في عمل غير رسمي منخفض الأجر، وبينما أدى هذا إلى درجة من النمو الاقتصادي، كان له أيضًا آثار سلبية على سوق العمل الرسمي، مما أدى إلى انخفاض الأجور وخلق التوترات مع المجتمعات المضيفة.

كما ساهم تدفق السوريين في حالة من التحضر السريع غير المستدام في سياق ضعيف وهش بالفعل، مما ساهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية / انخفاض التماسك الاجتماعي في لبنان. يشير تقرير منظمة World Vision International لعام ٢٠١٥م إلى أن التدفق السوري قد أدى إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية وزيادة الضغط على توفير الخدمات الحضرية الأساسية في البلديات المحلية التي تعاني من نقص التمويل والافتقار إلى التجهيزات. ومن الجدير بالذكر، أن السياق الحضري يتميز بالمجتمعات المعقدة والموحدة والمتنوعة والمترابطة، ويمكن أن تزيد نقاط الضعف الهيكلية الكامنة من عدم المساواة وندرة الموارد والتنافس والصراعات الاجتماعية وتحديات الحماية أثناء الأزمات. والأهم من ذلك، أن الهويات نفسها بين المجتمعات المتنوعة وداخلها متعددة ومتعددة ومرنة بدرجة كبيرة على السياق. تستشهد منظمة World Vision International لعام ٢٠١٥م بالبحوث حول تصورات التهديد في لبنان والتي تشير إلى وجود توترات بين المواطنين اللبنانيين كدالة للانتماء السياسي وتحديد الهوية الدينية. وهكذا، فإن أزمة اللاجئين السوريين تعقِّد التوازن الطائفي والسياسي الهش بالفعل على المستوى الوطني، الذي يربط سوريا ولبنان في شبكة معقدة من التحالفات والمنافسات.

ظهرت توترات بين المجتمعات السورية واللبنانية المضيفة، وكذلك بين المجتمعات المحلية وأولئك الذين يديرونها. وبناءً على ما تقدم تحلل منظمة World Vision International (٢٠١٥م) بعض العوامل الدافعة للتوترات بين اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة لتشمل الأسباب الهيكلية والاجتماعية الاقتصادية والأسباب المباشرة على النحو التالي:

- مكامن الضعف الهيكلي قبل الأزمة السورية وتتضمن المستويات العالية من الفقرة وشحة الموارد وغياب مؤسسات الحكم الفعالة (أو غياب الدعم للمؤسسات)
- تشمل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الاختلافات في الأعراف الدينية والثقافية والاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة ونقص الشبكات الاجتماعية
- الأسباب المباشرة تشمل:

- الوصول والقدرة على تحمل التكاليف وجودة المساكن (أسعار الإيجارات سريعة الارتفاع وسوء جودة ظروف المعيشة وتصور الاستغلال).
- التنافس الاقتصادي على الوظائف (التوظيف الرسمي وغير الرسمي) وفرص كسب الرزق.
- الوصول إلى التعليم الأساسي وجودته (مخاوف من الفصول المزدحمة ونقص الجودة أو الوصول) والسلع والخدمات العامة الأساسية (مثل الماء والكهرباء وجمع النفايات الصلبة والرعاية الصحية).
- دور المساعدات الدولية (من حيث تصورات عدالة التوزيع والتوافر ومفاهيم عدم المساواة والظلم وحتى الفساد).
- دور وسائل الإعلام الاجتماعية والمحلية والدولية وتأطير القضايا.

من الممكن أن تؤدي التوترات الاجتماعية المتزايدة (انخفاض التماسك الاجتماعي) بين المجتمعات إلى توليد صراع ثانوي في البلاد. يشير تقرير الإنذار الدولي لعام ٢٠١٥ الذي يركز بشكل حصري على تأثير اللاجئين السوريين على تصورات التهديد الأمني في لبنان إلى أن المواطنين اللبنانيين يشعرون بالقلق من أن يصبحوا ضحايا للجريمة، ومخاطر الوقوع في الفقر، والتهديدات للتوازن الطائفي، ونقص الخدمات، وتطرف اللاجئين، و زيادة الإرهاب (منظمة World Vision International – ٢٠١٥م) في بعض الحالات، تجلت التوترات والاستياء والعداء والعدوانية والإحباط بالفعل في أشكال العنف الجسدي تجاه اللاجئين، ويشمل ذلك جعلهم كبش فداء ومضايقتهم والتمييز ضدهم والمظاهرات والاحتجاجات وقطع الطرق وحظر التجول والتخريب. وتفيد التقارير أن هذه الأشكال من العنف تزيد من الضعف وتعيق التمتع بالأماكن العامة وتحد من التنقل داخل المدن، مما يزيد من التماسك بين التماسك الاجتماعي.

كما أن للتوترات المتصاعدة والعنف الثانوي عواقب على الوصول العادل إلى الأماكن العامة، والإدارة الحضرية، والخدمات الأساسية، وفرص كسب الرزق والمساعدة الإنمائية، وخاصة بالنسبة للمجموعات الضعيفة بالفعل مثل النساء والأطفال. على سبيل المثال، وفقًا لمنظمة الرؤية العالمية (World Vision International) ٢٠١٥م، ومع تزايد التوترات، يزداد أيضاً عزل أسر اللاجئين عن نسيج الحياة الاجتماعية الحضرية. وتفيد التقارير أن النساء السوريات، اللواتي يفضلن تجنب المضايقات أو القوالب النمطية السلبية في الأماكن العامة، يظلن في المنزل – آلية تعيسة مؤسفة تقلل من الوصول إلى رأس المال الاجتماعي في المجتمع. كما يتأثر الأطفال سلباً، حيث تفضل الأسر عدم إرسال أطفالهم إلى المدرسة خوفا من التمييز أو المضايقة (وهذا بدوره يزيد من الفصل ويزيد التوترات الاجتماعية). وبما أن الإحباط والتضحية أصبحا شائعين، فإن التمييز قد يقلل من فرص العمل وفرص كسب الرزق للشباب السوري من اللاجئين. وقد يؤدي هذا إلى زيادة العنف المنزلي وتعاطي المخدرات والمشاركة في العمل الجماعي المتطرف في هذا المجال الديموغرافي.

يمكن أن يؤدي ضعف القدرة المؤسسية وغياب أدوات إدارة الأصول إلى تقويض نتائج المشاريع المستهدفة وتفاقم المخاطر الاجتماعية. وكما هو مذكور في وثيقة تقييم المشروع، فإن اختيار وبناء الطرق وصيانتها في لبنان يتم بشكل عام على أساس التفضيلات السياسية، بدلاً من إدارة أصول الطرق المناسبة. وبينما تم تركيب نظام متقدم لإدارة الأصول في التسعينيات، لم يستخدم هذا النظام منذ عام ٢٠٠١م في تحديد أولويات أعمال الطرق. لا تمتلك الوكالات الحكومية بصفة عامة القدرة أو المعدات الداخلية للقيام بأعمال الطرق مباشرة، باستثناء عدد صغير من المعدات التي تستخدمها وزارة الأشغال العامة والنقل للإصلاحات الطارئة ولإزالة الثلوج. وهذا ينطبق على كل من الصيانة والاعمار الجديد، والذي يتم تنفيذه بدلاً من ذلك من قبل المقاولين المحليين تحت إشراف مكاتب مجلس الإنماء والإعمار و / أو مكاتب الوزارة في الأقاليم (المحافظات أو المحافظات). في حين أن قدرة المقاولين المحليين كافية بشكل عام، نادراً ما يتم تنفيذ الأعمال وفقًا لمعايير الجودة العالية نظرًا لنقص الموارد المالية (وهو ما يلزم بالبناء وفقًا للمعايير الأقل، وبالتالي إجراء المزيد من الإصلاحات)، وسوء التصميم والإشراف، والتدخل السياسي وعدم كفاءة المشتريات. وقد أدى الافتقار الكبير إلى الموارد، وعدم وجود الحوافز، والتدخل السياسي القوي في قطاع الطرق إلى حد كبير إلى الحد من قدرة وزارة الأشغال العامة والنقل ومجلس الإنماء والإعمار على إدارة شبكة الطرق بشكل مناسب وتحديد أولويات موارد الاستثمار. ونظراً للحالة الاجتماعية الهشة التي تم تلخيصها أعلاه، فسوف تكون هناك حاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الإدارة للتعامل مع المخاطر الاجتماعية على نحو سليم في تصميم المشروع وتنفيذه.

الوحدة الخامسة: التصنيف البيئي والاجتماعي

التصنيف هو الخطوة الأولى في عملية إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، ويتمثل الغرض من إجراء تصنيف ما قبل تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في الحصول على نظرة عامة حول طبيعة ونطاق وحجم المشكلات من أجل تحديد نطاق تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للقيام بها في وقت لاحق من أجل إعداد تقارير المشروع للمراجعة من قبل مجلس الإنماء والإعمار (وحدة إدارة المشروع). إضافةً إلى ذلك، سيحدد تصنيف ما قبل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مدى انطباق سياسات حماية البيئة والضمان الاجتماعي للبنك، وبالتالي سيؤثر على وضع شروط المرجعية لمتابعة دراسات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة العمل لإعادة التوطين جنبًا إلى جنب مع المتطلبات التنظيمية للحكومة اللبنانية، وسوف يستند التصنيف السابق لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية إلى قائمة تستكمل من قبل البلديات المعنية فيما يتعلق بالمشروعات الفرعية الفردية. يوفر الجدول رقم ٥-١ أدناه قائمة تحقق سابقة للتصنيف السابق لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية تم تطويرها لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين ذات الصلة. هذه العملية مفصلة في الأقسام أدناه حيث يتم عرض تسلسل الأحداث بشكل تخطيطي في الشكل رقم ٥-١ أدناه.

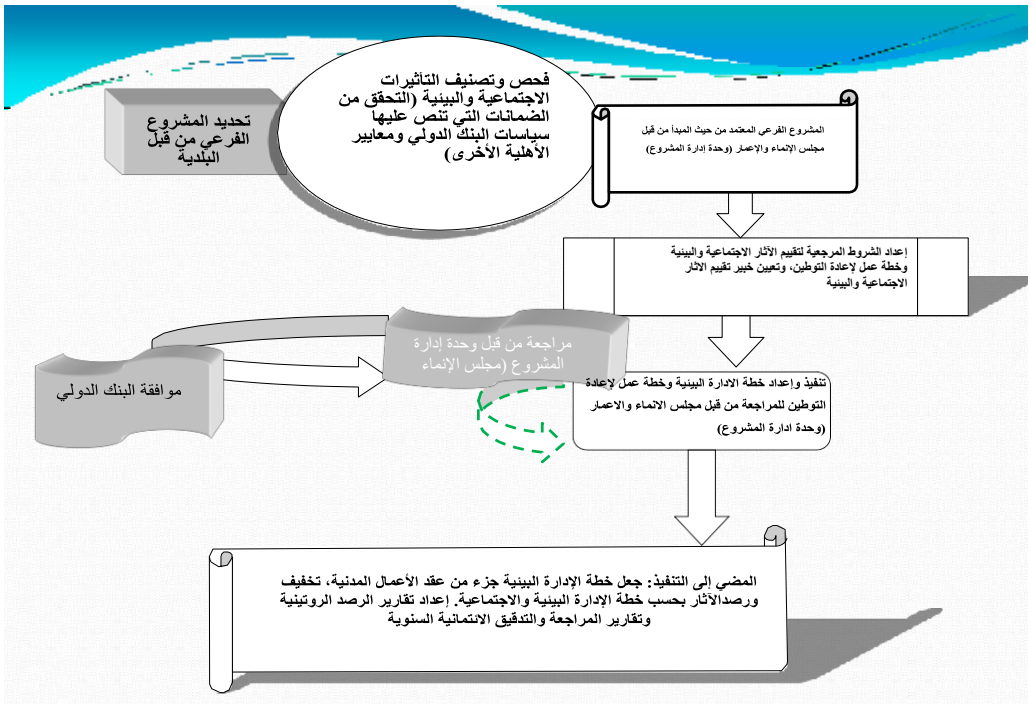

الشكل البياني رقم ١٤ (٥-١) عرض تخطيطي للعملية البيئة والاجتماعية.

تم تصميم الجدول ٥-١ لمساعدة مجلس الإنماء والإعمار على تحديد ما إذا كان مشروع فرعي مؤهلاً أو غير مؤهل للتمويل من خلال هذا المشروع على أساس آثاره ومخاطرة البيئية والاجتماعية.

جدول رقم ٢٧ (٥-١) معايير استبعاد المشروعات الفرعية

المعايير	نعم / لا	التفاصيل
يتم تصنيف المشروع الفرعي باعتباره ضمن الفئة أ وفقًا لتصنيف البنك الدولي		
تنطوي أنشطة المشروع الفرعي على تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية كبيرة تكون حساسة أو متنوعة أو غير مسبوقة.		
تؤثر الأنشطة على مساحة أوسع من المواقع أو المرافق الخاضعة للأعمال المادية		
سيؤدي المشروع الفرعي إلى تحويل / تغيير الموائل الطبيعية		
توليد كميات كبيرة من النفايات الخطرة		
هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى إطلاق سياسة جديدة للبنك الدولي بخلاف السياسة التشغيلية رقم ٤,٠١ والسياسة التشغيلية رقم ٤,١٢؟		
هل سيزيد المشروع الفرعي من حجمه أم يشمل بناء طرق جديدة؟		

المشروعات الفرعية التي تشتمل على أي من الجوانب المذكورة أعلاه باعتبارها "نعم" وتدعمها وصف واضح تعتبر غير مؤهلة للتمويل، ويجب استبعادها من المشروع ككل.

يتم عرض معايير فحص إضافية في الملحق السادس لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، واللوائح المعمول بها في الحكومة اللبنانية وسياسات وتأثيرات الحماية الخاصة بالبنك الدولي المرتبطة بأنشطة المشروع على موقع معين. وستسهل هذه النتائج تحديد نطاق التأثيرات وصياغة الاختصاصات لكل من دراسات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية / تقييم الآثار البيئية والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين، لذلك يجب أن يتم إكمال ورقة العمل من قبل مجلس الإنماء والإعمار لكل مشروع فرعي مقترح في مرحلة الفحص مباشرة بعد تحديد المشروع.

توجد نماذج فحص إضافية في الملحق ٦ تتعلق بما يلي:

- قائمة تحقق للآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع
- خصائص الموقع
- حماية الممتلكات الثقافية
- مدونات الممارسة لمنع وتخفيف الآثار البيئية
- إجراءات الضمانات للإدراج في المواصفات الفنية للعقود

يجب استخدام كل من هذه الوثائق في المرحلة المناسبة وتوقيت المشروع حسب الاقتضاء.

٥-١ ملاحظات هامة للخبراء البيئيين والاجتماعيين الذين يجرون الفحص:

١. يجب على الجهة التي تجري الفحص أن تتخذ خطوات كافية لضمان عدم وجود آثار ضارة على البيئة في نطاق كيلومتر واحد من المناطق المحمية المذكورة أثناء تنفيذ الاستثمار / الاستثمار الفرعي. يجب على الموظفين البيئيين في وحدة إدارة المشروع إلى التأكد من أن تدابير التجنب والتقليل والتخفيف المطلوبة تتم أثناء اختيار الموقع، وإعداد دراسات الجدوى التصاميم الهندسية التفصيلية ومراحل التنفيذ / الإنشاء لمشروع فرعي. سيساعد هذا على تسهيل الإشراف على المشروع ومراقبته خلال مرحلة التنفيذ أيضًا.

٢. بمجرد تطبيق سياسات الحكومة اللبنانية وسياسات البنك الدولي، يتم التأكد من وجود إجراءات تنظيمية و / أو تصحيحية مناسبة.

٣. ضمان ترجمة تدابير التخفيف المحددة في المصفوفة أعلاه إلى تدابير التخفيف المفصلة في خطط الإدارة البيئية الخاصة بالاستثمار المحدد.

٤. التأكد من دمج كل من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين إذا لزم الأمر في الجدوى والرسومات الهندسية التفصيلية للاستثمار.

وتمشيا مع هذا المطلب، ستقوم وحدة إدارة المشروع بإعداد وتقديم تقارير المشروع إلى مجلس الإنماء والإعمار.

يجب أن يقوم الفحص بإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لكل استثمار. هذه هي الأداة التي ستوجه تحديد وتخفيف ورصد الآثار خلال دورة تطوير كل استثمار. في حين يتم توفير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية العامة للمشروع في الفصل السابع، فإن تلك التي تم تطويرها للاستثمارات المعنية سوف تستند بالفعل إلى التأثيرات المحددة. يجب أن تشتمل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على مجموعة من إجراءات التخفيف والمراقبة والإجراءات المؤسسية لإزالة التأثيرات البيئية الضارة لتعويضها أو تقليلها إلى مستويات مقبولة. يجب أن تتضمن الخطة أيضًا الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير، وعلى وجه التحديد تقوم خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بما يلي:

- تحدد وتلخص جميع الآثار البيئية الضارة الكبيرة المتوقعة (بما في ذلك تلك التي تشمل السكان الأصليين أو إعادة التوطين القسرية)
- تصف – مع كل تفاصيل الفنية – كل تدبير من تدابير التخفيف، بما في ذلك نوع التأثير الذي يتعلق به والظروف التي تتطلبه، إلى جانب التصميمات وصفات المعدات وإجراءات التشغيل، حسب الاقتضاء
- تقدير أي آثار بيئية محتملة لهذه التدابير
- توفير الربط مع أي خطط تخفيف اخرى (على سبيل المثال، إعادة التوطين القسرية، والشعوب الأصلية، أو الممتلكات الثقافية) المطلوبة للمشروع.
- تحدد أهداف الرصد وتحدد نوع الرصد، مع ارتباطاته بالتأثيرات المقررة في تقرير التقييم البيئي وتدابير التخفيف الموضحة في خطة الإدارة البيئية.
- ينبغي أن يوفر برنامج الرصد الموصي به وصفًا محددًا وتفاصيل فنية محددة لتدابير المراقبة بما في ذلك المعلمات المطلوب قياسها، والطرق المستخدمة، ومواقع أخذ العينات، وتكرار القياسات وحدود الاكتشاف (عند الاقتضاء)، وتعريف العتبات التي ستشير إلى الحاجة إلى إجراءات تصحيحية.
- إجراءات الرصد والإبلاغ من أجل (١) ضمان الكشف المبكر عن الظروف التي تتطلب تدابير تخفيف خاصة، (٢) تقديم معلومات عن التقدم المحرز ونتائج التخفيف.
- ينبغي أن توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وصفاً محدداً للترتيبات المؤسسية التي تنص على الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ تدابير التخفيف والرصد (على سبيل المثال، التشغيل والإشراف والإنفاذ ورصد التنفيذ والإجراءات التصحيحية والتمويل وإعداد التقارير وتدريب الموظفين). لتعزيز قدرة الإدارة البيئية في الوكالات المسؤولة عن التنفيذ، قد تقترح خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) برامج المساعدة الفنية، (ب) شراء المعدات واللوازم، (ج) التغييرات التنظيمية.
- فيما يتعلق بجميع الجوانب الثلاثة المذكورة أعلاه (التخفيف والرصد وتطوير القدرات)، ينبغي أن توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية: أ) جدولاً للتنفيذ للتدابير التي يجب تنفيذها كجزء من المشروع، مع توضيح التدريج والتنسيق مع الخطط العامة لتنفيذ المشروع، ب) تقديرات تكلفة رأس المال والتكاليف المتكررة ج) مصادر الأموال لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. ينبغي دمج جميع تقديرات التكاليف هذه في تقديرات التكلفة الإجمالية للمشروع.
- يجب دمج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في التخطيط الشامل للمشروع وتصميمه وميزانيته وتنفيذه من خلال تضمين خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في عقود المشروع وإنشاء خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ضمن خطة المشروع لتلقي التمويل والإشراف جنباً إلى جنب مع المكونات الأخرى

يجب تقديم سجل المشاورات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عملية خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في مشروع الطرق والعمالة إلى جانب محاضر هذه الاجتماعات ووجهات نظر الوكالات ذات العلاقة والأشخاص المتضررين والمنظمات غير الحكومية المحلية.

لكل استثمار من الاستثمارات، سيتم تطبيق خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضًا على النحو التالي:

١. سيتم الحصول على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإدماجها في تقرير التصميم النهائي لضمان أن يتم تضمين التخفيف من الآثار في تصميم المشروع. سيتم أيضًا إدراج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في فواتير الكميات للتأكد من أن التخفيف من الأثر منصوص عليه في ميزانية لكل استثمار.

٢. سيتم إدراج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإدماجها في عقد البناء لضمان التزام المقاول بعقد لتنفيذ برنامج تخفيف الأثر.

٣. سيتم مراجعة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء إعداد التقارير الدورية كوسيلة لمراقبة الامتثال.

الفصل السادس: إطار الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة

يستعرض هذا الفصل مخططاً للتأثيرات المتوقعة من الأنشطة والاستثمارات المتوقعة للمشروع لضمان أن يظل تصميم الاستثمارات وتنفيذها حساسة لتحديات خط الأساس المحلية وأن يستمرا في حلها.

٦–١ الآثار العامة للمشروع

سيتم تقييم كل من الطرق التي سيتم إصلاحها في إطار المشروع المقترح لمعرفة التأثيرات العامة لإعادة تأهيل الطرق، ويتم تقييم حجم التأثيرات المتوقعة وأهميتها ومقبوليتها بهدف تحديد ما إذا كانت التأثيرات الضارة المرصودة كبيرة بما يكفي لتبرير التخفيف. ولتحقيق ذلك، يتم تحليل التأثيرات المتوقعة على معايير مثل الانتشار الجغرافي، والاستمرار، واحتمالية عكس الآثار وحلها، والميل التراكمي، والقدرة على إحداث تأثيرات ثانوية، من بين أمور أخرى. تم ترجيح التأثيرات على مقياس مدرج درجاته هي P، وP٢، وO، وN، وN٢ للدلالة على التأثير الإيجابي، والتأثير الإيجابي القوي، والتأثير المحايد، والتأثير السلبي، والتأثير السلبي الشديد على التوالي.

٦–٢ التأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية المحتملة

يتم تلخيص الآثار الإيجابية للمشروع في مرحلة التصميم والبناء كالتالي:

تحسين حالة الطرق: سيؤدي إصلاح الطرق إلى تحسين التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق التي تخدمها الطرق بسبب انخفاض الأوقات المقضية في الرحلات وانخفاض الازدحام المروري. وتشمل المزايا الأخرى زيادة الوصول إلى المناطق الريفية النائية وتعزيز فرص كسب الرزق.

الحد من الحوادث المرورية: سيؤدي الاستثمار لتحسين الطرق وإعادة تأهيلها إلى الحد من الحوادث المرور. بالإضافة إلى ذلك، فإن مراجعة تصميم السلامة على الطرق التي ستتم في المراحل الأولى من المشروع ستعزز إجراءات السلامة وستنقل المعرفة إلى مجلس الإنماء والإعمار والسلطات المحلية وكذلك تزيد الوعي بين مستخدمي الطرق.

خلق فرص العمل وفرص الأعمال للمقيمين المحليين: مشاريع البناء تتطلب عمالة كثيفة ومن المتوقع أن يحصل السكان المحليون واللاجئون السوريون الباحثون عن وظائف على فرص العمل في هذه المشاريع. كما سيستفيد المستشارون من الفرص القصيرة الأجل التي يتيحها التصميم وأعمال الإشراف. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك فرص الأعمال في توريد مواد البناء وتوفير الغذاء لعمال البناء. وبالنظر إلى حالة السوق الحالية، يهيمن العمال السوريون على سوق العمالة غير الماهرة / منخفضة المهارات، في حين أن حصة أعلى بشكل كبير من سوق العمالة الماهرة الأعلى تتكون من عمال لبنانيين يستهدفون مواقع أعلى وأجور أعلى. بناء على التجربة السابقة لأعمال البناء في البلد، هناك احتمال أكبر للسوريين / اللاجئين بالتقدم للعمل في الوظائف العمالية غير الماهرة وذات المهارات المنخفضة. ومع ذلك، ينبغي على المقاولين الإعلان عن الحاجة إلى العمال بشكل كبير، ويجب أن يهدفوا إلى توظيف مواطنين وفقًا للقرار ١/٢٩ بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٨م. يجب بذل الجهود لإشراك النساء في أنشطة المشروع. فيما يتعلق بالعمال المهرة، يجب على المقاولين التأكد من وجود عملية تنافسية وشفافة تستخدم مع تكافؤ الفرص للبنانيين واللاجئين والنساء. سيضمن رصد المشروع تنفيذ هذه العملية.

مشاركة أوسع ومنافع للمرأة والشباب. ستشرك المشاورات النساء في المناقشات حول أنواع الوظائف في قطاع البناء أو القطاعات الداعمة ذات الصلة التي يمكن أن يستفدن منها أكثر. كما سيتم وضع ترتيبات محددة لتمكين المرأة من العمل بشكل مباشر وغير مباشر مرتبط بأنشطة المشروع. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه من بين بعض الفئات الاجتماعية في لبنان، بما في ذلك شرائح كبيرة من السكان اللاجئين، لا يتم تشجيع مشاركة المرأة في العمل المرتبط بالبناء وفقاً للمعايير الاجتماعية والثقافية. ويتجاوز تغيير هذه المعايير نطاق المشروع، ولكن هذه المعايير يمكن أن تتغير في الواقع بسبب التدابير الموضوعة لتشجيع عمل المرأة، إذا كانت هذه التدابير تحددها النساء أنفسهن. وسيقوم المشروع أيضا بتتبع الآثار المختلفة لأنشطته على الرجال والنساء. وسيتم تصنيف النتائج حسب نوع الجنس كلما أمكن ذلك، وسينظر التقرير فيما إذا كانت الفجوات بين الجنسين تضيق خلال تنفيذ المشروع. ستتم مشاركة البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة واستفادتها من

هذا المشروع على نطاق واسع بحيث يمكن استخدام المعلومات من قبل جهات مانحة ووكالات أخرى تدعم قطاع النقل أو تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في لبنان.

فهم أفضل للوضع البيئي والاجتماعي الحالي: لقد تم توعية مجلس الإنماء والإعمار بالتأثيرات المحتملة للاستثمارات المقترحة، ونتيجة لذلك كان هناك وعي وفهم أفضل للقضايا ذات الاهتمام.

٦-٣ تقييم أولي للآثار البيئية والاجتماعية لمشروع الطرق والعمالة

فيما يلي التأثيرات الإيجابية والسلبية العامة الواسعة النطاق التي يحتمل أن تنشأ من المشروعات الفرعية الممولة في إطار مشروع الطرق والعمالة:

٦-٣-١ الآثار الإيجابية العامة للمشروع

من المتوقع أن يكون للمشروع المقترح ومكوناته الفرعية فوائد بيئية واجتماعية إيجابية كبيرة ستساهم في تحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني بالإضافة إلى تحسين الوضع البيئي العام في مناطق المشروع. فيما يلي قائمة بالفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الرئيسية التي ستنتج عن أنشطة مشروع الطرق والعمالة:

- تحسين إمكانية وصول الأشخاص والسلع والخدمات
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية
- تقليل تلوث الهواء وازدحام المرور
- خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية

٦-٣-٢ الآثار السلبية العامة للمشروع

يمكن تعميم التقييم الاولي للتأثيرات التي يمكن ربطها بمشروع الطرق والعمالة ضمن ما يلي ١) تأثيرات البناء / إعادة التأهيل التقليدية التي يمكن التخفيف منها بممارسات البنات الجيدة ٢) التأثيرات المحددة التي يمكن أن تنشأ بسبب التدخلات الهندسية المقترحة لبعض المشاريع التي بالتالي تتطلب تحليلاً أكثر تفصيلاً في مراحل لاحقة.

بشكل عام، فيما يلي قائمة بالتأثيرات السلبية الواسعة التي من المرجح أن تنشأ من المشروعات الفرعية التي يمولها مشروع الطرق والعمالة. تختلف هذه التأثيرات التي تحدث في معظم المشاريع الفرعية من حيث المدى والأهمية، لذلك فإن التقييم الفردي لكل مشروع فرعي له أهمية قصوى. ومع ذلك، فقد تمت مناقشة تأثيرات البناء النموذجية المتعلقة بالمشروع في إطار الفئة المواضيعية الواردة في الجدول ٦-١ وذلك لتسهيل العرض.

جدول رقم ٢٨ (٦-١) تحديد مبدئي للآثار المحتملة أثناء الأعمال

المستقبل / عناصر البيئة والصحة والسلامة	الآثار المحتملة ذات العلاقة
الآثار البيئية	
الهواء والضجيج الارتجاج	سوف ينطلق هذا من تشغيل معدات البناء، والمركبات المستخدمة لنقل المواد، والقوى العاملة، وما إلى ذلك والتي ما لم يتم إدارتها، يمكن أن تسبب بمضايقات للمساكن والمنشآت التجارية والترفيهية، إلخ.

المستقبل / عناصر البيئة والصحة والسلامة	الآثار المحتملة ذات العلاقة
التربة، باطن الأرض والأراضي	مخاوف الصرف الصحي من مخيمات عمال البناء: من الضروري أن يترافق التركيز البشري في نشاط البناء مع الحاجة المتزايدة للصرف الصحي، والتي إذا لم يتم توفيرها يمكن أن نرى تراكم النفايات البشرية بالقرب من أي شجيرات بالقرب من موقع البناء مما يؤدي إلى تلوث التربة وتلوث المياه الجوفية.
النفايات الصلبة والخطرة	تشمل أنشطة إعادة التأهيل إزالة طبقات الإسفلت القديمة، والتنقيب السطحي، وتصفية قنوات الصرف، وأنشطة إعادة تأهيل وصيانة الطرق الأخرى ستؤدي إلى توليد نفايات صلبة وخطرة. سيكون لسوء إدارة هذه النفايات آثار سلبية على صحة الإنسان والبيئة المحيطة.
الموارد المائية	تراكم نفايات قطع الغيار والزيوت: ستؤدي الأنشطة في صيانة المصانع والمعدات إلى توليد نفايات خاصة في شكل قطع نفايات، والزيوت المستعملة، والتعبئة، وما إلى ذلك، مما يشكل خطورة خاصة على المياه السطحية. التخلص غير السليم من النفايات أو نفايات البناء على ضفاف الأنهار. التصريف غير الصحيح لمياه الصرف الصحي المحلية من المخيمات / المكاتب الإنشائية إلى المسطحات المائية السطحية أو تحت السطحية. استهلاك المياه لأعمال البناء.
التنوع البيولوجي والموائل الحساسة	قد يؤدي إزالة الأشجار أو الغطاء الأخضر لأغراض إعادة التأهيل أو البناء إلى فقدان الموائل الطبيعية. قد يؤثر تلوث الأنهار أو المجاري المائية سلبًا على النظام البيئي المائي.
الصحة والسلامة	ستشمل أعمال البناء استخدام المعدات الثقيلة وأدوات ومواد البناء الأخرى. عادة ما يتعرض عمال المقاولين وأطقم عمال المقاولين من الباطن لمخاطر السلامة والصحة المهنية مع مخاطر التعرض للإصابات والوفيات والأمراض المرتبطة ببيئة العمل. سيتم مواجهة مخاطر السلامة بشكل رئيسي أثناء استخدام المعدات، والمخاطر المهنية من خلال استنشاق الغبار والتعرض لمستوى الضوضاء العالي وضعف بيئة العمل. ومن المحتمل أن تؤثر هذه المخاطر، خاصة الغبار والضوضاء على الأشخاص الذين لا يعملون بشكل مباشر على مواقع المشروع. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف أخرى تتعلق بالصحة والسلامة هي: - السقوط من ارتفاعات متوسطة - حوادث المركبات / المشاة - الوقوع في الخنادق - التعرض للدفن في الأنفاق / الحفريات - تنفس الغبار وملوثات الهواء الأخرى - آلام الظهر الناجمة عن التعامل مع المواد الثقيلة - معاناة من فقدان السمع بسبب الضوضاء
الضرر / التدخل المحتمل في البنية التحتية الموجودة	في كثير من الأحيان، يمكن أيضًا أن يكون الموقع المستهدف للأعمال المدنية بمثابة منطقة إرسال أو توصيل للبنية التحتية الأخرى مثل الكابلات الأرضية وخطوط الأنابيب وخطوط المجاري، إلخ، التي لا تظهر على الأرض. غالبًا ما يؤدي تنفيذ الأعمال المدنية بإهمال إلى حدوث ضرر أو تدخل في مثل هذه الهياكل، مما تسبب في تعطيل الخدمات. وحيثما توجد بنية تحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي، فإن الدمار يتسبب في أضرار لا توصف وعدم ارتياح في المجتمعات المحيطة ويمكن أن يؤدي إلى حدوث الأمراض المنقولة بالماء، وبالتالي يجب تجنبها بأي ثمن.
التأثيرات في مناطق استلام ونقل المواد:	عمليات التعرية، وعمل المقالع، والتخزين، في أماكن استعارة المواد ومسارات نقلها له تأثيرات متنوعة مثل تدهور التنوع البيولوجي وموائل الحياة البرية، وإنشاء فوهات مفتوحة تشكل مخاطر على الصحة والسلامة، وإثارة مضايقات (الضوضاء والغبار والاهتزازات) واعتراض طرق النقل العام وتشكيل الاخطار على مستخدمي الطرق الاخرين (حالة وجود احجار البناء الغر مؤمنة اثناء النقل) وتدهور مستجمعات المياه الخ، وجميعها تتطبق حلاً من خلال التخطيط الدقيق للعمليات

المستقبل / عناصر البيئة والصحة والسلامة	الآثار المحتملة ذات العلاقة
الآثار الاجتماعية الاقتصادية	
الآثار العامة	الإزعاج المؤقت والمضايقات نتيجة لأنشطة البناء بما في ذلك الضوضاء والانبعاثات. تدفق العمال والآثار المحتملة على خصوصية المجتمعات. التوظيف وظروف العمل وسلامة العمال في موقع البناء. اضطراب الصحة العامة والهدوء بسبب أنشطة البناء / إعادة التأهيل. استملاك الأراضي أو عرقلة الوصول إلى المرافق بسبب أنشطة البناء / إعادة التأهيل.
إعاقة الوصول بشكل مؤقت	من الممكن أن تحدث عرقلة مؤقتة للوصول إلى الطرق إلى أعمال الناس وبيوتهم ومؤسساتهم أثناء البناء.
تدفق العمال ومخيمات العاملين	يمكن إنشاء مخيمات العمال الصغار على طول الطرق، مما يؤدي إلى تدفقات صغيرة لكن يمكن تدبرها من تدفق العمالة، وعلى الرغم من صعوبة تعريف تدفق العمالة في هذا المشروع، من المتوقع أن يستخدم المشروع العمالة في الغالب من المجتمعات المجاورة.
التوترات الاجتماعية المحتملة والنزاع على تقاسم الوظائف / عدم الرضا حول توزيع الوظائف التي يخلقها المشروع.	ترتبط فرص العمل دائمًا بتدفقات الباحثين عن العمل من المتنافسين الذين عادة ما تكون موضع استياء من القوى العاملة المحلية. ما لم يتم التعامل مع هذا بشكل صحيح، يمكن أن تنشأ صراعات ومواجهة، وخاصة على مستوى مناصب العمالة الماهرة، مما يؤدي إلى الدعاية السلبية للمشاريع الفرعية، والتأخير، والتدخل السياسي. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يخلق المشروع ١,٥ مليون يوم عمل في وظائف لكل من السوريين واللبنانيين ذوي المهارات المنخفضة في المجتمعات المضيفة. يميل السوريون بالفعل إلى العمل في أعمال غير رسمية منخفضة الأجر، وغالباً ما يخفضون الأجور في سوق العمل الرسمي ويخلقون توترات داخل المجتمعات المضيفة، إلى جانب استغلالهم. وتؤدي مثل هذه التوترات إلى زيادة التفاقم إذا لم يتم إدارة آليات استهداف المستفيدين واختيار الطرق وعمليات العمل بشكل صحيح. وعلاوة على ذلك، فإن التصورات المحتملة بأن معدلات التوظيف في المشروع لصالح المجتمعات السورية بصورة غير عادلة (أو أي مجموعة على أخرى) قد تزيد من تفاقم حالة الاستياء والتوترات الاجتماعية بين المجموعات غير المتجانسة، خاصة إذا كان تبادل المعلومات والحوار التوافقي بين جميع أصحاب المصلحة غير مدارة على نحو كاف.
ظروف العمل السيئة وغياب قانون حماية العمال	من المتوقع أن يخلق المشروع حوالي ١,٥ مليون يوم عمل من فرص العمل للمجتمعات اللبنانية والسورية الضعيفة أصلاً (الذين يعتبرون مستفيدين من المشروع)، والذين قد لا يملك العديد منهم تراخيص عمل أو حماية تعاقدية مع المقاولين. الأجور يتم تحديدها من قبل السوق. ووفقاً للوكالة المنفذة، من المتوقع أن يتبع المقاولين قوانين العمل المحلية، ولكن لا يوجد عادةً ما يراقب ما إذا كان يتم اتباع قوانين العمل المحلية. وفي هذه الحالة، قد يعني ذلك أن عدد المستفيدين الكبير والمستضعفين قد يتعرضون لخطر العمل بأجور تقل عن تلك التي يحددها القانون ويجوز إجبارهم على إبرام اتفاقات لا تحترم جداول العمل المقررة أو فترات الراحة.
مخاطر عمالة الأطفال	بالإضافة إلى ما تقدم، قد تؤدي الاحتياجات الهائلة للمجتمعات الضعيفة إلى جعل العمال القاصرين متاحين للعمل، ويمكن أن ينتج عن ذلك توظيف الأطفال العاملين
خطر المشاركة غير الكافية / عدم التوظيف للمرأة	يهدف المشروع إلى استهداف نسبة معينة من الإناث كمستفيدين مباشرين، ولكن لأن الجزء الأكبر من العمل هو إما العمل اليدوي في البناء لإعادة تأهيل وصيانة الطرق، أو العمالة غير المباشرة لموردي مواد البناء. ليس من الواضح ما إذا كانت النساء ستتمكن من الاستفادة من هذه الوظائف. بينما يفوق عدد النساء البالغات سن العمل عدد الرجال البالغين في سن العمل في المجتمعات السورية، لاحظت العديد من الوكالات أن النساء غالباً ما يتحملن المسؤولية عن إعالة أسرهن. وبدون تحليل متعمق وتلبية الاحتياجات الوظيفية المتميزة للرجال والنساء في المجتمعات اللبنانية والسورية المستهدفة، فإن النساء يخاطرن بخفض الفوائد من المشروع بشكل عام.
زيادة خطر العنف الجنسي	في حين أن بناء الطرق يمكن أن يوفر فرص عمل للنساء في بعض المناطق الريفية، لا يزال الرجال هم المستفيدين الرئيسيين من هذه الوظائف. غالباً ما تواجه النساء اللواتي يستفدن من فرص العمل هذه عبئاً مزدوجاً، مع

المستقبل / عناصر البيئة والصحة والسلامة	الآثار المحتملة ذات العلاقة
	مسؤوليات لكل من العمل والأسرة. وفي بعض الحالات، قد تؤدي التوترات العائلية المرتبطة بعمل المرأة خارج المنزل إلى زيادة خطر تعرضها للعنف من قبل الشريك الحميم. في هذا السياق المحلي على وجه الخصوص، كان هناك انتشار واسع للإبلاغ عن مستويات عالية من المضايقة والاعتداء الجنسي والتهديدات التي تواجه النساء في تجربة المجتمعات السورية. هذا العنف القائم على أساس الجنس يخاطر بتفاقم المخاطر الأخرى المذكورة أعلاه.
حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز	إن وجود أطقم التشييد والبناء، لا سيما في حالة العمالة المهاجرة، يؤدي عادة إلى زيادة في معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. هناك أيضا مخاوف تتعلق بالسلامة بالنسبة للفتيات والنساء اللواتي يعشن حول مناطق البناء أو يعملن في مواقع البناء التي، إذا تركت مهملة، يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة مثل العنف الجسدي والجنسي، والجنس الاستغلالي، وزيادة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية.
مخاطر المساءلة والشفافية	قد يؤدي الافتقار إلى الشفافية في عمليات المشروع إلى تفاقم ديناميات الصراع القائمة وقد يؤدي أيضًا إلى انخفاض الثقة في الدولة. تنفذ حالياً الوكالة المنفذة للمشروع العديد من المشروعات التي يمولها البنك، ولكنها لا تنفذ حالياً مشروعاً بهذا التركيز الواسع النطاق على الفئات السكانية الضعيفة أو التي ستحتاج إلى مثل هذا العدد الكبير من العمال. لا يوجد لدى الوكالة المنفذة أخصائي اجتماعي لهذا القطاع وليست لديها القدرة الداخلية على إجراء تقييم اجتماعي أو لوضع شروط مرجعية لمثل هذه المهمة.
	تشير التجارب العالمية إلى أن برامج توليد العمالة والأشغال العامة يمكن أن تكون عرضة للفساد والتسرب (مثل الإفراط في الإبلاغ عن المدفوعات، وتخصيص الأصول، والعمال الوهميين، والمحسوبية في اختيار المستفيدين). في حين أن تحليل الاقتصاد السياسي لتوظيف العمال من المجتمعات الضعيفة من اللبنانيين والسوريين غائب حالياً، فإنه يمكن أن يوفر إحساساً أفضل بعدد من العوامل المحركة الرئيسية للمخاطر، بما في ذلك: أداء المقاولين الأصغر في قطاع الطرق في لبنان، والحوافز للمتعاقدين من القطاع الخاص لتوظيف السوريين، ومستوى اجور العمال التي سيتم دفعها، واستدامة هذه الأجور، وقضايا ترخيص العمل، والمخاوف الأمنية، والحماية القانونية المتاحة للمجتمعات السورية.
التراث الثقافي	أثناء إعادة التأهيل، قد تتأثر المواقع أو الهياكل ذات الأهمية الثقافية سلبًا من أعمال البناء.
الازدحام المروري والتحويلات المرورية	تؤثر على الحركة المرورية بقطع الطرق بسبب أغراض البناء وتحديد التحويلات المرورية. قد يكون هذا مرتبطًا بالاختناقات المرورية، مما يزيد من وقت التنقل ويخلق إزعاجًا لمستخدمي الطرق.
التهجير المحتمل (أصحاب الملكيات، وواضعي اليد، والمجموعات الضعيفة)	سيتطلب المشروع كماً صغيراً من استملاك الأراضي أو عدم استملاك الأراضي على الاطلاق. سيقوم المشروع بإعادة تأهيل وصيانة الطرق على حق الطريق الحالي. وبالتالي، من المتوقع أن تكون متطلبات استملاك الأراضي، إن وجدت، ذات نطاق صغير. ومع ذلك، قد تتطلب إعادة التنظيمات البسيطة أو غيرها من عمليات البناء الصغيرة، استملاك الأرض، ويمكن أن تؤثر على واضعي اليد أو المتجاوزين على الأراضي المملوكة للحكومة أو قد تؤدي إلى الاستملاك غير الطوعي على الأراضي. ولذلك، تم إطلاق سياسة البنك بشأن إعادة التوطين القسرية في السياسة التشغيلية رقم ٤،١٢ في هذا المشروع وتم إعداد إطار لسياسة إعادة التوطين، كتدبير وقائي لمعالجة التأثيرات غير المتوقعة وفقًا لمبادئ سياسة البنك بشأن سياسة العمليات السياسة التشغيلية رقم ٤،١٢. في مثل هذا الحدث، سيتم إعداد خطط عمل إعادة التوطين لمعالجة لأية تأثيرات سلبية قد تنشأ وفقًا لسياسة التشغيلية رقم ٤،١٢. ومع ذلك، سيتم بذل كل جهد لتجنب أو تقليل الحاجة إلى استملاك على الأرض وإعادة التوطين..
النزوح الاقتصادي المحتمل والفقدان المحتمل للأصول أو البنية التحتية	نظراً لعدم تحديد مواقع المشروع بعد من الصعب تقدير عدد أو احتمال نزوح الناس اقتصاديا الذي سيتسبب به المشروع في هذه المرحلة. يجب الإشارة إلى إطار سياسة إعادة التوطين الذي يحدد الآليات التي سيتم بموجبها تنفيذ الأدوات المناسبة، وفحص القوائم المرجعية وخطط عمل إعادة التوطين، وفقًا للسياسة التشغيلية رقم ٤،١٢ للتخفيف من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة بمجرد تحديد مواقع المشروع.
التأثير المحتمل على سبل العيش للأشخاص غير أصحاب الملكية والفئات الضعيفة	ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتأثيرات سبل العيش المحتملة للأشخاص غير مالكي الارض والمجموعات الضعيفة، بما في ذلك: – أولئك الذين ليس لهم حق قانوني معترف به أو مطالبون بالأرض التي يشغلونها – الأشخاص تحت خط الفقر، والمعدمين، وغيرهم من الفئات الفقيرة للغاية

المستقبل / عناصر البيئة والصحة والسلامة	الآثار المحتملة ذات العلاقة
	– المسنين والنساء والأطفال والشعوب الأصلية والأقليات العرقية وما إلى ذلك – الأشخاص المتضررون من المشروع الذين قد لا يكونون محميين من خلال التشريعات الوطنية الخاصة بتعويضات الأرض (بما في ذلك اللاجئين أو النازحين أو غيرهم من المواطنين غير اللبنانيين). – سيتم تحديد المجموعات غير المالكة للاراضي والفئات الضعيفة في مرحلة المسح االجتماعي الاقتصادي في خطة العمل. وفقًا لإطار سياسة إعادة التوطين لهذا المشروع، ستضع كل خطة عمل أعدت في إطار المشروع الفرعي نصوصًا دقيقة فيما يتعلق بتحديد ومساعدة المجموعات غير المعنونة والفئات الضعيفة

٦–٣–٣ خلال مرحلة التشغيل

يظهر الجدول رقم ٦–٢ الاثار الرئيسية المتوقعة خلال مرحلة التشغيل.

جدول رقم ٢٩ (٦–٢) التحديد الاولي للآثار المحتملة خلال مرحلة التشغيل

المستقبلين / جوانب البيئة والصحة والسلامة	التأثيرات المحتملة ذات الصلة
الهواء	انبعاث الملوثات بسبب زيادة الحركة والتنقل على الطرق التي تم إصلاحها
الضوضاء والاهتزازات	زيادة انبعاثات الضوضاء بسبب زيادة حركة المرور والتنقل على الطرق التي تم إصلاحها زيادة في مستويات الاهتزاز بسبب المركبات الثقيلة
التربة وباطن الأرض والأرض	تسربات عرضية والتسربات من المركبات
الموارد المائية	التلوث المحتمل للمياه السطحية والجوفية بواسطة السوائل من الطرق والتي تحتوي على الهيدروكربونات
التنوع البيولوجي والموائل الحساسة	لا ينطبق
التراث الثقافي	لا ينطبق
اجتماعية واقتصادية	وسائل اجتماعية واقتصادية إيجابية ومنافع اجتماعية من تحسين حالة الطرق

٦–٤ الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية قبل التخفيف منها

بناءً على التأثيرات المحتملة أعلاه، يكون صافي الأثر الاجتماعي والبيئي لمشروع الطرق والعمالة كما يلي:

- من المرجح أن يحقق مشروع الطرق والتصريف أثراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً قبل التخفيف إذا تمت إدارة المخاطر الفورية وطويلة الاجل بشكل جيد. سوف يؤدي الاستثمار إلى العديد من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية. العديد منها تعتبر طويلة المدى من حيث الانتشار.
- من المتوقع أن تتضمن أنشطة مرحلة البناء العديد من التأثيرات البيئية السلبية المنخفضة إلى المتوسطة. المخاطر الاجتماعية كبيرة، من ناحية أخرى. ومع ذلك، يمكن تخفيف هذه الآثار بشكل منهجي من خلال إجراءات وتدابير محددة يتم تنفيذها أثناء التصميم والبناء.
- يرد في الفصل التالي إطار إدارة ورصد بيئي واجتماعي في الفصل التالي ويوفر أيضا التوجيهات العامة ذات الصلة، وسيتوجب تنفيذ خطط إدارة بيئية واجتماعية مفصلة ومحددة الموقع فيما يتعلق بكل موقع للطريق.

يقدم الجدول ٦-٣ أدناه ملخصاً للتأثيرات الأولية والثانوية الرئيسية لأنشطة المشروع، والمدة المتوقعة، وقابلية عكس تلك التأثيرات وشدتها. في القسم التالي، يتم تسليط الضوء على التدابير المقترحة لتخفيف الآثار المحتملة على البيئة الناتجة عن مشروع الطرق والعمالة باستثناء إعادة التوطين.

جدول رقم ٣٠ (٦-٣) توقع الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة من مشروع الطرق والعمالة

النشاط	التأثير الرئيسي	التأثير الثانوي	المدة الزمنية	جدوى التخفيف	الخطورة	الترجيح/الثقل
التأثيرات البيئية						
أنشطة إعادة تأهيل الطرق	توليد ضوضاء وازعاج وانبعاثات هواء وغبار واهتزازات في مواقع البناء	مخاطر على صحة الإنسان هي مصدر إزعاج للأحياء	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	٠
	توليد النفايات الصلبة والخطرة مثل الأنقاض، الحطام، براميل الوقود الفارغة أو الحاويات الكيميائية، إلخ.	آثار سلبية على صحة الإنسان والنظام البيئي	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	N
	توليد لمخلفات الزيوت، والمرشحات وقطع الغيار من صيانة الآلات والمعدات	تلوث الأرض ومصادر المياه إلخ	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	N
	الآثار المترتبة على مناطق استعارة المواد ومناطق النقل	مقالع الحجر الصخري والتربة والرمل قادرة على تحطيم الأرض وتدمير التنوع البيولوجي والموائل.	على المدى الطويل	يمكن معالجتها	منخفضة الى متوسطة	N
	الاضرار بالبنية التحتية الموجودة (ماء، كهرباء)	قطع امدادات تلك البنى التحتية	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	N
	تجريد الأرض من الغطاء النباتي والطبقة العليا من التربة.	ضياع التنوع البيولوجي الدائم والاحتياطي الوراثي المنقولة عن طريق التربة في شكل بذور	على المدى الطويل	لا يمكن معالجتها	منخفضة	N
	عرقلة للوصول إلى الطرق وتشويش الرؤية	فقدان الاعمال والمضايقات للوصول إلى المباني	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	N
الآثار الاجتماعية						
أنشطة إعادة تأهيل الطرق	مخاوف متعلقة بالصرف الصحي من طاقم عمال البناء	يمكن أن يؤدي تركيز العمال إلى توليد نفايات صلبة وصحية، مما يشكل مخاطر على صحة الإنسان	على المدى القصير	يمكن معالجتها	منخفضة	N
	مخاوف الصحة والسلامة المهنية لطاقم عمال البناء والآخرين	إصابات العمال، إما بسبب التعرض الطويل الأجل أو الحوادث، مما يقلل من إنتاجيتهم ويزيد التكاليف على الدولة والمجتمع.	يمكن أن تكون طويلة أو قصيرة الأجل، أو كليهما	قد يمكن أو لا يمكن معالجتها	من منخفضة الى عالية	N٢

النشاط	التأثير الرئيسي	التأثير الثانوي	المدة الزمنية	جدوى التخفيف	الخطورة	الترجيح/الثقل
	انتشار المخاوف الاجتماعية مثل الجنس التجاري، وإدمان الكحول، وتعاطي المخدرات، وتعدد المنازل	الفساد الاجتماعي وزيادة مخاطر انتقال الامراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية / الايدز والجريمة الخ	على المدى القصير وقد تكون على المدى الطويل	يمكن معالجتها	متوسطة	N
	تهجير المستوطنات البشرية	زعزعة استقرار سبل العيش وفقدان الأصول والأراضي	على المدى الطويل	لها جوانب لا يمكن معالجتها	متوسطة	N٢
	تشريد الأشخاص غير مالكي الارض والفئات الضعيفة	فقدان سبل المعيشة والمأوى	على المدى الطويل	لها جوانب لا يمكن معالجتها	متوسطة	N٢
	تدفقات العمال والمخيمات العمالية	قد يتم إنشاء مخيمات العمال الصغار على طول الطرق، مما يؤدي إلى كميات صغيرة ولكن يمكن تدبيرها من تدفق العمالة	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	N٢
	التوترات الاجتماعية المحتملة والنزاع على تقاسم فرص العمل / عدم الرضا عن تخصيص الوظائف التي تم خلقها في المشروع	يمكن أن تنشأ الصراعات والمواجهة، مما يؤدي إلى الدعاية السلبية للمشاريع الفرعية، والتأخير، والتدخل السياسي.	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	N
	سوء ظروف العمل وعدم وجود حماية للعمال في قانون العمل	قد يكون عدد المستفيدين الكبير والمستضعفين عرضة لخطر العمل بأجور أقل من تلك التي يحددها القانون	على المدى القصير	يمكن معالجتها	متوسطة	N٢
	خطر عمالة الأطفال	قد تؤدي الاحتياجات الهائلة للمجتمعات الضعيفة إلى جعل العمال القاصرين متاحين للعمل وبالتالي يمكن أن ينتج عن ذلك توظيف الأطفال العاملين	على المدى القصير	لا يمكن معالجتها	متوسطة	N٢
	زيادة خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي	في بعض الحالات، قد تؤدي التوترات العائلية المرتبطة بعمل المرأة خارج المنزل إلى زيادة خطر تعرضها للعنف من قبل الشريك الحميم	يمكن أن تكون طويلة أو قصيرة الأجل، أو كليهما	قد يمكن وقد لا يمكن معالجتها	متوسطة	N٢

2P أثر إيجابي مرتفع

P أثر إيجابي متوسط

0 أثر منخفض

N أثر سلبي متوسط

2N أثر سلبي مرتفع

الفصل السابع: إطار الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي

٧-١ هدف إطار الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي

الهدف من إطار الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي هو تحديد آلية لتحليل الآثار السلبية المحتملة والحد منها ومراقبة تطبيق وأداء تدابير التخفيف، ويحدد إطار الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي الأدوار والمسؤوليات للجهات المختلفة ذات العلاقة لتنفيذ ورصد التخفيف.

يقدم هذا القسم أيضًا تقييمًا للقدرات المؤسسية لتطبيق هذا الإطار، بالإضافة إلى توصيات لتحسين القدرات والموارد.

كما تم توضيحه سابقاً، سيتم تنفيذ المشروع المقترح وطنياً في جميع المحافظات باستثناء بيروت. قد تختلف القدرات المؤسسية والفنية، وكذلك البيئات المادية والاجتماعية فيما بينها. قد لا توفر تدابير التخفيف المتطابقة لجميع المحافظات المرونة المطلوبة للتعامل بفعالية مع بعض التأثيرات السلبية التي تتطلب أخذ السياق المحلي في الحسبان. وحيثما ينطبق ذلك، تم تصميم إطار الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي لاستيعاب عمليات بديلة محددة للسياق.

٧-٢التدابير التخفيفية العامة

فيما يلي تدابير التخفيف العامة التي تحتاج إلى تفصيل وفقًا لكل مشروع فرعي وفيما يتعلق بالشروط الأساسية الخاصة بالموقع.

يوفر المرفق الرابع من الملحق السادس مدونات قواعد الممارسات لمنع وتخفيف الآثار البيئية.

٧-٢-١ ما قبل وأثناء الأعمال

بهدف الحد من الآثار المتعلقة بانبعاثات الملوثات الغازية من معدات البناء، وكذلك الحد من تأثير المخاطر الاجتماعية الكبيرة، يجب أن تؤخذ تدابير التخفيف والممارسات الجيدة التالية بعين الاعتبار:

٧-٢-١-١ تدابير التخفيف من المخاطر البيئية

الهواء

- توظيف آلات البناء ذات الانبعاثات المنخفضة للحد من التلوث، وترتيب مصادر انبعاث بعيدا عن منازل الناس والأماكن العامة
- يجب أن تفي جميع الات الانشاء ومركباته بمعايير الانبعاثات وأن تجتاز اختبار الانبعاثات
- عدم حرق النفايات في الموقع
- الحد من الازدحام المروري من خلال التخطيط السليم وتوظيف التحويلات المرورية
- عدم ترك الآلات بدون عمل عندما تكون غير ضرورية

فيما يتعلق بأساليب ضبط انبعاث الغبار، يجب أن تؤخذ الإجراءات التالية في الاعتبار للحد من توليد الغبار:

- رش الطرق بانتظام من أجل الحد من الغبار في المناطق الحضرية والسكنية وفي المناطق ذات المستقبلات الحساسة
- تغطية التربة المحفورة المخزنة مؤقتًا في الموقع
- التنظيف اليومي لإطارات السيارات
- تغطية أي مواد نقل مركبة وغير صالحة من وإلى مواقع البناء
- التنظيف اليومي للشوارع والممرات بالقرب من موقع البناء المتأثر بالتربة والغبار
- فرض ضوابط السرعة للمركبات البناء

الضوضاء والاهتزاز

تتمثل التدابير التخفيفية المتوقعة للحد من التأثير المتعلق بانبعاثات الضوضاء خلال مرحلة الأعمال فيما يلي:

- تطبيق جدول زمني مناسب لتجنب أي أعمال قد تسبب الضوضاء والاهتزاز بين الساعة ١٠ مساء والساعة ٦ صباحا، ولا سيما بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان. يجب القيام بأي أنشطة ليلية باستخدام وسائل تقليل الضوضاء أو تقنيات منخفضة الضوضاء
- استخدام المركبات والمعدات التي تفي بالمعايير الوطنية للضوضاء والاهتزاز
- نشر وتسجيل وقت العمل من آلات البناء مع السلطات المحلية والالتزام الصارم بها
- تقييد استخدام الآلات المزعجة بالقرب من المستقبلات الحساسة مثل المدارس والمستشفيات، باستخدام وسائل الحد من الضوضاء لآلات البناء، إذا لزم الأمر.

التربة، وباطن الأرض، والأراضي

- يجب تنفيذ أعمال الحفر أثناء فترات الطقس الجاف
- ينبغي أن يتم تخزين الأرض على مسافة آمنة من المجاري المائية
- يجب تخزين مواد البناء الأخرى التي تحتوي على جسيمات صغيرة / دقيقة في مكان لا يتعرض للفيضان
- ضمان الحصول على مواد البناء من المقالع التي لديها تصريح من وزارة البيئة.
- إذا لزم الأمر، ينبغي استخدام مصائد الطمي / الترسيب لمنع جزيئات التربة من الوصول إلى المصارف والقنوات.

النفايات الصلبة والخطرة

- يجب تنظيف مواقع العمل من النفايات الصلبة المتبقية والمياه العادمة قبل بدء العمل
- يتم التخزين المؤقت للنفايات الصلبة مع احتواء مناسب لتجنب انتشار النفايات والرائحة وتجنب الغبار
- يجب أن تخزن النفايات الصلبة مؤقتاً لتجنب التدخل في الحواجز والجماليات المرورية
- يجب تحديد مواقع تجميع النفايات الصلبة في كل منطقة من مناطق المشروع قبل البدء في البناء. يجب أن تكون هذه المواقع مناسبة للنقل، من أجل عدم عرقلة أنشطة الناس، ويجب نقل النفايات خلال النهار
- يجب إزالة مخلفات البناء قدر الإمكان خلال ٢٤ ساعة من الموقع لضمان السلامة العامة في المناطق الحضرية
- ينبغي جمع جميع النفايات والتخلص منها بما يتوافق مع القوانين المحلية والوطنية، في المواقع التي تحددها السلطات المحلية المعنية
- ينبغي استخدام التربة الناتجة عن الحفر، إذا كانت مناسبة، للتسوية والردم.
- لا ينبغي حرق النفايات الصلبة في الموقع
- تنظيف مواقع البناء من النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي وغيرها قبل اغلاقها.

النفايات المنزلية

- يجب أن تكون مواقع إنشاء المخيمات مناسبة بشكل مناسب بموافقة من السلطة العامة الضرورية أو الوكالة المنفذة
- تزود مخيمات العمال بمرافق كافية وملائمة للتخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة.
- يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها يومياً في الموقع المعين من قبل السلطات المحلية أو تعطي ليتم جمعها من قبل السلطات المحلية
- ينبغي تجنب التصريف والتخلص من النفايات المنزلية من مخيمات العمال إلى مصادر المياه بشكل صارم

- يجب تجنب دفن النفايات المنزلية وحرقها في موقع المشروع بشكل صارم
- يجب تجنب تشغيل عمال البناء طوال الليل في مواقع البناء.

النفايات الخطرة

- النفايات التي تعرف بأنها "نفايات خطرة" ستتطلب مناولة خاصة وتخزين خاص ونقل خاص وتخلص خاص. بالنسبة للمواقع الملوثة، يجب إعداد خطة للتخلص من النفايات الخطرة.
- يجب تدريب المقاول وتوعيته بالمتطلبات قبل البدء في المشروع الفرعي. يجب إعداد ونشر مبادئ توجيهية خاصة للتعامل مع التربة الملوثة أو النفايات الخطرة من قبل وحدة إدارة المشروع.
- لا ينبغي إلقاء النفايات الخطرة والتربة الملوثة في الموقع، ولكن تخزينها في موقع محدد، حتى يتم إزالتها إلى مكب النفايات / المدفن الذي تحدده السلطة المحلية أو وزارة البيئة، حسب الاقتضاء
- يجب عدم دفن أو احراق نفايات النفط والزيوت في موقع المشروع، ولكن يتم جمعها وتخزينها في عبوات زيت مناسبة لإعادة استخدامها او التخلص منها في مواقع معتمدة من قبل السلطة المحلية

الموارد المائية

- تحديد الموارد المائية الموثوقة والحصول على الموافقات والتصاريح اللازمة من السلطات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء
- يجب ألا يمنع المقاول أو يقطع امدادات المياه عند العمل بالقرب من المسطحات المائية
- يجب استخدام تدابير السيطرة على الطمي/الرواسب ومصائد الطمي عند تنفيذ أعمال البناء على مقربة من المسطحات المائية، لتجنب تسرب مواد البناء التي تسبب العكارة والرواسب.
- ينبغي تغطية مواد البناء وأكوام المخزون لتجنب غسلها إلى المسطحات المائية
- يجب أن تكون ممارسات حفظ المياه قائمة في مكاتب البناء والمخيمات
- يجب عدم وضع المخيمات بالقرب من الممرات المائية أو المستوطنات البشرية أو بالقرب من مآخذ مياه الشرب.

التنوع البيولوجي والموائل الحساسة

- ينبغي تطوير برنامج تعويضي لزراعة الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية حيثما توفرت المساحة بجانب المشروع المقترح
- ينبغي توجيه العمال لحماية النباتات والحيوانات، بما في ذلك الحياة المائية، فضلاً عن موائلها
- يجب حظر الصيد بشكل صارم
- ينبغي ألا يتم غسل وصيانة واصلاح المركبات والآلات على مقربة من موائل المياه العذبة
- يجب عدم التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة او الموائل الطبيعية

التراث الثقافي

تطوير البنية التحتية

سيتم إجراء تقييم الأثر الأولي على الموارد الثقافية المادية من تدخلات تطوير البنية التحتية في إطار المشروع كجزء من الفحص البيئي. وسيشمل ذلك تفتيش الموقع والإشارة إلى خرائط المباني التراثية والممتلكات والمناظر الطبيعية التي تعدها السلطة المختصة[٤٢]. الهدف من الفحص البيئي هو:

- تحديد وجود أو عدم وجود مواقع الموارد الثقافية المادية داخل حدود المشروع ومنطقة نفوذها
- إذا كانت هناك موارد ثقافية مادية يجب وصف مدى وطابع وملكية الموارد الثقافية المادية والتحقق من أهميتها
- تقييم نطاق التأثيرات على كل موقع في حالة سير المشروع وتوثيقها.
- اعتمادًا على أهمية الموارد الثقافية المادية المبلغ عنها وملكيتها وموقعها، قد تحتاج خطط الإدارة البيئية إلى المراجعة والموافقة من قبل المديرية العامة للآثار.

إجراءات الاكتشافات بالصدفة

ينبغي أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تنطوي على أنشطة تحريك الأرض والتنقيب، خاصة في المناطق الأثرية والتراثية المعروفة، إجراءات للتعامل مع الحالات التي يتم العثور والإبلاغ عن العثور بالصدفة على موارد ثقافية مادية مدفونة.

التعرف على الموارد الثقافية المادية غير المعروفة

بالنسبة لعقود مشروع الطرق والعمالة، ينبغي إجراء مشاورات أولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن مثل هذه المواد، لاسيما عند توقع أعمال حفر الخنادق لوضع الأنابيب، وما إلى ذلك. عند اكتشاف هذه المواد أثناء تنفيذ العمل يجب على المقاول القيام بما يلي:

- إيقاف أنشطة البناء على الفور
- تحديد منطقة الموقع المكتشف بموافقة المهندس المقيم
- تأمين الموقع لمنع أي ضرر أو فقدان للمواد القابلة للإزالة. في حالة التحف الأثرية أو الرفات الحساسة، يجب أن يكون هناك حارس ليلي حتى تتولى السلطة المسئولة الأمر.
- ابلاغ السلطات المسؤولة (المديرية العامة للآثار والسلطات المحلية) عبر المهندس المقيم في غضون ٢٤ ساعة.
- تقديم تقرير موجز عن الاكتشاف المفاجئ، في غضون فترة زمنية محددة، مع تاريخ ووقت الاكتشاف، وموقع الاكتشاف، ووصف الاكتشاف، والوزن التقديري وأبعاد الموارد الثقافية المادية والحماية المؤقتة التي تم تنفيذها.
- ستكون السلطات المسؤولة مسؤولة عن حماية الموقع والحفاظ عليه قبل اتخاذ قرار بشأن الإجراءات السليمة التي سيتم تنفيذها
- سيتم إجراء تقييم للنتائج بواسطة الهيئة العامة للآثار التي قد تقرر اما إزالة الموارد الثقافية المادية التي تم العثور عليها والتي تعتبر ذات أهمية، وإجراء مزيد من التنقيب ضمن مسافة محددة من نقطة الاكتشاف والحفاظ عليها في الموقع، و / أو توسيع / تقليل المناطق التي تم ترسيمها من قبل المقاول، إلخ.
- يمكن استئناف اعمال الانشاء فقط عند إعطاء الاذن من قبل الهيئة العامة للآثار بعد أن يتم تنفيذ القرار المتعلق بحماية التراث بالكامل.

[٤٢] مجلس الدولة للآثار والتراث

الصحة والسلامة العامة

ستشمل تدخلات المشروع المقترحة في الغالب مواقع بناء صغيرة ومتوسطة. وعلى هذا النحو، فإن المخاطر الشديدة التي يشكلها العمل في بيئات مثل الارتفاعات الكبيرة والمياه العميقة وإشراك المواد الكيميائية الخطرة والمواد المشعة لن تكون موجودة. يجب أن تصمم صحة وسلامة العمال والجمهور في المنشآت قبل وأثناء وبعد مرحلة البناء. يمكن استخدام تدابير السلامة التالية كإرشادات عامة:

يجب أن يتضمن التقييم البيئي لكل موقع تقييمًا للصحة والسلامة المهنية / المجتمعية حول ما هي المخاطر التي ينطوي عليها موقع العمل القريب / والمنطقة المحيطة به، والذي قد يتضرر، ومدى تلك الأضرار، ومدى احتمال حدوثها، وما هي الإجراءات المطلوبة لإزالة أو تقليل المخاطر ودمج هذه التدابير في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والموضحة بوضوح في وثائق المناقصة. يجب على جميع المشاريع الفرعية مراعاة اللوائح الخاصة بالصحة والسلامة، ومن ثم فإنه من المهم التأكد من تنفيذ هذه التدابير الرقابية وتلبية المتطلبات القانونية.

التدريب (انظر أيضا مخاطر تدفق العمال)

- ضمان تنفيذ المقاولين لبرامج التدريب المناسبة على الصحة والسلامة المهنية للعاملين قبل البدء في البناء.
- ضمان عدم استخدام سوى العمال ذوي الخبرة والمدربين جيدا للتعامل مع الآلات والمعدات ومصانع تجهيز المواد.
- ضمان أن جميع الأشخاص، بما في ذلك المدراء، يتم تدريبهم وقادرون على القيام بعملهم دون التعرض لخطر على سلامة أو سلامة أنفسهم أو غيرهم من العمال أو الجمهور.

معدات الحماية الشخصية

- ضمان توفير معدات وأدوات السلامة المناسبة والملابس الواقية للعمال، وتطبيق أساليب العمل الآمنة، كما يجب اعداد قائمة تحقق لفحص السلامة مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلبسونه العمال ورصدها.
- يجب على أي شخص يعمل أو يمارس نشاطاً في مناطق يوجد فيها خطر مواد متطايرة مثل الشظافات/الشظايا ارتداء نظارات السلامة طوال الوقت. يجب أن ترتدى هذه النظارات بشكل آمن على الوجه. يجب على اللحام حماية الوجه بالكامل من الشرر الساخن والأشعة الساطعة باستخدام قناع اللحام.
- يجب على أي شخص يتعرض لمستويات عالية من الغبار أو الغازات الخطرة (عند العمل في الأنفاق) أن يرتدي حماية تنفسية في شكل أقنعة يمكن التخلص منها أو أقنعة تنفسية تتناسب مع شكل أنف حول الأنف والفم.
- يجب على أي شخص يعمل في منطقة يوجد فيها خطر التعرض لضربات الرأس بواسطة جسم ساكن أو طائر أن يرتدي خوذه الحماية الصلبة في جميع الأوقات. يجب الحفاظ على هذه المعدات بشكل جيد حتى تكون فعالة بشكل كامل عند ارتدائها، ويجب استبدال أي خوذ أو قبعات صلبة تالفة أو متصدعة على الفور.
- سيطلب من جميع العمال ارتداء أحذية أو أحذية قوية لمنع الأشياء الحادة من اختراق أو سحق القدم. يجب على أولئك الذين يعملون في ظروف موحلة وفي القنوات ذات المياه الملوثة تجنب اتصال اليد / القدم بالماء ويجب ألا يرتدون النعال أبداً.
- يجب على عمال الطرق ارتداء سترات عاكسة الضوء لتجنب التعرض للحوادث الناتجة عن النقل أو حركة مرور المركبات.

ترسيم الموقع والعلامات التحذيرية

- التأكد من أن أجهزة تحديد المواقع مثل المخاريط والأضواء والعلامات الأنبوبية والشرائط البرتقالية والبيضاء والحواجز يتم تثبيتها لإبلاغ حركة مرور المركبات والمارة في المنطقة عن مناطق العمل.
- التأكد من عزل جميع عناصر الحفر والتركيب التي لم يتم إنجازها وتحذيرها من خلال لافتات ومصابيح فلاش أثناء الليل.
- ضمان تركيب إشارات تحذير المخاطر لإعلام الجمهور بالمخاطر المعينة وابعاد الناس عن مثل هذه المخاطر

- ضمان إعادة تأهيل الخنادق بشكل تدريجي بمجرد اكتمال العمل.
- يجب أن تنظر قائمة الفحص الخاصة بفحص السلامة لمعرفه ما إذا كان يتم استخدام أجهزة الترسيم وان كانت مثبتة بشكل مناسب وان كان يمكن التعرف عليها بسهولة وان كانت عاكسة للأضواء.

سلامة المعدات

- يستخدم العمال في مناطق العمل أدوات ومعدات وآلات يمكن أن تكون خطرة إذا تم استخدامها بشكل غير صحيح أو إذا تعطلت عن الأداء. يجب إجراء عمليات الفحص لاختبار المعدات قبل استخدامها، بحيث يمكن تأمين سلامة العمال. يجب أن تبحث عمليات التفتيش عن أدلة على البلى والتهالك والقطع المفقودة والمشاكل الميكانيكية أو الكهربائية في المعدات.

إدارة المرور

- ضمان وجود خطط وإجراءات التحكم في حركة المرور عند إعداد منطقة العمل وكيفية التعامل مع إغلاق الطريق بالكامل أو جزئيًا، والتقاطعات المحظورة، وإغلاق الرصيف، إلخ.
- ضمان تركيب إشارات النقل وأنظمة الإضاءة في أماكن بارزة لضمان سلامة المرول. يجب تثبيت علامات النقل في الأماكن التي يمكن أن تحدث فيها الحوادث بسهولة (المراكز المأهولة، والمدارس، والمستشفيات، والمناطق التجارية، وما إلى ذلك).

إدارة المواد

- ضمان عدم تخزين المواد القابلة للاشتعال بسهولة في مواقع البناء ونقلها خارج موقع المشروع.

إجراءات الطوارئ

- التأكد من وجود خدمة مساعدات طارئة في منطقة العمل.
- التأكد من إحاطة جميع موظفي الموقع بإيجاز حول ما يجب القيام به في حالة الطوارئ، مثل من يقوم بالإخطار وأين يتم تجميع الأشخاص. يجب نقل هذه المعلومات إلى الموظفين من قبل مدير الموقع في المرة الأولى التي يقوم فيها العامل بزيارة الموقع.

مخيمات البناء (انظر أيضا مخاطر تدفق العمال)

- ضمان بناء مخيمات البناء المناسبة ومرافق الصرف الصحي لعمال البناء – إن وجدت – للسيطرة على انتقال الأمراض المعدية.

إدارة المعلومات

- تقديم إشعار مسبق للمجتمعات المحلية عن طريق لجان المعلومات حول الجدول الزمني لأنشطة البناء وإغلاق الطرق المؤقت.
- وضع وإرساء إجراءات المقاول الخاصة لتلقي وتوثيق ومعالجة الشكاوى التي يسهل الوصول إليها من قبل المجتمعات المتضررة وأن تكون مفهومة وملائمة ثقافياً لهم.

استشارة العمال

- التشاور مع القوى العاملة بشأن تدابير الصحة والسلامة ليس مجرد مطلب قانوني، بل هو وسيلة فعالة لضمان التزام العمال بإجراءات وتحسين الصحة والسلامة. ينبغي استشارة الموظفين بشأن تدابير الصحة والسلامة قبل إدخال التكنولوجيا أو المنتجات الجديدة.

٧-٢-١-٢ إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

مخاطر استملاك الأراضي وإعادة التوطين

- في حالة استملاك على الأراضي بشكل مؤقت أو دائم، يجب تطبيق إطار سياسة إعادة التوطين[٤٣] ثم تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين
- يجب تعبئة أقصى قدرة للقوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع
- تحديد موقع المخيمات بعد التشاور مع المجتمع المحلي والسلطة المحلية
- ضمان تركيب مخيمات عمال البناء المناسبة ومرافق الصرف الصحي لعمال البناء للسيطرة على انتقال الأمراض المعدية.

تدفق العمال ومخاطر مخيمات العمال

- كما هو مذكور في أقسام أخرى، يجب توفير مخيمات سكن منظمة للعمال
- توفير المعلومات وحملات التوعية للعاملين في قضايا تدفق العمال
- إدخال أحكام في عقد العمل لخلق عقبات للسلوك المنحرف (حتى بعد ساعات العمل)
- سن وتنفيذ سياسة صارمة، مدرجة في دليل تنفيذ المشروع، للتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في التعامل مع الجناة
- توفير فرص لإجازة زيارة الوطن
- نشر ضابطات شرطة اناث لإنفاذ القانون
- ضمان عمل الية معالجة التظلمات

مخاطر التوترات الاجتماعية والصراع على تقاسم فرص العمل / عدم الرضا عن تخصيص الوظائف التي تخلقها المشاريع.

- تطوير وإيصال معايير واضحة لاختيار الوظائف وتوزيعها، مع الاهتمام بنسب العمال السوريين واللبنانيين، وأنواع الوظائف والوظائف المحظورة للمواطنين اللبنانيين، والنظر أيضا في مخصصات المجموعات الفرعية ضمن هذه المجتمعات المختلفة.
- بشكل عام، كلما كانت خطة إدارة الموارد أفضل في الاعتراف بالأطراف الرئيسية ذات العلاقة، كلما كانت مجهزة بشكل أفضل لحل النزاع بين الأطراف. ومن ثم يتم إجراء مشاورات مستقلة مع المجتمعات المضيفة والمجتمعات السورية لفهم مخاوفهم ومصالحهم بشكل أفضل من أجل تحديد أساس التعاون المتبادل وهو المنفعة المتبادل. من المهم أن نعترف بأن كل من الجاليتين اللبنانية والسورية قد لا تكونا جماعتين متجانستين ولذلك يجب تصنيفهما تبعاً لذلك. بالإضافة إلى ذلك، يجب القيام بأي نوع من أنواع التفاعل بينهما بطريقة حساسة وبطيئة: إن الخوض بسرعة في المناقشات الحساسة مع الجاليتين اللبنانية والسورية قد يخلق مزيدًا من التوتر، خاصة إذا شعرت المجتمعات المضيفة بأن المجتمعات السورية تشارك بشكل متزايد في صنع القرار المحلي الخاص بقضايا تخصيص الموارد.
- ينبغي أن تشمل المشاورات منظمات محلية على دراية بالسياق السياسي والأمني ، ويمكنها أيضا تقديم مدخلات عن كيفية توزيع الموارد وتنفيذها.
- يمكن أن يؤدي تبادل المعلومات والبحوث بين الأطراف ذات العلاقة في كثير من الأحيان إلى تقليل التوتر وتعزيز فكرة وجود مشكلة مشتركة مع حل قائم على التعاون بدلاً من الصراع. وبالتالي، من أجل تبديد المعلومات الخاطئة وتقليل عدم الثقة، يجب على المشروع أن يخطط لعقد اجتماعات دورية بين جميع الأطراف ذات العلاقة حيث تتم مناقشة القضايا بطريقة نزيهة والعثور على حلول. يمكن أن تساعد مثل هذه الاجتماعات على إزالة الشكوك المتعلقة بمصدر المساعدات التنموية للمجتمعات السورية وتحديد المجالات التي من المرجح أن تستفيد فيها المجتمعات اللبنانية من عمليات البرنامج.

[٤٣] يتم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين بشكل منفصل والتي تحدد الإجراءات الضرورية التي يجب اتباعها في حالة إعادة التوطين غير الطوعية.

- يجب أن تكون إدارة المشروع واضحة بشأن موقفها من التكامل الاقتصادي المحلي وعدم ايصال رسائل محيرة أو يمكن سوء فهمها في هذا الصدد. وعلى وجه الخصوص، من الضروري وجود مبادئ توجيهية واضحة لتنفيذ الدمج المحلي، بما في ذلك المعلومات المتاحة بسهولة للمجتمعات السورية واللبنانية.
- تخطيط فعاليات دورية بين المجتمعات في الأماكن غير السياسية مثل الأحداث الرياضية، وبرامج الشباب، والمسرح، وفعاليات الطهي / الثقافية، وما إلى ذلك من أجل تعزيز رأس المال الاجتماعي، والعلاقات بين الأشخاص، والتماسك الاجتماعي ككل. ومن الضروري اتباع نهج شامل ومراعي للنزاعات قائم على المجتمع ويستند إلى تحليل سليم للسياق ومخصص للديناميات المحددة لكل مجتمع لتجنب تفاقم التوترات أو الصراعات. ومن شأن هذا النهج أن يكون مفيدا أيضا للتغلب على مقاومة إدراج الأصوات السورية في الجهود من خلال تشجيع علاقات أفضل بين الطائفتين في أماكن آمنة وغير سياسية.
- تعزيز الية معالجة التظلمات وضمان الإعلان بشكل كبير عنها والتعريف بها تعريفاً واسعاً بوصفها آلية مبسطة للتعامل مع الشكاوى من اجل الإبلاغ عن المشاكل والتظلمات/الشكاوى ومعالجتها وهي المشاكل التي تنبع عن التوترات الاجتماعية.

غياب قوانين حماية العمال وظروف العمل السيئة للعمال:

- من أجل مواجهة ترتيبات العمل غير المنتظمة التي من شأنها أن تجعل مجتمعات لبنان اللبنانية ذات المهارات المتدنية أكثر عرضة للاستغلال، ينبغي النظر في مجموعة هجينة من القواعد وتنفيذها لحماية هذه المجتمعات وضمان أنها قادرة على الحفاظ على سبل معيشتها مع المساهمة بشكل إيجابي في المجتمعات المضيفة الكبيرة. من المهم أن نلاحظ أن النظام الرسمي للجاليات السورية، ربما مع استحقاقات أقل من المجتمعات اللبنانية، سيكون مفضلاً من حيث غض البصر عن ترتيبات العمل غير المنتظمة الاستغلالية والتي تخفض الأجور للجميع. يجب إجبار المقاولين على الالتزام بالحد الأدنى للأجور وفقاً للقانون اللبناني، والامتثال للحد الأدنى لسن العمل للأطفال وظروف العمل وساعات العمل (كما هو محدد في القسم القانوني). ويمكن ضمان ذلك من خلال الفحص المنتظم لملفات العمال والسجلات التي تشتمل على الجنسية والعمر والجنس وساعات العمل وما إلى ذلك.
- يجب تفعيل قرار وزارة العمل رقم ١/٢٩ حيث يمكن للمتعاقدين توظيف السوريين فقط للوظائف التي تغيب عنها القوى العاملة اللبنانية (عمالة البناء غير الماهرة)، بينما يجب الاحتفاظ بالمراكز والوظائف الأكثر مهارة المذكورة في القرار المرشحين اللبنانيين.
- مع وجود تنظيم استراتيجي وفعال بالتنسيق الوثيق مع البلديات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، يمكن استخدام التجمعات السكانية السورية لتعزيز سوق العمل، على سبيل المثال، من خلال خلق المزيد من الفرص للبنانيين والسوريين للتعلم من بعضهم البعض. وفي الوقت نفسه، ينبغي توفير التدريب المهني والحوافز التجارية للعمال اللبنانيين ذوي المهارات المتدنية، وخاصة للشباب والنساء الأكثر عرضة لخطر "الخروج" من سوق العمل (على سبيل المثال من خلال انخفاض الأجور الناتجة عن العمل غير الرسمي).
- ينبغي أن يتضمن مثل هذا النظام الرسمي لتنظيم ظروف العمل بشكل فعال تدريب وتوعية المقاولين والمقاولين من الباطن، ويشمل ذلك التداعيات الخطيرة لعدم الامتثال، وزيادة الرصد والتقييم أثناء الزيارات الميدانية، وآلية مبسطة للتعامل مع الشكاوى من أجل إدارة عدم الالتزام بفعالية وحماية هذه المجتمعات الضعيفة.

خطر عمالة الأطفال

- يجب بناء الحماية من عمالة الأطفال في النظام الرسمي الموصي به أعلاه لمنع أو تخفيف ظروف العمل السيئة
- ينبغي أن يتضمن النظام معايير مسح واضحة ومقاييس تحديد هوية العمال وتدريب وتوظيف المقاولين والمقاولين من الباطن، وزيادة التركيز على القضية خلال زيارات المواقع الإشرافية، وإقامة آلية شكاوى واضحة للغاية وسهلة الوصول، والتنبيه على التداعيات الخطيرة لعدم الامتثال للقواعد ضد عمالة الأطفال.

خطر نقص مشاركة المرأة أو عدم توظيفها

- لضمان أن ينفذ المشروع كما هو مخطط له فيما يخص استهداف كتلة هامة من المستفيدات المباشرات، سيكون من المهم إجراء تحليل متعمق لاحتياجات العمل المتميزة (ثم مواجهة التحديات والقيود)، بالإضافة إلى إمكانيات معالجة هذه الاحتياجات في سياق مشروع الطرق والعمالة لكل من النساء والرجال في المجتمعات اللبنانية والسورية المستهدفة. وينبغي إجراء هذا التحليل بالتشاور والتنسيق الوثيق مع النساء ومجتمعاتهن، بما في ذلك على وجه الخصوص أسرهن، وكذلك المنظمات المجتمعية المحلية / منظمات المجتمع المدني والبلديات. يجب أن يبلّغ التحليل بالضرورة ويؤدي إلى إجماع حول نوع أعمال الطرق التي ستوظف النساء، بالإضافة إلى تحديد فرص عمل محددة للنساء في التوظيف غير المباشر المتولدة عن المشروع.
- استناداً إلى الدروس العالمية المستفادة من مشاريع الطرق الريفية المماثلة، ينبغي النظر في الاستراتيجيات التالية للوفاء بأهداف المشروع لتعزيز مشاركة المرأة حيثما تكون قابلة للتطبيق أو للتكيف مع السياق المحلي:
  - استراتيجيات لمعالجة العوائق أمام المشاركة

- تبني مجموعة متنوعة من استراتيجيات التوظيف مثل التوظيف من خلال قادة المجتمع المحلي، واستخدام المنشورات، والراديو / وسائل الإعلام الأخرى، والتجمعات المجتمعية الدورية وغير الرسمية، وما إلى ذلك. النظر في وتحقيق التوازن بين إيجابيات وسلبيات كل استراتيجية التوظيف من حيث الوقت والتكاليف والقدرة على الوصول إلى معظم النساء بطريقة تقلل إلى الحد الأدنى من توظيف النخبة وتصل إلى أكثر الفئات ضعفاً مثل النساء الأميات أو الأكثر عزلة. ويمكن أيضا إدراج النساء في فرق التعبئة الاجتماعية والحملات الإعلامية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنساء اللاتي قد يشاركن حاليًا في أعمال الطرق أو الأنشطة الإنتاجية الأخرى مشاركة خبراتهن مع الموظفات الجدد المحتملات.
- النظر في توفير ترتيبات عمل لرعاية الأطفال والعمل الجزئي / المرن لمعالجة القيود الملزمة الرئيسية لمشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية. بما أن العمل خارج المنزل يمكن أن يضع أعباءً مفرطة على النساء، خاصةً أولئك اللواتي لديهن واجبات لرعاية الأطفال، يمكن أن تتضمن أنشطة المشروع توفير مرافق رعاية الأطفال في الموقع، ويفضل أن تديرها النساء كبار السن اللواتي يمتلكن الخبرة في رعاية الأطفال ويدفعن كعاملين في إطار المشروع. ومن التدابير الأخرى التي يمكن النظر فيها الجدولة المرنة، والأجور بالقطعة، والعمل بدوام جزئي للسماح للنساء بالجمع بين مسؤوليات العمل والرعاية الأسرية / المنزلية. من الأمثلة المعروفة للجدولة المرنة جدولة مهام عمل معينة بطريقة مرنة، على سبيل المثال، بين ساعات معينة، حتى يمكن للمرأة أن تقوم بواجباتها المنزلية اليومية. وكما لوحظ من قبل، يتم استكشاف هذه الخيارات بشكل مثالي والاتفاق عليها من خلال المشاورات مع المستفيدات من النساء وأسرهن، على سبيل المثال، كجزء من جهود التوعية المجتمعية.
- حملات التوعية المجتمعية / التحسيس للحد من مقاومة الأزواج والمجتمعات المحلية لمشاركة المرأة، فضلاً عن تخفيف العبء المزدوج للمرأة في العمل المنزلي والعمل. وتمشيا مع العملية التشاورية، يمكن أن تكون حملات التوعية الموجهة نحو الرجال (الأزواج والآباء والأشقاء والأبناء وزعماء المجتمعات المحلية الذكور، إلخ) التي تمتد إلى عائلات ومجتمعات المرأة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في أعمال الطرق، مفيدة في تخفيف العبء المزدوج للمرأة. يمكن أن تشمل أنشطة التواصل المجتمعي مجموعة من التدخلات والنهج، بما في ذلك: الاجتماعات المجتمعية، ودورات تدريبية أو توعية مع السلطات التقليدية أو الزعماء المحليين أو الزعماء الدينيين، ومسرح الشارع والأنشطة أو الفعاليات الثقافية الأخرى. في مثل هذه الجلسات، يمكن تشجيع الشركاء والعائلات على التفكير في ترددهم الأولي حول دعم زوجاتهم / بناتهم / أفراد عائلاتهم في مشاركتهم. إن تشجيع أولئك الذين قد يكونون قد تغلبوا على مثل هذه الترددات الأولية والتعمق أكثر في سبب هذه التغييرات في المواقف (على سبيل المثال الاحتياجات الاقتصادية التي قد تتطلب ترتيبات بديلة لتقسيم العمل داخل الأسر) سيكون أمرًا مهمًا لإعلام استراتيجيات التوعية الخاصة بالمشروع.

- التمييز الإيجابي والإجراءات المرتبطة به يمكن أن تكون هامة جدا في زيادة توظيف المرأة في مشاريع الطرق الريفية. وبالنظر إلى العدد المحدد للمشروع من المستفيدين المباشرين من النساء، فإن بعض التدابير الإيجابية لتحقيق ذلك اعتمادًا على قابلية التطبيق على السياق وترتيبات المشروع يمكن أن تشمل ما يلي:
  - تحديد حصة أو كوتا في مرحلة التوظيف تحدد الحد الأدنى من نسبة الوظائف للنساء في البرنامج. تحتاج مثل هذه الحصص إلى مراقبة بانتظام مع فرض العقوبات على المقاولين الذين يفشلون في تنفيذ هذه "النتائج الاجتماعية" المتعاقد عليها. ومع ذلك، يجب ألا يُفترض أن وجود حصة في حد ذاتها سيشجع بالضرورة مشاركة المرأة في غياب تدابير أخرى (مثل تلك المذكورة أعلاه) التي تتم في الوقت ذاته.
  - إدماج عنصر النوع الاجتماعي في تدريب المقاولين، والتأكيد على مبادئ المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الوظائف وفي مستويات الأجور.
- التأكد من أن معايير الإنتاجية في العقود تعترف بقدرات المرأة، مثل خبرة المرأة في المشاركة في المنظمات الاجتماعية، وإدارة شؤون أسرتها المعيشية.
- تشجيع سيدات الأعمال على المشاركة في التدريب والمنافسة.
- إدراج متطلبات في عقد الأداء للأنشطة التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة (عدد متزايد من النساء في وظائف أشغال الطرق والوظائف الإدارية).

- استراتيجيات لمعالجة العوائق التي تواجه المشاركة في البرنامج: هذه الاستراتيجيات تفيد كل من الرجال والنساء ويمكن أن تتضمن ما يلي:
  - إيجاد طرق لتحسين ظروف العمل من خلال، على سبيل المثال، توفير مناطق راحة مغطاة (للحماية من أشعة الشمس)، وتوفير أدوات لحجب الشمس مثل القبعات، وتوفير مياه الشرب لضمان عدم عطش العمال أثناء العمل، وفرض فترات الراحة خلال يوم العمل، وتوفير مرافق مراحيض منفصلة للرجال والنساء في مواقع العمل.
  - معالجة الفصل بين الجنسين في المهام من خلال توعية موظفي وحدة البناء، وتوسيع الخيارات في دليل تشغيل المشروع للنساء لأداء مجموعة متنوعة من المهام. يمكن للمشروع تحقيق ذلك من خلال:
- تعظيم توظيف المرأة في الوظائف التي تعتبر أكثر ملاءمة للمرأة (مع تحليل مستنير من المشاورات السابقة)، ولكن دون الحيلولة دون الدخول في مجالات عمل جديدة في المستقبل.
- ترك الخيار للنساء (في التفاوض مع عائلاتهن) بشأن العمليات التي يمكن للنساء القيام بها، في مقابل وضع حدود تستند إلى تصورات وملاحظات موظفي المشروع. يجب مراجعة وتعديل دليل عمليات مشروع الطرق والعمالة مراجعة دقيقة من أجل توفير فرص قيام المرأة بالعديد من المهام. وكما لوحظ من قبل، يمكن توفير التدريب على التوعية بقضايا النوع الاجتماعي لإدارة بناء الطرق والموظفين.

- استراتيجيات تعزيز صوت المرأة ومشاركتها خلال البرنامج. من أجل مضاعفة الفوائد التي تحصل عليها المرأة من مشاركتها في مشروع الطرق والعمالة، يجب وضع الاستراتيجيات التالية عين الاعتبار:
  - الجمع بين التدريب الفني والمهارات الحياتية للنساء المشاركات، حيث أن التدريب يمكن أن يفيد المرأة في تمكينها من تولي مهام أكثر تحدياً وأفضل أجراً، وتحقيق قدر أكبر من الثقة بالنفس واحترام الذات، وفي بعض الحالات، إنشاء مؤسسات البناء الخاصة بها وأن تصبح مقاولة من الباطن لأعمال الصيانة. ومن ثم، يمكن لأنشطة إعداد التقارير أن توفر كلا النوعين من فرص التدريب للعاملات حتى يمكن زيادة الحصول على الفرص.
  - توفير التدريب على القيادة والفرص المتاحة للنساء لممارسة القيادة. وتمشيا مع الاستراتيجية السابقة بشأن التدريب، يمكن أن يوفر البرنامج أيضا للمرأة الريفية التدريب والمهارات اللازمة للاضطلاع بالمهام الإشرافية والإدارية. في

مشاريع أخرى نفذت هذه الاستراتيجية لبناء القيادة، تمكنت النساء من تأسيس مشاريعهن الخاصة لصيانة الطرق الخاصة بهن وأصبحن مقاولات من الباطن لأعمال الصيانة.

- تطوير أنشطة تكوين المجموعات والإرشاد لتعزيز الوكالة. ولأن النساء في المجتمعات الريفية غالبا ما يكن أكثر عزلة اجتماعياً، وربما يتفاقم في هذا السياق بالتوترات الاجتماعية بين مختلف المجتمعات، ينبغي أن يفكر المشروع في إيجاد "مكان آمن"، أو توفير مكان يمكن للنساء فيه التجمع بانتظام (أسبوعيا على الأقل) من أجل مقابلة أقرانهن والتشاور مع الموجهين واكتساب المهارات والتعامل مع المشاكل الشخصية. قد يكون التوجيه مكونًا فعالًا للبرنامج في مشاريع الطرق الريفية، حيث يقوم الموجهون بأدوار متنوعة، بما في ذلك:
  - العمل كمستشارين من خلال مشاركة معرفتهم وخبرتهم مع من يوجهون
  - تقديم المشورة بشأن التوظيف، وبدء الأعمال التجارية، فضلا عن القضايا الأخرى التي تؤثر على تنمية المرأة
  - العمل كنماذج يحتذى بها من خلال إظهار الخيارات السلوكية المناسبة والإيجابية
  - متابعة النساء في حياتهن اليومية لتحفيزهن وتوجيههن في اتخاذ خيارات جيدة
  - العمل كمساعدين للموارد
  - إحالة المتدربين إلى الخدمات (على سبيل المثال، الخدمات الاستشارية للأعمال التجارية، وفرص التعليم والتدريب، والخدمات الصحية، وما إلى ذلك)
  - العمل كمعلمين حتى إذا كانوا مجهزين بالتدريب وبناء القدرات المناسبين
- نشر أمثلة على القدوات النسوية في أعمال الطرق وغيرها من الوظائف التقليدية للذكور. خاصة في الوظائف التي يهيمن عليها الذكور تقليديا مثل أعمال الطرق، تحتاج النساء إلى قدوان نسويه يمكنهن اتباعهن، وبالتالي فإن مواهب المرأة تحتاج إلى أن يتم نشرها حتى يمكن للنساء الأخريات رؤيتها. وفي مشروع مماثل لأعمال الطرق، على سبيل المثال، كان الإعجاب بالنظير عامل تمكين رئيسي لمشاركة المرأة في أعمال الطرق. أفادت العاملات بالشعور بالإلهام للاستمرار في تعلم مهارات جديدة من قبل المهندسة الرائدة في أعمال الطرق.
  - وبالتالي يمكن أن يزيد مشروع الطرق والعمالة من خبرات النساء اللواتي يعملن بالفعل في مشاريع الطرق الريفية – على سبيل المثال: عن طريق جمع قصصهن الناجحة ومشاركتها، وعرض صور للنساء اللواتي يقمن بأعمال الطرق، وإبراز عدد ونسبة النساء العاملات في هذا القطاع.
- نشر المنافع المجتمعية للمشاركة في العمل في الطرق والأنشطة الترابطية. كشفت دراسات الحالة المختارة أن بعض النساء يبدأن في تقدير الوظائف التي يمكن أن يسهمن فيها في مجتمعهن. لذلك، من خلال التأكيد على الفوائد المجتمعية لمشروعات الطرق الريفية في التوعية المجتمعية (انظر أعلاه)، قد تجد بعض النساء أن هذه الأنواع من الوظائف أكثر جاذبية بالنظر إلى التغييرات التي يمكن لمساهماتها أن تقدمها إلى مجتمعاتهن.
- تقديم الدعم للنساء لفتح حسابات التوفير/الادخار. توصل إلى أن فتح حسابات الادخار للمرأة على أنها تدخل مؤكّد لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة، ولذلك ينبغي النظر في مضاعفة فوائده.

- استراتيجيات لزيادة الاستدامة وزيادة فوائد مشاركة المرأة على المدى الطويل. لتوسيع وزيادة فوائد مشاركة المرأة على المدى الطويل، ينبغي أن يأخذ المشروع في اعتباره ما يلي:
  - إدخال تدابير لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في وظائف الطرق وفي المناصب الإدارية من خلال، على سبيل المثال، إدماج الاستراتيجيات المختبرة والدروس المستفادة بشأن تعزيز مشاركة المرأة في الدليل التشغيلي للمشروع.

- تبني منظور طويل الأجل (بدلاً من التركيز فقط على مشاركة المرأة أثناء تنفيذ المشروع) عند النظر في وتنفيذ التدخلات التي تهدف إلى تعزيز وكالة المرأة وتمكينها الاقتصادي، حيث أن تزويد النساء بالأدوات اللازمة لتطوير مبادرات أطول أجلاً سيحافظ على مكاسب المشروع في طريقة أكثر فعالية بكثير.
- تطوير استراتيجيات التخرج لتحسين فرص المشاركين في الحصول على عمل بعد الخروج من برامج مشروع الطرق والعمالة، ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تزويد النساء بالتدريب على محو الأمية المالية، والبحث عن عمل، ومهارات تطوير الأعمال التجارية والحصول على الائتمان لتحسين فرص المشاركين في الحصول على عمل دائم أو أن يصبحوا مستقلين عند الخروج من المشروع.
- بناء قاعدة أدلة عن فوائد مشاركة المرأة في الطرق الريفية وخطط التنمية لاستخدامها في التواصل مع الجهات والأطراف الرئيسية ذات العلاقة.

التصدي للمخاطر المتزايدة للعنف القائم الجنسي (انظر أيضاً مخاطر تدفقات العمالة)

لمواجهة الخطر المتزايد للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي قد تواجهه المرأة اللبنانية والسورية الضعيفة أصلاً في سياق مشروع الطرق والعمالة، ينبغي نشر عدد من استراتيجيات التخفيف على المستوى القطاعي والمجتمع. للنظر فيها يمكن أن تشمل الاستراتيجيات ما يلي:

على المستوى القطاعي

- تسجيل موظفي الانشاء والمقاولين في دورات تدريبية وحملات توعية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، وينبغي أيضاً توجيه التدريب والتوعية نحو موظفي البناء لضمان وعيهم بمخاوف المرأة، بما في ذلك قضايا التحرش الجنسي في موقع البناء، وعدم المساواة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الكامنة التي تديم قبول العنف.
- اعداد وتنفيذ قواعد السلوك لموظفي المشروع والمقاولين والمقاولين من الباطن اثناء عملية البناء والتشغيل. يمكن تطوير وتنفيذ مدونات السلوك بالتعاون الوثيق مع مقاولي البناء لتعزيز المسؤولية المشتركة. يمكن أن تكون جميع الموظفين (بما في ذلك عمال المقاولين) الذين يوقعون ويوافقون على مدونات السلوك استراتيجية فعّالة للتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. يجب أن تحدد مدونة السلوك بوضوح السلوك غير المقبول وعواقبه على التحرش وأي نوع آخر من العنف ضد المرأة.
- إنشاء آلية للمجتمع للإبلاغ عن حالات سوء المعاملة من قبل الموظفين. تتضمن قواعد السلوك الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسي في الأزمات الإنسانية (المتاحة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية) إرشادات عامة ومبادئ أساسية قد تكون مفيدة عند إعداد مدونات السلوك المؤسسي.
- إنشاء آليات التغذية الراجعة والتظلمات للعاملين على الطرق والمجتمع ككل أثناء الإنشاء والتشغيل / الصيانة. سيساعد هذا على ضمان حصول النساء والفتيات بشكل خاص على صوت عندما يواجهن أي نوع من العنف أثناء تنفيذ المشروع، وكذلك أثناء استخدام الطرق المكتملة. وقد يتمثل أحد الخيارات المتاحة لوضع هذه الآليات في استخدام البنية التحتية القائمة لإتاحة الفرصة للنساء والفتيات للوصول إلى خدمات الاستجابة بصورة أكثر أماناً. ويمكن أن يشمل ذلك الاستفادة من نظام معالجة التظلمات على مستوى المشروع والذي يمكن أن يشمل في حد ذاته قنوات حساسة للفوارق بين الجنسين، بالإضافة إلى تركيب أكشاك "أماكن آمنة" حول مواقع العمل حيث يمكن للنساء والأشخاص الآخرين أن يختاروا الإبلاغ عن العنف إلى موظفين مدربين ولتقديم شكوى ضد الجاني، حتى بعدم الإفصاح عن هويتهن. وعلاوة على ذلك، يمكن تدريب المشرفين على العمل لمساعدة الناجين وتقديم معلومات عن كيفية الإبلاغ عن حوادث العنف وأين يمكن ذلك.
- تحسين البنية التحتية للحد من العنف ضد النساء والفتيات ومنع حدوثه. أثناء كل من أعمال الإنشاءات وأثناء تشغيل / صيانة الطرق، تحسين البنية التحتية العامة مثل الإضاءة وظهور المحطات / المحطات والشوارع المجاورة (من خلال الصيانة الروتينية، جمع القمامة، والقضاء على الكتابة على الجدران، إلخ)، بالإضافة إلى زيادة وضوح الرؤية في إطار أي محطات / محطات مخططة، وتوسيع

نطاق المراقبة بالفيديو حيثما كان ذلك ممكنًا، والقيام بالشرطة، يمكن للجميع الإسهام في مساعدة النساء على الشعور بالأمان ويمكنهن تقليل احتمالات وقوع جميع أشكال الجريمة، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات.

على مستوى المجتمع

- إشراك المجتمعات في اختيار الطريق وتحسينه / تصميمه عن طريق دعوة المشاركة العامة في اجتماعات التخطيط. يمكن أن يكون للمجتمعات المحلية دور مهم في تحسين النقل. من خلال العمليات التشاركية، يمكن أن يشعر الناس بالشعور بالملكية ويساعدون في رعاية المساحات العامة عندما يشركهم موظفو المشروع ويسمعون أصواتهم. وقد ساعدت هذه العمليات في تحديد المطالب الرئيسية للمجتمع والتي يمكن أن تسهم في الحد من العنف ضد المرأة في الأماكن العامة، مثل وجود المزيد من الأضواء في أماكن معينة. يجب أن يستخدم المشروع نهجًا يراعي الفوارق بين الجنسين في المشاورات التي يجب أن تشمل أيضًا المناقشات (بما في ذلك ليس فقط مع أولياء الأمور / أفراد المجتمع، ولكن مع آخرين مثل مدراء المدارس، وعيادات المناطق) حول المخاطر المحتملة لزيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي والتدابير الوقائية المناسبة.
- إشراك المجتمعات ولا سيما النساء في تنفيذ ورصد وتقييم مبادرات الطرق للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. تخطيط نظم النقل بطريقة تشمل النساء من خلال العمليات التشاركية سيزيد الوعي بمواطن الضعف التي تواجه النساء في تلك الأنظمة، وعلى هذا النحو يجب على الوكالة المنفذة أن تعمل طوال دورة المشروع مع النساء والرجال ومجتمعاتهم المحلية والبلديات والمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والشبكات ذات القدرات المؤسسية القوية لرصد أثر الأشغال والصيانة المنفذة.
- تشجيع أفراد المجتمع على الإبلاغ عن حالات العنف التي يشهدونها في مواقع العمل أو حولها والأماكن العامة ذات الصلة. حيثما أمكن، يمكن القيام بذلك عن طريق زيادة الوعي بآليات آمنة ومجهولة يمكن لأي شخص استخدامها للإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والمضايقات، فضلاً عن الوعي بآليات الانتصاف المقدمة من خلال البرنامج والمؤسسات الأخرى مثل إنفاذ القانون والقطاع الصحي.

الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. انظر قسم "مخيمات البناء" أعلاه.

مخاطر المسائلة والشفافية.

لضمان الشفافية في عمليات المشروع، وإدارة المخاطر الاجتماعية بشكل كاف، وتعزيز الثقة في الدولة، يجب على الوكالة المنفذة اتخاذ عدد من الخطوات:

- توظيف أخصائي اجتماعي والموظفين اللازمين للقيام وتنسيق تحليل الجهات ذات العلاقة، وتحليل الاقتصاد السياسي، والمشاورات، والتقييمات الاجتماعية، والرصد والتقييم الروتيني لكل موقع.
- يجب أن يشمل تحليل الاقتصاد السياسي تحليلًا معمقًا لتوظيف العمال اللبنانيين والسوريين من المجتمعات الضعيفة لتوفير إحساس أفضل بعدد من العوامل المحركة الرئيسية للمخاطر، بما في ذلك:
  - أداء المقاولين الأصغر في قطاع الطرق في لبنان.
  - حوافز المقاولين لتأجير السوريين
  - دفع اجور العمال
  - استدامة هذه الأجور
  - تصاريح العمل وإنفاذ العقود
  - المخاوف الأمنية
  - الحماية القانونية و / أو التعاقدية المتاحة للمجتمعات اللبنانية السورية والضعيفة.

- عند إجراء التحليل السياسي المذكور أعلاه، يجب تقييم العلاقة بين البلديات والمجتمعات المضيفة وأخذها في الاعتبار. يعد التنسيق الفعال مع البلديات ومنظمات المجتمع المدني وفيما بينها عاملاً حاسماً في نجاح المبادرات، وبالتالي فإن التشاور الفعال والتنسيق الوثيق مع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة – وخاصة في عملية اختيار الطريق – سيكون مفيدا في تصميم وتنفيذ عمليات شفافة، وبالتالي التغلب على الشكوك المتبادلة وتعزيز المسائلة.
- نظراً لأن انعدام المساءلة يمكن أن يشكل تحدياً لآليات الحوكمة القائمة ويساهم في التوترات بين المجتمعات المحلية والبلديات الممثلة لها (على سبيل المثال عندما تشعر المجتمعات المحلية أنها مستبعدة / غير مستشارة في تقييم الاحتياجات وتصميم المشروع)، ينبغي على الوكالة المنفذة أن تسعى إلى الشفافية مع جميع الجهات الفاعلة المحلية وتشجيع الملكية المحلية في تصور المشروع والتصميم والتنفيذ. يمكن أن تلعب المشاركة الأكبر أيضًا دورًا للتغلب على عدم الثقة وتعزيز العلاقات القوية بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني / منظمات المجتمع المحلي.
- من تدابير التخفيف الهامة الأخرى لتعزيز المساءلة هي تدريب شركات البناء المحتملة على تفاصيل الدليل التشغيلي على مستوى المشروع، والمبادئ التعاقدية، وتدابير التخفيف الأخرى على النحو المحدد.
- ينطوي جانب متكامل من التماسك الاجتماعي والتكامل المحلي على تغيير القصة بين المجتمعات (السوريون واللبنانيون والمجموعات الفرعية)، على سبيل المثال، من كيفية تخفيف عبء التدفق السوري في المجتمعات المضيفة إلى الكيفية التي يمكن أن يكون بها السوريون مساهمين في نمو وتطور المجتمعات المضيفة. ويمكن القيام بذلك من خلال وسائل الإعلام، والمشروعات الفرعية على مستوى المجتمع المحلي، والحملات الوطنية، والتدريب على الحساسية للصراع للإعلام والصحفيين الذين يقدمون تقارير عن مشروع الطرق والعمالة. يمكن أن يشمل هذا الإجراء الزيارات المنزلية، واجتماعات البلدية وآليات التغذية الراجعة في جميع مراحل دورة المشروع. والأهم من ذلك، أن أي إجراءات لتخفيف التوتر يجب أن تأتي مع إدراك أنه لا يوجد "مجتمع" واحد متجانس من السوريين أو اللبنانيين. بدلاً من ذلك، يتألف السوريون واللبنانيون من مجتمعات متنوعة ذات وجهات نظر واحتياجات فريدة خاصة بهم، ويتعين القيام بالمزيد من العمل لتحديد مجموعة واسعة من وجهات نظرهم والتشاور معهم. حيثما أمكن، ينبغي الاستفادة من السمات المشتركة بين المجتمعات مثل اللغة والاكل للحد من التوترات وتعزيز التماسك.

يقدم الجدول رقم ٧–١ خطة مقترحة للرصد البيئي لمرحلة البناء في المشروع.

جدول رقم ٣١ (٧-١) خطة الرصد البيئي المقترحة لمرحلة الأعمال في المشروع

الأثر	مؤشرات الرصد	مسؤولية الرصد	تكرارية الرصد	موقع الرصد	أساليب الرصد	التكلفة المتوقعة للرصد
انبعاثات ملوثات الهواء (الغبار والانبعاثات الملوثة للهواء)	اجمالي الجسيمات المعلقة، جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ١٠ مايكرومتر، جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ٢,٥ مايكرومتر، (حيثما أمكن ذلك) وأكاسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون	مسؤول أو قسم الصحة والسلامة والبيئة الخاص بالمقاول	اسبوعياً	في مواقع المستقبل الرئيسية في مواقع بناء مكونات المشروع المختلفة	قياسات ساعة واحدة و٢٤ ساعة والملاحظة البصرية لتشتت وتطاير الغبار (الحجم والاتجاه)	١,٥٠٠ دولار لكل نشاط رصد
مستويات الضجيج المتزايدة	Leqو Lmin وLmax	مسؤول أو قسم الصحة والسلامة والبيئة الخاص بالمقاول	اسبوعياً	بالقرب من الآلات والمعدات والمركبات ذات الصوت العالٍ وأنشطة الإنشاءات الرئيسية في المستقبلات الرئيسية	عينة واحدة لكل موقع (متوسط ١ ساعة قراءة – ١٥ دقيقة) خلال الصباح (٧-٨ صباحًا)، مساءً (١-٢ مساءً) وليلاً (٤ إلى ٥ مساءً)	٣٠٠ دولار / يوم
توليد النفايات الصلبة (بما في ذلك نفايات البناء)	تنفيذ نظام إدارة النفايات	مسؤول أو قسم الصحة والسلامة والبيئة الخاص بالمقاول	اسبوعياً	في مواقع البناء: توليد النفايات (الصلبة / السائلة) وجمعها وفصلها وتخزينها ونقلها والتخلص منها، وفي المراحيض في الموقع	تفتيش او فحص بصري	–
تلوث التربة الناتج عن الانسكابات والتسربات العرضية	عدد حوادث الوقود أو الزيت أو مواد التشحيم أو أي تسربات كيميائية أخرى / تسربات	مسؤول أو قسم الصحة والسلامة والبيئة الخاص بالمقاول	اسبوعياً	في مواقع الإنشاء ومناطق إعادة التزود بالوقود والصيانة والتعبئة	تفتيش او فحص بصري	–
الآثار على التنوع البيولوجي والموائل	عدد ونوع الحيوانات والنباتات عدد الموائل المتأثرة	مسؤول أو قسم الصحة والسلامة والبيئة الخاص بالمقاول خبير في التنوع البيولوجي	أسبوعيا	مواقع الانشاء وبصمة المشاريع الفرعية	تقييم التنوع البيولوجي (مسح)	٧٥٠ دولار لكل مشروع فرعي
مخاطر الصحة والسلامة	تنفيذ بروتوكول الصحة والسلامة (نعم / لا) عدد الحوادث والوقائع التي كادت تقع والحوادث التي تقع	موظف إدارة الصحة والسلامة والبيئة التابع للمقاول	مستمر	مواقع البناء في جميع مكونات المشروع، العمال والأفراد في الموقع	تفتيش وفحص بصري وسجلات الموظفين	–

الأثر	مؤشرات الرصد	مسؤولية الرصد	تكرارية الرصد	موقع الرصد	أساليب الرصد	التكلفة المتوقعة للرصد
الضرر / التدخل في البنية التحتية القائمة	نوع ورقم / حجم البنية التحتية التالفة	موظف إدارة الصحة والسلامة والبيئة التابع للمقاول	يومياً	في مواقع البناء	تفتيش وفحص بصري	–
استملاك محتمل للأراضي ونزوح	نوع النزوح مادي او اقتصادي القيمة المرتبطة بالنزوح	مجلس الانماء والاعمار ولجنة الاستملاك	كلما دعت الحاجة	في مواقع البناء	تقييم الخسائر والتعويض المطلوب	–
عرقلة الوصول إلى المرافق والممتلكات	نوع وموقع ومدة التي أعيقت فيها الوصول إلى المرافق	موظف إدارة الصحة والسلامة والبيئة التابع للمقاول	يوميا	في مواقع البناء	تفتيش وفحص بصري	–
التوترات الاجتماعية والنزاعات حول تقاسم الوظائف	عدد الاحداث والنزاعات وعدد الشكاوى والتظلمات ذات العلاقة التي تم الإبلاغ عنها نسبة العاملين اللبنانيين الى العاملين السوريين	وحدة إدارة المشروع	شهرياً	الية معالجة التظلمات في وحدة إدارة المشروع وسجلات الموظفين في موقع المشروع	تفتيش بصري	–
ظروف العمل	أجور العمال	وحدة إدارة المشروع	شهرياً	عقود العمال	تفتيش بصري	–
عمالة الأطفال	اعمار العمال	وحدة إدارة المشروع	شهرياً	ملفات وسجلات العمال	تفتيش بصري	–
عدم توظيف المرأة	عدد الموظفات النساء في الإجمالي	وحدة إدارة المشروع	نصف سنوي	ملفات وسجلات العمال	تفتيش بصري	–
العنف الجنسي	عدد حوادث العنف القائم على النوع	وحدة إدارة المشروع	شهريا	ملفات وسجلات العمال	تفتيش بصري	–
الكشف غير المقصود للمواد الأثرية / الثقافية	تنفيذ الإجراءات المتفق عليها الهيئة العامة للآثار لحماية الاكتشافات الاثرية خلال الانشاء	موظفين مخصصين من الهيئة العامة للآثار	مستمر	مواقع الانشاء لجميع مكونات المشروع خلال عمليات الحفر واعمال الحفريات	تفتيش بصري	–
حركة المرور	تأخر حركة المرور	مجلس الانماء والاعمار	أسبوعيا أو يوميا (بحسب الحاجة)	في المواقع التي تعيق حركة المرور (مواقع الانشاء)	قياس الوقت المحتاج للوصول الى وجهة معينه	٢٥٠ دولار لكل فعالية رصد

٧-٢-٢ أثناء مرحلة التشغيل

أثناء التشغيل، يجب اتباع متطلبات التشريعات الوطنية البيئية والعملية والاجتماعية، والحفاظ على السجلات لضمان الامتثال البيئي والاجتماعي المستمر.

يقدم الجدول رقم ٧-٢ خطة مقترحة للرصد البيئي لمرحلة تشغيل المشروع.

جدول رقم ٣٢ خطة الرصد البيئي المقترحة لمرحلة تشغيل المشروع

الأثر	مؤشرات الرصد	مسؤولية الرصد	مؤسسة رصد (غير الجهة المسؤولة)	تكرارية الرصد	موقع الرصد	أساليب الرصد	التكلفة المتوقعة للرصد
انبعاثات ملوثات الهواء (الغبار والانبعاثات الملوثة للهواء)	اجمالي الجسيمات المعلقة، جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ١٠ مايكرومتر، جسيمات قطرها أقل من أو يساوي ٢,٥ مايكرومتر، (حيثما أمكن ذلك) وأكاسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون	مجلس الانماء والاعمار / السلطات المحلية		سنوي، قياسات لفترات ساعة واحدة و٢٤ ساعة	في مواقع المستقبل الرئيسية في مواقع بناء مكونات المشروع المختلفة	قياسات ساعة واحدة و٢٤ ساعة والملاحظة البصرية لتشتت الغبار (الحجم والاتجاه)	١,٥٠٠ دولار لكل فعالية رصد
مستويات الضجيج	Leqو Lmin وLmax	مجلس الانماء والاعمار / السلطات المحلية		نصف سنوي	في مواقع المستقبل الرئيسية	عينة واحدة لكل موقع (متوسط ١ ساعة قراءة – ١٥ دقيقة) خلال الصباح (٧–٨ صباحًا)، مساءً (١–٢ مساءً) وليلاً (٤ إلى ٥ مساءً)	٣٠٠ دولار / يوم
حوادث المركبات	عدد وتأريخ وتكرارية وأسباب حوادث المركبات في مواقع المشروع	مجلس الانماء والاعمار / السلطات المحلية		سنوي	على طول الطرق المغطاة بمشروع الطرق والعمالة	الحفاظ على سجلات الحوادث التي تغطي المؤشرات المنصوص عليها في العمود الثاني	–

الفصل الثامن: الترتيبات المؤسسية لإدارة الضمانات

يعرض هذا الفصل الإطار المؤسسي للإدارة البيئية داخل مشروع الطرق والعمالة، والغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا هو ضمان دمج الإدارة البيئية والاجتماعية في دورة التطوير الكاملة للاستثمارات الفردية التي يتم تمويلها في إطار المشروع. في الأقسام أدناه، يتم تسليط الضوء على عملية التخفيف على مستوى مستويات دورة المشروع.

٨-١ ترتيبات التنفيذ الخاصة بتدابير التخفيف من الآثار على الضمانات البيئية والاجتماعية

من المتوقع أن تتم إجراءات التخفيف على ثلاث مراحل:

التخفيف في مرحلة التصميم: تعتبر مرحلة التصميم حاسمة الأهمية حيث سيتم تخطيط جميع أنشطة التخفيف وتخصيص الموارد. ولذلك، سيضطلع مجلس الإنماء والإعمار بمسئولية الأشراف على أعمال التصميم وسيضمن أن تتضمن عقود أعمال التصميم بنودًا تتطلب من فرق التصميم التخطيط وتخصيص الموارد لتخفيف الآثار. وستكون مسؤوليات مجلس الإنماء والإعمار ضمان دمج خطط الإدارة البيئية والاجتماعية في تقارير التصميم كليًا.

التخفيف في مرحلة البناء/الأعمال: سيتم إجراء التخفيف في مرحلة البناء كجزء من عقود الأشغال المدنية، بما يتماشى مع إجراءات ضمانات البنك الدولي للإدراج في المواصفات الفنية للعقود (الملحق ٦، المرفق ٥). لذلك، فإن العقود الخاصة بالأعمال المدنية ستحمل بنوداً ملزمة لكل من المقاولين للقيام بتخفيف الأثر كما هو الحال في تقرير التصميم. سيقوم مجلس الإنماء والإعمار، من خلال مسؤوليه الميدانيين وبشكل رئيسي من خلال مستشارين متخصصين في الإشراف، بمراقبة أنشطة المقاولين لضمان التسليم حسب العقود.

التخفيف في مرحلة التشغيل: ستسمح جميع العقود الخاصة بالأشغال المدنية بمدة عام واحد للمسؤولية عن العيوب يظل فيها المقاولون ملزمين بالتخفيف من الأثر إلى جانب الإصلاحات الروتينية. بعد فترة المسؤولية عن العيوب، سوف يقع كل التخفيف على عاتق البلدية.

٨-١-١ ترتيبات تنفيذ الضمانات البيئية

يتم التخطيط والتنفيذ والإشراف على الضمانات البيئية على ثلاث مراحل:

٨-١-١-١ مستوى وحدة إدارة المشروع

من بين المهام الرئيسية، ستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن توفير التوجيه الشامل للسياسات، والمساعدة الفنية، واستعراض وإقرار تقارير الفحص، وخطط التقييم والإدارة البيئية والاجتماعية، وبناء القدرات لإدارة الضمانات الفعالة للوكالات المنفذة، ورصد الامتثال البيئي. وتقدم التقارير إلى البنك الدولي.

٨-١-١-٢ نقاط الاتصال البيئية / الاجتماعية

ستقترن مسؤولية التخطيط والتنفيذ والإشراف على الضمانات البيئية / الاجتماعية اليومية من قبل وحدة إدارة المشروع بتخصيص جهة (جهات) مركزية للضمانات البيئية والاجتماعية ستكون مسؤولة عن ضمان التطبيق السليم والسريع لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية إلى الاستثمارات المخطط لها. ستعمل نقاط الاتصال البيئية / الاجتماعية بشكل وثيق مع الاستشاريين البيئيين / المسؤولين في وحدة إدارة المشروع لضمان تنسيق وتوليف الأنشطة وفقًا لمتطلبات الإطار البيئي والاجتماعي. يجب أن يكون لجهات التنسيق للشؤون البيئية والاجتماعية خلفية كافية لدعم تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية. في حالة الحاجة إلى قدرات إضافية، ستقوم وحدة إدارة المشروع بتوظيف مستشارين خارجيين لديهم الخبرة الكافية لدعم نقاط الاتصال.

على المستوى الميداني من المتوقع أن تقوم نقاط الاتصال/التنسيق البيئية والاجتماعية في وحدة إدارة المشروع بالإشراف الميداني المنتظم لضمان امتثال المقاولين وعمالهم وممارساتهم لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية. كما ستطلب وحدة إدارة المشروع من الشركات الهندسية والفنية تعيين موظفين متخصصين في مجالات البيئة والتنمية والصحة والسلامة من أجل الإشراف اليومي على الأنشطة الميدانية وإعداد تقارير عدم الامتثال التي ستقوم وحدة إدارة المشروع بالتحقيق فيها واتخاذ إجراءات بشأنها.

٨-١-١-٣ المقاولين

إن تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية سيكون إلى حد كبير مسؤولية المقاولين، وبالتالي سيتعين على المقاول ترشيح خبير استشاري في البيئة والصحة والسلامة ومستشار في مجال التنمية الاجتماعية (إذا لزم الأمر) من أجل ضمان الامتثال لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء الإنشاء.

٨-١-٢ الأدوار والمسؤوليات الأساسية لمختلف الأطراف المشاركة في إدارة الضمانات

٨-١-٢-١ استشاري بيئي – وحدة إدارة المشروع

- تقديم الدعم الفني لإدارة الضمانات البيئية في إطار البرنامج
- ضمان وجود الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة المناسبين
- التنسيق عن كثب مع موظفي البيئة في وحدة إدارة المشروع في تخطيط وإدارة دورة التقييم البيئي فيما يتعلق بجدول تنفيذ المشروع، وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لتسهيل تنفيذ وإدارة ومراقبة الضمانات البيئية والاجتماعية
- استعراض واعتماد تقارير الفحص البيئي، وخطط الإدارة / التقييمات البيئية الخاصة بالموقع التي يتم إعدادها لكل طريق
- التأكد من تضمين التدابير المطبقة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في التصميم، ويتم تضمين شرط الامتثال لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية في مستندات المناقصة
- تطوير وتنظيم وتقديم برامج تدريبية بيئية وحلقات عمل لموظفي وحدة إدارة المشروع، والمقاولين، وموظفي الإشراف الميداني وغيرهم من مسؤولي الوكالات المنفذة (المسؤولين عن الإشراف على أعمال الصيانة)، حسب الاقتضاء، بشأن متطلبات الضمانات وإدارتها
- وضع برامج بناء قدرات طويلة الاجل في مجل الانماء والاعمار ووحدة إدارة المشروع في مشروع الطرق والعمالة لتحسين الرصد والإدارة البيئية والاجتماعية.
- اعداد مبادئ توجيهية فنية إضافية، إن دعت الحاجة، لدعم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من اجل تعزيز تنفيذ الضمانات البيئية
- إبلاغ البنك الدولي ووحدة إدارة المشروع عن الأداء البيئي العام للمشروع كجزء من الإبلاغ المرحلي للتقدم المحرز لوحدة إدارة المشروع
- عقد اجتماعات مراجعة منتظمة مع موظفي البيئة
- تشجيع المشاركة المجتمعية في عملية تخطيط وإدارة ورصد التأثيرات البيئية، توفير مبادئ توجيهية بشأن المشاركة المجتمعية في الرصد البيئي إلى وحدة إدارة المشروع
- دعم المكونات الفنية للمشروع مثل إدارة النفايات الصلبة ومسودات الشروط المرجعية للدراسات الفنية والاستشارات، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٨-١-٢-٢ نقطة التنسيق/الاتصال البيئية / الاجتماعية – وحدة إدارة المشروع

- ضمان إجراء الفحص البيئي لكل مشروع فرعي بمجرد تحديد التصميم الفني المفاهيمي والنطاق
- التنسيق عن كثب مع البنك الدولي لمراجعة قرار وتوصيات الفحص والموافقة عليه
- ضمان إعداد التقييمات البيئية / خطط الإدارة للمشاريع الفرعية في الوقت المناسب، حسب الضرورة (اعتمادا على نتائج الفحص)

- التنسيق مع إدارة وحدة إدارة المشروع لتوظيف المساعدة الفنية، عند الضرورة، ولمراجعة مستندات الحماية هذه واعتمادها
- ضمان اتساق وثائق الضمانات مع اللوائح البيئية الوطنية وأنظمة البنك الدولي، العمل مع وحدة إدارة المشروع للحصول على الموافقات اللازمة من السلطات البيئية للمشاريع الفرعية، حيثما ينطبق ذلك
- ضمان إدراج بنود خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ذات الصلة في التصميم، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية في وثائق العطاءات. ويتم تضمين شرط الالتزام بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية في اتفاقية المقاول.
- ضمان الامتثال مع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية خلال فترة البناء والحفاظ على التنسيق الوثيق مع مهندس الموقع ونقطة التنسيق البيئية للمقاول
- التنسيق مع وحدة إدارة المشروع لتخطيط وتقديم برامج تدريبية وحلقات عمل قصيرة للمقاولين وموظفي الإشراف الميداني بشأن متطلبات وإجراءات الضمانات الخاصة بالمشروع
- إعداد وتقديم تقارير منتظمة عن الرصد البيئي والتنفيذ إلى وحدة إدارة المشروع
- ضمان التشاور العام الكافي أثناء الفحص البيئي وإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في التخطيط للمشروع الفرعي وإدارته ومراقبته.
- ضمان معالجة الشكاوى العامة المتعلقة بالإزعاج والضجيج الناجم عن تنفيذ المشروع الفرعي بإجراءات تصحيحية وموثقة بشكل مناسب.

٨-١-٢-٣ نقطة الاتصال البيئية – المقاول

- ضمان تنفيذ الأحكام ذات الصلة من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء تنفيذ المشروع الفرعي وإعداد خطة المقاول لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
- ضمان التنسيق الوثيق مع الموظف البيئي لمكاتب وحدة إدارة المشروع والإبلاغ عن التقدم المحرز في الامتثال على أساس منتظم.

٨-٢ الرصد البيئي

سوف يركز مشروع الطرق والعمالة على الرصد البيئي والاجتماعي الفعال، وبما أن معظم الآثار البيئية المتوقعة من المشروع ذات طبيعة عامة وتتعلق بإصلاح الطرق، والصيانة، والأعمال المدنية، وإدارة الموقع، وسلامة العمال / الجمهور، وما إلى ذلك، سيجري الرصد إلى حد كبير في شكل مراقبة الامتثال من خلال الرصد المنتظم. الإشراف على الموقع من قبل الموظفين المسؤولين. توجد قائمة تحقق عامة للرصد وقائمة مرجعية محددة لمراقبة سلامة البناء لاستخدامها وملئها أثناء الإشراف على الموقع في الملحقين ٩ و ١٠. يجب تحديث هذه القوائم وتوسيعها لتشمل التأثيرات التي تكون في الأغلب تأثيرات خاصة بكل حالة وغيرها من الآثار البيئية الخاصة بالموقع. على أساس الإجراءات المتفق عليها في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية.

سيتم إجراء مراقبة للمحددات البيئية (مثل الهواء والماء والضوضاء والنفايات وغيرها) على أساس المتطلبات المحددة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الفردية. ومع ذلك، وبالنظر إلى المستويات المحيطة للضوضاء والانبعاثات في المناطق المحيطة، والتلوث في المجاري المائية، وما إلى ذلك، لا يُتوقع حدوث أي تأثيرات كبيرة وشديدة على جودة البيئة المحيطة نتيجة أنشطة المشروع.

وعلى هذا النحو، فإن الحاجة إلى القياس المنتظم والمنهجي للهواء والضوضاء وجودة المياه لرصد المساهمة في التدهور البيئي الناتجة عن المشروع في حد ذاته لا تعتبر ضرورية إلا في حالات قليلة.

سيتم رصد الآثار الإجمالية للمشروع أثناء تنفيذ المشروع من خلال عدد من المؤشرات المختارة التي تعكس المساهمة البيئية الإيجابية من المشروع إلى البيئة العامة. على هذا النحو، لا توجد مؤشرات بيئية إضافية مقترحة. الأهم من ذلك، سوف يدعم المشروع عمليات التدقيق البيئي المستقل على أساس سنوي خلال تنفيذ المشروع.

٨–٣ الإبلاغ عن التقدم المحرز

سيتم الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن الامتثال للضمانات على النحو المبين أدناه:

- تقارير الامتثال البيئي للمقاول إلى مستشار الإشراف البيئي على أساس شهري
- يقوم مستشار الإشراف البيئي بمراجعة واعتماد تقارير المتعهد وتقديمها إلى وحدة إدارة المشروع على أساس شهري
- تقارير تقدم المشروع البيئي/ الاجتماعي للمشروع الى البنك الدولي على أساس ربع سنوي (سيكون هذا جزءًا من التقرير المرحلي ربع السنوي عن المشروع الذي أعدته وحدة إدارة المشروع).

٨–٤ متطلبات بناء القدرات

للحصول على إدارة فعالة للضمانات البيئية / الاجتماعية، سيحتاج مجلس الإنماء والإعمار إلى دعم التنفيذ في ثلاث مجالات رئيسية، (١) الموظفين والموارد المخصصة (٢) المساعدة الفنية و (٢) التدريب والتوعية.

٨–٤–١ الموظفين والموارد المخصصة

سيعمل مجلس الإنماء والإعمار على تطوير وحدة لإدارة المشروع مخصصة لهذا المشروع، والتي تضم متخصصًا اجتماعيًا وبيئيًا. أيضاً، يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الأقسام ٨–١–٢ أعلاه و٨–٤–٢ أدناه.

٨–٤–٢ برامج التدريب والتوعية على المدى القصير

من أجل ضمان فهم وحدة إدارة المشروع وشركائها المنفذين لإجراءات وأدوات الضمانات واحتياجات الرصد فهما جيداً، سيتم إجراء حلقات عمل تدريبية وتوعوية قصيرة الأجل تستهدف بشكل أساسي موظفي المشروع وموظفي المقاول في (١) سياسات الوقاية لدى البنك الدولي (٢) اللوائح البيئية الوطنية (النصوص القانونية الاجتماعية والبيئية الرئيسية المدرجة في الجدول رقم ٣–٢) (٣) متطلبات تخطيط وإدارة ورصد الضمانات الخاصة بالبرنامج كما هو محدد في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (٤) نزاع داخلي قد ينشأ أو يتفاقم بسبب الكيفية التي توزع بها المنافع، والاختيارات التي تتم، والمشاورات والية معالجة التظلمات التي يتم تنفيذها، وما إلى ذلك في ظل وجود توترات أساسية، وإدارة النزاعات (٥) تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لضمان استجابة الية معالجة التظلمات للاحتياجات ومعالجة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي.

٨–٤–٣ المساعدة الفنية

عندما تكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية القائمة بذاتها مطلوبة كنتائج للفحص، تقوم وحدة إدارة المشروع بتوظيف مستشارين. بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم وحدة إدارة المشروع بتوظيف خدمات متخصصة، وتنفيذ اختيار عينات إضافية (إذا لزم الأمر) ورصد الموقع، وإجراء التوعية لوكالات التنفيذ والمقاولين من بخطط التخلص، ورصد الامتثال وضمان تنفيذ تدابير الرقابة بشكل ملائم.

٨–٥ تقدير تكلفة تنفيذ الضمانات البيئية

يعرض الجدول رقم ٨–١ التكلفة المقدرة لإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها.

جدول رقم ٣٣ (٨-١) التكلفة التقديرية لإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها

النشاط	الوحدة	معدل الوحدة (دولار أمريكي)	الكمية (التقديرية)	الإجمالي (دولار أمريكي)
١. إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية - قائمة التحقق البسيطة - خطة الإدارة البيئية والاجتماعية / تقييم الاثار البيئية والاجتماعية الموسعة	تقرير قائمة التحقق	٥٠٠٠ ١٠٠٠٠	١٠٠ ٢٥	٧٥٠٠٠٠
الإجمالي الفرعي (١)				٧٥٠٠٠٠
٢. الموظفين	شهر عمل			
مستوى وحدة إدارة المشروع ● مسؤول البيئة ● المسؤول الاجتماعي مستوى المقاول ● المستشار / المسؤول البيئي ● المستشار / المسؤول عن التنمية الاجتماعية		٣٠٠٠ ٣٠٠٠ تتضمن في تكاليف الانشاء	٣٠ ١٥	٩٠٠٠٠ ٤٥٠٠٠ تتضمن في تكاليف الانشاء
الإجمالي الفرعي (٢)				١٣٥٠٠٠
٣. التدريب والتوعية				
- برامج التدريب والتوعية (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) - التدريب على قضايا الإدارة البيئية / الاجتماعية للقطاع - برامج تدريبية بشأن الضمانات البيئية، ورصد موظفي المشاريع، والمقاولين... إلخ.	مبلغ مقطوع	مبلغ مقطوع	مبلغ مقطوع	
الإجمالي الفرعي (٣)				١٠٠٠٠٠
٤. المراقبة البيئية (الرصد البيئي) (من خلال مؤسسات طرف ثالث مستقلة) يجب تغطيتها في عقود البناء				تتضمن في تكاليف الانشاء
التكاليف الاحتياطية في الحالات الطارئة (حوالي ٥ في المئة من إجمالي التكاليف)				٤٩٢٥٠
إجمالي التكاليف				١٠٣٤٢٥٠دولار أمريكي

الفصل التاسع: تحديد الأدوات البيئية والاجتماعية

سيوفر هذا الفصل إرشادات واضحة حول:

١. ما هي أنواع أدوات الحماية/الضمانات المطلوبة؟
٢. أمثلة لنماذج المشروعات، بدءًا من أعمال إعادة البناء المدنية البسيطة والروتينية (مثل إصلاح الطرق) إلى إصلاحات أكثر تعقيدًا على سبيل المثال الجسور.
٣. الإشارة إلى النطاق المتوقع للإدارة وتدابير التخفيف والرصد (كما هو موضح في الملحق ٩).

٩-١ أنواع أدوات الحماية / الضمانات

تتراوح أنواع أدوات الحماية (الضمانات) المتوقعة للمشروع من نوع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المختصرة من نوع قائمة التحقق لعمليات الإصلاح الروتينية والبسيطة، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية الأكثر تفصيلاً والشمولية إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ضمن حدود محددة بوضوح في المشروع. ستتطلب جميع أنشطة المشروع التي تشمل أعمال مدنية على أي نطاق نوعًا من أدوات الإدارة البيئية / الاجتماعية، والتي سيتم تحديدها وتعريفها وفقًا للمنهجية المقدمة في هذا القسم.

من المتوقع أن تشتمل معظم النماذج ضمن النطاق المتوقع للمشروعات الفرعية على أعمال مدنية روتينية بسيطة تتعلق فقط بالبنى والآثار الموجودة. ستتطلب جميع الأنواع المتوقعة من التدخلات والأعمال المدنية لإصلاح / إعادة بناء الطرق أدوات الحماية (الضمانات) في شكل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي ستصبح جزءًا من عقود العمل، وتضع المعايير البيئية والاجتماعية وآليات الامتثال، وتعمل بمثابة الأساس التعاقدي للإشراف على الممارسات البيئية والاجتماعية الجيدة وتنفيذها أثناء الأعمال. ومع ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة البديهية في الغالب لأعمال الإصلاح هذه، بالنسبة لهذه الأنواع المختصرة، سيتم إعداد خطط إدارة بيئية واجتماعية من نوع "قائمة التحقق" (انظر الملحق ١٠ للنموذج) كأداة حماية مناسبة.

بالنسبة لبعض المشاريع التي قد تشتمل على أعمال ذات طبيعة أكبر من حيث الحجم، أو عبور للأنهار أو التي تكون حساسة أو معرضة للتأثيرات البيئية، قد تكون هناك حاجة إلى خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالموقع (بمعنى ضمن حدود المشروع الواضحة). كما ستكون خطط الإدارة البيئية والاجتماعية أكثر تحديدًا فيما يتعلق بتدابير حماية جودة المياه والنظم الإيكولوجية النهرية / المائية، والاحتفاظ بالنظام الهيدرولوجي حول الطريق أو الجسر. وقد تصبح الاعتبارات الاجتماعية الإضافية، مثل استمرار الوصول إلى النهر لصيد الأسماك واستخراج المياه، ذات أهمية في هذه الحالة. وتنطبق مبادئ مماثلة على المشروعات التي تقع بالقرب من الموائل الطبيعية أو التي تؤثر فيها، بما في ذلك الأراضي الرطبة أو الغابات.

لن تتطلب غالبية إصلاحات الطرق وإعادة الإعمار في المناطق الحضرية والريفية سوى "خطط إدارة بيئية واجتماعية من نوع قائمة التحقق" كأداة العناية الواجبة المناسبة. إذا تم التخطيط لإصلاحات بسيطة فقط للجسور، حتى وإن كان ذلك في ظروف أو وضع حساس، ينطبق هذا المبدأ نفسه.

يوزع الجدول التالي على كل مكون النوع (الأنواع) المحتملة للأدوات البيئية والاجتماعية:

جدول رقم ٣٤ (٩-١) الأدوات البيئية والاجتماعية المتوقعة حسب المكوّن

المكون / الأنشطة	الأدوات البيئية والاجتماعية المتوقعة
المكون الأول: إعادة تأهيل وصيانة الطرق	– خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق لأغلب إصلاحات الطرق المخططة – خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق لاصلاحات الجسور الصغيرة مثل اصلاح الأسطح

المكون / الأنشطة	الأدوات البيئية والاجتماعية المتوقعة
	– خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المحددة الموقع لأعمال الطرق جنبًا إلى جنب مع ظروف خط الأساس الأكثر حساسية
المكون الثاني: تحسين قدرات الاستجابة لأعمال الطوارئ على الطرق	لا توجد أدوات بيئية واجتماعية للحصول على المعدات
المكون الثالث: بناء القدرات	لا توجد أدوات بيئية واجتماعية لبناء القدرات

٩–٢ وصف الأدوات البيئية والاجتماعية الخاصة بنطاق المشروعات الفرعية

يصف هذا القسم باختصار أنواع أدوات الرصد والتقييم المتوخاة لنطاق الأنشطة في إطار المشروع. والجدول رقم ٩–٢ هو عبارة عن ملخص موجز لخصائصها الرئيسية، كما يمكن أيضاً الرجوع إلى الملاحق للحصول على نماذج مفصلة أو شروط مرجعية أو توصيفات.

جدول رقم ٣٥ (٩–٢) وصف أنواع الأدوات البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية

الأداة	الغرض من الأداة	النطاق والمحتويات	الملحق
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق	(1) ضمان الامتثال الأساسي والتدبير الجيد لأعمال مدنية عادية روتينية في بيئات غير حساسة (٢) أساس تعاقدي بسيط وسهل التنفيذ للامتثال البيئي والاجتماعي أثناء أعمال البناء	ليست محددة الموقع، وتغطي جميع التأثيرات العامة التي يمكن أن تحدث أثناء الأعمال المدنية، لها نموذج مجهز سابقاً، ويتم فيها التحقق من الأنشطة المخطط لها وإطلاق إجراءات إدارة وتخفيف محددة بوضوح يمكن مراقبتها والتحقق منها	العاشر
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية محددة الموقع	(١) التعرف على الظروف البيئية والاجتماعية الأساسية الأكثر حساسية والتي يمكن أن تتطلب تدابير إدارة وتخفيف تتجاوز نهج الممارسات الجيدة الموحد الذي تحدده خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق (٢) توفير التوجيه الفني والأساس التعاقدي للتعامل مع قضايا محددة تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة التي تكون أكثر حساسية أو تعقيداً	إلى جانب المجموعة القياسية من التدابير الخاصة بالتدبير الجيد، والإدارة والتخفيف البيئي والاجتماعي، تحتوي هذه الأداة على تدابير وأحكام مصممة للتعامل مع القضايا البيئية والاجتماعية ذات الحساسية والتعقيد العاليين، على سبيل المثال حماية المناطق الحساسة أو الموائل أو الأشجار القديمة أو التراث الثقافي أو الأراضي الزراعية / البستانية.	العاشر مع المزيد من التفاصيل
خطة عمل gإعادة التوطين وخطة عمل إعادة التوطين المختصرة	ضمان أن جميع التأثيرات السلبية على أراضي الناس أو سبل كسب عيشها أو ممتلكاتها يمكن تفسيرها وتعويضها على الوجه الصحيح، وأنه لا يكون أحد من الأشخاص المتأثرين أسوأ حالاً بعد تنفيذ المشروع بالمقارنة بوضعه قبل التنفيذ.	يرد وصف تفصيلي في إطار سياسة إعادة التوطين أعد لهذا المشروع.	لا يوجد[٤٤]

٩–٣ إجراءات العناية الواجبة للضمانات البيئية (الفحص والمراجعة والموافقة) على مستوى المشروع الفرعي

يوضح الجدول رقم ٩–٣ الخطوات الرئيسية في دورة المشروع الفرعي والمسؤوليات الرئيسية بين مختلف شركاء المشروع.

[٤٤] يعد لها إطار سياسة أعادة توطين منفصل

جدول رقم ٣٦ (٩-٣) تحديد مسؤوليات الضمانات البيئية

الخطوات الرئيسية في دورة المشروع الفرعي (مرتبة ترتيباً زمنياً)		المسؤولية (الجهة المسؤولة)			
		مجلس الانماء والاعمار / وحدة إدارة المشروع	استشاري وحدة إدارة المشروع	المقاول	البنك الدولي
١	تحديد المشروع الفرعي، واعداد طلب التقديم وتقديمة لوحدة إدارة المشروع	X			
٢	مراجعة طلب تقديم المشروع الفرعي والموافقة علية أو رفضه	X			
٣	الانتهاء من الفحص البيئي	X			
٤	مراجعة تقرير الفحص والقرار والموافقة عليهما	X			
٥	تمويل واعداد التقييم البيئي أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية		X الاعداد		
٦	مراجعة التقييم البيئي أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليها	X			X
٧	الحصول على الموافقات من السلطات البيئية والتنظيمية المحلية	X			
٨	تنفيذ المشاريع الفرعية جنبا الى جنب مع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية		X	X	
٩	رصد الامتثال البيئي القائم على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	X بناء على العينات مراجعة الوثائق	X بشكل يومي	X	
١٠	التقارير المقدمة الى وحدة إدارة المشروع عن الامتثال لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية			X	
١١	التقارير المقدمة للبنك الدولي عن الامتثال لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية	X			
١٢	الحفاظ على سجلات لوثائق الضمانات لجميع المشاريع الفرعية	X	X		

الفصل العاشر: أنشطة الإفصاح والمشاورات

١٠-١ المشاورات

عقدت فعاليات المشاركة العامة في مواقع متفق عليها في كل محافظة من المحافظات السبعة أو المحافظات المدرجة ضمن نطاق مشروع الطرق والعمالة، وقد عُقدت هذه الفعاليات في الفترة ما بين ٨ و١٧ يناير / كانون الثاني ٢٠١٨م. أرسل مجلس الإنماء والإعمار الدعوات إلى الوزارات المعنية، والسلطات العامة، واتحادات البلديات، وأرسل الاستشاري ELARD الدعوات إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية من خلال رسائل رسمية. يمكن الاطلاع على خطاب الدعوة الذي أرسله مجلس الإنماء والإعمار باللغة العربية والبريد الإلكتروني المرسل إلى المنظمات غير الحكومية في الملحق "١"، كما ترد قائمة بالجهات المدعوة في الملحق ٢. كما يتضح في خطابات الدعوة (الملحق ١) تشجع الأطراف ذات العلاقة لتفضيل حضور المرأة ومشاركتها، كما تضمنت المنظمات غير الحكومية المدعوة رابطات نسائية في جميع المناطق (الملحق ٢). كانت دعوة المنظمات غير الحكومية لشخصين، واحد منهما على الأقل امرأة.

عرض مستشارو ELARD تفاصيل المشروع والآثار المحتملة وتدابير التخفيف في عرض تقديمة مدته ٤٥ دقيقة (الملحق ٣) وفتح الأرضية لساعة واحدة (١) من المناقشات المفتوحة مع الحاضرين. خلال جلسات الأسئلة والأجوبة، أثار الحضور العديد من القضايا المتعلقة بالبيئة والسلامة والاهتمامات الاجتماعية. تم تناولها جميعًا ومناقشتها من قِبل استشاريي ELARD. القضايا الرئيسية التي أثيرت خلال هذه جلسات التشاور العامة مبينة في الجدول رقم ١ بينما ترد محاضر الاجتماعات الأكثر تفصيلاً في الملحق (٤)، وترد الوثائق الخاصة بجلسات المشاورات في الملحق ٤.، أما في الملحق "و" فترد قائمة بالحضور في كل محافظة من المحافظات المعنية.

إجمالاً، تم التشاور مع ٤٧ مشارك، ١٦ منهم من النساء (٣٤ في المئة). ومن بين هؤلاء النساء البالغ عددهن ١٦ امرأة، كن هناك ٥ من صانعات القرارات (القائممقامين)، وثلاثة من المهندسين و / أو رؤساء الخدمات في اتحادات البلديات. وحضرت هذه الفعالية أربع جمعيات نسائية، ممثلة بواحدة أو اثنتين من الحاضرات.

دعيت أيضاً ما مجموعها ٥٠ نقابة من البلديات إلى فعاليات المشاورات، وحضرت ٢٠ منها بالإضافة إلى عدد قليل من البلديات.

دعي علاوة على ذلك ممثلون عن النازحين السوريين والأطراف ذات العلاقة التي تدعم النازحين، وشملت هذه الأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما كان من بين قائمة المدعوين كونهادى وياسا، اللتان تهتمان بسلامة الطرق ومنع الحوادث.

جدول رقم ٣٧ (١٠-١) ملخص المخاوف الرئيسية المثارة خلال جلسات المشاورات لمشروع الطرق والعمالة

موضوع المخاوف	الوصف التفصيلي للمخاوف من قبل الحضور	الإجابة من قبل فريق الاستشاري ELARD
التنسيق مع البلديات المعنية	بشكل عام، كانت معظم السلطات المحلية الحاضرة في هذه الجلسات التشاورية تشعر بالقلق من عدم الاتصال بها أو استشارتها أثناء اختيار الطرق في نطاق مشروع الطرق والعمالة	تم إعلام الجمهور بأن المستشار المختار سيقوم بإجراء دراسات تفصيلية لتحديد الطرق الرئيسية ذات الأولوية القصوى بناءً على المعايير التالية: ١) ظروف تعبيد الطرق / تدهور الطرق ٢) متوسط حجم حركة المرور اليومي ٣) التوازن المتكافئ بين المناطق الريفية والحضرية. بمجرد ان يتم الاختيار، سيكون هناك المزيد من جلسات المشاورات التي ستعقد مع السلطات المحلية لمناقشة نتائج اختيار الطريق والحصول على الملاحظات والاقتراحات.
التنسيق مع السلطات المعنية، لا سيما فيما يتعلق بالأشغال	كان الجمهور قلقين بشأن ما إذا كان هناك تنسيق بين جميع مؤسسات البنية التحتية الضرورية / الوزارات قبل تنفيذ المشروع،	تم إعلام الجمهور بأن مشروعات البنك الدولي تتطلب وتضمن وجود تنسيق كامل بين جميع البلديات والسلطات المعنية قبل تنفيذ المشروع

موضوع المخاوف	الوصف التفصيلي للمخاوف من قبل الحضور	الإجابة من قبل فريق الاستشاري ELARD
العامة، وبنية مياه الصرف الصحي، والبنية التحتية للمياه، وما إلى ذلك.	حيث أن الأعمال تتم عادة بدون تنسيق، مما يؤدى إلى إعادة الحفر وإعادة إغلاق الطرق والمزيد من الإزعاجات والتأخير غير الضروري والضغوط المتكررة.	لتجنب مثل هذه التأثيرات غير الضرورية، ويمكن رؤية التنفيذ الحالي في مشاريع البنك الدولي الجارية حالياً في لبنان، كما ستكون هناك متابعة مستمرة من قبل مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي لضمان تنفيذ هذه المتطلبات.
توزيع المعدات	بعض البلديات الموجودة بشكل خاص في المواقع الجغرافية العالية التي تعاني من مواسم شتوية قاسية كانت قلقة بشكل خاص بعدم وجود توزيع عادل وتوفير معدات مثل المنافيخ الثلجية، ورافعات العجلات، ومركبات الدفع الرباعي، إلخ.	ونصحت أن الاستشاريين الذين تم منحهم العمل من قبل مجلس الانماء والاعمار سيقومون بإجراء الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية من أجل تحديد توزيع المعدات الضرورية، وسيتم مراجعة جميع الاختيارات الفنية والموافقة عليها من قبل مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي.
تنفيذ المشاريع والدراسات الموجودة	ذكرت بعض البلديات أنها ترغب في المشاركة في تنفيذ وتسليم التقرير لضمان وجود التزام كامل بالمتطلبات الفنية، كما أنها نصحت بأنها قد أجرت بالفعل دراسات للطرق والسلامة في البلديات الخاصة بها والتي يمكن أن تكون مفيدة ويمكن تطبيقها على هذا المشروع	تم إعلام الجمهور بأن الاستشاري المعين سوف يقوم بمراجعة أي دراسات حالية تأخذ بعين الاعتبار عند الضرورة أي جانب من جوانب هذه الدراسات، علاوة على ذلك ستتم مناقشة جميع اختيارات الطرق في إطار المكونات المختلفة لهذا المشروع في مزيد من جلسات المشاركة العامة مع الجهات المعنية / العامة لأية ملاحظات واقتراحات.

تتمثل العملية التي سيتم اتباعها للكشف العام عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على النحو التالي:

- سيتم أولاً إتاحة مسودة التقرير للجمهور للمجموعات المتأثرة بالمشروع من خلال إتاحة التقرير على الإنترنت (الموقع الإلكتروني لمجلس الإنماء والإعمار) ومباني البلديات المستهدفة.
- بعد تلقي التعليقات والمراجعات التي يتم إجراؤها على النحو الواجب، سيتم تقديم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بشكل رسمي إلى البنك الدولي، وإتاحته للجمهور على موقع البنك الدولي الخارجي.
- يرد في الجدول رقم ١٠-٢ أدناه المحاضر التفصيلية لفعاليات المشاورات التي يتم عقدها في مرحلة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. ويمكن الاطلاع على العروض المقدمة في مختلف المحافظات في الملحق ٣. وترد الوثائق الفوتوغرافية لجلسات التشاور في الملحق الرابع. وترد في الملحق الخامس قائمة بالحضور في كل من المحافظات المعنية.

جدول رقم ٣٨ (١٠-٢) الأسئلة والملاحظات التي طرحت خلال جلسات المشاورات لمشروع الطرق والعمالة

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
محافظة جنوب لبنان – جلسة المشاورات يوم ٨ يناير ٢٠١٨م		
– ما هو دور الجمهور في الواقع عندما يتعلق الأمر بالقرار / المشاركة في تصاميم الطرق؟ – تشعر المنظمة غير الحكومية بالقلق من عدم التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية المحددة أثناء البناء. ما هو دور الجمهور: لإدارة تنفيذ المشروع، أو لضمان ورصد الامتثال لمتطلبات مشروع الطرق والعمالة؟ – هل ستشارك جميع السلطات المعنية في العملية؟	المهندس مالك غندور، جمعية أمواج البيئة (منظمة غير حكومية)	– سيكون هناك مستشار الموافق عليه من قبل مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي يقوم بإجراء دراسات تفصيلية لتحديد الطرق الرئيسية ذات الأولوية لإعادة التأهيل في إطار المكونات المختلفة المذكورة لهذا المشروع، وسيتم عقد المزيد من جلسات التشاور العامة لمناقشة اختيار تلك الطرق وتلقي الملاحظات، والمخاوف، والاقتراحات، إلخ. – سيكون المستشار الموافق علية من قبل مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي مسؤولاً عن ضمان تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحددة في تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على النحو الموثق في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. يجب تصحيح أي عدم امتثال من قبل المقاول الذي تم منحه قبل الشروع في الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء آلية معالجة التظلمات، وهو مطلب صارم من البنك الدولي، بحيث يمكن الإبلاغ عن الشكاوى الواردة من الجمهور المتأثر باستخدام رقم الاتصال الذي سيتم توفيره من أجل ضمان التصحيح والإجراءات التصحيحية. سيتم ضمان مشاركة جميع الجهات ذات الصلة في جلسات المشاورات العامة المستقبلية التي ستعقد في المرحلة الأكثر تفصيلاً من المشروع.
– يجب أن تكون الأولوية لحل العقبات القانونية ووضع اللمسات الأخيرة على الاستملاك، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمتجاوزين، قبل الشروع في المشروع. – إن سلامة الطرق القائمة هي أولوية عالية من خلال توفير عين القط على الطرق، والإضاءة، وإشارات المرور ولوحاتها، وإعادة تأهيل الحفر. طريق صيدا – جباع هو مثال تم من خلاله إزالة المطبات، ولكن تبقى السلامة العامة مشكلة رئيسية هناك، هناك حاجة لعلامات وأضواء، ويجب ابقاء المطبات للحد من السرعة. وقد أدى هذا مؤخرا إلى حادث مميت على الطريق المذكور، وكان من الممكن الوقاية من الحادث في حال تم تنفيذ اعتبارات السلامة. لا يشعر الجمهور بأن الطرق مبنية باعتبارات السلامة. يجب اعتبار السلامة العامة أولاً، ومن ثم تصميم الطريق.	نقولا أبو ضاهر ممثل محافظ جنوب لبنان والمحافظ السابق	– تم تناول الاستملاكات والتجاوزات في العرض التقديمي، وتغطى تلك في إطار سياسة إعادة التوطين في المشروع، وسيتم تناولها من قبل خطة عمل إعادة التوطين في مرحلة لاحقة. – السلامة هي أحد مكونات مشروع الطرق والعمالة (المكون ٣ – تخطيط الدعم وتدابير تنفيذ السلامة على الطرق)، كما هو موضح في العرض التقديمي. وعلاوة على ذلك، ستتم دراسة متطلبات كل طريق أولوية محدد بمزيد من التفصيل في مرحلة التصميم التفصيلي للمشروع
– النقل العام أولوية الحاجة لها حاجة شديدة، ويسبب عدم وجود مثل هذا النظام تلوثًا كبيرًا ويخلق اعتماداً شديداً على وسائل النقل الخاصة. يحتاج الطلاب الذين يعيشون بعيداً عن الجامعات / المدارس والناس الذين يعيشون بعيداً عن أماكن عملهم إلى نظام مواصلات عامة جيد لوقف الهجرة إلى المناطق	د. ناهد مصيلب منظمة أمواج البيئية غير الحكومية	– سيتم توثيق واستعراض التوصية الخاصة بتحسين نظام النقل العام الحالي من قبل البنك الدولي ومجلس الانماء والاعمار للنظر فيها مستقبلاً. في حين أن النقل العام مهم جدا بالنسبة للبنان فإنه ما يزال غير كافياَ. يركز مشروع الطرق والعمالة حاليًا على الطرق الحالية والحاجة إلى إعادة تأهيلها، فالنقل العام ليس مكونًا من مكونات هذا المشروع ولكن يمكن التوصية به لدراسة مستقبلية.

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
الريفية. لا ينبغي أن يكون إصلاح الطرق القائمة هو الهدف الوحيد لهذا المشروع، يجب توجيه المزيد من الجهود لإنشاء نظام نقل عام موثوق به.		
– قضية غياب التنسيق مع السلطات المختصة فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه العادمة والمياه وغيرها من البنية التحتية قبل الشروع في أعمال الحفر		– التنسيق بين السلطات ذات الصلة أمر في غاية الأهمية، يتم تحقيق ذلك في المشاريع الجارية وسيتم معالجتها من قبل مجلس الإنماء والإعمار لمشروع الطرق والعمالة.
– لوحات السلامة على الطرق هي أيضاً هامة جدا في مشروع الطرق والعمالة، من المسؤول عن هذه القضية؟		– جميع المجالات التي تتطلب لوحات السلامة سوف تدرس كما هو مذكور في العرض التقديمي كجزء من المكون الثالث من مشروع الطرق والعمالة، ووزارة الاشغال العامة والنقل هي الطرف المسؤول، وسيتم تنفيذ جميع الدراسات التفصيلية من قبل الاستشاريين.
– بلديات جبل ريحان تتساقط فيها الثلوج وتسد فيها الطرق خلال موسم الشتاء. لا توجد ثقة في السلطات العامة على الإطلاق، وتتحمل نقابات البلديات تقريبا جميع المسؤوليات التي ينبغي أن تضطلع بها وزارة الاشغال العامة والنقل. وتشعر البلديات بالقلق من أنها قد لا تستفيد من المعدات المذكورة في عرض المشروع، وأن البلديات الأخرى (حتى الساحلية) التي لها صلات أقوى مع صناع القرار والسياسيين قد تُمنح المعدات التي تشتد الحاجة إليها بينما هم أقل احتياجا.	باسم شرف الدين، مهندس معماري/ رئيس اتحاد بلديات جبل ريحان	– هناك عملية منتظمة يجب اتباعها في مشاريع البنك الدولي، وبالتالي وخلال المرحلة التفصيلية ستتم دراسة كل محافظة ومنطقة جغرافية بعناية لتحديد تلك ذات الأولوية القصوى وسيتم تقرير توزيع المعدات وتخصيصها بناء على ذلك.
– لم توضع الطرق الفرعية والسلامة فيها عين الاعتبار في هذا المشروع، ويلزم إجراء دراسات لحوالي ٢٠ كم من الطرق في جبل ريحان لتقييم السلامة على الطرق وعدد الحوادث التي تحدث.		– سيتم توثيق هذه التوصية عند الضرورة.
– هل سيكون هناك تنسيق مع البلديات المعنية؟ أجرى اتحاد بلديات جبل الريحان بعض الدراسات الحديثة التي تأخذ في الاعتبار قضايا السلامة وتأمل أن تتم مراجعة هذه الدراسات وأخذها بعين الاعتبار. حالة الطرق في الاتحاد سيئة، على سبيل المثال، تم شق الطريق التي تربط بين محافظات جزين ومرجعيون والبقاع التي كانت موجودة منذ ١٥ عامًا في عام ٢٠٠٨م. ومنذ ذلك الحين، لم تجر أعمال صيانة، وأصبح الطريق الآن في حالة سيئة، من الضروري إجراء دراسات السلامة على الطرق كشرط مسبق لاختيار المشاريع.		– كما سيتم التنسيق مع السلطات / البلديات المعنية لتحديد الأولويات وفقًا لذلك، كما ستتم مراجعة الدراسات الحالية للطرق والسلامة من قبل المستشارين عند الضرورة.
– كيف ستعرف البلديات نوع المعدات التي يمكن أن تكون مفيدة لها، وكيف يمكن أن تكون مشاركتها وأن يكون لها رأي في عملية الاختيار؟		– بالنسبة للمعدات التي يمكن أن تكون مفيدة للبلديات المعنية، سيتم إجراء دراسة مفصلة من قبل الاستشاريين الذين تم منحهم لتحديد الاحتياجات والضروريات، وبالطبع ستعقد جلسات المشاركة العامة المستقبلية للحصول على ملاحظات وتعليقات حول مشاريع مختارة.

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
– يختلف الوضع الجغرافي لكل محافظة / بلدية، فبعض القرى بعيدة جدا عن الطرق الرئيسية، وبالتالي قد لا تستفيد من هذا المشروع. – ستشارك البلديات أيضًا في اتخاذ القرار المتعلق بالتجهيزات والمكونات الأخرى لهذا المشروع، مثل الطرق التصميم؟ البلديات لديها مشاكل مختلفة مع الطرق الرئيسية. هل سيتم أخذ رأي البلديات واقتراحاتها بعين الاعتبار أم سيقرر مجلس الإنماء والإعمار / وزارة الأشغال والموارد الطبيعية دون استشارة السلطات المحلية؟	لينا سليم قائممقام جزين	– سيقوم الاستشاريون الممنوحون بدراسة الطرق القائمة وسيحددون الطرق ذات الأولوية بناء على عدة معايير بما في ذلك حالة الطرق الحالية على أساس حالة الإسفلت وتدهور الطرق، ومتوسط حركة المرور اليومي، وتحقيق توازن بين المناطق الريفية والحضرية. – يتم التنسيق الكامل مع جميع الأطراف / السلطات / الأطراف المعنية في جلسات المشاركة العامة في المستقبل، التنسيق مع المهندسين وغيرهم من أعضاء المجالس البلدية لدراسة ومناقشة القضايا ذات الأولوية القصوى التي سيتم أخذها في الاعتبار في التصاميم النهائية.
محافظة النبطية – جلسة المشاورات في ٩ يناير ٢٠١٨م		
– ما دور البلديات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالطرق التي سيتم اختيارها لإعادة التأهيل في ظل هذا المشروع؟ هل ستكون هناك اجتماعات مع اتحادات البلديات أو البلديات نفسها في عملية صنع القرار؟ – ما هي طبيعة المشروع بخلاف إعادة تأهيل الطرق؟ – ما هو دور البلديات خلال تنفيذ المشروع؟ هل سيكونون مسؤولين عن الموافقة على المشروع عند الانتهاء؟ – هل الأولوية هي ربط الطرق الرئيسية بين القرى أم الطرق الداخلية داخل القرى؟ – من المفهوم أن البنك الدولي يقوم بتمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق، وسيتم تنفيذ العطاءات والتنفيذ من قبل مجلس الإنماء والإعمار. – هل سيتم توزيع التمويل بالتساوي بين جميع الأقضية؟ – هل تتوقع البلديات جلسة مشاركة عامة أخرى مع مجلس الإنماء والإعمار لمناقشة اختيار الطرق؟ من سيأخذ مبادرة متابعة المشروع – مجلس الانماء والاعمار أم البلديات؟	أحمد كريدي، قائممقام حصبايا	– يتم اختيار المستشارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار. سيقوم هؤلاء الاستشاريون بإجراء الدراسات اللازمة، ثم يعقدون اجتماعات المشاركة العامة مع جميع السلطات المعنية، التي سيتم أخذ مخاوفهم واقتراحاتهم في الاعتبار وتوثيقها عند الضرورة في التقارير التي ستقدم إلى البنك الدولي لمراجعتها. – إعادة تأهيل الطرق الأساسية والثانوية والثالثية بشكل رئيسي، وإجراءات السلامة على الطرق، وتحسين الاستجابة للطوارئ على الطرق. – أثناء التنفيذ، سيكون هناك تنسيق كامل مع جميع السلطات المختصة، والبلديات، الخ. ولكن سيتم الحصول على موافقة من مجلس الإنماء والإعمار / البنك الدولي. سيتم توثيق اقتراح السلطات المحلية لمراجعة البنك الدولي. – الغرض من هذا المشروع هو إعطاء الأولوية للطرق الرئيسية. – لا يقوم البنك الدولي بتمويل المشروع فحسب، بل سيتابع بشكل متواصل طوال دورة حياة المشروع. – سيتم توزيع التمويل بين المحافظات بناءً على معايير الطرق المختارة، بما في ذلك حالة الطرق القائمة على أساس حالة الإسفلت، تدهور الطرق، متوسط حركة المرور اليومي، وسيكون هناك مزيد من التوازن بين المناطق الريفية والحضرية. – يقوم مجلس الإنماء والإعمار، بموافقة البنك الدولي، بتعيين مستشارين يجرون المزيد من جلسات المشاركة وفقًا لسياسات الحماية في البنك الدولي ومرسوم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (المرسوم رقم ٢٠١٢/٨٦٣٣) بمجرد

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
		الوصول إلى هذه المرحلة، وفي غضون ذلك، يمكن للسلطات المحلية الاتصال بالسيد إيلي حلو أو السيد فادي مطر في مجلس الإنماء والإعمار للحصول على توضيحات واقتراحات.
متى سيتم تنفيذ هذا المشروع؟	العديد من الحاضرين	– كون البنك الدولي طلب الانتهاء من مشاركة الأطراف ذا العلاقة في أقرب وقت ممكن، فمن المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع في المستقبل القريب.
– هل البلديات ونقابات البلديات هي الجهات المعنية الوحيدة لهذا المشروع؟ – هل سيكون هناك أي تدخلات أخرى (سياسية) يمكن أن يكون لها تأثير على قرار الطرق المختارة لإعادة التأهيل؟ – هل يجب على اتحاد البلديات إعداد خططهم من الآن؟	بلال شحادة رئيس اتحاد بلديات إقليم التفاح	– بالإضافة إلى الأطراف ذات العلاقة، فإن الوزارات المعنية مثل وزارة الصحة العامة، وزارة البيئة، وزارة الداخلية والبلديات، ومجلس الإنماء والإعمار تشارك أيضا. – إذا كان الأمر كذلك، فإن هذا سيكون تناقضًا مع أهداف ومبادئ البنك الدولي. وقد تم ذكر معايير اختيار الطرق وسيتم مناقشتها أيضًا مع السلطات المعنية والأطراف ذات العلاقة خلال اجتماعات التشاور المستقبلية بمجرد اختيار الطرق. معايير اختيار الطريق هي أساسا فنية وتشمل متوسط حركة المرور اليومية، ومدى تدهور الطرق، وحالة لأسفلت على الطرق الرئيسية. – لها الحرية في إعداد خططها، مع العلم بأن معايير الاختيار قد تم ذكرها بالفعل، سيتم مراجعة هذه الخطط وفقًا للمعايير الموضوعة، وسيتم أخذها في الاعتبار عند الاقتضاء.
– تعاني البلدية من مشاكل سابقة تتعلق بمصادرة الملكية مع مجلس الإنماء والإعمار بسبب التعويضات المعلقة، وقد مر أكثر من عام (المشروع ٨٠٠)، يأتي العديد من الأشخاص المتضررين إلى البلدية ويسألون عن حقهم في تعويضاتهم، كيف تضمنون عدم تكرار ذلك مع هذا المشروع؟	أحمد بركات، بلدية رب ثلاثين	– بالنسبة لكل مشروع من مشروعات البنك الدولي مثل مشروع الطرق والعمالة هذا، ستتخذ جميع الإجراءات الضرورية من قبل لجنة الاستملاك التابعة لمجلس الإنماء والإعمار لضمان أن حقوق التعويض الكاملة للمالكين المتضررين قد تم حجزها قبل تنفيذ المشروع على الرغم من أنه قد تم ذكر ذلك، من المهم ملاحظة أن هذا المشروع سيحاول تجنب الاستملاك إلى أقصى حد ممكن.
– هل سيتم توفير معدات السلامة على الطرق للبلديات أو اتحاد البلديات؟ – هل تم تحديد طرق إعادة التأهيل كما هو موضح في الخريطة؟	وليد أبو نصار، نائب الرئيس، اتحاد بلديات الحاصباني	– يفترض أنها ستُمنح لاتحاد البلديات، على الرغم من أنه سيتم تأكيد ذلك في مرحلة لاحقة عند إجراء دراسات أكثر تفصيلاً، لكن الأولوية ستُمنح للمواقع في الارتفاعات العالية التي تشهد في المقام الأول عواصف ثلجية شديدة. – تعرض الخريطة شبكة الطرق القائمة في المحافظات المعنية، وسيجري اختيار الطرق بشكل إضافي للدراسات من قبل مجلس الإنماء والإعمار / وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع السلطات المحلية ذات الصلة.
محافظة بعلبك الهرمل– جلسة مشاورات بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٨م		
– كيف سيتم توزيع التمويل بين المحافظات؟ – يعد بناء القدرات ودعم التنفيذ في إطار المكون ٣ مسألة بالغة الأهمية، وهو محل تقدير.	علي عساف، رئيس اتحاد بلديات الشلال	– ما زال هذا المشروع في مرحلته الأولية، وبعد إجراء المزيد من الدراسات التفصيلية لتحديد الأولويات والاحتياجات، سيتم تحديد توزيع الأموال بين المحافظات. معايير اختيار الأولويات هي متوسط الحركة اليومية، وظروف الإسفلت وتدهور الطرق.

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
– هل لدينا الحق في وقف المشاريع إذا رأينا أنها لا تتقدم بشكل صحيح أو إذا كان هناك أي قصور ملاحظ؟		– من الممكن التعبير عن أي شكاوى قد يكون لدى المجتمع المحلي أو السكان المحليين من خلال آلية التظلمات الخاصة بالبنك الدولي كما هو مذكور في العرض، وستتم مراجعتها من قبل الأطراف المعنية وسيتم اتخاذ الإجراءات وفقًا لذلك.
– عدد السوريين كما هو مذكور في العرض – ١٢٨،٢٩٣ (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠١٦) – ذلك غير صحيح لأن عددهم أعلى بكثير.		– يمكن أن يكون الأمر كذلك لأن الأرقام المذكورة هنا هي للاجئين السوريين المسجلين، لذلك يمكن أن يكون هناك أرقام إضافية غير مسجلة.
– إن البلديات سعيدة للغاية بهذا المشروع، ولكنها تريد التأكد من أن جميع أعمال الطرق تتم بشكل سليم، وتتم إدارتها بشكل جيد ودراستها بشكل جيد حتى لا يكون من الضروري حفر الطرق مرة أخرى لمزيد من أعمال الأسفلت أو أعمال الصيانة بعد فترة قصيرة وقد تم بالفعل تنفيذ أعمال إعادة تأهيل الطرق في إطار هذا المشروع – حتى لو كان ذلك يعني أنه سيتم تخصيص ٥ كيلومترات فقط مقابل ٢٠ كيلومترًا من الطرق لكل محافظة، فمن الأفضل التأكد من أن هذه الطرق البالغ عددها ٥ كيلومترات مخططة جيدًا لتجنب أي إزعاج مستقبلي.		– لا يزال المشروع في مرحلته الأولية، وبالطبع سوف يتم إجراء الدراسات اللازمة قبل تنفيذ المشروع حسب الاقتضاء من قبل الاستشاريين الممنوحين، مع الإشراف الكامل والمستمر طوال دورة حياة المشروع والتي سيتم مراقبتها بانتظام من قبل البنك الدولي.
– هناك مشروع يجري في بعلبك بتمويل من البنك الدولي، لكن البلديات لا تملك أي فكرة عن تنفيذ المشروع وتود أن تشارك بشكل أكبر في مثل هذه المشاريع. ليس لديهم أي خطط أو رسومات أو دراسات ليكونوا قادرين على التحقق من الأعمال المنفذة والتأكد من أنها تتقدم بشكل صحيح ووفقاً لمعايير المشروع. على سبيل المثال، خلال مشروع سابق يشتمل على أعمال خرسانية، لاحظت البلدية أن المقاول لم يكن في حالة امتثال كامل مع متطلبات السلامة والعمل، وبالتالي أوقفت الأعمال، ولم يستأنف المقاول الاعمال إلا بعد تصحيح ما كان يجب تصحيحه والامتثال للمتطلبات اللازمة. هل سيتم ممارسة رقابة مماثلة على هذا المشروع؟	نصري عثمان، رئيس اتحاد بلديات بعلبك	– في مشاريع البنك الدولي هناك متابعة مستمرة من جانب وحدة إدارة المشروع المعينة والاستشاريين المشرفين الذين سيقدمون الوثائق والتقارير على أساس منتظم / أسبوعي / متكرر وسيتم تصحيح الأخطاء حسب الحاجة لتجنب العقوبات أو وقف أو تأخير الأعمال – يقوم البنك الدولي أيضا بزيارة جميع مواقع العمل بانتظام لمتابعة جميع مسائل السلامة وغيرها.
– يجب على المقاول ضمان توفير التأمين لجميع العمال العاملين في المشروع في حالة وقوع أي حوادث.		– أحد المعايير والمتطلبات الرئيسية للبنك الدولي هو ضمان أن جميع العمال مؤمنون بالكامل، خاصة في حالة وقوع أي حوادث. يجب مراجعة الوثائق ذات الصلة التي تقدم مثل هذه الأدلة التي تبين التغطية التأمينية الكاملة من قبل مجلس الإنماء والإعمار.
– كيف سيتم توزيع المعدات بين المحافظات، خاصة منفاخ الثلج وما شابه؟	إبراهيم نصار، رئيس اتحاد بلديات غربي بعلبك	– سيتم توزيع الكثير من المعدات على أساس المواقع الجغرافية التي هي في أشد الحاجة إلى مثل هذه المعدات، لذا فإن المناطق الجبلية ستحظى بالأولوية على المناطق على ارتفاعات أقل، ولكن ستتم دراستها واختيارها من قبل الاستشاريين الممنوحين.
– هل سيتم تمديد شبكات الصرف الصحي كجزء من مشروع الطرق والعمالة من أجل تجنب الحفريات بعد تنفيذ المشروع؟		– شبكات المياه العادمة ليست جزءًا من خطة الطرق والعمالة، ومع ذلك، سيتم إجراء التنسيق مع جميع البلديات والأطراف المعنية ذات العلاقة حسب الضرورة لضمان إجراء جميع أعمال البنية التحتية بالتنسيق مع بعضها البعض وتجنب إغلاق الطرق مرة أخرى لمزيد من أعمال الحفر والتنقيب مرة أخرى (إلى أقصى حد ممكن).

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
– نود أن نشارك بشكل كامل في تنفيذ المشروع من أجل تسهيل وتسريع تقدم المشروع بأكبر قدر ممكن من السلاسة	سؤال من الحضور بشكل عام	– من الممكن مواكبة التقدم المحرز في المشروع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة التي سيتم إنشاؤها لتوصيل مكونات المشروع ومواقعه الجغرافية حسب الضرورة.
– نشعر بالقلق من أنه بمجرد أن يتم تنفيذ الطرق في إطار هذا المشروع، سيتم حفرها مرة أخرى في وقت قريب جدًا لمزيد من أعمال البنية التحتية، مما يتسبب في تأخير إضافي وموسع في حركة المرور والتلوث الضوضائي، والتوتر، إلخ. نقترح ضمان أن تكون أعمال البنية التحتية كلها منسقة وأجريت في نفس الوقت.	راوية مهدي صلح، جمعية التجمع النسائي	– يتمثل دور مجلس الإنماء والإعمار والاستشاري المعين في ضمان إجراء جميع أعمال التنسيق قبل الشروع في أي تنفيذ لأشغال الطرق حسب الضرورة.
– سيكون من الإيجابي إشراك النساء في أعمال الطرق، رغم أن هذا لا يقبله المجتمع ككل، على سبيل المثال، في إطار مشروع آخر، شاركت بعض النساء في كنس الشوارع قبل الشروع في المشروع على أساس يومي، ومن المأمول أن يمكن تكرار ذلك في هذا المشروع أيضا.	هلا قاسم عقيل، جمعية التجمع النسائي	– إن المشاركة في الدورة التدريبية وتمكين المرأة أمر مهم للغاية بالنسبة للبنك الدولي ويشجع بشدة على هذا المشروع وغيره من المشاريع، وسيتم توثيق هذه الملاحظة.
محافظة البقاع – جلسة تشاور بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨م		
– خلال اختيار الطرق في إطار مشروع الطرق والعمالة، هل سيكون هناك تنسيق مع الجهات المعنية أو هل سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ عمليه الاختيار وحيداً؟	طوني شديد، نائب رئيس اتحاد بلديات البحيرة	– سيقوم مجلس الإنماء والإعمار في لبنان بتعيين مستشار في كل محافظة لدراسة الطرق ذات الأولوية في المكونات الثلاثة للمرحلة الأولى من مشروع الطرق والعمالة، وهي تشمل بشكل أساسي الطرق الرئيسية والثانوية والثالثية وحالة الأسفلت وتدهور الطرق ومتوسط الحركة اليومية التي كانت في السابق. تم دراستها من قبل وزارة الأشغال العامة ثم يتم عقد مشاورات عامة لمناقشة نتائج الاختيارات وجمع الملاحظات والتعليقات.
– نحن غير راضين بشكل عام فيما يتعلق بمختلف المشاريع المتعلقة بمجلس الانماء والاعمار في المنطقة، خاصة بالمقارنة مع مجلس الجنوب ("مجلس الجنوب") الذين بشكل عام يتوافق مع جميع طلباتنا ويلتزم بالمواعيد النهائية في الوقت المناسب.		– يتولى البنك تمويل وإشراف البنك الدولي مع جدول زمني محدد لاستكمال نطاق أعمال المشروع، لذلك، ليس من المتوقع أن تواجه مشاكل مماثلة.
– هناك عدد قليل من مشاريع الطرق الجارية في دير الغزال، ولسوء الحظ، لا نرى أي نتائج إيجابية بشكل عام في مشاريع الطرق هذه.	جورج أبو فيصل نائب رئيس بلدية دير الغزال	– كما سبق ذكره، فإن المشروعات التي يمولها البنك الدولي بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار تضمن امتثال المقاول المستمر لجميع المتطلبات المحددة للمشروع مع تحقيق نتائج إيجابية. لأي ملاحظات أو مخاوف أخرى، يرجى الاتصال بالسيد إيلي حلو في مجلس الانماء والاعمار.
محافظة شمال لبنان المحافظة – جلسة مشاورات في ١٦ يناير ٢٠١٨م		
– هل سيتم التنسيق مع الأطراف المعنية ذات العلاقة أو هل سيقوم مجلس الإنماء والإعمار القيام باختيارات الطرق دون استشارة؟	إيمان الرافعي، قائمقام زغرتا	– سيعين مجلس الإنماء والإعمار مستشاراً في كل محافظة لدراسة الطرق ذات الأولوية في المكونات الثلاثة للمرحلة الأولى من مشروع الطرق والعمالة، ثم ستعقد جلسات المشاركة العامة للمناقشة، وردود الفعل والاقتراحات.
– في كل قضاء هناك عدد من الطرق. ما هي معايير اختيار الطرق ذات الأولوية؟	رويدة ياغي، رئيس قسم الهندسة، اتحاد بلديات البترون	– تشمل معايير اختيار الطريق في إطار مشروع الطرق والعمالة الطرق الرئيسية والثانوية والثالثية، وظروف الاسفلت الحالية / تدهور الطرق، ومعدل الحركة اليومية، والتوازن بين المناطق الريفية والحضرية. سيتم عقد المزيد من جلسات المشاركة العامة في مرحلة لاحقة من المشروع لمناقشة نتائج الاختيارات وجمع التعليقات والمخاوف.

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
– ستستغرق عملية إعادة التوطين والاستحواذ فترة طويلة كما كان الحال مع العديد من المشاريع الأخرى التي تم التخطيط لها منذ عقود.		– خلال المرحلة الأولى من مشروع الطرق والعمالة، سيتم إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وبعد الموافقة عليه سيتم الاستملاك، إن وجد، بالتوازي مع التصميم. سيعالج قسم نزع الملكية في مجلس الانماء والاعمار جميع الاستملاكات.
متى يبدأ التنسيق بين البلديات والمستشارين الممنوحين؟	جيسي فرنجية، مهندس مدني، اتحاد بلديات زغرتا	– بتقدم المشروع سيتم تنفيذ التنسيق / المشاورات في أقرب وقت بعد الانتهاء من هذه المرحلة من المشاورات، وبمجرد الحصول على موافقة من مجلس الإنماء والإعمار / البنك الدولي على المضي قدماً.
– يمكن للبلديات طلب ضمان بنكي من المقاول وأثناء تسليم المشروع، يجب على ممثل من البلدية المعنية الموافقة على الأعمال.	ديما حمصي، مدير، اتحاد بلديات الفيحاء	– تضمن وحدة إدارة المشروع التي يكلفها البنك الدولي بالفعل أن يوفر المقاولون المكلفون جميع المستندات والوثائق اللازمة، يعطي البنك الدولي ومجلس الإنماء والإعمار الموافقة على الانتهاء من المشروع واستقباله مع الأخذ في الاعتبار أي وجميع التعليقات من الأطراف المعنية ذات العلاقة حسب الضرورة.
– في مرحلة الدراسة، من المهم التواصل مع جميع السلطات / البلديات ذات الصلة لأن هناك العديد من القرى غير المدرجة في اتحاد البلديات. – هناك بعض الطرق في المرتفعات العالية في الجبال التي يجب إغلاقها خلال فصل الشتاء. ما هي أنواع المعدات التي يمكن أن تكون مفيدة لنا؟	ربى الشفشق، قائممقام بشري	– سيتم تحديد جميع الأطراف المعنية والجهات ذات العلاقة عند الضرورة وسيكون هناك تنسيق كامل مع جميع الأطراف. – يمكن للطرق الجبلية الاستفادة من المعدات كما هو مذكور في المكون الثاني من المشروع بما في ذلك الجرافات ذات العجلات، ونافخات الثلج، وموزعات الملح، وسيقوم الاستشاريون الممنوحون من قبل المجلس بإجراء الدراسات اللازمة لتحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية القصوى واحتياجات كل منها.
محافظة عكار – جلسة مشاورات في ١٦ يناير ٢٠١٨م		
– هذا مشروع جيد للغاية ونأمل أن يتم تنفيذه بدون أي مشاكل.	اماني نافع، لجنة المرأة اللبنانية الديمقراطية	يتم تنفيذ مشاريع البنك الدولي بشكل منتظم للغاية في لبنان والمنطقة، وسيتم توثيق هذه الملاحظة.
محافظة جبل لبنان – جلسة مشاورات بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٨م		
– أي طرق سيتم اختيارها من ٥٠٠ كم من الطرق المخصصة لهذا المشروع؟ – أليس من المفترض أن تقرر البلديات ما هي الطرق ذات الأولوية القصوى في نطاق هذا المشروع؟ لا تشمل بعض اتحادات البلديات جميع البلديات التي تعاني أساسًا من ظروف طرق سيئة والأحداث العاصفة الثلجية الشديدة وتعاني من قصور شديد في المعدات وتدابير السلامة وما إلى ذلك.	نجوى سويدان، قائممقام جبيل	– يركز مشروع الطرق والعمالة هذا بشكل رئيسي على الطرق الرئيسية والثانوية والثالثية الموجودة في جميع المحافظات السبع ضمن نطاق هذا المشروع، باستثناء بيروت. – يأخذ المستشارون، تحت إشراف البنك الدولي، في اعتبارهم الشواغل ووجهات النظر التي أثارتها جميع الأطراف المعنية وذات العلاقة. كما أن لدى البنك الدولي سياسات خاصة تتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية وذات العلاقة، وسيتم توثيق جميع ملاحظاتهم ومقترحاتهم ومراجعتها والنظر فيها أثناء تصميم المشروع وتنفيذه.
– كيف سيتم توزيع المكون الثاني من المشروع الذي يتضمن شراء مواد ومعدات مثل المنافيخ الثلجية، والرافعات ذات العجلات ومعدات أخرى بين المحافظات؟	نقولا الهبر اتحاد بلديات الجرد الأعلى وبحمدون	– سيتم إجراء دراسات مفصلة من قبل الاستشاريين في مرحلة لاحقة لتوزيع المعدات، ولكن ستعطى الأولوية في نهاية المطاف للمناطق الجغرافية الواقعة في المرتفعات الجبلية العليا، في مقابل المواقع الأقل، التي تشهد المزيد من العواصف الثلجية والطقس القاسي.

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
– يرجى تقديم تعريف للطرق الرئيسية.	سؤال طرح من قبل الحضور العام	– توفر الطرق الأساسية الرابط بين القرى أو بين المدن والقرى، وتشمل أيضًا الطرق الرئيسية داخل القرى والمدن.
– خلال دراسة واختيار الطرق ذات الأولوية القصوى، هل سيتم تعيين مكتب خاص للقيام بالأعمال؟ – إذا كان مشروع الطرق والعمالة يتطلب مصادرة جزئية ضمن مرسوم قائم، أليس من الضروري تأمين التعويضات لتغطية رسوم الاستملاك الكاملة للمرسوم الحالي؟	غدير حمادة، مهندس، القسم الفني، اتحاد بلديات الشوف السويجاني	– نعم، سيوكل مكتب خاص / مستشار تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي للقيام بدراسات المشروع والمشاورات. – لن يكون هناك تعويض كامل إلا للمناطق المتأثرة التي تتطلب استملاك في نطاق مشروع الطرق والعمالة.
– تعد عمليات الاستملاك من قبل مجلس الإنماء والإعمار قضية حساسة للغاية. قد تنشأ الحاجة إلى الاستملاك في نطاق مشروع الطرق والعمالة الذي قد يظل معلقًا لفترات زمنية طويلة مثل حالة طريق "سيد الهادي" على سبيل المثال، حيث ما زال الاستملاك ("وضع اليد") معلقًا حتى الآن نتيجة للتعديات التي لم يتم حلها، ولا يتوفر هنا أي ممثل من مجلس الإنماء والإعمار هنا اليوم لشرح سبب (أسباب) التأخير (التأخيرات). – ما هي مدة المشروع؟ – ما هي معايير اختيار المشاريع؟ هل سيتم تنفيذها بالفعل أم هل سيكون هناك تدخل سياسي؟ لأنه إذا كان الحال كذلك، فإن وجودنا هنا اليوم عديم الجدوى ومضيعة للوقت. – لقد أجرينا دراسات حديثة جاهزة للتنفيذ، هل سيتم أخذها في الاعتبار، لأننا مستعدون للتنسيق الكامل مع الأطراف المعنية؟	محمد درغام، رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية لبيروت	– كما ذكر في العرض التقديمي، سيتجنب مشروع الطرق والعمالة إلى أقصى حد ممكن أي عمليات استملاك، وتنص سياسة البنك الدولي على تعويض الأطراف المتضررة وملاك الأراضي والمتعدون المحتملين حسب الضرورة. وإذا كانت القوانين الوطنية قاصرة في هذا الجانب، فسيملأ البنك الدولي فجوات السياسة، على سبيل المثال في حالة مشروع سد بسري، يتم تعويض جميع مالكي الأراضي المتضررين بشكل عادل ماليًا أو غير ذلك قبل تنفيذ المشروع. – إذا طلب البنك الدولي الانتهاء من مشاركة الأطراف ذات العلاقة في أقرب وقت ممكن، فمن المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع في المستقبل القريب. – لا توجد سياسة في هذا المشروع، تتمثل سياسة البنك الدولي في ضمان تنفيذ جميع المعايير كما هو مذكور بما في ذلك الطرق الرئيسية / الثانوية / الثالثة، ومتوسط حجم حركة المرور اليومي، وحالة الأسفلت / تدهور الطرق، وتحقيق توازن متساو بين المناطق الريفية والحضرية بشكل منهجي، وهناك ستكون المتابعة المستمرة لضمان الامتثال والتنفيذ الملائمين طوال دورة حياة المشروع دون أي تدخل سياسي، حيث يركز هذا المشروع على الاختيارات عبر المعايير الفنية المذكورة. – إذا رأى الخبير الاستشاري أن الدراسة مجدية وملائمة للغرض من نطاق أعمال مشروع الطرق والعمالة، فيمكنها أخذها في الاعتبار، وهذا يمكن أن يوفر الوقت.
– ماذا إذا كانت أعمال مشروع الطرق والعمالة لها تأثير على الطرق المجاورة؟ وهو الأمر الذي قد يثير قضايا استملاك. هل يؤخذ هذا بعين الاعتبار من قبل مجلس الإنماء والإعمار؟ – هل تعطى الأولوية لبعض المحافظات على غيرها؟	مروان صالحة، اتحاد بلديات المتن الأعلى	– إذا كانت هناك حاجة للاستملاك، والتي سيتم تجنبها إلى أقصى حد ممكن، فإن مجلس الإنماء والإعمار سيأخذ ذلك في الاعتبار ويتخذ الخطوات اللازمة وفقاً لسياسات القانون والبنك الدولي ذات الصلة المذكورة. – يقوم الاستشاريون الذين تم تكليفهم بدراسة أوضاع الطرق القائمة داخل المحافظات السبع في نطاق هذا المشروع، وسيتم إعطاء الأولوية بناء على المعايير بما في ذلك الطرق الأولية / الثانوية / الثالثة، ومتوسط حجم حركة المرور اليومية، وحالة الإسفلت / التدهور. الطرق وتوازن متساو بين المناطق الريفية والحضرية.

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
– أقترح أن تلتقي اتحادات البلديات في الأقضية ذات الصلة، وأن تختار الطرق ذات الأولوية في نطاق أعمال هذا المشروع، وأن تنسق مع وزارة الاشغال العامة والنقل للدفع نحو إعادة تأهيل هذه المشاريع.		– سيتم عقد جلسات التشاور مع البلديات والنقابات وغيرها، من قبل الاستشاري الممنوح، وسيتم أخذ جميع المخاوف والاقتراحات بعين الاعتبار وتوثيقها لمراجعة البنك الدولي حسب الضرورة.
– تشارك وزارة الاشغال العامة والنقل بشكل رئيسي في الطرق الرئيسية، بينما تتولى اتحادات البلديات مسؤولية الطرق الثانوية والثالثية. ليس لدينا الحق في اختيار الطرق ذات الأولوية في هذا المشروع، لذلك نحن قلقون من أن وجودنا هنا هو مضيعة للوقت. هذا يخلق الارتباك فيما يتعلق بدورنا الفعلي.		– يتم إجراء جلسات المشاورات الحالية من أجل شرح مكونات المشروع للجمهور، وجوانب إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين، والحصول على ردود الفعل والاقتراحات والتعليقات. كما تهتم اتحادات البلديات بالطرق التي تقع ضمن اختصاصها وتشترك في تخطيطها. لأي مخاوف إضافية، يرجى الاتصال بالسيد إيلي هلو أو السيد فادي مطر ممثلا عن مجلس الإنماء والإعمار.
– هل سيتم التنسيق بين جميع اتحادات البلديات والاستشاريين؟	ناهدة رسلان صالحة، جمعية المرأة في رأس المتن	– تتمثل سياسة البنك الدولي في ضمان التنسيق الكامل بين جميع الأطراف المعنية ذات العلاقة، ويشمل ذلك جميع اتحادات البلديات.
– هل يشمل هذا المشروع أعمال البنية التحتية؟		– لا يتم تضمينها في نطاق أعمال مشروع الطرق والعمالة، ولكن سيكون هناك تنسيق كامل مع السلطات المسؤولة عن البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، والأشغال العامة، وما إلى ذلك، لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الفترات غير الضرورية والمتكررة / الطويلة من أعمال الطرق.
– إن التنسيق الكامل بين جميع الإدارات / الوزارات في مجال البنى التحتية أمر لا بد منه لتجنب المزيد من الإزعاجات بسبب عرقلة الطرق بسبب الحفريات، والمزيد من التأخير وحركة المرور وعدم الرضا العام.		– قبل البدء في المشروع، يعود الأمر إلى المقاول مع الاستشاريين المشرفين لضمان التنسيق الكامل مع جميع البلديات والسلطات ذات الصلة حسب الضرورة، وحتى الآن لا تعاني المشاريع التي يمولها البنك الدولي من هذه المشكلة.
– يمثل المكون الثاني من مشروع الطرق والعمالة لتحسين القدرة على الاستجابة للطوارئ على الطرق مكونًا مهمًا للغاية في هذا المشروع. لا تمتلك بلدية بحمدون أي معدات أو مواد كما هو وارد في العرض التقديمي، ولا سيما بالنظر إلى أحوال الطقس لدينا في فصل الشتاء. سيكون من الجيد إذا تم بحثنا واختيارنا كأولوية في نطاق هذا المشروع.		– كما ذكر، سيقوم الاستشاريون بإجراء جميع الدراسات اللازمة لاختيار المناطق الجغرافية ذات الأولوية وسيتم توثيق هذا الاقتراح.
– أدرك أننا هنا اليوم لفهم كامل نطاق هذا المشروع والأطراف المتعددة ذات العلاقة، لكن لسوء الحظ، لا نرى الأطراف المعنية هنا. يبدو لنا أنه على الرغم من أن هذا مشروع مهم للغاية، ونحن سعداء به، فإنه لا يؤخذ على محمل الجد لأن الأطراف المعنية غير موجودة، وهذا في الأساس مضيعة للوقت. نعتذر ولكننا سنغادر الجلسة.	مارلين قهوجي، قائممقام الشوف	– ELARD هي الاستشاري البيئي لمشروع الطرق والعمالة، وسنبذل قصارى جهدنا للإجابة عن أي أسئلة أو مخاوف قد تكون لديكم، وبالطبع سيتم توثيق المخاوف التي أثيرت الآن.
– كيف يمكن أن نأخذ هذا الرد على محمل الجد إذا لم تكن الأطراف المعنية موجودة هنا على الرغم من أننا متحمسون لهذا المشروع وتركنا واجباتنا للقدوم وحضور هذا الاجتماع؟ – غادر العديد من الحاضرين المبنى.	نجوى سويدان، قائممقام الجبيل	– بالنسبة لأية مخاوف لديكم وفي حال وجدتك أن إجاباتنا أو ردودنا كافية، يرجى الاتصال بالسيد إيلي حلو أو السيد فادي مطر في مجلس الإنماء والإعمار.

الأسئلة / الملاحظات	الشخص الذي تطرق للموضوع	الإجابة (من قبل استشاريي الاستشاري ELARD)
– يجب على كل بلدية واتحاد البلديات عقد اجتماع منفصل مع الاستشاريين المعينين في هذه المرحلة، حيث أنه ليس من الواضح لنا ما هي تفاصيل المشروع وما هو دورنا.	مارلين قهوجي، قائممقام الشوف	– هذا المشروع الآن في مرحلة الإطار ولم يصل إلى مرحلة مفصلة، بمجرد الوصول إلى هذه المرحلة، سيتم إجراء المزيد من الاجتماعات مع السلطات المعنية والأطراف ذات العلاقة.
– المكون الثاني مهم جدا بالنسبة لنا، لا سيما بالنظر إلى عدم وجود القدرة على الاستجابة للطوارئ على الطرق، ونأمل أيضا أن يتم النظر فيها أثناء الاختيار. لقد أرسلنا في السنة والنصف الماضية اقتراحات إلى السلطة المعنية حول كيفية تحسين السلامة على الطرق في منطقتنا مع تنفيذ لوحات السلامة والرادارات ومضبات الطرق وما إلى ذلك، وحتى هذا التاريخ لم نتلق ردا على القول بأن اقتراحاتنا ليست ضرورية على سبيل المثال.		– نفس النقطة الواردة أعلاه
– نقترح أيضا أن يتضمن مشروع الطرق والعمالة توزيع الرادارات، ليس فقط على الطرق السريعة، ولكن أيضا على الطرق الجبلية، سيؤدي ذلك إلى تقليل الوفيات والحوادث عن طريق فرض تدابير مناسبة لمراقبة السرعة وسيشمل وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الاشغال العامة والنقل. وعلى هذا النحو، كان البنك الدولي سيقوم بتمويل مشروع لا يستفيد فقط من تدابير السلامة، بل من توليد بعض الإيرادات للسلطات المعنية. ونعتقد أن تنفيذ الرادارات أكثر أهمية من سفلتة الطرق.		– هذه توصية مهمة يجب توثيقها، ويرجى ملاحظة أنها مشمولة بالمكونين الثاني والثالث من هذا المشروع بمبلغ إجمالي قدره ١٥ مليون دولار.
– ١٥ مليون دولار لتحسين السلامة على الطرق، والمعدات وبناء القدرات غير كافية عند توزيعها على المحافظات السبع. يجب على وزارة الداخلية إجراء دراسة وطنية في هذا الصدد وإعادة النظر في المبلغ المخصصة.		
– من المهم أن يتم الكشف عن جميع الدراسات التي أجريت بشكل كامل.		– نعم، إنها سياسة البنك الدولي للإفصاح الكامل عن جميع النتائج والمستندات والتقارير بحيث يتم إتاحة جميع المعلومات للجمهور.

١٠-٢ آلية معالجة التظلمات

كما هو مذكور في وثيقة تقييم المشروع، تعمل آلية فعالة ومستجيبة على تسهيل تقدم المشروع من خلال الحد من خطر أن تؤدي الشكاوى التي لم تتم معالجتها في نهاية المطاف إلى تأخيرات في البناء، أو إجراءات قانونية مطولة، أو اهتمام عام معاكس. الهدف الرئيسي من الية معالجة التظلمات/الشكاوى هو توفير وسائل واضحة ومسؤولة للمستفيدين من المشروع والأشخاص المتضررين لتقديم الشكاوى والمخاوف من التوترات المحتملة والشعور بالاستبعاد، وكذلك السعي للحصول على الحلول عندما يعتقدون أنهم تضرروا من المشروع. سيتم التحقق من التصميم النهائي لآلية معالجة التظلمات/الشكاوى وتعديله حسب الحاجة أثناء تنفيذ المشروع بالتشاور مع الاطراف المعنية ذات العلاقة لضمان ملاءمته وسهولة استخدامه. استنادًا إلى أفضل الممارسات، يجب أن يشتمل نظام إدارة الموارد الأساسي النهائي المؤسسي على نظام يتضمن الخطوات الأساسية التالية:

- **القبول/الاستلام**: ضمان وجود قنوات متعددة لتلقي الشكاوى لضمان إمكانية الوصول على نطاق واسع.
- **الفرز والمعالجة**: يجب أن يكون هناك نظام لتصنيف وتخصيص الأولوية وتوجيه الشكاوى إلى الجهة المناسبة للتعامل معها وحلها.
- **الإقرار والمتابعة**: يجب الاعتراف بالشكاوى (كتابياً). يجب أن يحدد الإقرار باستلام الشكوى عملية معالجة الشكوى، وأن يقدم تفاصيل الاتصال، وأن يشير إلى المدة التي يحتمل أن يستغرقها حل التظلم. يجب أن تكون جداول المواعيد واضحة للجمهور.
- **التحقق والتحري والتحرك**: يجب أن يتم الحكم على استحقاقية الشكوى طبقاً لمعايير محددة بوضوح. يجب أن يكون المحققين محايدين وليس لهم مصلحة في النتيجة. ينبغي اتخاذ إجراء بشأن كل شكوى.
- **الرصد والتقييم**: يجب أن تكون هناك عملية لتتبع التظلمات/الشكاوى وتقييم التقدم المحرز لحل التظلمات. يجب أن تكون هناك مؤشرات لقياس مراقبة الشكاوى وحلها، يتم عرضها على أفضل وجه من خلال لوحة معلومات بيانية بسيطة. إذا كانت هناك بيانات يتم جمعها، فيجب استخدام هذه البيانات لإجراء تغييرات في السياسة و / أو العملية لتقليل التظلمات المماثلة في المستقبل.
- **التغذية الراجعة**: يجب ان يتم مسح يتضمن لمقدمي الشكاوى لمعرفة مدى رضاهم وردودهم على مصداقية العملية. يجب أن تكون التغذية الراجعة متاحة بشكل علني عام، ويجب أن تعترف الية معالجة التظلمات/ الشكاوى بحق الاستئناف وتطبقه. يجب إعلام المجتمعات المستهدفة والأطراف الأخرى المهتمة بهذا الحق، إذا تم الإقرار به.
- **التحليل**: يجب أن تكون هناك عملية لتحليل فاعلية الية معالجة التظلمات/الشكاوى بشكل دوري، ضمن إطار زمني محدد.

سيتم الإفصاح عن الية معالجة التظلمات المقترحة لهذا المشروع كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين وجعلها متاحة للجمهور. وستكون الية معالجة التظلمات متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة التي يمكنها استخدام هذه الآلية لتقديم الاقتراحات والمخاوف والشكاوى المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك المخاوف البيئية. يمكن إرسال الشكاوى والاقتراحات والشواغل عن طريق البريد الإلكتروني والبريد والهاتف (من خلال الخط الساخن)، والرسائل النصية، أو شخصياً أو عبر وسائل أخرى. سيتم الإفصاح عن رقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني وعنوان تلقي الشكاوى بين السكان وسيتم نشرها في مواقع المشروع بمجرد سريان المشروع.

يجب أن تكون جميع الاعتراضات على استملاك الأرض مكتوبة، بلغة يفهمها ويعرفها الأشخاص المتضررين من المشروع، وأن تقدم إلى مجلس الإنماء والإعمار أو الاتصال المباشر أو مع أطراف ثالثة مع مجلس الإنماء والإعمار في حالة الأشخاص الأميين. يجب بذل محاولات لتسوية التظلمات ودياً. يجب أن يكون الإجراء الخاص بالتعامل مع التظلمات كما يلي:

- يمكن أن توجه الشكاوى صغيرة الحجم إلى المقاول المتعاقد معه أو مهندس الموقع (انظر المستويات المختلفة أدناه). ولكن يجب تسجيل جميع الشكاوى بغض النظر عن حجمها في وحدة إدارة المشروع. لذلك، ستنشئ وحدة إدارة المشروع سجلاً لآلية الشكاوى والمنازعات المتعلقة بإعادة التوطين / التعويضات.

- يجب نشر وجود وشروط الوصول إلى هذا السجل (أين ومتى وكيف) على نطاق واسع داخل المجتمع / البلدة كجزء من المشاورة المضطلع بها للمشاريع الفرعية بشكل عام. علاوة على ذلك، يجب أن تتوفر المعلومات حول كيفية الوصول إلى الية معالجة التظلمات من خلال لوحات الإعلانات، وموقع مجلس الانماء والاعمار، إلخ.
- تشكل لجنة من الأشخاص المطلعين، من ذوي الخبرة في مجال (مجالات) المشروع الفرعي، على المستوى المحلي، كهيئة للتعامل مع المنازعات / التظلمات الابتدائية. هذه المجموعة من الوسطاء الذين يحاولون الوساطة الودية في الدرجة الأولى تتكون من قادة المجتمع المحلي / رئيس البلدية، ومدير وحدة إدارة المشروع، والمستشارين القانونيين للمجموعات الاجتماعية / منخفضة الدخل / الفئات الضعيفة وقضايا النوع الاجتماعي. سيتم إنشاء لجنة الوساطة هذه على المستوى المحلي من قبل وكالة التنفيذ على أساس "حسب الحاجة" (بمعنى أنه سيتم تحديده عندما يحدث نزاع في مجتمع معين).
- عندما يتم تسجيل التظلم / النزاع وفقا لإجراءات التسجيل المذكورة أعلاه، سيتم إنشاء لجنة الوساطة، وسيتم تنظيم اجتماعات الوساطة مع الأطراف المعنية.
- سيتم تسجيل محاضر الاجتماعات.
- سيتم نشر وجود هذه الآلية الابتدائية على نطاق واسع على الأشخاص المتضررين كجزء من التشاور الذي تم في إطار المشروع الفرعي بشكل عام. من المهم أن يتم تشكيل لجان الوساطة هذه بمجرد أن يبدأ إعداد خطة عمل إعادة التوطين.
- يجب معالجة المنازعات التي يتم توثيقها من خلال الدراسات الاجتماعية – الاقتصادية على سبيل المثال عن طريق آليات الوساطة المناسبة التي يجب أن تكون متاحة لتلبية المطالبات والنزاعات والتظلمات في هذه المرحلة المبكرة.
- يجب تطوير استمارة للمطالبات ويتم جمع هذه الاستمارات على أساس ربع سنوي في قاعدة بيانات على مستوى المشروع الفرعي.
- مستويات آلية معالجة التظالم:
  - المستوى الأول: يمكن تقديم الشكاوى والقضايا البسيطة، أو المخاوف أو المقترحات المتعلقة بتنفيذ المشروع، شفوياً أو كتابياً، من خلال البريد، أو البريد الإلكتروني، أو رسالة نصية، أو وسائل الإعلام الاجتماعية إلى مدير الموقع / مهندس البلدية المعنية بالمشروع الفرعي. في حالة تقديم شكوى شفوية، سيتم كتابتها على الورق من قبل وحدة الاستقبال. على هذا المستوى، ينبغي حل المشكلات في غضون أسبوع واحد كحد أقصى.
  - المستوى الثاني: إذا لم يكن الشخص راضيًا عن عمل مكتب مدير الموقع أو كانت الشكوى تتعلق بنزاع على الأرض، يمكن للأشخاص المتضررين من إيصال الشكوى إلى لجنة الوساطة. يتم حل المشكلة خلال مدة أقصاها أسبوعان.
  - المستوى الثالث: إذا كان الشخص غير راضٍ عن قرار لجنة الوساطة، يمكنه رفع الشكوى إلى رئيس الإدارة المعنية في مجلس الإنماء والإعمار. بمجرد استلام رئيس الإدارة المعنية للشكوى، يجب حلها خلال مدة أقصاها أسبوعان.

إذا كان التظلم يتعلق بتقييم الأصول، فقد يحتاج الخبراء إلى طلب إعادة تقييم الأصول، وهذا قد يتطلب فترة زمنية أطول. في هذه الحالة، يجب إخطار الشخص المتضرر بأنه يتم النظر في شكواه.

يتم تعيين شخص معين في كل مستوى ليكون مسؤولاً عن استلام وتسجيل استلام كل شكوى، سواء تم استلامها شفهياً أو كتابياً. سيتم إتاحة معلومات الاتصال الخاصة بالشخص المعين للجمهور قبل بدء تنفيذ المشروع. في نهاية كل شهر عند بدء المشروع، يقوم الشخص المعين بتقديم تقرير إلى وحدة إدارة المشروع عن عدد الشكاوى الجديدة الواردة وموضوعها، وحالة الشكاوى، إن وجدت، التي ما زالت قيد الحل. كما يقوم التقرير بإبلاغ وحدة إدارة المشروع بالشكاوى التي لا يمكن حلها على المستويات الأدنى ويتم رفعها إلى اهتمام مدير وحدة إدارة البرنامج. تجمع وحدة إدارة المشروع المعلومات المتلقاة في تقرير حالة كل ربع، يشير التقرير إلى عدد الشكاوى وموضوعها. كما يقدم تقرير الحالة ربع السنوي معلومات حديثة عن عدد وموضوع الشكاوى التي تم حلها والطريقة التي تم بها حلها. وستتاح تقارير الحالة الفصلية للرصد الخارجي وللبنك الدولي لأغراض الإشراف على المشاريع وتقييم المشاريع.

لا تستبعد آلية معالجة التظلمات/الشكاوى العملية القانونية الرسمية المنصوص عليها في القانون الوطني. إذا ظل التظلم بدون حل بعد تطبيق عملية آلية معالجة التظلمات، يمكن للشخص المتضرر أن يشرع في إجراءات قانونية وفقا للقانون الوطني ويجوز له اللجوء إلى محكمة الاستئناف حسب ما يقتضي الأمر.

يوضح الشكل رقم ١٠-١ آلية معالجة التظلمات المقترحة.

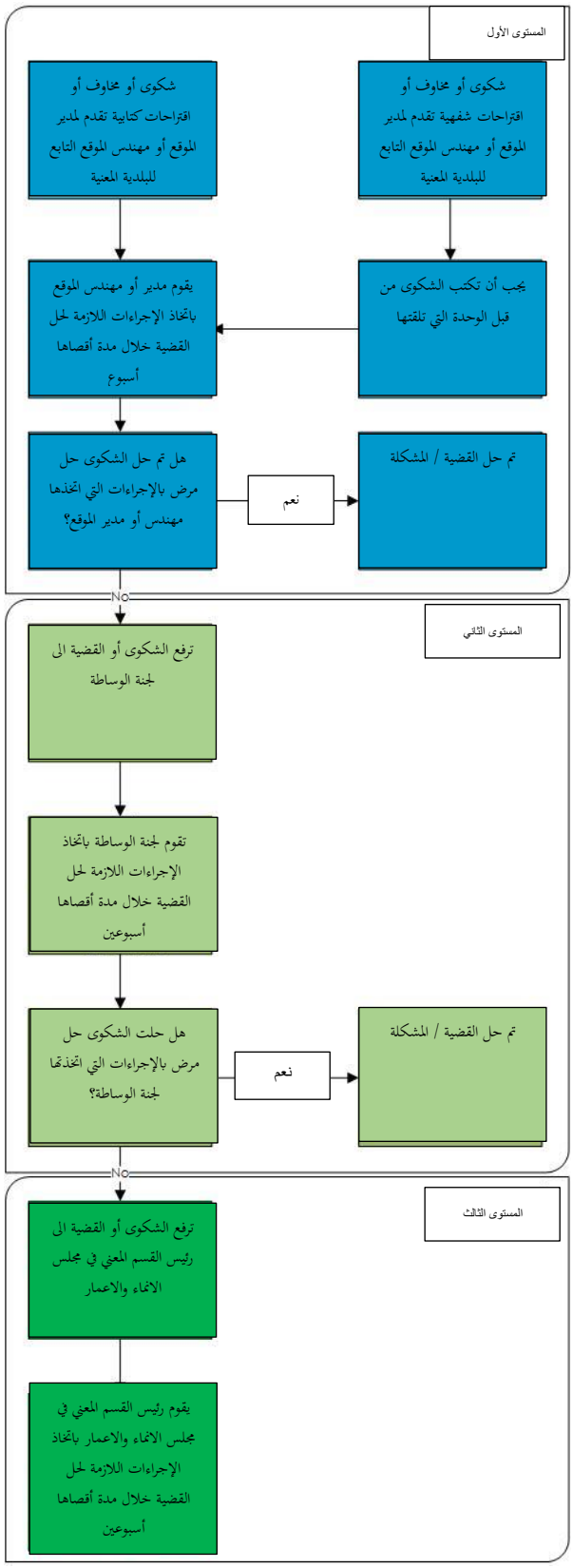

الشكل البياني رقم ١٥ (١٠-١) رسم توضيحي لآلية معالجة التظلمات

١٠-٣ المبادئ التوجيهية لإشراك الأطراف المعنية

يجب تطوير **خطة إشراك الأطراف المعنية** في مرحلة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، ويعتبر إشراك الأطراف ذات العلاقة مهماً لبناء علاقات بنائه والحفاظ عليها بمرور الوقت، ويعتبر ذلك الامر حيوياً لضمان كون مشاريع التنمية ملائمة ومستدامة. وتشير خطة اشراك الأطراف ذات العلاقة إلى حوار موضوعي بين مقترح المشروع والجهات ذات العلاقة من خلال مجموعة من الأنشطة والنهج، يتضمن تبادلاً المعلومات وتشاوراً، ويمتد الى المشاركة والتفاوض والشراكات. يجب أن تعكس طبيعة وتكرار هذه المشاركة مستوى مخاطر وتأثيرات المشروع. يتمثل أحد أغراض خطة إشراك الأطراف ذات العلاقة في إنشاء عملية توفر الفرص للأطراف ذات العلاقة للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم، وتسمح لمقدم المشروع بالنظر فيها والاستجابة لها.

يعد إشراك الأطراف ذات العلاقة أثناء التصميم والتنفيذ والتشغيل أمرًا مهمًا لأنه:

- يعطي الناس صوتاً حول الكيفية التي تؤثر بها المشاريع أو السياسات على حياتهم
- يتيح المزيد من المسؤولية للأشخاص المعنيين لضمان اكتمال الأعمال
- يولد الإحساس بالملكية والشفافية إذا بدأ مبكراً في عملية التنمية
- يوفر فرصًا للتعلم لكل من فريق المشروع والأطراف ذات العلاقة نفسها
- يشمل آليات واضحة للاستجابة لاهتمامات الناس واقتراحاتهم وتظلماتهم
- يقمع عمليات الترهيب أو الإكراه
- يبني القدرات ويعزز المسؤولية وهو ضروري للاستدامة.

يتم التأكيد على أهمية "تطوير واستمرارية العلاقات بشكل نشط مع المجتمعات المتضررة والأطراف الأخرى ذات العلاقة طوال فترة المشروع، وليس خلال مرحلة الجدوى الأولية فقط" في توجيهات مؤسسة التمويل الدولية: "إشراك الأطراف ذات العلاقة: دليل الممارسات الجيدة للشركات ممارسة الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة (٢٠٠٧م)".

يجب إعداد خطة إشراك واستشارة الأطراف ذات العلاقة وفقًا لتوجيهات مؤسسة التمويل الدولية وكذلك مبادئ التعادل واستناداً إلى الضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي (السياسة التشغيلية رقم ٤ ٠-١بشأن التقييم البيئي والسياسة التشغيلية رقم ٤،١٢ بشأن إعادة التوطين غير الطوعي.

ينبغي أن تكون مشاركة الأطراف ذات العلاقة خالية من التلاعب والتدخل والإكراه والترهيب، وأن يتم ذلك على أساس معلومات مناسبة وفي الوقت المناسب ومفهومة ويمكن الوصول إليها، ومناسبة ثقافيًا. تتألف الخطوات والأهداف الرئيسية لخطة إشراك الأطراف ذات العلاقة من:

- تحديد هوية الأطراف ذات العلاقة وتحليلها: قد تشمل الأطراف ذات العلاقة مجموعات المجتمع المحلي المتضررة (النساء والرجال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة إلخ) أو الأفراد وممثليهم الرسميين وغير الرسميين والسلطات العامة الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، ومجموعات ذات اهتمامات خاصة، أو شركات خاصة.
- تخطيط وتنفيذ عملية تحسن التواصل بين مقدم الاقتراح (أي مجلس التنمية وإعادة الإعمار) والأطراف المختلفة ذات العلاقة. يجب إتاحة الفرص للأطراف ذات العلاقة للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم، وللمقترض أن يستجيب لهم.
- تأطير كيف سيتم التعامل مع كل طرف من الأطراف ذات العلاقة وفي أي مرحلة من مراحل التصميم والتطوير والتشغيل.
- التأكد من أن الأشخاص أو الكيانات التي قد تتأثر، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، من قبل المشروع على دراية بمكوناته وفهمها.
- معالجة مخاوف الأطراف ذات العلاقة باستخدام نهج شفافة وشاملة.

- الإفصاح عن المعلومات: تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي وجميع المواد المرتبطة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي – نسخ ورقية ونسخ الكترونية – ستتاح للأطراف ذات العلاقة في مواقع يسهل الوصول إليها (مواقع الويب أو البلديات أو اتحادات البلديات...) من وقت تطويرها وطوال المشروع التنفيذ.
- أنشطة المشاورة في المشروع: يمكن تحقيق ذلك من خلال جلسات استماع عامة في مختلف المناطق، واجتماعات مجموعات التركيز مع مجموعات محددة (مثل النساء، والمسنين، والشباب، إلخ)، والاجتماعات والمقابلات، واستطلاعات الرأي، إلخ.
- انشاء الية معالجة التظلمات كما هو موضح أعلاه لتوفير وسائل واضحة وخاضعة للمساءلة للأشخاص المتضررين لتقديم الشكاوى والسعي للحصول على حلول عندما يعتقدون أنهم قد تعرضوا لهذا الضرر من المشروع وهو الأمر الذي أيضاً يسهل تقدم المشروع، من خلال تقليل المخاطر التي قد تؤدي في النهاية إلى حدوث شكاوى لم تتم معالجتها أو تأخيرها في إجراءات الإنشاء، أو إجراءات قانونية مطولة، أو اهتمام عام سلبي.

الملاحق:

الملحق الأول: الدعوات التي أرسلها مجلس الإنماء والإعمار إلى الأطراف المعنية.

الملحق الثاني: قائمة المدعوين.

الملحق الثالث: العروض التقديمية المقدمة خلال جلسات المشاورات.

الملحق الرابع: وثائق مصورة لجلسات المشاورات.

الملحق الخامس: قائمة بالحاضرين في مختلف المحافظات.

الملحق السادس: قوائم التأثيرات والمبادئ التوجيهية المطبقة على المشروعات الفردية.

الملحق السابع: الشروط المرجعية العامة للتقييم الاجتماعي.

الملحق الثامن: وصف المشروع.

الملحق التاسع: نموذج حول خطة التخفيف من الآثار وخطة الرصد

الملحق العاشر: نموذج "خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق"

الملحق الحادي عشر: الحد الأدنى لمحتويات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

الملحق الأول: الدعوات التي أرسلها مجلس الإنماء والإعمار إلى الأطراف المعنية

الدعوات التي تم إرسالها للفرقاء المعنيين في القطاع الرسمي

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام المنية- الضنية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات شرقي زحلة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

08/926148

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة البقاع
١١ كانون الثاني ٢٠١٨
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الفيحاء المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات السهل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

03/640394

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة البقاع
١١ كانون الثاني ٢٠١٨
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات قضاء بشري المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الجرد الأعلى المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات المتن الشمالي الساحلي والأوسط المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة جبل لبنان

١٧ كانون الثاني ٢٠١٨

بلدية سن الفيل

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة جبل لبنان

١٧ كانون الثاني ٢٠١٨

بلدية سن الفيل

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات ساحل المتن الجنوبي المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات المتن الأعلى المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الشوف الأعلى المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات إقليم الخروب الجنوبي المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الشوف السويجاني المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات كسروان - الفتوح المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات قضاء جبيل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام المتن الشمالي المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام عاليه المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام كسروان الفتوح المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام جبيل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

سعادة محافظ جبل لبنان المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان الذي سيُعقَد بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى بلدية سن الفيل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة جبل لبنان
١٧ كانون الثاني ٢٠١٨
بلدية سن الفيل

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات المنية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات منطقة البترون المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الكورة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء البترون المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الضنية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات ساحل قضاء زغرتا المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء الكورة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء بشري المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء زغرتا- الزاوية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

سعادة محافظ الشمال المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الشمال الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام راشيا المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة البقاع
١١ كانون الثاني ٢٠١٨
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب قائمقام البقاع الغربي المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة البقاع
١١ كانون الثاني ٢٠١٨
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات البحيرة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات البقاع الأوسط المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة البقاع
١١ كانون الثاني ٢٠١٨
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات قضاء زحلة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات منطقة الجومة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة عكار الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة عكار

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
١٢:٠٠ – ١٢:٣٠	تسجيل الحضور
١٢:٣٠ – ١٢:٤٥	كلمة ترحيب
١٢:٤٥ – ١:٣٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١:٣٠ – ٢:٣٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات جرد القيطع المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة عكار الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة عكار

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
١٢:٠٠ – ١٢:٣٠	تسجيل الحضور
١٢:٣٠ – ١٢:٤٥	كلمة ترحيب
١٢:٤٥ – ١:٣٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١:٣٠ – ٢:٣٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الشفت المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة عكار الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

سعادة محافظ البقاع المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع الذي سيُعقَد بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة البقاع
١١ كانون الثاني ٢٠١٨
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

سعادة محافظ عكار المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة عكار الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة عكار

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
١٢:٠٠ – ١٢:٣٠	تسجيل الحضور
١٢:٣٠ – ١٢:٤٥	كلمة ترحيب
١٢:٤٥ – ١:٣٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١:٣٠ – ٢:٣٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات وسط وساحل القيطع المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة عكار الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات بعلبك المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى اتحاد بلديات بعلبك بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة بعلبك - الهرمل

١٠ كانون الثاني ٢٠١٨

اتحاد بلديات بعلبك

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات غربي بعلبك المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى اتحاد بلديات بعلبك بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام الهرمل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى اتحاد بلديات بعلبك بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

سعادة محافظ بعلبك - الهرمل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى اتحاد بلديات بعلبك بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة بعلبك - الهرمل

١٠ كانون الثاني ٢٠١٨

اتحاد بلديات بعلبك

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

سعادة محافظ عكار المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة عكار

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
١٢:٠٠ – ١٢:٣٠	تسجيل الحضور
١٢:٣٠ – ١٢:٤٥	كلمة ترحيب
١٢:٤٥ – ١:٣٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١:٣٠ – ٢:٣٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات جرد القيطع المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات وسط وساحل القيطع المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات منطقة الجومة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الشفت المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات منطقة البترون المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات قضاء بشري المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الكورة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات ساحل قضاء زغرتا المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات المنية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الضنية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام المنية- الضنية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء الكورة المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء البترون المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة
برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال
١٦ كانون الثاني ٢٠١٨
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء زغرتا- الزاوية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام قضاء بشري المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

سعادة محافظ الشمال المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الشمال

١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الهرمل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى اتحاد بلديات بعلبك بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة بعلبك - الهرمل

١٠ كانون الثاني ٢٠١٨

اتحاد بلديات بعلبك

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الفيحاء المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات شرقي بعلبك المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك- الهرمل الذي سيُعقَد بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى اتحاد بلديات بعلبك بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات الشقيف المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة النبطية

٩ كانون الثاني ٢٠١٨

اتحاد بلديات جبل عامل

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات قضاء صور المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الجنوب

٨ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات صيدا الزهراني المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات ساحل الزهراني المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الجنوب

٨ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات منطقة جزين المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات جبل الريحان المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام صور المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الجنوب

٨ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب قائمقام جزين المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

سعادة محافظ الجنوب المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة الجنوب الذي سيُعقَد بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة الجنوب

٨ كانون الثاني ٢٠١٨

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات جبل عامل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة النبطية

٩ كانون الثاني ٢٠١٨

اتحاد بلديات جبل عامل

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات العرقوب المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات اقليم التفاح المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام حاصبيا المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة النبطية

٩ كانون الثاني ٢٠١٨

اتحاد بلديات جبل عامل

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب رئيس اتحاد بلديات قضاء بنت جبيل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار
بيروت - لبنان

جانب قائمقام مرجعيون المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

مجلس الإنماء والإعمار

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

جانب قائمقام بنت جبيل المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

مجلس الإنماء والإعمار

بيروت - لبنان

سعادة محافظ النبطية المحترم

الموضوع: دعوة لحضور اجتماع تشاوري حول مشروع "الطرق والعمالة".

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بوضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي. تتضمن المرحلة الأولى من المشروع ثلاث مكونات رئيسية:

- رفع مستوى الخدمة على طرق معبدة يتم اختيارها و خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في مجال إدارة قطاع الطرق.

ونظرًا لأهمية المشروع، يرى المجلس ضرورة عقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون النقل والمواصلات والبيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع الى آرائهم المتعلقة بالمشروع.

لذلك،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية الذي سيُعقَد بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨ في مقر إتحاد بلديات جبل عامل بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظة وممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وتماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع السيدات والنساء على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

بإمكانكم أن تجدوا مستندات المشروع المتوفرة على شكل مسودّة غير نهائية مع ملخصات تنفيذية عنها على الرابط www.cdr.gov.lb.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور، الرجاء الاتصال بالسيدة باسكال أفيديكيان على الرقم ٨٨٨٣٠٥-٠١، مقسم ١٠٤، أو على الرقم ٩١٠٠٣٢-٠٣.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الإنماء والإعمار

نبيل عدنان الجسر

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT
ET DE RECONSTRUCTION

WORLD BANK GROUP

مشروع الطرق والعمالة

برنامج الاجتماع التشاوري في محافظة النبطية

٩ كانون الثاني ٢٠١٨

اتحاد بلديات جبل عامل

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

نموذج للدعوة التي تم إرسالها إلى المنظمات غير الحكومية

جانب الحركة البيئيّة اللبنانيّة

الموضوع: دعوة لحضور اجتماعات تشاورية للجهات المعنية حول مشروع "الطرق والعمالة".

بعد التحية،

وبالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبيّنين أعلاه،

لمّا كان مجلس الإنماء والإعمار بصدد وضع إطار لمشروع تأهيل الطرق في جميع المحافظات اللبنانية باستثناء محافظة بيروت، بتمويل من البنك الدولي، والذي تتضمن المرحلة الأولى منه ثلاث مكونات رئيسية:

- تحسين مواصلات النقل على طرق معبدة يتم اختيارها إضافة إلى خلق فرص عمل للبنانيين وللسوريين.
- تحسين قدرات الوزارات المعنية في مجال التصدي لحالات الطوارئ على الطرق.
- بناء قدرات المؤسسات العامة اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق وتنفيذ دعم القطاع.

ولمّا كان مجلس الإنماء والإعمار قد قام بإعداد تقرير حول إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (Environmental and Social Management Framework- ESMF) للمشروع، بالإضافة إلى تقرير حول إطار سياسة إعادة التوطين (Resettlement Policy Framework - RPF)؛

وإذ يأخذ هذان التقريران بعين الاعتبار الآثار المحتملة التي قد تنجم عن المشروع المقترح، وإذ قد تم تكليف شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد (ELARD s.a.l.) بعقد اجتماعات تشاورية مع الجهات المعنية بشؤون البيئة والأمور الاجتماعية ذات الصلة بمشاريع الطرق للاستماع إلى آرائهم المتعلقة بالمشروع؛

عليه،

يتشرّف مجلس الإنماء والإعمار بدعوتكم لحضور الاجتماعات التشاورية التي سيتم عقدها في المحافظات المختلفة بالتواريخ والأماكن المحددة أدناه بحضور اتحادات البلديات الواقعة ضمن المحافظات والوزارات والإدارات والمؤسسات غير الحكومية المعنية (برنامج الاجتماعات مرفق بهذه الدعوة).

المحافظة	تاريخ الاجتماع التشاوري	المكان
الجنوب	٨ كانون الثاني ٢٠١٨ الساعة ٩:٣٠ – ١٢:٠٠	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب
النبطية	٩ كانون الثاني ٢٠١٨ الساعة ٩:٣٠ – ١٢:٠٠	اتحاد بلديات جبل عامل (الطيبة)
بعلبك - هرمل	١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ الساعة ٩:٣٠ – ١٢:٠٠	اتحاد بلديات بعلبك (بعلبك)

المحافظة	تاريخ الاجتماع التشاوري	المكان
البقاع	١١ كانون الثاني ٢٠١٨ الساعة ٩:٣٠ – ١٢:٠٠	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع
الشمال	١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ الساعة ٩:٣٠ – ١٢:٠٠	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي
عكار	١٦ كانون الثاني ٢٠١٨ الساعة 12:00– 2:30	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي
جبل لبنان	١٧ كانون الثاني ٢٠١٨ الساعة ٩:٣٠ – ١٢:٠٠	بلدية سن الفيل

تجدون ربطاً ملخص غير تقني للتقريرين المذكورين أعلاه حيث يقدمان مفهوماً أوسع لمشروع إعادة تأهيل الطرق المقترح وأهدافه ومكوناته والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة به، التي ستتم مناقشتها خلال الاجتماع.

وللحصول على مسودة النسخة الكاملة للتقريرين فيمكنكم تنزيلهما عبر الرابط التالي: www.cdr.gov.lb

تماشياً مع مبادئ وسياسات البنك الدولي التشغيلية، يؤيّد مجلس الإنماء والإعمار تشجيع العنصر النسائي على حضور الاجتماع والمشاركة في النقاش وإبداء رأيهن واقتراحاتهن المتعلقة بالمشروع.

إن هذه الدعوة موجهة لشخصين من المنظمة، أحدهما من النساء.

للحصول على المزيد من التوضيحات أو لتأكيد الحضور والمحافظات التي تود المنظمة حضور الاجتماعات فيها، الرجاء الاتصال بالسيد طارق طباجا على الرقم ٠١-٨٨٨٣٠٥، مقسم ١٤٤، أو على الرقم ٠٣-٩١٠٠٣٢.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

برنامج الاجتماعات التشاورية لجميع المحافظات باستثناء عكار

الوقت	الموضوع
٩:٣٠ – ١٠:٠٠	تسجيل الحضور
١٠:٠٠ – ١٠:١٥	كلمة ترحيب
١٠:١٥ – ١١:٠٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	أسئلة ومناقشة

برنامج الاجتماعات التشاورية لمحافظة عكار

الوقت	الموضوع
١٢:٠٠ – ١٢:٣٠	تسجيل الحضور
١٢:٣٠ – ١٢:٤٥	كلمة ترحيب
١٢:٤٥ – ١:٣٠	عرض المشروع ومكوناته، الآثار المحتملة الناتجة عنه والتدابير التخفيفة المقترحة، والخطوات المقبلة
١:٣٠ –٢:٣٠	أسئلة ومناقشة

الملحق الثاني: قائمة المدعوين

القطاع الرسمي:

المحافظة	اتحاد البلديات	مجموع عدد اتحادات البلديات في كل محافظة	الجهات الرسمية
عكار	جرد القيطع سهل ووسط القيطع الشفت الجومة	٤	وزارة الأشغال العامة والنقل: ● المديرية العامة للنقل البري والبحري ● مديرية الطرق والمباني ● المصلحة العامة لسكك الحديد والنقل المشترك مجلس الإنماء والإعمار وزارة البيئة وزارة الشؤون الاجتماعية المديرية العامة للآثار وزارة الداخلية والبلديات محافظو الشمال، عكار، الجنوب، النبطية، البقاع، بعلبك – الهرمل، وجبل لبنان (٧) القائممقامون في هذه المحافظات
الشمال	البترون بشري الكورة المنية الضنيه الفيحاء زغرتا	٧	
الجنوب	صيدا – الزهراني جزين ساحل الزهراني صور جبل ريحان	٥	
النبطية	بنت جبيل الشقيف العرقوب إقليم التفاح جبل عامل	٥	
جبل لبنان	جبيل كسروان الشوف السويجاني إقليم الخروب الجنوبي إقليم الخروب الشمالي الشوف الأعلى الجرد الأعلى – بحمدون المتن الأعلى ساحل المتن الجنوبي الضاحية الجنوبية المتن الشمالي - الساحلي - الأوسط	١١	
بعلبك – الهرمل	بعلبك الهرمل غربي بعلبك شرقي بعلبك الشلال	٥	
البقاع	السهل البحيرة زحله البقاع الأوسط	٥	

المنظمات الدولية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

القطاع الأهلي:

جمعية أرز الشوف
جمعية إنماء البيئة في راشيا
جمعية البيئة في رأس بعلبك
مركز التعرف على الحياة البرية
جمعية عاريا البيئية
جمعية أركانسيل
جمعية البيئة والانسان – حبوش
جمعية الحفاظ على البيئة في البقاع
هيئة حماية البيئة و المحافظة على التراث – النبطية
جمعية حماية و تنمية الثروة الحرجية
جمعية أمواج البيئة
جمعية النجدة
ورشة الموارد العربية
ARCHI-Tree
كاريتاس
Creative Associates International Inc.
كاريتاس إنترناشونال الأمانة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
Caritas Internationalis Regional Secretariat for the Middle East and North Africa
جمعية التعاون من أجل التنمية
Community Habitat Finance
هيئة الحفاظ على البيئة- بشري
جمعية الخدمات الانسانية و الاجتماعية في الشمال
تجمع الهيئات الأهلية التطوعية
مركز الدراسات والتدريب والتطوير
مركز الاطفال و الفتوة
مركز الدراسات الإنمائية و البلدية
ندوة الدراسات الإنمائية
جمعية العناية بالبيئة و الإنسان
جمعية البيئة والطبيعة
لجنة رعاية البيئة
جمعية التنمية الريفية- عرسال
جمعية بيئة بلا حدود
مؤسسة فريدريش إيبرت
مؤسسة فارس
الاتحاد الدولي للمدن المتحدة
أصدقاء حرش إهدن
أصدقاء الطبيعة
مؤسسة فرح الإجتماعية

تجمع أصدقاء أرز تنورين- حدث الجبة
جمعيات الملتقى الأخضر
جمعية الخط الأخضر
جمعية الجبل الاخضر
المربع الاخضر
جمعية الخدمات الخضراء
مؤسسة الحريري
بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر
مؤسسة التعاون الإقتصادي والتقني الدولية
الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولي
المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
مركز الشرق الأوسط للإرشاد والإنماء
جمعية نساء جبل عامل
جهاد البناء
مؤسسة جوزف سكاف
جمعية سيدات إنماء البقاع
جمعية اللبنانيات الجامعيات
الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
المجلس النسائي اللبناني
ليبانوس
مؤسسة البيت اللبناني للبيئة
لجنة حقوق المرأة اللبنانية
ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان
الصليب الأحمر اللبناني
لا فساد- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في لبنان
(Mercy Corps International)ميرسي كوربس الدولية
جمعية البيئة في المنصورية
مؤسسة مخزومي
الحركة الإجتماعية
نداء الأرض
نور- جمعية المرأة العربية
المساعدات الشعبية النروجية
جمعية بيت المرأة الجنوبي
البعثة البابوية
التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
مؤسسة رينه معوّض
جمعية سيدة رأس المتن
رابطة النهضة الاجتماعية
تحاد غوث الأطفال/ السويد
إتحاد غوث الأطفال/ أميركا
إتحاد غوث الأطفال/ إنكلترا
المؤسسة العلمانية للتعاون من أجل التنشئة
النجدة الشعبية اللبنانية
جمعية التقدم الإجتماعي في لبنإن
جمعية حماية الطبيعة في لبنان

جمعية النهضة الاجتماعية
جمعية المواساة والخدمات الاجتماعية في صيدا
تجمع المؤسسات الاهلية في صيدا
رابطة سيدات دير الأحمر
الصندوق الدولي للتأهيل
تجمع النهضة النسائية
منظمة السلامة العالمية
الرؤية العالمية- لبنان
جمعية العمل النسوي
رابطة المرأة العاملة في لبنان
جمعية الشباب المسيحيين
(Youth Social Awakening Union)اتحاد الصحوة الاجتماعية للشباب
جمعية الشابات المسيحيات
الحركة البيئيّة اللبنانيّة
(Lebanese Association for the Protection of the Environment)
الجمعية اللبنانية لحماية البيئة
(Artgold)آرت غولد
(World Vision)الرؤية العالمية
(North Leda)نورث ليدا
(Association for Development in Akkar) جمعية التنمية في عكار
كن هادي
يازا

الملحق الثالث: المحاضرات التي تم إلقاؤها خلال المشاورات العامة

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التموضع لمشروع الطرق والعمالة

الاجتماع التشاوري لمحافظة لبنان الجنوبي
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

8 كانون الثاني 2018م

المقدمة

- تتمتع شبكة الطرق في لبنان بنطاق وتغطية كافيين بشكل عام
- لكن نسبة كبيرة من تلك الطرق في حالة سيئة
- وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل
- 35 في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة

برنامج الاجتماع

- المقدمة
- أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التموضع
- أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة
- الإطار القانوني والمؤسساتي
- الوضع البيئي والاجتماعي الحالي
- الآثار البيئية والاجتماعية ذات أهمية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير البيئية الاجتماعية
- إعداد خطة إعادة التموضع
- أسئلة ومناقشة

المقدمة

- يموّل مشروع الطرق والعمالة من البنك الدولي ويمثل المشروع جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته 510 مليون دولار أمريكي.
- يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة شبكة الطرق

المقدمة

- تم إعداد كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التموضع لتحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بإعادة التموضع في إطار المشروع
- ينفذ كل من الإطارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي

المقدمة

أهداف إطار سياسة إعادة التموضع

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

أهداف إطار سياسة إعادة التموضع

- وضع مبادئ التخفيف من آثار الاستملاك وإعادة التموضع
- توضيح الترتيبات التنظيمية التي قد تتطلبها عملية الاستملاك
- تعويض جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع عن:
  - فقدان الأراضي والممتلكات وسبل العيش الناتج عن التهجير القسري وإعادة التموضع
  - مساعدة الأشخاص المتضررين على الانتقال وإعادة التأهيل

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- هناك حاجة لاستخدام سياسة ضمانات البنك الدولي (سياسة تشغيلية رقم 4.01) كإطار للإدارة البيئية والاجتماعية نظراً لعدم تحديد البلديات المعنية أو الطرق المقترح إعادة تأهيلها في بداية المشروع – سيتم النظر في ذلك خلال تنفيذ المشروع

إطار سياسة إعادة التموضع

- ستبذل كافة الجهود الممكنة لتفادي حاجة برنامج الطرق والعمالة إلى استملاك الأراضي وإعادة تموضع الأشخاص المتأثرين بها أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن حيث أن معظم الأعمال سوف تتم ضمن حق المرور للطرق الحالية

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
  - ضمان دمج إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع جوانب دورة المشروع بالكامل
  - **دمج الإطار في عملية التخطيط والتصميم**
  - أداة عملية لتوجيه عمليات تحديد الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها
  - منصة للمشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - إعادة تأهيل وصيانة حوالي 500 كيلومتر من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة العامة على الطرق وتحسين نقاط ومقومات معينه في تلك الطرق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الداعمة لذلك
  - تحسين ترابط خطوط النقل وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين.

إطار سياسة إعادة التموضع

- سيتم تطبيق إطار سياسة إعادة التموضع في حالة تطلّب أي من الأنشطة الممولة في إطار هذا المشروع بشكل استثنائي استملاك الأراضي والمنازل وغيرها من الأصول، أو في حال كان لتلك الأنشطة آثار مؤقتة أو دائمة على سبل العيش.

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- طبقات إضافية من الأسفلت
- أعمال تصريف المياه
- إعادة بناء الطبقات الأساسية قبل التبعيد في قطاعات معينة من الطرق
- أعمال تثبيت الانحدارات
- جدران الدعم
- تحسينات على جوانب الطرق التي تمر عبر البلدات (الأرصفة وزراعة الأشجار).

أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة
  - مراجعة إجراءات الطوارئ الحالية التي تتبعها وزارة الأشغال العامة والنقل وقدرتها على التخطيط والاستعداد للحالات المناخية الشديدة، بما في ذلك التوقيت المناسب في تعبئة المعدات وإرسالها عند الحاجة

أهداف مشروع الطرق والعمالة

- تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد الأولويات المتعلقة بأعمال الطرق
- تحسين تقنيات إدارة أصول الطرق

تحسين ترابط نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره

خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين

تقييم القدرات المؤسساتية والإطار القانوني

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

– شراء العناصر التالية:

- 15 جرافة
- 10 نافخة ثلوج
- 5 رشاشات ملح
- 10 مركبات دفع رباعي

الإطار المؤسساتي والقانوني

- يجب أن تمتثل عملية تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المشروع لما يلي:
  – سياسات ضمانات البنك الدولي (السياسة التشغيلية 4.01 والسياسة التشغيلية 4.12)
  – الإطار القانوني الحالي للحكومة اللبنانية

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  – بناء قدرات الهيئات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق.
  – المساهمة في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على المشاريع حول تقنيات حديثة محسّنة لبناء الطرق وصيانتها

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التموضع

الإطار القانوني	السياسات التشغيلية	الملاحظات
سياسات الضمانات للبنك الدولي	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية رقم 4.01)	– نظراً لعدم توفر تفاصيل الاستثمار المقترح، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كأداة للتقييم البيئي لهذا المشروع. – استناداً إلى مبادئ السياسة التشغيلية رقم 4.01 للبنك الدولي، يمكن تصنيف المشاريع التي ستنفذ في إطار الاستثمار المقترح على أنها مشاريع من الفئة "ب"
	إعادة التموضع القسرية (السياسة التشغيلية رقم 4.12)	– قد تتطلب الأنشطة الممولة في إطار المكون المتعلق بإعادة تأهيل الطرق وصيانتها، استملاكاً بسيطاً لبعض الأراضي وإعادة تموضع قسرية. – من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة النطاق، إذ أن الاستثمارات ستنفذ بشكل رئيسي ضمن حق المرور القائم للطرق أو على أراض تملكها الدولة اللبنانية.

المكون الثالث: وصف المكون الفرعي

البند	وصف المكون الفرعي
1	تعزيز إدارة أصول الطرق على المستوى الوطني
2	دعم تخطيط وتنفيذ إجراءات سلامة الطرق
3	دعم دراسات التخطيط والتصميم
4	دعم أنشطة التدريب
5	دعم تنفيذ المشروع

محافظة لبنان الجنوبي

- تمتد محافظة لبنان الجنوبي على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتحدها محافظة النبطية من الجنوب والجنوب الشرقي، ومحافظة جبل لبنان من الشمال، والبقاع الغربي من الشرق.
- تبلغ مساحة محافظة لبنان الجنوبي 929.6 كيلومتر مربع
- المدينة الرئيسية في المحافظة هي صيدا
- يبلغ متوسط ارتفاع المحافظة ما بين صفر إلى 300 متر فوق مستوى سطح البحر، مع وجود مناطق قليلة تصل إلى 1500 متر فوق مستوى سطح البحر في منطقة جزين.

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التموضع

الإطار القانوني	النص القانوني	الملاحظات
الإطار التشريعي الوطني	مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633 لعام 2012	– من المتوقع أن يكون هذا المشروع أقرب إلى مشاريع الملحق الثاني منها إلى المشاريع المدرجة في الملحق الأول حسب التشريعات اللبنانية المرعية الإجراء، كون الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة طفيفة ومؤقتة في طبيعتها – ستجرى عملية تصنيف حالما يتم إعداد التصاميم التفصيلية
	قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 29/5/1991 (والمحدث بتأريخ 8/12/2006)	– يحمي هذا القانون حق الملكية الخاصة ويسمح باستملاك الملكيات الخاصة من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولكن بشرط تقديم تعويض عادل عن تلك الملكيات – نشر مرسوم في الجريدة الرسمية معلناً السماح بالاستملاك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات من تاريخ نشر مرسوم الاستملاك.

محافظة لبنان الجنوبي

- تشمل المحافظة بعض المناطق الريفية المختلطة التي تتركز حول مدنها الرئيسية الثلاث (مدينة جزين، مدينة صيدا، مدينة صور)، وتتكون غالبيتها من مناطق طبيعية وأراضي زراعية (مزارع الحمضيات والموز بشكل رئيسي).
- تعبرها 7 أنهر: الأولي وسينيق والليطاني والزهراني والحامول والقاسمية والحاصباني

الإطار المؤسساتي للتقييم البيئي وإعادة التموضع

المؤسسات المعنية	المسؤوليات
البنك الدولي	– مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليه – الإشراف على تنفيذ سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الدولي – تقديم الدعم الفني لمجلس الإنماء والإعمار وغيره من الأطراف المعنية
مجلس الإنماء والإعمار	– سيتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ مكونات المشروع وتعيين الأطراف المختصة لتنفيذها – سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً أيضاً عن إجراءات الاستملاك عند الحاجة إليها
وزارة البيئة	– وزارة البيئة هيالجهة المسؤولة عن مراجعة دراسة الفحص البيئي المبدئي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – وزارة البيئة هي أيضاً مسؤولة عن الإشراف على وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
وزارة الأشغال العامة والنقل	– تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، ووضع خطط لتطوير الطرق والشوارع داخل المدن والقرى
وزارة الداخلية والبلديات	– تدير وزارة الداخلية والبلديات شؤون البلديات واتحادات البلديات، وتندرج أعمال إعادة تأهيل الطرق تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي عند تنفيذ المكون الأول من هذا المشروع، من الضروري التنسيق مع وزارة الداخلية خلال مراحل الدراسات.
البلديات واتحاد البلديات (على المستوى المحلي)	– تشرف البلديات واتحادات البلديات المعنية على تنفيذ البرنامج المطور للإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، ولا سيما خلال مرحلة تشغيل المشروع.

محافظة لبنان الجنوبي

النشاط الاقتصادي الرئيسي:

- **الزراعة:** تعتبر محافظة لبنان الجنوبي منطقة زراعية هامة تمتد من صيدا إلى صور حيث تتواجد الزراعة المكثفة في البيوت المحمية أيضاً، ذلك وتغطي الزراعة الدفيئة في جنوب لبنان مساحة 6,277 دونم (2010)، تستخدم 78 في المائة منها في زراعة الفواكه، فيما تغطي الأراضي الزراعية الدائمة مساحة قدرها 201,539 دونم تستخدم 38.9 في المائة منها لزراعة الزيتون و31.6 في المائة لزراعة الحمضيات.
- **الصناعة:** لا تشمل المحافظة سوى 8 في المئة من إجمالي عدد الشركات الصناعية اللبنانية، أي ما يعادل 331 شركة، وتعمل أغلبية تلك الشركات في قطاع الأغذية الزراعية (25.68 %) ومن ثم في قطاع الأثاث (12.39 %) وقطاع الآلات والأجهزة الكهربائية (12.39 %)

الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة

- التلوث الضوضائي
- تلوث الهواء
- الصحة والسلامة المهنية
- نزع الغطاء النباتي الطبيعي
- المخلفات الصلبة الناتجة عن البناء
- عدم القدرة على الوصول إلى طرق محددة بشكل مؤقت
- الآثار على البنية التحتية القائمة

شبكة الطرق في محافظة لبنان الجنوبي

Existing Road Network Map in South Lebanon Mohafaza

الإجراءات التخفيفية المقترحة

نزع الغطاء النباتي الطبيعي	الصحة والسلامة المهنية	التلوث الضوضائي وتلوث الهواء
• تجنب الأراضي التي تقع ضمن مناطق محددة كمحميات وطنية • يجب وضع برنامج تعويضي لنزع الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية إذا ما تم اقتلاعها، وذلك في مساحة متاحة بجانب المشروع المقترح • يجب توعية العمال حول حماية النباتات والحيوانات والمواقع الطبيعية إلى أقصى حد ممكن • حظر التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة والمواقع الطبيعية	• التأكد من التزام المقاولين بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للمقاولين المعتمدة من قبل الاستشاري ووزارة البيئة	• استخدام آلات ذات انبعاثات منخفضة في أعمال البناء • توجيه مصادر الانبعاثات بعيداً عن المساكن المحيطة • التخطيط والتشغيل السليمين للتحويلات المرورية. • رش الطرق بانتظام بالماء لمكافحة الغبار، وخاصة في المناطق القريبة من المستقبلات الحساسة • تغطية مركبات نقل المواد الأولية والمخلفات من وإلى مواقع البناء • ضمان تحديد ومراقبة سرعة مركبات البناء. • حصر الأعمال بين الساعة 7 صباحا و5 مساء وتجنب تعطيل المعدات والمركبات. • الحد من استخدام الأجهزة والمعدات التي تسبب الضوضاء بالقرب من المستقبلات الحساسة

الوضع الاجتماعي الحالي

- تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان
- أثر ذلك على الأرقام السكانية وأرقام سوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية
- يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في محافظة لبنان الجنوبي بحوالي 140,500 شخص موزعين في عدة مخيمات (مخيمات عين الحلوة والمية ومية والراشيدية والبص والبرج الشمالي) (منظمة الاونروا، 2017)
- يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين في محافظة لبنان الجنوبي بحوالي 74,838 شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016) فيما يبلغ عدد السكان اللبنانيين في المحافظة 500,263 نسمة (وزارة الصحة العامة، 2015) – أي إجمالي السكان 575,101 شخص
- ساهم تدفق اللاجئين السوريين أيضاً في حالة من التوسع الحضري السريع وغير المستدام في سياق ضعيف وهش أساساً، مما أسهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية وتدني التماسك الاجتماعي في لبنان.

الإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار على البنية التحتية الموجودة	عدم القدرة على الوصول للطرق بشكل مؤقت	المخلفات الصلبة لأعمال البناء
• سيتم تجنب ذلك إلى أقصى حد ممكن حيث يقوم المقاولون بالتنسيق مع جميع السلطات المعنية حسب الحاجة	• سيتم إعداد خطة للحركة المرورية على الطرق قبل أعمال البناء لتحديد جميع عمليات تحويل الطرق الممكنة للحد من حركة المرور والازدحام. • ستكون محددات الرؤية مؤقتة بطبيعتها خلال فترة الأعمال فقط وسيتم تفاديها إلى أقصى حد ممكن	• احتواء النفايات المخزنة مؤقتاً في مواقع العمل بشكل صحيح لتجنب انبعاث الروائح الكريهة والتلوث والحد من التلوث البصري • يجب تحديد مواقع للتخلص من النفايات الصلبة قبل البدء بأعمال البناء • يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها بشكل ملائم • يجب إزالة مخلفات البناء في غضون 24 ساعة من الموقع والتخلص منها في المواقع المتفق عليها مع السلطات المحلية • منع حرق أي نفايات صلبة في الموقع • يجب تدريب المقاولين وتعريفهم بمتطلبات إدارة التربة الملوثة والنفايات الخطرة.

الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار المحتملة لإعادة التموضع – تحديد الأشخاص المتأثرين من المشروع

سيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة التالية:

- الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن لا يمتلكون الأراضي وغيرها من الفئات الفقيرة جداً
- المسنين والنساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات العرقية وما إلى ذلك
- الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد لا يكونون محميين عبر القوانين الوطنية الخاصة بالاستملاك وتعويضات الأراضي (تتضمن تلك الفئات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المواطنين غير اللبنانيين).

الإجراءات التخفيفية المقترحة

التراث الثقافي	الموارد المائية	التربة والتربة السطحية والأراضي
• الإجراءات المتبعة عند العثور على الآثار بالصدفة: يجب أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تتضمن نقل التربة والأنشطة الحفر/التنقيب عادة إجراءات للتعامل مع الحالات التي يعثر فيها على موارد ثقافية أو آثار مدفونة بشكل غير متوقع • المشاورات الأولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن الموارد الثقافية والآثار • عند اكتشاف مثل هذه الموارد أثناء تنفيذ العمل، يجب على المقاول الامتثال لتعليمات وإجراءات المديرية العامة للآثار	• الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء • يجب على المقاولين عدم عرقلة أو منع تدفق المياه عند العمل بالقرب من المنحدرات المائية • يجب استخدام خزانات الرواسب وتدابير مكافحة التعرية بالقرب من المنحدرات المائية لتجنب المكاره والرواسب الناتجة عن مواد البناء • تعطية مواد البناء وأكوام التربة لتجنب تدفقها إلى المنحدرات المائية • يجب ألا تقع مساكن العمال بالقرب من المجاري المائية أو التجمعات السكانية أو مأخذ مياه الشرب.	• القيام بأعمال الحفر خلال فترات الطقس الجاف • مراكمة التربة على مسافة آمنة بعيداً عن المجاري المائية • تخزين مواد البناء التي تحتوي على جزيئات صغيرة / دقيقة في أماكن لا تتعرض للفيضانات • شراء مواد البناء من المقالع الحائزة على تراخيص من وزارة البيئة • استخدام خزانات الرواسب لمنع جزيئات التربة من الدخول في مصارف وقنوات المياه.

الآثار المحتملة لإعادة التموضع والإجراءات التخفيفية المقترحة

- لم تحدد مواقع المشروع في هذه المرحلة بعد، ومن الصعب تقدير احتمال أو عدد الأشخاص المحتمل أن يتأثروا سلباً بإعادة التموضع
- سيتم تنفيذ إطار سياسة إعادة التموضع في حال استلزم المشروع أي استملاك
- ينص إطار سياسة إعادة التموضع على آليات يتم من خلالها استخدام الأدوات المناسبة وقوائم التصنيف وخطط عمل إعادة التموضع، للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وذلك عند تحديد مواقع المشاريع

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومرحلة الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

خطوات الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

- معايير لاختيار العمال، وانتقاء القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع إلى أقصى حد ممكن
- تضمين عقود العمالة أحكام وشروط لتثبيط السلوكيات المنحرفة
- توفير المعلومات وتنفيذ حملات التوعية للعمال بشأن قضايا تدفق العمالة وبالتالي الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالعمال
- وضع وضمان عمل آلية لمعالجة المظالم

خطوات إعداد خطة عمل لإعادة التموضع

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف ورصد جميع الآثار السلبية المرتبطة بالمشروع

ثغرات السياسة

- في بعض الحالات تختلف القوانين اللبنانية عن متطلبات البنك الدولي وأنظمته:
  - مدى التشاور والمشاركة حيث تتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
  - المخصصات المقدمة تعويضاً عن فقدان الدخل وسبل العيش، سواء كان يتوجب على الأشخاص المتضررين أن ينتقلوا إلى موقع آخر أم لا مع تقديم المساعدة
  - من المرجح أن يكون الأشخاص المعتدين أو الساكنين غير قانونياً في الأراضي المعنية قبل بدء المشروع قد استثمروا في تشييد أبنية أو القيام بتحسينات على الأراضي، وبالتالي فهم مؤهلين للحصول على تعويض عن ذلك لدى الاستملاك.

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تحديد وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة
- تحديد التدابير لتجنب الآثار السلبية البيئية والاجتماعية أو تخفيفها أو التعويض عنها
- تصميم خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تتطرق للتخفيف من هذه التدابير السلبية ورصدها
- تحديد عملية تقديم تقارير الرصد الذاتي المحددة التي على مجلس الإنماء والإعمار إلى تقديمها للبنك الدولي ووزارة البيئة خلال مرحلة البناء
- التأكد من أن عقود الأعمال تتضمن شروطاً مناسبة لإلزام المقاولين بالامتثال للعناصر المرتبطة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم تقارير الإنجاز

ثغرات السياسة

- بالتالي وفيما يتعلق بكل من:
  - التشاور مع الأطراف المعنية ومشاركتها في عملية إعادة التموضع
  - دفع التعويضات
  - آلية تعويض المظالم
  - النظر في حقوق الساكنين غير القانونيين والمتعدين على الأراضي
- تكون لمتطلبات سياسة البنك الدولي التشغيلية رقم 4.12 المتعلقة بإعادة التموضع القسرية الأفضلية على القوانين والأنظمة اللبنانية.

إعداد خطة عمل إعادة التموضع

أسئلة ومناقشة

شكراً لكم!

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لمشروع الطرق والعمالة

الاجتماع التشاوري لمحافظة النبطية
اتحاد بلديات جبل عامل

9 كانون الثاني 2018م

برنامج الاجتماع

- المقدمة
- أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التموضع
- أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة
- الإطار القانوني والمؤسساتي
- الوضع البيئي والاجتماعي الحالي
- الآثار البيئية والاجتماعية ذات أهمية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير البيئية الاجتماعية
- إعداد خطة إعادة التموضع
- أسئلة ومناقشة

المقدمة

المقدمة

- تتمتع شبكة الطرق في لبنان بنطاق وتغطية كافيين بشكل عام
- لكن نسبة كبيرة من تلك الطرق في حالة سيئة
- وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل
- 35 في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة

المقدمة

- تم إعداد كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لتحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالتموضع في إطار المشروع
- ينفذ كل من الإطارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي

المقدمة

- يموَّل مشروع الطرق والعمالة من البنك الدولي ويمثل المشروع جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته 510 مليون دولار أمريكي.
- يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة شبكة الطرق

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- هناك حاجة لاستخدام سياسة ضمانات البنك الدولي (سياسة تشغيلية رقم 4.01) كإطار للإدارة البيئية والاجتماعية نظراً لعدم تحديد البلديات المعنية أو الطرق المقترح إعادة تأهيلها في بداية المشروع – سيتم النظر في ذلك خلال تنفيذ المشروع

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
  - ضمان دمج إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع جوانب دورة المشروع بالكامل
  - **دمج الإطار في عملية التخطيط والتصميم**
  - أداة عملية لتوجيه عمليات تحديد الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها
  - منصة للمشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

إطار سياسة إعادة التموضع

- ستبذل كافة الجهود الممكنة لتفادي حاجة برنامج الطرق والعمالة إلى استملاك الأراضي وإعادة تموضع الأشخاص المتأثرين بها أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن حيث أن معظم الأعمال سوف تتم ضمن حق المرور للطرق الحالية

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

- وضع مبادئ التخفيف من آثار الاستملاك وإعادة التموضع
- توضيح الترتيبات التنظيمية التي قد تتطلبها عملية الاستملاك
- تعويض جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع عن:
  - فقدان الأراضي والممتلكات وسبل العيش الناتج عن التهجير القسري وإعادة التموضع
  - مساعدة الأشخاص المتضررين على الانتقال وإعادة التأهيل

أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة

إطار سياسة إعادة التموضع

- سيتم تطبيق إطار سياسة التموضع في حالة تطلّب أي من الأنشطة الممولة في إطار هذا المشروع بشكل استثنائي استملاك الأراضي والمنازل وغيرها من الأصول، أو في حال كان لتلك الأنشطة آثار مؤقتة أو دائمة على سبل العيش.

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - إعادة تأهيل وصيانة حوالي 500 كيلومتر من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة العامة على الطرق وتحسين نقاط ومقومات معينه في تلك الطرق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الداعمة لذلك
  - تحسين ترابط خطوط النقل وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين.

أهداف مشروع الطرق والعمالة

- تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد الأولويات المتعلقة بأعمال الطرق
- تحسين تقنيات إدارة أصول الطرق

تحسين ترابط نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره

خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة
  - مراجعة إجراءات الطوارئ الحالية التي تتبعها وزارة الأشغال العامة والنقل وقدرتها على التخطيط والاستعداد للحالات المناخية الشديدة، بما في ذلك التوقيت المناسب في تعبئة المعدات وإرسالها عند الحاجة

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- طبقات إضافية من الأسفلت
- أعمال تصريف المياه
- إعادة بناء الطبقات الأساسية قبل التبعيد في قطاعات معينة من الطرق
- أعمال تثبيت الانحدارات
- جدران الدعم
- تحسينات على جوانب الطرق التي تمر عبر البلدات (الأرصفة وزراعة الأشجار).

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - بناء قدرات الهيئات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق.
  - المساهمة في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على المشاريع حول تقنيات حديثة محسّنة لبناء الطرق وصيانتها

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- شراء العناصر التالية:
  - 15 جرافة
  - 10 نافخة ثلوج
  - 5 رشاشات ملح
  - 10 مركبات دفع رباعي

تقييم القدرات المؤسساتية والإطار القانوني

المكون الثالث: وصف المكون الفرعي

البند	وصف المكون الفرعي
1	تعزيز إدارة أصول الطرق على المستوى الوطني
2	دعم تخطيط وتنفيذ إجراءات سلامة الطرق
3	دعم دراسات التخطيط والتصميم
4	دعم أنشطة التدريب
5	دعم تنفيذ المشروع

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التموضع

الإطار القانوني	السياسات التشغيلية	الملاحظات
سياسات الضمانات للبنك الدولي	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية رقم 4.01)	– نظراً لعدم توفر تفاصيل الاستثمار المقترح، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كأداة للتقييم البيئي لهذا المشروع. – استناداً إلى مبادئ السياسة التشغيلية رقم 4.01 للبنك الدولي، يمكن تصنيف المشاريع التي ستنفذ في إطار الاستثمار المقترح على أنها مشاريع من الفئة "ب"
	اعادة التموضع القسري (السياسة التشغيلية رقم 4.12)	– قد تتطلب الأنشطة الممولة في إطار المكون المتعلق بإعادة تأهيل الطرق وصيانتها، استملاكاً بسيطاً لبعض الأراضي وإعادة تموضع قسري. – من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة النطاق، إذ أن الاستثمارات ستنفذ بشكل رئيسي ضمن حق المرور القائم للطرق أو على أراض تملكها الدولة اللبنانية.

الإطار المؤسساتي والقانوني

- يجب أن تمتثل عملية تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المشروع لما يلي:
  - سياسات ضمانات البنك الدولي (السياسة التشغيلية 4.01 والسياسة التشغيلية 4.12)
  - الإطار القانوني الحالي للحكومة اللبنانية

الإطار المؤسساتي للتقييم البيئي وإعادة التموضع

المؤسسات المعنية	المسؤوليات
البنك الدولي	– مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليه – الإشراف على تنفيذ سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الدولي – تقديم الدعم الفني لمجلس الإنماء والإعمار وغيره من الأطراف المعنية
مجلس الإنماء والإعمار	– سيتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ مكونات المشروع وتعيين الأطراف المختصة لتنفيذها – سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً أيضاً عن إجراءات الاستملاك عند الحاجة إليها
وزارة البيئة	– وزارة البيئة هيالجهة المسؤولة عن مراجعة دراسة الفحص البيئي المبدئي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – وزارة البيئة هي أيضاً مسؤولة عن الإشراف على وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
وزارة الأشغال العامة والنقل	– تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، ووضع خطط لتطوير الطرق والشوارع داخل المدن والقرى
وزارة الداخلية والبلديات	– تدير وزارة الداخلية والبلديات شؤون البلديات واتحادات البلديات، وتندرج أعمال إعادة تأهيل الطرق تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي عند تنفيذ المكون الأول من هذا المشروع، من الضروري التنسيق مع وزارة الداخلية خلال مراحل الدراسات.
البلديات واتحاد البلديات (على المستوى المحلي)	– تشرف البلديات واتحادات البلديات المعنية على تنفيذ البرنامج المطور للإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، ولا سيما خلال مرحلة تشغيل المشروع.

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التموضع

الإطار القانوني	النص القانوني	الملاحظات
الإطار التشريعي الوطني	مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633 لعام 2012	– من المتوقع أن يكون هذا المشروع أقرب إلى مشاريع الملحق الثاني منها إلى المشاريع المدرجة في الملحق الأول حسب التشريعات اللبنانية المرعية الإجراء، كون الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة طفيفة ومؤقتة في طبيعتها – ستجرى عملية تصنيف حالما يتم إعداد التصاميم التفصيلية
	قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 29/5/1991 (والمحدث بتأريخ 8/12/2006)	– يحمي هذا القانون حق الملكية الخاصة ويسمح باستملاك الملكيات الخاصة من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولكن بشرط تقديم تعويض عادل عن تلك الملكيات – نشر مرسوم في الجريدة الرسمية معلناً السماح بالاستملاك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات من تاريخ نشر مرسوم الاستملاك.

محافظة النبطية

- تنقسم محافظة النبطية إلى 4 أقضية هي الأكبر في جنوب لبنان (النبطية وحاصبيا وبنت جبيل ومرجعيون).
- تقع المحافظة في القطاع الأوسط والشرقي من جنوب لبنان، حيث تحدها من الشمال جبل ريحان وجزين فيما تحدها من الشرق والجنوب فلسطين ومن الغرب قضاء صور.
- تبلغ مساحتها الإجمالية 1,058 كيلومتر مربع
- النبطية هي المدينة الرئيسية في المحافظة
- تبعد 22 كم عن صيدا و 65 كم عن بيروت.

الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

شبكة الطرق في محافظة النبطية

Existing Road Network Map in Nabatiyeh Mohafaza

محافظة النبطية

النشاط الاقتصادي الرئيسي:

- **الخدمات:** هي القطاع الأول في عدد الوظائف في المنطقة (بنسبة 34 في المئة) وتوجد فيها 349 شركة.
- **الزراعة:** تتمتع المنطقة بإمكانية الحصول على موارد مائية وفيرة تجعل القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة من حيث عدد الوظائف (14 في المئة)، وتستخدم حوالي 85٪ من الأراضي المزروعة فيها لزراعة الزيتون.
- **الصناعة:** يوجد أكثر من 190 شركة صناعية في المنطقة، ويشارك 24 في المئة منها في أنشطة ذات صلة بالأغذية الزراعية. بالإضافة إلى صناعة الفخار في راشيا الفخار، المنطقة اللبنانية الوحيدة المتخصصة في الحرف اليدوية المصنوعة من الفخار.

الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة

الوضع الاجتماعي الحالي

- تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان
- أثر ذلك على الأرقام السكانية وأرقام سوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية
- يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين في محافظة النبطية بحوالي 42,764 شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016م)، فيما يبلغ إجمالي عدد السكان اللبنانيين في المحافظة 320,267 نسمة (وزارة الصحة العامة، 2014م)
- ساهم تدفق السوريين أيضا في حالة من التوسع الحضري السريع وغير المستدام في سياق ضعيف وهش أساساً، مما أسهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية وتدني التماسك الاجتماعي في لبنان.

الإجراءات التخفيفية المقترحة

نزع الغطاء النباتي الطبيعي	الصحة والسلامة المهنية	التلوث الضوضائي وتلوث الهواء
• تجنب الأراضي التي تقع ضمن مناطق محددة كمحميات وطنية • يجب وضع برنامج تعويضي لزرع الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية إذا ما تم اقتلاعها، وذلك في مساحة متاحة بجانب المشروع المقترح • يجب توعية العمال حول حماية النباتات والحيوانات والموائل الطبيعية إلى أقصى حد ممكن • حظر التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية	• التأكد من التزام المقاولين بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للمقاولين المعتمدة من قبل الاستشاري ووزارة البيئة	• استخدام الآلات ذات انبعاثات منخفضة في أعمال البناء • توجيه مصادر الانبعاثات بعيداً عن المساكن المجاورة • التخطيط والتشغيل السليمين للتحويلات المرورية. • رش الطرق بانتظام بالماء لمكافحة الغبار، وخاصة في المناطق القريبة من المستقبلات الحساسة • تغطية مركبات نقل المواد الأولية والمخلفات من وإلى مواقع البناء • ضمان تحديد ومراقبة سرعة مركبات البناء. • حصر الأعمال بين الساعة 7 صباحا و5 مساء وتجنب تعطيل المعدات والمركبات. • الحد من استخدام الأجهزة والمعدات التي تسبب الضوضاء بالقرب من المستقبلات الحساسة

الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة

التلوث الضوضائي

تلوث الهواء

الصحة والسلامة المهنية

نزع الغطاء النباتي الطبيعي

المخلفات الصلبة الناتجة عن البناء

عدم القدرة على الوصول إلى طرق محددة بشكل مؤقت

الآثار على البنية التحتية القائمة

الإجراءات التخفيفية المقترحة

التراث الثقافي	الموارد المائية	التربة والتربة السطحية والأراضي
• الإجراءات المتبعة عند العثور على الآثار بالصدفة: يجب أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تتضمن نقل التربة وأنشطة الحفر/التنقيب عادة إجراءات للتعامل مع الحالات التي يعثر فيها على موارد ثقافية أو آثار مدفونة بشكل غير متوقع • للمشاورات الأولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن الموارد الأثرية والآثار • عند اكتشاف مثل هذه الموارد أثناء تنفيذ العمل، يجب على المقاول الاتصال لتعليمات وإجراءات المديرية العامة للآثار	• الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء • يجب على المقاولين عدم عرقلة أو منع تدفق المياه عند العمل بالقرب من المسطحات المائية • يجب استخدام خزانات الرواسب وتدابير مكافحة التعرية بالقرب من المسطحات المائية لتجنب المكاررة والرواسب الناتجة عن مواد البناء • تعبئة مواد البناء وأكوام التربة لتجنب تدفقها إلى المسطحات المائية • يجب ألا تقع مساكن العمال بالقرب من المجاري المائية أو التجمعات السكانية أو مأخذ مياه الشرب.	• القيام بأعمال الحفر خلال فترات الطقس الجاف • مراكمة التربة على مسافة آمنة بعيداً عن المجاري المائية • تخزين مواد البناء التي تحتوي على جزيئات صغيرة / دقيقة في أماكن لا تتعرض للفيضانات • شراء مواد البناء من المقالع الحائزة على تراخيص من وزارة البيئة • استخدام خزانات الرواسب لمنع جزيئات التربة من الدخول في مصارف وقنوات المياه.

الإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار على البنية التحتية الموجودة	عدم القدرة على الوصول للطرق بشكل مؤقت	المخلفات الصلبة لأعمال البناء
• سيتم تجنب ذلك إلى أقصى حد ممكن حيث يقوم المقاولون بالتنسيق مع جميع السلطات المعنية حسب الحاجة	• سيتم إعداد خطة للحركة المرورية على الطرق قبل أعمال البناء لتحديد جميع عمليات تحويل الطرق الممكنة للحد من حركة المرور والازدحام. • ستكون عمدات الرؤية مؤقتة بطبيعتها خلال فترة الأعمال فقط وسيتم تفاديها إلى أقصى حد ممكن	• احتواء النفايات المخزنة مؤقتا في مواقع العمل بشكل صحيح لتجنب انبعاث الروائح الكريهة والتلوث والحد من التلوث البصري • يجب تحديد مواقع للتخلص من النفايات الصلبة قبل البدء بأعمال البناء • يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها بشكل ملائم • يجب إزالة مخلفات البناء في غضون 24 ساعة من الموقع والتخلص منها في المواقع المتفق عليها مع السلطات المحلية • منع حرق أي نفايات صلبة في الموقع • يجب تدريب المقاولين وتعريفهم بمتطلبات إدارة التربة الملوثة والنفايات الخطرة.

إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

- معايير لاختيار العمال، وانتقاء القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع إلى أقصى حد ممكن
- تضمين عقود العمالة أحكام وشروط لتثبيط السلوكيات المنحرفة
- توفير المعلومات وتنفيذ حملات التوعية للعمال بشأن قضايا تدفق العمالة وبالتالي الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالعمال
- وضع وضمان عمل آلية لمعالجة المظالم

الآثار المحتملة لإعادة التموضع والإجراءات التخفيفية المقترحة

- لم تحدد مواقع المشروع في هذه المرحلة بعد، ومن الصعب تقدير احتمال أو عدد الأشخاص المحتمل أن يتأثروا سلباً بإعادة التموضع
- سيتم تنفيذ إطار سياسة التموضع في حال استلزم المشروع أي استملاك
- ينص إطار سياسة التموضع على آليات يتم من خلالها استخدام الأدوات المناسبة وقوائم التصنيف وخطط عمل إعادة التوطين، للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وذلك عند تحديد مواقع المشاريع

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومرحلة الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

الآثار المحتملة لاعادة التموضع– تحديد الأشخاص المتأثرين من المشروع

سيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة التالية:

- الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن لا يمتلكون الأراضي وغيرها من الفئات الفقيرة جداً
- المسنين والنساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات العرقية وما إلى ذلك
- الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد لا يكونون محميين عبر القوانين الوطنية الخاصة بالاستملاك وتعويضات الأراضي (تتضمن تلك الفئات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المواطنين غير اللبنانيين).

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف ورصد جميع الآثار السلبية المرتبطة بالمشروع

خطوات الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

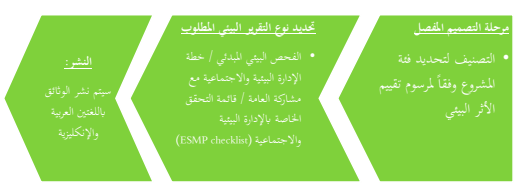

إعداد خطة عمل إعادة التموضع

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تحديد وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة
- تحديد التدابير لتجنب الآثار السلبية البيئية والاجتماعية أو تخفيفها أو التعويض عنها
- تصميم خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تتطرق للتخفيف من هذه التدابير السلبية ورصدها
- تحديد عملية تقديم تقارير الرصد الذاتي المحددة التي على مجلس الإنماء والإعمار إلى تقديمها للبنك الدولي ووزارة البيئة خلال مرحلة البناء
- التأكد من أن عقود الأعمال تتضمن شروطاً مناسبة لإلزام المقاولين بالامتثال للعناصر المرتبطة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم تقارير الإنجاز

ثغرات السياسة

- في بعض الحالات تختلف القوانين اللبنانية عن متطلبات البنك الدولي وأنظمته:
  - مدى التشاور والمشاركة حيث تتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
  - المخصصات المقدمة تعويضاً عن فقدان الدخل وسبل العيش، سواء كان يتوجب على الأشخاص المتضررين أن ينتقلوا إلى موقع آخر أم لا مع تقديم المساعدة
  - من المرجح أن يكون الأشخاص المعتدين أو الساكنين غير قانونياً في الأراضي المعنية قبل بدء المشروع قد استثمروا في تشييد أبنية أو القيام بتحسينات على الأراضي، وبالتالي فهم مؤهلين للحصول على تعويض عن ذلك لدى الاستملاك.

خطوات إعداد خطة عمل لإعادة التموضع

ثغرات السياسة

- بالتالي وفيما يتعلق بكل من:
  - التشاور مع الأطراف المعنية ومشاركتها في عملية إعادة التموضع
  - دفع التعويضات
  - آلية تعويض المظالم
  - النظر في حقوق الساكنين غير القانونيين والمتعدين على الأراضي
- تكون لمتطلبات سياسة البنك الدولي التشغيلية رقم 4.12 المتعلقة باعادة التموضع القسري الأفضلية على القوانين والأنظمة اللبنانية.

أسئلة ومناقشة

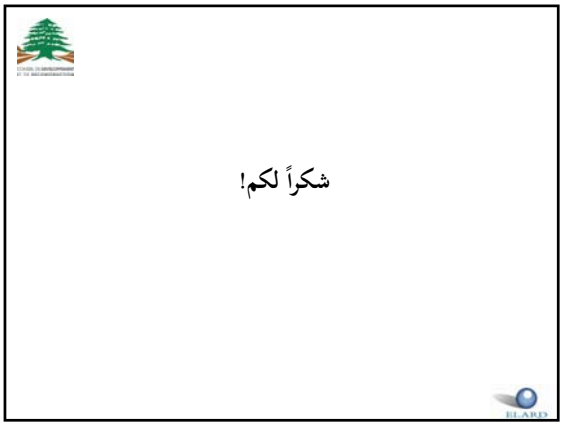
شكراً لكم!

برنامج الاجتماع

- المقدمة
- أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
- أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة
- الإطار القانوني والمؤسساتي
- الوضع البيئي والاجتماعي الحالي
- الآثار البيئية والاجتماعية ذات أهمية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير البيئية الاجتماعية
- إعداد خطة إعادة التوطين
- أسئلة ومناقشة

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع
لمشروع الطرق والعمالة

الاجتماع التشاوري لمحافظة لبنان الشمالي
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس

16 كانون الثاني 2018م

المقدمة

- تتمتع شبكة الطرق في لبنان بنطاق وتغطية كافيين بشكل عام
- لكن نسبة كبيرة من تلك الطرق في حالة سيئة
- وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل
- 35 في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة

المقدمة

المقدمة

المقدمة

- تم إعداد كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لتحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالتموضع في إطار المشروع
- ينفذ كل من الإطارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي

المقدمة

- يموّل مشروع الطرق والعمالة من البنك الدولي ويمثل المشروع جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته 510 مليون دولار أمريكي.
- يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة شبكة الطرق

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- هناك حاجة لاستخدام سياسة ضمانات البنك الدولي (سياسة تشغيلية رقم 4.01) كإطار للإدارة البيئية والاجتماعية نظراً لعدم تحديد البلديات المعنية أو الطرق المقترح إعادة تأهيلها في بداية المشروع – سيتم النظر في ذلك خلال تنفيذ المشروع

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
  - ضمان دمج إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع جوانب دورة المشروع بالكامل
  - **دمج الإطار في عملية التخطيط والتصميم**
  - أداة عملية لتوجيه عمليات تحديد الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها
  - منصة للمشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

إطار سياسة إعادة التوطين

- ستبذل كافة الجهود الممكنة لتفادي حاجة برنامج الطرق والعمالة إلى استملاك الأراضي وإعادة توطين الأشخاص المتأثرين بها أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن حيث أن معظم الأعمال سوف تتم ضمن حق المرور للطرق الحالية

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

- وضع مبادئ التخفيف من آثار الاستملاك وإعادة التوطين
- توضيح الترتيبات التنظيمية التي قد تتطلبها عملية الاستملاك
- تعويض جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع عن:
  - فقدان الأراضي والممتلكات وسبل العيش الناتج عن التهجير القسري وإعادة التوطين
  - مساعدة الأشخاص المتضررين على الانتقال وإعادة التأهيل

أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة

إطار سياسة إعادة التوطين

- سيتم تطبيق إطار سياسة التموضع في حالة تطلّب أي من الأنشطة الممولة في إطار هذا المشروع بشكل استثنائي استملاك الأراضي والمنازل وغيرها من الأصول، أو في حال كان لتلك الأنشطة آثار مؤقتة أو دائمة على سبل العيش.

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - إعادة تأهيل وصيانة حوالي 500 كيلومتر من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة العامة على الطرق وتحسين نقاط ومقومات معينه في تلك الطرق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الداعمة لذلك
  - تحسين ترابط خطوط النقل وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين.

أهداف مشروع الطرق والعمالة

- تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد الأولويات المتعلقة بأعمال الطرق
- تحسين تقنيات إدارة أصول الطرق

تحسين ترابط نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره

خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة
  - مراجعة إجراءات الطوارئ الحالية التي تتبعها وزارة الأشغال العامة والنقل وقدرتها على التخطيط والاستعداد للحالات المناخية الشديدة، بما في ذلك التوقيت المناسب في تعبئة المعدات وإرسالها عند الحاجة

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- طبقات إضافية من الأسفلت
- أعمال تصريف المياه
- إعادة بناء الطبقات الأساسية قبل التبعيد في قطاعات معينة من الطرق
- أعمال تثبيت الانحدارات
- جدران الدعم
- تحسينات على جوانب الطرق التي تمر عبر البلدات (الأرصفة وزراعة الأشجار).

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - بناء قدرات الهيئات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق.
  - المساهمة في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على المشاريع حول تقنيات حديثة محسّنة لبناء الطرق وصيانتها

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- شراء العناصر التالية:
  - 15 جرافة
  - 10 نافخة ثلوج
  - 5 رشاشات ملح
  - 10 مركبات دفع رباعي

تقييم القدرات المؤسساتية والإطار القانوني

المكون الثالث: وصف المكون الفرعي

البند	وصف المكون الفرعي
1	تعزيز إدارة أصول الطرق على المستوى الوطني
2	دعم تخطيط وتنفيذ إجراءات سلامة الطرق
3	دعم دراسات التخطيط والتصميم
4	دعم أنشطة التدريب
5	دعم تنفيذ المشروع

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	السياسات التشغيلية	الملاحظات
سياسات الضمانات للبنك الدولي	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية رقم 4.01)	– نظراً لعدم توفر تفاصيل الاستثمار المقترح، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كأداة للتقييم البيئي لهذا المشروع. – استناداً إلى مبادئ السياسة التشغيلية رقم 4.01 للبنك الدولي، يمكن تصنيف المشاريع التي ستنفذ في إطار الاستثمار المقترح على أنها مشاريع من الفئة "ب"
	التموضع القسري (السياسة التشغيلية رقم 4.12)	– قد تتطلب الأنشطة الممولة في إطار المكون المتعلق بإعادة تأهيل الطرق وصيانتها، استملاكاً بسيطاً لبعض الأراضي وإعادة توطين قسرية. – من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة النطاق، إذ أن الاستثمارات ستنفذ بشكل رئيسي ضمن حق المرور القائم للطرق أو على أراض تملكها الدولة اللبنانية.

الإطار المؤسساتي والقانوني

- يجب أن تمتثل عملية تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المشروع لما يلي:
  - سياسات ضمانات البنك الدولي (السياسة التشغيلية 4.01 والسياسة التشغيلية 4.12)
  - الإطار القانوني الحالي للحكومة اللبنانية

الإطار المؤسساتي للتقييم البيئي وإعادة التوطين

المؤسسات المعنية	المسؤوليات
البنك الدولي	– مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليه – الإشراف على تنفيذ سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الدولي – تقديم الدعم الفني لمجلس الإنماء والإعمار وغيره من الأطراف المعنية
مجلس الإنماء والإعمار	– سيتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ مكونات المشروع وتعيين الأطراف المختصة لتنفيذها – سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً أيضاً عن إجراءات الاستملاك عند الحاجة إليها
وزارة البيئة	– وزارة البيئة هيالجهة المسؤولة عن مراجعة دراسة الفحص البيئي المبدئي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – وزارة البيئة هي أيضاً مسؤولة عن الإشراف على وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
وزارة الأشغال العامة والنقل	– تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، ووضع خطط لتطوير الطرق والشوارع داخل المدن والقرى
وزارة الداخلية والبلديات	– تدير وزارة الداخلية والبلديات شؤون البلديات والاتحادات البلديات، وتندرج أعمال إعادة تأهيل الطرق تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي عند تنفيذ المكون الأول من هذا المشروع، من الضروري التنسيق مع وزارة الداخلية خلال مراحل الدراسات.
البلديات واتحاد البلديات (على المستوى المحلي)	– تشرف البلديات واتحادات البلديات المعنية على تنفيذ البرنامج المطور للإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، ولا سيما خلال مرحلة تشغيل المشروع.

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	النص القانوني	الملاحظات
الإطار التشريعي الوطني	مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633 لعام 2012	– من المتوقع أن يكون هذا المشروع أقرب إلى مشاريع الملحق الثاني منها إلى المشاريع المدرجة في الملحق الأول حسب التشريعات اللبنانية المرعية الإجراء، كون الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة طفيفة ومؤقتة في طبيعتها – ستجرى عملية تصنيف حالما يتم إعداد التصاميم التفصيلية
	قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 29/5/1991 (والمحدث بتأريخ 8/12/2006)	– يحمي هذا القانون حق الملكية الخاصة ويسمح باستملاك الملكيات الخاصة من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولكن بشرط تقديم تعويض عادل عن تلك الملكيات – نشر مرسوم في الجريدة الرسمية معلناً السماح بالاستملاك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات من تاريخ نشر مرسوم الاستملاك.

محافظة لبنان الشمالي

- تمتد محافظة شمال لبنان على طول ساحل البحر المتوسط، وتحدها من الشمال محافظة عكار ومن الشرق محافظة بعلبك – الهرمل ومن الجنوب محافظة جبل لبنان.
- يبلغ متوسط ارتفاع المحافظة من 0 على ساحلها إلى 3100 متر فوق مستوى سطح البحر.

الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

محافظة لبنان الشمالي

النشاط الاقتصادي الرئيسي:

- **الصناعة:** محافظة لبنان الشمالي تقع فيها 440 شركة حوالي 60 في المئة منها تقع في طرابلس، وتعمل غالبية الشركات في قطاع الأغذية الزراعية (28 في المائة) يليها قطاع الأثاث (23 في المائة).
- **الزراعة:** تعتبر المحافظة أيضا منطقة مهمة للإنتاج الزراعي، حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الشمال 65,433 هكتاراً، أي ما نسبته 26 في المئة من إجمالي المساحة المزروعة في لبنان، و46 في المئة من مجموع المناطق المروية، أي في المرتبة الثانية بعد البقاع. وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية يزرع الزيتون في أكثر من 60 في المئة من مجموع المساحات المزروعة. من حيث أنواع المنتجات الأكثر شيوعاً فهي الحمضيات والتي تشكل ما يقرب من 50 في المئة من إجمالي الصادرات في الشمال تليها التفاح بنسبة 23 في المئة.

محافظة لبنان الشمالي

- المحافظة هي موطن لأعلى قمة في لبنان والشام، قرنة السوداء التي يبلغ ارتفاعها 3,088 متر فوق مستوى سطح البحر.
- تتكون من مناطق حضرية مختلطة ومركزة تتركز بشكل رئيسي حول مدينة طرابلس، ثاني أكبر مدينة في لبنان بعد بيروت، فضلا عن المناطق الطبيعية في بقية مناطقها؟
- يعبرها نهر الجوز ونهر أبو علي ونهر البارد

الوضع الاجتماعي الحالي

- تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان
- أثر ذلك على الأرقام السكانية وأرقام سوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية
- يقدر عدد النازحين الفلسطينيين المسجلين في محافظة لبنان الشمالي بحوالي 65,000 شخص موزعين في مخيم نهر البارد ومخيم البداوي (الاونروا، 2017م)
- يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين في محافظة لبنان الشمالي بحوالي 160,367 شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016م) فيما يبلغ إجمالي عدد السكان اللبنانيين في المحافظة 621,352 نسمة (وزارة الصحة العامة، 2015م) أي إجمالي 781,719 شخص
- ساهم تدفق السوريين أيضا في حالة من التوسع الحضري السريع وغير المستدام في سياق ضعيف وهش أساساً، مما أسهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية وتدني التماسك الاجتماعي في لبنان.

شبكة الطرق في محافظة لبنان الشمالي

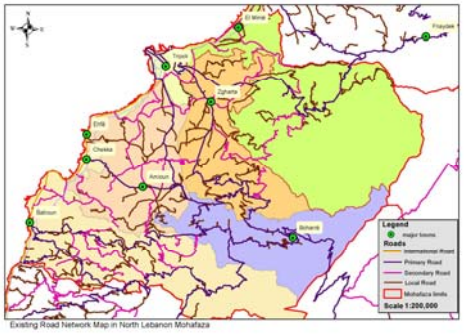

Existing Road Network Map in North Lebanon Mohafaza

الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة

الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة

الإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار على البنية التحتية الموجودة	عدم القدرة على الوصول للطرق بشكل مؤقت	المخلفات الصلبة لأعمال البناء
• سيتم تجنب ذلك إلى أقصى حد ممكن حيث يقوم المقاولون بالتنسيق مع جميع السلطات المعنية حسب الحاجة	• سيتم إعداد خطة للحركة المرورية على الطرق قبل أعمال البناء لتحديد جميع عمليات تحويل الطرق الممكنة للحد من حركة المرور والازدحام. • ستكون محددات الرؤية مؤقتة بطبيعتها خلال فترة الأعمال فقط وسيتم تفاديها إلى أقصى حد ممكن	• احتواء النفايات المخزنة مؤقتاً في مواقع العمل بشكل صحيح لتجنب انبعاث الروائح الكريهة والتلوث والحد من التلوث البصري • يجب تحديد مواقع للتخلص من النفايات الصلبة قبل البدء بأعمال البناء • يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها بشكل ملائم • يجب إزالة مخلفات البناء في غضون 24 ساعة من الموقع والتخلص منها في المواقع المتفق عليها مع السلطات المحلية • منع حرق أي نفايات صلبة في الموقع • يجب تدريب المقاولين وتعريفهم بمتطلبات إدارة التربة الملوثة والنفايات الخطرة.

الإجراءات التخفيفية المقترحة

نزع الغطاء النباتي الطبيعي	الصحة والسلامة المهنية	التلوث الضوضائي وتلوث الهواء
• تجنب الأراضي التي تقع ضمن مناطق محددة كمحميات وطنية • يجب وضع برنامج تعويضي لزرع الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية إذا ما تم اقتلاعها، وذلك في مساحة متاحة بجانب المشروع المقترح • يجب توعية العمال حول حماية النباتات والحيوانات والموائل الطبيعية إلى أقصى حد ممكن • حظر التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية	• التأكد من التزام المقاولين بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للمقاولين المعتمدة من قبل الاستشاري ووزارة البيئة	• استخدام آلات ذات انبعاثات منخفضة في أعمال البناء • توجيه مصادر الانبعاثات بعيداً عن المساكن المحيطة • التخطيط والتشغيل السليمين للتحويلات المرورية. • رش الطرق بانتظام بالماء لمكافحة الغبار، وخاصة في المناطق القريبة من المستقبلات الحساسة • تغطية مركبات نقل المواد الأولية والمخلفات من وإلى مواقع البناء • ضمان تحديد ومراقبة سرعة مركبات البناء. • حصر الأعمال بين الساعة 7 صباحا و5 مساء وتجنب تعطيل المعدات والمركبات. • الحد من استخدام الأجهزة والمعدات التي تسبب الضوضاء بالقرب من المستقبلات الحساسة

الآثار المحتملة لإعادة التوطين والإجراءات التخفيفية المقترحة

- لم تحدد مواقع المشروع في هذه المرحلة بعد، ومن الصعب تقدير احتمال أو عدد الأشخاص المحتمل أن يتأثروا سلباً بإعادة التوطين
- سيتم تنفيذ إطار سياسة التموضع في حال استلزم المشروع أي استملاك
- ينص إطار سياسة التموضع على آليات يتم من خلالها استخدام الأدوات المناسبة وقوائم التصنيف وخطط عمل إعادة التوطين، للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وذلك عند تحديد مواقع المشاريع

الإجراءات التخفيفية المقترحة

التراث الثقافي	الموارد المائية	التربة والتربة السطحية والأراضي
• الإجراءات المتبعة عند العثور على الآثار بالصدفة: يجب أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تتضمن نقل التربة والحفر/الحفر/الثقيب عادة إجراءات للتعامل مع الحالات التي يعثر فيها على موارد ثقافية أو آثار مدفونة بشكل غير متوقع • المشاورات الأولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن الموارد الثقافية والآثار • عند اكتشاف مثل هذه الموارد أثناء تنفيذ العمل، يجب على المقاول الامتثال لتعليمات وإجراءات المديرية العامة للآثار	• الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء • يجب على المقاولين عدم عرقلة أو منع تدفق المياه عند العمل بالقرب من المسطحات المائية • يجب استخدام خزانات الرواسب وتدابير مكافحة التعرية بالقرب من المسطحات المائية لتجنب المخاطرة والرواسب الناتجة عن مواد البناء • تعطية مواد البناء وأكوام التربة لتجنب تدفقها إلى المسطحات المائية • يجب ألا تقع مساكن العمال بالقرب من المجاري المائية أو التجمعات السكانية أو مأخذ مياه الشرب.	• القيام بأعمال الحفر خلال فترات الطقس الجاف • مراكمة التربة على مسافة آمنة بعيداً عن المجاري المائية • تخزين مواد البناء التي تحتوي على جزيئات صغيرة / دقيقة في أماكن لا تتعرض للفيضانات • شراء مواد البناء من المقالع الحائزة على تراخيص من وزارة البيئة • استخدام خزانات الرواسب لمنع جزيئات التربة من الدخول في مصارف وقنوات المياه.

الآثار المحتملة للتموضع– تحديد الأشخاص المتأثرين من المشروع

سيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة التالية:

- الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن لا يمتلكون الأراضي وغيرها من الفئات الفقيرة جداً
- المسنين والنساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات العرقية وما إلى ذلك
- الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد لا يكونون مخميين عبر القوانين الوطنية الخاصة بالاستملاك وتعويضات الأراضي (تتضمن تلك الفئات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المواطنين غير اللبنانيين).

إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

- معايير لاختيار العمال، وانتقاء القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع إلى أقصى حد ممكن
- تضمين عقود العمالة أحكام وشروط لتثبيط السلوكيات المنحرفة
- توفير المعلومات وتنفيذ حملات التوعية للعمال بشأن قضايا تدفق العمالة وبالتالي الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالعمال
- وضع وضمان عمل آلية لمعالجة المظالم

خطوات الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومرحلة الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تحديد وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة
- تحديد التدابير لتجنب الآثار السلبية البيئية والاجتماعية أو تخفيفها أو التعويض عنها
- تصميم خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تتطرق للتخفيف من هذه التدابير السلبية ورصدها
- تحديد عملية تقديم تقارير الرصد الذاتي المحددة التي على مجلس الإنماء والإعمار إلى تقديمها للبنك الدولي ووزارة البيئة خلال مرحلة البناء
- التأكد من أن عقود الأعمال تتضمن شروطاً مناسبة لإلزام المقاولين بالامتثال للعناصر المرتبطة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم تقارير الإنجاز

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف ورصد جميع الآثار السلبية المرتبطة بالمشروع

خطوات إعداد خطة عمل لإعادة التوطين

إعداد خطة عمل إعادة التوطين

ثغرات السياسة

- بالتالي وفيما يتعلق بكل من:
  - التشاور مع الأطراف المعنية ومشاركتها في عملية إعادة التوطين
  - دفع التعويضات
  - آلية تعويض المظالم
  - النظر في حقوق الساكنين غير القانونيين والمتعدين على الأراضي
- تكون لمتطلبات سياسة البنك الدولي التشغيلية رقم 4.12 المتعلقة بالتموضع القسري الأفضلية على القوانين والأنظمة اللبنانية.

ثغرات السياسة

- في بعض الحالات تختلف القوانين اللبنانية عن متطلبات البنك الدولي وأنظمته:
  - مدى التشاور والمشاركة حيث تتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
  - المخصصات المقدمة تعويضاً عن فقدان الدخل وسبل العيش، سواء كان يتوجب على الأشخاص المتضررين أن ينتقلوا إلى موقع آخر أم لا مع تقديم المساعدة
  - من المرجح أن يكون الأشخاص المعتدين أو الساكنين غير قانونياً في الأراضي المعنية قبل بدء المشروع قد استثمروا في تشييد أبنية أو القيام بتحسينات على الأراضي، وبالتالي فهم مؤهلين للحصول على تعويض عن ذلك لدى الاستملاك.

شكراً لكم!

أسئلة ومناقشة

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لمشروع الطرق والعمالة

الاجتماع التشاوري لمحافظة جبل لبنان
بلدية سن الفيل

17 كانون الثاني 2018م

برنامج الاجتماع

- المقدمة
- أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
- أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة
- الإطار القانوني والمؤسساتي
- الوضع البيئي والاجتماعي الحالي
- الآثار البيئية والاجتماعية ذات أهمية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير البيئية الاجتماعية
- إعداد خطة إعادة التوطين
- أسئلة ومناقشة

المقدمة

المقدمة

- تتمتع شبكة الطرق في لبنان بنطاق وتغطية كافيين بشكل عام
- لكن نسبة كبيرة من تلك الطرق في حالة سيئة
- وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل
- 35 في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة

المقدمة

- تم إعداد كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لتحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالتموضع في إطار المشروع
- ينفذ كل من الإطارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي

المقدمة

- يموّل مشروع الطرق والعمالة من البنك الدولي ويمثل المشروع جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته 510 مليون دولار أمريكي.
- يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة شبكة الطرق

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- هناك حاجة لاستخدام سياسة ضمانات البنك الدولي (سياسة تشغيلية رقم 4.01) كإطار للإدارة البيئية والاجتماعية نظراً لعدم تحديد البلديات المعنية أو الطرق المقترح إعادة تأهيلها في بداية المشروع – سيتم النظر في ذلك خلال تنفيذ المشروع

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
  - ضمان دمج إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع جوانب دورة المشروع بالكامل
  - **دمج الإطار في عملية التخطيط والتصميم**
  - أداة عملية لتوجيه عمليات تحديد الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها
  - منصة للمشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

إطار سياسة إعادة التوطين

- ستبذل كافة الجهود الممكنة لتفادي حاجة برنامج الطرق والعمالة إلى استملاك الأراضي وإعادة توطين الأشخاص المتأثرين بها أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن حيث أن معظم الأعمال سوف تتم ضمن حق المرور للطرق الحالية

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

- وضع مبادئ التخفيف من آثار الاستملاك وإعادة التوطين
- توضيح الترتيبات التنظيمية التي قد تتطلبها عملية الاستملاك
- تعويض جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع عن:
  - فقدان الأراضي والممتلكات وسبل العيش الناتج عن التهجير القسري وإعادة التوطين
  - مساعدة الأشخاص المتضررين على الانتقال وإعادة التأهيل

أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة

إطار سياسة إعادة التوطين

- سيتم تطبيق إطار سياسة التموضع في حالة تطلّب أي من الأنشطة الممولة في إطار هذا المشروع بشكل استثنائي استملاك الأراضي والمنازل وغيرها من الأصول، أو في حال كان لتلك الأنشطة آثار مؤقتة أو دائمة على سبل العيش.

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - إعادة تأهيل وصيانة حوالي 500 كيلومتر من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة العامة على الطرق وتحسين نقاط ومقومات معينه في تلك الطرق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الداعمة لذلك
  - تحسين ترابط خطوط النقل وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين.

أهداف مشروع الطرق والعمالة

- تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد الأولويات المتعلقة بأعمال الطرق
- تحسين تقنيات إدارة أصول الطرق

تحسين ترابط نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره

خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة
  - مراجعة إجراءات الطوارئ الحالية التي تتبعها وزارة الأشغال العامة والنقل وقدرتها على التخطيط والاستعداد للحالات المناخية الشديدة، بما في ذلك التوقيت المناسب في تعبئة المعدات وإرسالها عند الحاجة

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- طبقات إضافية من الأسفلت
- أعمال تصريف المياه
- إعادة بناء الطبقات الأساسية قبل التبعيد في قطاعات معينة من الطرق
- أعمال تثبيت الانحدارات
- جدران الدعم
- تحسينات على جوانب الطرق التي تمر عبر البلدات (الأرصفة وزراعة الأشجار).

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - بناء قدرات الهيئات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق.
  - المساهمة في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على المشاريع حول تقنيات حديثة محسّنة لبناء الطرق وصيانتها

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- شراء العناصر التالية:
  - 15 جرافة
  - 10 نافخة ثلوج
  - 5 رشاشات ملح
  - 10 مركبات دفع رباعي

تقييم القدرات المؤسساتية والإطار القانوني

المكون الثالث: وصف المكون الفرعي

البند	وصف المكون الفرعي
1	تعزيز إدارة أصول الطرق على المستوى الوطني
2	دعم تخطيط وتنفيذ إجراءات سلامة الطرق
3	دعم دراسات التخطيط والتصميم
4	دعم أنشطة التدريب
5	دعم تنفيذ المشروع

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	السياسات التشغيلية	الملاحظات
سياسات الضمانات للبنك الدولي	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية رقم 4.01)	– نظراً لعدم توفر تفاصيل الاستثمار المقترح، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كأداة للتقييم البيئي لهذا المشروع. – استناداً إلى مبادئ السياسة التشغيلية رقم 4.01 للبنك الدولي، يمكن تصنيف المشاريع التي ستنفذ في إطار الاستثمار المقترح على أنها مشاريع من الفئة "ب"
	التموضع القسري (السياسة التشغيلية رقم 4.12)	– قد تتطلب الأنشطة الممولة في إطار المكون المتعلق بإعادة تأهيل الطرق وصيانتها، استملاكاً بسيطاً لبعض الأراضي وإعادة توطين قسرية. – من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة النطاق، إذ أن الاستثمارات ستنفذ بشكل رئيسي ضمن حق المرور القائم للطرق أو على أراض تملكها الدولة اللبنانية.

الإطار المؤسساتي والقانوني

- يجب أن تمتثل عملية تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المشروع لما يلي:
  - سياسات ضمانات البنك الدولي (السياسة التشغيلية 4.01 والسياسة التشغيلية 4.12)
  - الإطار القانوني الحالي للحكومة اللبنانية

الإطار المؤسساتي للتقييم البيئي وإعادة التوطين

المؤسسات المعنية	المسؤوليات
البنك الدولي	– مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليه – الإشراف على تنفيذ سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الدولي – تقديم الدعم الفني لمجلس الإنماء والإعمار وغيره من الأطراف المعنية
مجلس الإنماء والإعمار	– سيتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ مكونات المشروع وتعيين الأطراف المختصة لتنفيذها – سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً أيضاً عن إجراءات الاستملاك عند الحاجة إليها
وزارة البيئة	– وزارة البيئة هيالجهة المسؤولة عن مراجعة دراسة الفحص البيئي المبدئي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – وزارة البيئة هي أيضاً مسؤولة عن الإشراف على وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
وزارة الأشغال العامة والنقل	– تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، ووضع خطط لتطوير الطرق والشوارع داخل المدن والقرى
وزارة الداخلية والبلديات	– تدير وزارة الداخلية والبلديات شؤون البلديات واتحادات البلديات، وتندرج أعمال إعادة تأهيل الطرق تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي عند تنفيذ المكون الأول من هذا المشروع، من الضروري التنسيق مع وزارة الداخلية خلال مراحل الدراسات.
البلديات واتحاد البلديات (على المستوى المحلي)	– تشرف البلديات واتحادات البلديات المعنية على تنفيذ البرنامج المطور للإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، ولا سيما خلال مرحلة تشغيل المشروع.

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	النص القانوني	الملاحظات
الإطار التشريعي الوطني	مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633 لعام 2012	– من المتوقع أن يكون هذا المشروع أقرب إلى مشاريع الملحق الثاني منها إلى المشاريع المدرجة في الملحق الأول حسب التشريعات اللبنانية المرعية الإجراء، كون الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة طفيفة ومؤقتة في طبيعتها – ستجرى عملية تصنيف حالما يتم إعداد التصاميم التفصيلية
	قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 29/5/1991 (والمحدث بتأريخ 8/12/2006)	– يحمي هذا القانون حق الملكية الخاصة ويسمح باستملاك الملكيات الخاصة من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولكن بشرط تقديم تعويض عادل عن تلك الملكيات – نشر مرسوم في الجريدة الرسمية معلناً السماح بالاستملاك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات من تاريخ نشر مرسوم الاستملاك.

محافظة جبل لبنان

- تمتد محافظة جبل لبنان، باستثناء بيروت، على طول ساحل البحر المتوسط وتحدها شمالاً محافظة لبنان الشمالي وجنوباً محافظة لبنان الجنوبي لبنان.
- وتحدها من حدودها الشرقية محافظتي البقاع وبعلبك – الهرمل.

الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

محافظة جبل لبنان

النشاط الاقتصادي الرئيسي:

- **الصناعة:** يعتمد اقتصاد جبل لبنان على الأنشطة الصناعية بشكل رئيسي، وتشكل المحافظة أعلى نسبة تركيز للشركات الصناعية في لبنان، حيث تقع فيها 58 في المئة من إجمالي عدد الشركات الصناعية اللبنانية. وغالبية هذه الشركات هي شركات الأغذية الزراعية (17.93%) وتمثل هذه الشركات في جبل لبنان 34 في المئة من إجمالي شركات الأغذية الزراعية في لبنان، ويلي هذا القطاع شركات الورق والطباعة التي تمثل 13.15 في المئة من الشركات الصناعية في جبل لبنان.
- **الزراعة:** جبل لبنان يشكل أيضا منطقة زراعية هامة، على الرغم من أن مساحة الأراضي المزروعة في جبل لبنان أصغر منها في مناطق مثل البقاع، بسبب تضاريسها الصعبة.

محافظة جبل لبنان

- يبلغ ارتفاع المحافظة بين 0 و3000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتمتد عبر خصائص جغرافية مختلفة تتضمن المناطق الحضرية والمناطق الريفية المختلطة والمناطق الطبيعية.
- تعبرها 5 أنهر (نهر الكلب ونهر بيروت ونهر الدامور ونهر الأولى ونهر إبراهيم) وهي موطن لسد شبروح الذي تبلغ سعته 8 ملايين متر مكعب من المياه.

الوضع الاجتماعي الحالي

- تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان
- أثر ذلك على الأرقام السكانية وأرقام سوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية
- يقدر عدد النازحين الفلسطينيين المسجلين في محافظة جبل لبنان بحوالي 55,000 شخص موزعين في عدد من المخيمات (مخيمات ضبية وصبرة ومار إلياس وشاتيلا وبرج البراجنة وإقليم الخروب)
- يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين في محافظة جبل لبنان بحوالي 277,969 شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016م) فيما يبلغ إجمالي عدد السكان اللبنانيين في المحافظة 1,543,781 نسمة (وزارة الصحة العامة، 2015م) أي إجمالي 1,821,750 شخص
- ساهم تدفق السوريين أيضا في حالة من التوسع الحضري السريع وغير المستدام في سياق ضعيف وهش أساساً، مما أسهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية وتدني التماسك الاجتماعي في لبنان.

شبكة الطرق في محافظة جبل لبنان

Existing Road Network Map in Mount Lebanon Mohafaza

الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة

- التلوث الضوضائي
- تلوث الهواء
- الصحة والسلامة المهنية
- نزع الغطاء النباتي الطبيعي
- المخلفات الصلبة الناتجة عن البناء
- عدم القدرة على الوصول إلى طرق محددة بشكل مؤقت
- الآثار على البنية التحتية القائمة

الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة

الإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار على البنية التحتية الموجودة	عدم القدرة على الوصول للطرق بشكل مؤقت	المخلفات الصلبة لأعمال البناء
• سيتم تجنب ذلك إلى أقصى حد ممكن حيث يقوم المقاولون بالتنسيق مع جميع السلطات المعنية حسب الحاجة	• سيتم إعداد خطة للحركة المرورية على الطرق قبل أعمال البناء لتحديد جميع عمليات تحويل الطرق الممكنة للحد من حركة المرور والازدحام. • ستكون محددات الرؤية مؤقتة بطبيعتها خلال فترة الأعمال فقط وسيتم تفاديها إلى أقصى حد ممكن	• احتواء النفايات المخزنة مؤقتاً في مواقع العمل بشكل صحيح لتجنب انبعاث الروائح الكريهة والتلوث والحد من التلوث البصري • يجب تحديد مواقع للتخلص من النفايات الصلبة قبل البدء بأعمال البناء • يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها بشكل ملائم • يجب إزالة مخلفات البناء في غضون 24 ساعة من الموقع والتخلص منها في المواقع المتفق عليها مع السلطات المحلية • منع حرق أي نفايات صلبة في الموقع • يجب تدريب المقاولين وتعريفهم بمتطلبات إدارة التربة الملوثة والنفايات الخطرة.

الإجراءات التخفيفية المقترحة

نزع الغطاء النباتي الطبيعي	الصحة والسلامة المهنية	التلوث الضوضائي وتلوث الهواء
• تجنب الأراضي التي تقع ضمن مناطق محددة كمحميات وطنية • يجب وضع برنامج تعويضي لزرع الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية إذا ما تم اقتلاعها، وذلك في مساحة متاحة بجانب المشروع المقترح • يجب توعية العمال حول حماية النباتات والحيوانات والموائل الطبيعية إلى أقصى حد ممكن • حظر التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية	• التأكد من التزام المقاولين بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للمقاولين المعتمدة من قبل الاستشاري ووزارة البيئة	• استخدام آلات ذات انبعاثات منخفضة في أعمال البناء • توجيه مصادر الانبعاثات بعيداً عن المساكن القريبة • التخطيط والتشغيل السليمين للتحويلات المرورية. • رش الطرق بانتظام بالماء لمكافحة الغبار، وخاصة في المناطق القريبة من المستقبلات الحساسة • تغطية مركبات نقل المواد الأولية والمخلفات من وإلى مواقع البناء • ضمان تحديد ومراقبة سرعة مركبات البناء. • حصر الأعمال بين الساعة 7 صباحا و5 مساء وتجنب تعطيل المعدات والمركبات. • الحد من استخدام الأجهزة والمعدات التي تسبب الضوضاء بالقرب من المستقبلات الحساسة

الآثار المحتملة لإعادة التوطين والإجراءات التخفيفية المقترحة

- لم تحدد مواقع المشروع في هذه المرحلة بعد، ومن الصعب تقدير احتمال أو عدد الأشخاص المحتمل أن يتأثروا سلباً بإعادة التوطين
- سيتم تنفيذ إطار سياسة التموضع في حال استلزم المشروع أي استملاك
- ينص إطار سياسة التموضع على آليات يتم من خلالها استخدام الأدوات المناسبة وقوائم التصنيف وخطط عمل إعادة التوطين، للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وذلك عند تحديد مواقع المشاريع

الإجراءات التخفيفية المقترحة

التراث الثقافي	الموارد المائية	التربة والتربة السطحية والأراضي
• الإجراءات المتبعة عند العثور على الآثار بالصدفة: يجب أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تتضمن نقل التربة والأنشطة الحفر/التنقيب عادة إجراءات للتعامل مع الحالات التي يعثر فيها على موارد ثقافية أو آثار مدفونة بشكل غير متوقع • المشاورات الأولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن الموارد الثقافية والآثار • عند اكتشاف مثل هذه الموارد أثناء تنفيذ العمل، يجب على المقاول الامتثال لتعليمات وإجراءات المديرية العامة للآثار	• الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء • يجب على المقاولين عدم عرقلة أو منع تدفق المياه عند العمل بالقرب من المسطحات المائية • يجب استخدام خزانات الرواسب وتدابير مكافحة التعرية بالقرب من المسطحات المائية لتجنب المكاره والرواسب الناتجة عن مواد البناء • تعطية مواد البناء وأكوام التربة لتجنب تدفقها إلى المسطحات المائية • يجب ألا تقع مساكن العمال بالقرب من المجاري المائية أو التجمعات السكانية أو مأخذ مياه الشرب.	• القيام بأعمال الحفر خلال فترات الطقس الجاف • مراكمة التربة على مسافة آمنة بعيداً عن المجاري المائية • تخزين مواد البناء التي تحتوي على جزيئات صغيرة / دقيقة في أماكن لا تتعرض للفيضانات • شراء مواد البناء من المقالع الحائزة على تراخيص من وزارة البيئة • استخدام خزانات الرواسب لمنع جزيئات التربة من الدخول في مصارف وقنوات المياه.

الآثار المحتملة للتموضع– تحديد الأشخاص المتأثرين من المشروع

سيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة التالية:

- الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن لا يمتلكون الأراضي وغيرها من الفئات الفقيرة جداً
- المسنين والنساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات العرقية وما إلى ذلك
- الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد لا يكونون مخميين عبر القوانين الوطنية الخاصة بالاستملاك وتعويضات الأراضي (تتضمن تلك الفئات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المواطنين غير اللبنانيين).

إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

- معايير لاختيار العمال، وانتقاء القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع إلى أقصى حد ممكن
- تضمين عقود العمالة أحكام وشروط لتثبيط السلوكيات المنحرفة
- توفير المعلومات وتنفيذ حملات التوعية للعمال بشأن قضايا تدفق العمالة وبالتالي الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالعمال
- وضع وضمان عمل آلية لمعالجة المظالم

خطوات الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومرحلة الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تحديد وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة
- تحديد التدابير لتجنب الآثار السلبية البيئية والاجتماعية أو تخفيفها أو التعويض عنها
- تصميم خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تتطرق للتخفيف من هذه التدابير السلبية ورصدها
- تحديد عملية تقديم تقارير الرصد الذاتي المحددة التي على مجلس الإنماء والإعمار إلى تقديمها للبنك الدولي ووزارة البيئة خلال مرحلة البناء
- التأكد من أن عقود الأعمال تتضمن شروطاً مناسبة لإلزام المقاولين بالامتثال للعناصر المرتبطة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم تقارير الإنجاز

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف ورصد جميع الآثار السلبية المرتبطة بالمشروع

خطوات إعداد خطة عمل لإعادة التوطين

إعداد خطة عمل إعادة التوطين

ثغرات السياسة

- بالتالي وفيما يتعلق بكل من:
  - التشاور مع الأطراف المعنية ومشاركتها في عملية إعادة التوطين
  - دفع التعويضات
  - آلية تعويض المظالم
  - النظر في حقوق الساكنين غير القانونيين والمتعدين على الأراضي
- تكون لمتطلبات سياسة البنك الدولي التشغيلية رقم 4.12 المتعلقة بالتموضع القسرية الأفضلية على القوانين والأنظمة اللبنانية.

ثغرات السياسة

- في بعض الحالات تختلف القوانين اللبنانية عن متطلبات البنك الدولي وأنظمته:
  - مدى التشاور والمشاركة حيث تتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
  - المخصصات المقدمة تعويضاً عن فقدان الدخل وسبل العيش، سواء كان يتوجب على الأشخاص المتضررين أن ينتقلوا إلى موقع آخر أم لا مع تقديم المساعدة
  - من المرجح أن يكون الأشخاص المعتدين أو الساكنين غير قانونياً في الأراضي المعنية قبل بدء المشروع قد استثمروا في تشييد أبنية أو القيام بتحسينات على الأراضي، وبالتالي فهم مؤهلين للحصول على تعويض عن ذلك لدى الاستملاك.

شكراً لكم!

أسئلة ومناقشة

برنامج الاجتماع

- المقدمة
- أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
- أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة
- الإطار القانوني والمؤسساتي
- الوضع البيئي والاجتماعي الحالي
- الآثار البيئية والاجتماعية ذات أهمية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير البيئية الاجتماعية
- إعداد خطة إعادة التوطين
- أسئلة ومناقشة

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع
لمشروع الطرق والعمالة

الاجتماع التشاوري لمحافظة البقاع
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع

11 كانون الثاني 2018م

المقدمة

- تتمتع شبكة الطرق في لبنان بنطاق وتغطية كافيين بشكل عام
- لكن نسبة كبيرة من تلك الطرق في حالة سيئة
- وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل
- 35 في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة

المقدمة

المقدمة

المقدمة

- تم إعداد كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة تالموضع لتحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالتموضع في إطار المشروع
- ينفذ كل من الإطارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي

المقدمة

- يموّل مشروع الطرق والعمالة من البنك الدولي ويمثل المشروع جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته 510 مليون دولار أمريكي.
- يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة شبكة الطرق

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- هناك حاجة لاستخدام سياسة ضمانات البنك الدولي (سياسة تشغيلية رقم 4.01) كإطار للإدارة البيئية والاجتماعية نظراً لعدم تحديد البلديات المعنية أو الطرق المقترح إعادة تأهيلها في بداية المشروع – سيتم النظر في ذلك خلال تنفيذ المشروع

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
  - ضمان دمج إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع جوانب دورة المشروع بالكامل
  - **دمج الإطار في عملية التخطيط والتصميم**
  - أداة عملية لتوجيه عمليات تحديد الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها
  - منصة للمشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

إطار سياسة إعادة التوطين

- ستبذل كافة الجهود الممكنة لتفادي حاجة برنامج الطرق والعمالة إلى استملاك الأراضي وإعادة توطين الأشخاص المتأثرين بها أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن حيث أن معظم الأعمال سوف تتم ضمن حق المرور للطرق الحالية

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

- وضع مبادئ التخفيف من آثار الاستملاك وإعادة التوطين
- توضيح الترتيبات التنظيمية التي قد تتطلبها عملية الاستملاك
- تعويض جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع عن:
  - فقدان الأراضي والممتلكات وسبل العيش الناتج عن التهجير القسري وإعادة التوطين
  - مساعدة الأشخاص المتضررين على الانتقال وإعادة التأهيل

أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة

إطار سياسة إعادة التوطين

- سيتم تطبيق إطار سياسة التموضع في حالة تطلّب أي من الأنشطة الممولة في إطار هذا المشروع بشكل استثنائي استملاك الأراضي والمنازل وغيرها من الأصول، أو في حال كان لتلك الأنشطة آثار مؤقتة أو دائمة على سبل العيش.

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - إعادة تأهيل وصيانة حوالي 500 كيلومتر من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة العامة على الطرق وتحسين نقاط ومقومات معينه في تلك الطرق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الداعمة لذلك
  - تحسين ترابط خطوط النقل وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين.

أهداف مشروع الطرق والعمالة

- تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد الأولويات المتعلقة بأعمال الطرق
- تحسين تقنيات إدارة أصول الطرق

تحسين ترابط نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره

خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة
  - مراجعة إجراءات الطوارئ الحالية التي تتبعها وزارة الأشغال العامة والنقل وقدرتها على التخطيط والاستعداد للحالات المناخية الشديدة، بما في ذلك التوقيت المناسب في تعبئة المعدات وإرسالها عند الحاجة

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- طبقات إضافية من الأسفلت
- أعمال تصريف المياه
- إعادة بناء الطبقات الأساسية قبل التبعيد في قطاعات معينة من الطرق
- أعمال تثبيت الانحدارات
- جدران الدعم
- تحسينات على جوانب الطرق التي تمر عبر البلدات (الأرصفة وزراعة الأشجار).

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - بناء قدرات الهيئات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق.
  - المساهمة في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على المشاريع حول تقنيات حديثة محسّنة لبناء الطرق وصيانتها

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- شراء العناصر التالية:
  - 15 جرافة
  - 10 نافخة ثلوج
  - 5 رشاشات ملح
  - 10 مركبات دفع رباعي

تقييم القدرات المؤسساتية والإطار القانوني

المكون الثالث: وصف المكون الفرعي

البند	وصف المكون الفرعي
1	تعزيز إدارة أصول الطرق على المستوى الوطني
2	دعم تخطيط وتنفيذ إجراءات سلامة الطرق
3	دعم دراسات التخطيط والتصميم
4	دعم أنشطة التدريب
5	دعم تنفيذ المشروع

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	السياسات التشغيلية	الملاحظات
سياسات الضمانات للبنك الدولي	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية رقم 4.01)	– نظراً لعدم توفر تفاصيل الاستثمار المقترح، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كأداة للتقييم البيئي لهذا المشروع. – استناداً إلى مبادئ السياسة التشغيلية رقم 4.01 للبنك الدولي، يمكن تصنيف المشاريع التي ستنفذ في إطار الاستثمار المقترح على أنها مشاريع من الفئة "ب"
	التموضع القسري (السياسة التشغيلية رقم 4.12)	– قد تتطلب الأنشطة الممولة في إطار المكون المتعلق بإعادة تأهيل الطرق وصيانتها، استملاكاً بسيطاً لبعض الأراضي وإعادة توطين قسرية. – من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة النطاق، إذ أن الاستثمارات ستنفذ بشكل رئيسي ضمن حق المرور القائم للطرق أو على أراض تملكها الدولة اللبنانية.

الإطار المؤسساتي والقانوني

- يجب أن تمتثل عملية تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المشروع لما يلي:
  - سياسات ضمانات البنك الدولي (السياسة التشغيلية 4.01 والسياسة التشغيلية 4.12)
  - الإطار القانوني الحالي للحكومة اللبنانية

الإطار المؤسساتي للتقييم البيئي وإعادة التوطين

المؤسسات المعنية	المسؤوليات
البنك الدولي	– مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليه – الإشراف على تنفيذ سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الدولي – تقديم الدعم الفني لمجلس الإنماء والإعمار وغيره من الأطراف المعنية
مجلس الإنماء والإعمار	– سيتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ مكونات المشروع وتعيين الأطراف المختصة لتنفيذها – سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً أيضاً عن إجراءات الاستملاك عند الحاجة إليها
وزارة البيئة	– وزارة البيئة هيالجهة المسؤولة عن مراجعة دراسة الفحص البيئي المبدئي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – وزارة البيئة هي أيضاً مسؤولة عن الإشراف على وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
وزارة الأشغال العامة والنقل	– تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، ووضع خطط لتطوير الطرق والشوارع داخل المدن والقرى
وزارة الداخلية والبلديات	– تدير وزارة الداخلية والبلديات شؤون البلديات والاتحادات البلديات، وتندرج أعمال إعادة تأهيل الطرق تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي عند تنفيذ المكون الأول من هذا المشروع، من الضروري التنسيق مع وزارة الداخلية خلال مراحل الدراسات.
البلديات واتحاد البلديات (على المستوى المحلي)	– تشرف البلديات واتحادات البلديات المعنية على تنفيذ البرنامج المطور للإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، ولا سيما خلال مرحلة تشغيل المشروع.

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	النص القانوني	الملاحظات
الإطار التشريعي الوطني	مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633 لعام 2012	– من المتوقع أن يكون هذا المشروع أقرب إلى مشاريع الملحق الثاني منها إلى المشاريع المدرجة في الملحق الأول حسب التشريعات اللبنانية المرعية الإجراء، كون الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة طفيفة ومؤقتة في طبيعتها – ستجرى عملية تصنيف حالما يتم إعداد التصاميم التفصيلية
	قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 29/5/1991 (والمحدث بتأريخ 8/12/2006)	– يحمي هذا القانون حق الملكية الخاصة ويسمح باستملاك الملكيات الخاصة من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولكن بشرط تقديم تعويض عادل عن تلك الملكيات – نشر مرسوم في الجريدة الرسمية معلناً السماح بالاستملاك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات من تاريخ نشر مرسوم الاستملاك.

محافظة البقاع

- يبلغ ارتفاع محافظة البقاع ما بين 800 إلى 1100 متر فوق مستوى سطح البحر.
- وتتكون أساسا من المناطق الزراعية والمناطق الطبيعية ذات المناطق الريفية المختلطة.
- كونها تقع على سهل بين سلسلتين جبليتين وهما جبل لبنان من الغرب وجبال لبنان الشرقية من الشرق تتمتع البقاع بمناخ متوسطي عموماً مع ميل أكثر للجفاف في الشمال.

الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

محافظة البقاع

- يعبر المحافظة نهران يسيران في اتجاهين متعاكسين هما نهر العاصي في الشمال ونهر الليطاني في الجنوب وهو النهر الذي يقع فيه أكبر سد في لبنان، ويشكلان بحيرة قرعون التي تتسع ل 220 مليون متر مكعب من المياه.
- تشمل المحافظة أيضا أكبر الأراضي الرطبة في لبنان في منطقة عميق.

محافظة البقاع

النشاط الاقتصادي الرئيسي:

– **الزراعة:** يعتمد اقتصاد المنطقة إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي، وتغطي الأراضي الزراعية الدائمة في المحافظة مساحة قدرها 165,660 دونم، تستخدم 31 في المئة منها لزراعة الزيبب و28.4 في المئة لزراعة الفواكه ذات النواة الحجرية و20.9 في المئة لزراعة الزيتون.

– **الصناعة:** هناك 323 شركة صناعية في البقاع أي ما يمثل 8 في المئة من إجمالي الشركات الصناعية في لبنان، وتعمل 43.02 في المئة من هذه الشركات في قطاع الأغذية الزراعية، ويتركز النشاط الصناعي في منطقة زحلة التي تقع فيها 278 شركة صناعية.

المصدر: www.investinlebanon.gov.lb

محافظة البقاع

- استقبلت منطقة البقاع عدداً كبيراً جداً من اللاجئين السوريين حيث تستضيف 69 في المئة من جميع التجمعات السكانية غير الرسمية للاجئين في البلاد، مما يجعلها تستضيف أكبر تجمع للتجمعات السكانية غير الرسمية في البلاد ((www.unocha.org

شبكة الطرق في محافظة البقاع

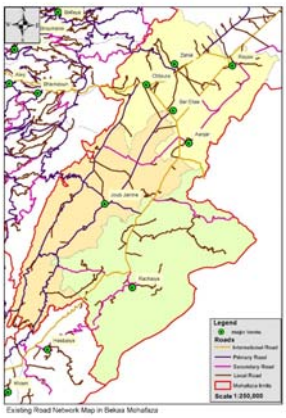

Existing Road Network Map in Bekaa Mohafaza

الوضع الاجتماعي الحالي

- تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان
- أثر ذلك على الأرقام السكانية وأرقام سوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية
- يقدر عدد النازحين الفلسطينيين المسجلين في محافظة البقاع وبعلبك-الهرمل بحوالي 4,500 شخص (مخيم ويفيل)
- يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين في محافظة البقاع بحوالي 245,896 شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016م) فيما يبلغ إجمالي عدد السكان اللبنانيين في المحافظة 291,062 نسمة (وزارة الصحة العامة، 2015م) أي إجمالي 536,958 شخص
- ساهم تدفق السوريين أيضا في حالة من التوسع الحضري السريع وغير المستدام في سياق ضعيف وهش أساساً، مما أسهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية وتدني التماسك الاجتماعي في لبنان.

الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة

التلوث الضوضائي

تلوث الهواء

الصحة والسلامة المهنية

نزع الغطاء النباتي الطبيعي

المخلفات الصلبة الناتجة عن البناء

عدم القدرة على الوصول إلى طرق محددة بشكل مؤقت

الآثار على البنية التحتية القائمة

الإجراءات التخفيفية المقترحة

نزع الغطاء النباتي الطبيعي	الصحة والسلامة المهنية	التلوث الضوضائي وتلوث الهواء
• تجنب الأراضي التي تقع ضمن مناطق محددة كمحميات وطنية • يجب وضع برنامج تعويضي لزرع الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية إذا ما تم اقتلاعها، وذلك في مساحة متاحة بجانب المشروع المقترح • يجب توعية العمال حول حماية النباتات والحيوانات والموائل الطبيعية إلى أقصى حد ممكن • حظر التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية	• التأكد من التزام المقاولين بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للمقاولين المعتمدة من قبل الاستشاري ووزارة البيئة	• استخدام آلات ذات انبعاثات منخفضة في أعمال البناء • توجيه مصادر الانبعاثات بعيداً عن المساكن المجاورة • التخطيط والتشغيل السليمين للتحويلات المرورية. • رش الطرق بانتظام بالماء لمكافحة الغبار، وخاصة في المناطق القريبة من المستقبلات الحساسة • تغطية مركبات نقل المواد الأولية والمخلفات من وإلى مواقع البناء • ضمان تحديد ومراقبة سرعة مركبات البناء. • حصر الأعمال بين الساعة 7 صباحا و5 مساء ويجب تعطيل المعدات والمركبات. • الحد من استخدام الأجهزة والمعدات التي تسبب الضوضاء بالقرب من المستقبلات الحساسة

الإجراءات التخفيفية المقترحة

التراث الثقافي	الموارد المائية	التربة والتربة السطحية والأراضي
• الإجراءات المتبعة عند العثور على الآثار بالصدفة: يجب أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تتضمن نقل التربة والأنشطة الحفر/التنقيب عادة إجراءات للتعامل مع الحالات التي يحتمل فيها على موارد ثقافية أو آثار مدفونة بشكل غير متوقع • المشاورات الأولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن الموارد التراثية والآثار • عند اكتشاف مثل هذه الموارد أثناء تنفيذ العمل، يجب على المقاول الامتثال لتعليمات وإجراءات المديرية العامة للآثار	• الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء • يجب على المقاولين عدم عرقلة أو منع تدفق المياه عند العمل بالقرب من المنشطحات المائية • يجب استخدام خزانات الرواسب وتدابير مكافحة التعرية بالقرب من المنشطحات المائية لتجنب المكاثرة والرواسب الناتجة عن مواد البناء • تعطية مواد البناء وأكوام التربة لتجنب تدفقها إلى المنشطحات المائية • يجب ألا تقع مساكن العمال بالقرب من المجاري المائية أو التجمعات السكانية أو مأخذ مياه الشرب.	• القيام بأعمال الحفر خلال فترات الطقس الجاف • مراكمة التربة على مسافة آمنة بعيداً عن المجاري المائية • تخزين مواد البناء التي تحتوي على جزيئات صغيرة / دقيقة في أماكن لا تتعرض للفيضانات • شراء مواد البناء من المقالع الحائزة على تراخيص من وزارة البيئة • استخدام خزانات الرواسب لمنع جزيئات التربة من الدخول في مصارف وقنوات المياه.

الإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار على البنية التحتية الموجودة	عدم القدرة على الوصول للطرق بشكل مؤقت	المخلفات الصلبة لأعمال البناء
• سيتم تجنب ذلك إلى أقصى حد ممكن حيث يقوم المقاولون بالتنسيق مع جميع السلطات المعنية حسب الحاجة	• سيتم إعداد خطة للحركة المرورية على الطرق قبل أعمال البناء لتحديد جميع عمليات تحويل الطرق الممكنة للحد من حركة المرور والازدحام. • ستكون محددات الرؤية مؤقتة بطبيعتها خلال فترة الأعمال فقط وسيتم تفاديها إلى أقصى حد ممكن	• احتواء النفايات المخزنة مؤقتاً في مواقع العمل بشكل صحيح لتجنب انبعاث الروائح الكريهة والتلوث والحد من التلوث البصري • يجب تحديد مواقع للتخلص من النفايات الصلبة قبل البدء بأعمال البناء • يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها بشكل ملائم • يجب إزالة مخلفات البناء في غضون 24 ساعة من الموقع والتخلص منها في المواقع المتفق عليها مع السلطات المحلية • منع حرق أي نفايات صلبة في الموقع • يجب تدريب المقاولين وتعريفهم بمتطلبات إدارة التربة الملوثة والنفايات الخطرة.

إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

- معايير لاختيار العمال، وانتقاء القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع إلى أقصى حد ممكن
- تضمين عقود العمالة أحكام وشروط لتثبيط السلوكيات المنحرفة
- توفير المعلومات وتنفيذ حملات التوعية للعمال بشأن قضايا تدفق العمالة وبالتالي الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالعمال
- وضع وضمان عمل آلية لمعالجة المظالم

الآثار المحتملة لإعادة التوطين والإجراءات التخفيفية المقترحة

- لم تحدد مواقع المشروع في هذه المرحلة بعد، ومن الصعب تقدير احتمال أو عدد الأشخاص المحتمل أن يتأثروا سلباً بإعادة التوطين
- سيتم تنفيذ إطار سياسة التموضع في حال استلزم المشروع أي استملاك
- ينص إطار سياسة التموضع على آليات يتم من خلالها استخدام الأدوات المناسبة وقوائم التصنيف وخطط عمل إعادة التوطين، للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وذلك عند تحديد مواقع المشاريع

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومرحلة الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

الآثار المحتملة للتموضع– تحديد الأشخاص المتأثرين من المشروع

سيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة التالية:

- الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن لا يمتلكون الأراضي وغيرها من الفئات الفقيرة جداً
- المسنين والنساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات العرقية وما إلى ذلك
- الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد لا يكونون محميين عبر القوانين الوطنية الخاصة بالاستملاك وتعويضات الأراضي (تتضمن تلك الفئات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المواطنين غير اللبنانيين).

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف ورصد جميع الآثار السلبية المرتبطة بالمشروع

خطوات الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

إعداد خطة عمل إعادة التوطين

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تحديد وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة
- تحديد التدابير لتجنب الآثار السلبية البيئية والاجتماعية أو تخفيفها أو التعويض عنها
- تصميم خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تتطرق للتخفيف من هذه التدابير السلبية ورصدها
- تحديد عملية تقديم تقارير الرصد الذاتي المحددة التي على مجلس الإنماء والإعمار إلى تقديمها للبنك الدولي ووزارة البيئة خلال مرحلة البناء
- التأكد من أن عقود الأعمال تتضمن شروطاً مناسبة لإلزام المقاولين بالامتثال للعناصر المرتبطة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم تقارير الإنجاز

ثغرات السياسة

- في بعض الحالات تختلف القوانين اللبنانية عن متطلبات البنك الدولي وأنظمته:
  - مدى التشاور والمشاركة حيث تتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
  - المخصصات المقدمة تعويضاً عن فقدان الدخل وسبل العيش، سواء كان يتوجب على الأشخاص المتضررين أن ينتقلوا إلى موقع آخر أم لا مع تقديم المساعدة
  - من المرجح أن يكون الأشخاص المعتدين أو الساكنين غير قانونياً في الأراضي المعنية قبل بدء المشروع قد استثمروا في تشييد أبنية أو القيام بتحسينات على الأراضي، وبالتالي فهم مؤهلين للحصول على تعويض عن ذلك لدى الاستملاك.

خطوات إعداد خطة عمل لإعادة التوطين

أسئلة ومناقشة

ثغرات السياسة

- بالتالي وفيما يتعلق بكل من:
  - التشاور مع الأطراف المعنية ومشاركتها في عملية إعادة التوطين
  - دفع التعويضات
  - آلية تعويض المظالم
  - النظر في حقوق الساكنين غير القانونيين والمتعدين على الأراضي
- تكون لمتطلبات سياسة البنك الدولي التشغيلية رقم 4.12 المتعلقة بالتموضع القسرية الأفضلية على القوانين والأنظمة اللبنانية.

شكراً لكم!

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لمشروع الطرق والعمالة

الاجتماع التشاوري لمحافظة بعلبك الهرمل
اتحاد بلديات بعلبك

10 كانون الثاني 2018م

المقدمة

- تتمتع شبكة الطرق في لبنان بنطاق وتغطية كافيين بشكل عام
- لكن نسبة كبيرة من تلك الطرق في حالة سيئة
- وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل
- 35 في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة

برنامج الاجتماع

- المقدمة
- أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
- أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة
- الإطار القانوني والمؤسساتي
- الوضع البيئي والاجتماعي الحالي
- الآثار البيئية والاجتماعية ذات أهمية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير البيئية الاجتماعية
- إعداد خطة إعادة التوطين
- أسئلة ومناقشة

المقدمة

- يموّل مشروع الطرق والعمالة من البنك الدولي ويمثل المشروع جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته 510 مليون دولار أمريكي.
- يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة شبكة الطرق

المقدمة

- تم إعداد كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لتحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالتموضع في إطار المشروع
- ينفذ كل من الإطارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي

المقدمة

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

- وضع مبادئ التخفيف من آثار الاستملاك وإعادة التوطين
- توضيح الترتيبات التنظيمية التي قد تتطلبها عملية الاستملاك
- تعويض جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع عن:
  - فقدان الأراضي والممتلكات وسبل العيش الناتج عن التهجير القسري وإعادة التوطين
  - مساعدة الأشخاص المتضررين على الانتقال وإعادة التأهيل

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- هناك حاجة لاستخدام سياسة ضمانات البنك الدولي (سياسة تشغيلية رقم 4.01) كإطار للإدارة البيئية والاجتماعية نظراً لعدم تحديد البلديات المعنية أو الطرق المقترح إعادة تأهيلها في بداية المشروع – سيتم النظر في ذلك خلال تنفيذ المشروع

إطار سياسة إعادة التوطين

- ستبذل كافة الجهود الممكنة لتفادي حاجة برنامج الطرق والعمالة إلى استملاك الأراضي وإعادة توطين الأشخاص المتأثرين بها أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن حيث أن معظم الأعمال سوف تتم ضمن حق المرور للطرق الحالية

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
  - ضمان دمج إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع جوانب دورة المشروع بالكامل
  - **دمج الإطار في عملية التخطيط والتصميم**
  - أداة عملية لتوجيه عمليات تحديد الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها
  - منصة للمشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - إعادة تأهيل وصيانة حوالي 500 كيلومتر من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة العامة على الطرق وتحسين نقاط ومقومات معينه في تلك الطرق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الداعمة لذلك
  - تحسين ترابط خطوط النقل وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين.

إطار سياسة إعادة التوطين

- سيتم تطبيق إطار سياسة التموضع في حالة تطلّب أي من الأنشطة الممولة في إطار هذا المشروع بشكل استثنائي استملاك الأراضي والمنازل وغيرها من الأصول، أو في حال كان لتلك الأنشطة آثار مؤقتة أو دائمة على سبل العيش.

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- طبقات إضافية من الأسفلت
- أعمال تصريف المياه
- إعادة بناء الطبقات الأساسية قبل التبعيد في قطاعات معينة من الطرق
- أعمال تثبيت الانحدارات
- جدران الدعم
- تحسينات على جوانب الطرق التي تمر عبر البلدات (الأرصفة وزراعة الأشجار).

أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة
  - مراجعة إجراءات الطوارئ الحالية التي تتبعها وزارة الأشغال العامة والنقل وقدرتها على التخطيط والاستعداد للحالات المناخية الشديدة، بما في ذلك التوقيت المناسب في تعبئة المعدات وإرسالها عند الحاجة

أهداف مشروع الطرق والعمالة

- تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد الأولويات المتعلقة بأعمال الطرق
- تحسين تقنيات إدارة أصول الطرق

تحسين ترابط نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره

خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين

تقييم القدرات المؤسساتية والإطار القانوني

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

– شراء العناصر التالية:

- 15 جرافة
- 10 نافخة ثلوج
- 5 رشاشات ملح
- 10 مركبات دفع رباعي

الإطار المؤسساتي والقانوني

- يجب أن تمتثل عملية تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المشروع لما يلي:
  – سياسات ضمانات البنك الدولي (السياسة التشغيلية 4.01 والسياسة التشغيلية 4.12)
  – الإطار القانوني الحالي للحكومة اللبنانية

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  – بناء قدرات الهيئات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق.
  – المساهمة في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على المشاريع حول تقنيات حديثة محسّنة لبناء الطرق وصيانتها

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	السياسات التشغيلية	الملاحظات
سياسات الضمانات للبنك الدولي	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية رقم 4.01)	– نظراً لعدم توفر تفاصيل الاستثمار المقترح، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كأداة للتقييم البيئي لهذا المشروع. – استناداً إلى مبادئ السياسة التشغيلية رقم 4.01 للبنك الدولي، يمكن تصنيف المشاريع التي ستنفذ في إطار الاستثمار المقترح على أنها مشاريع من الفئة "ب"
	التموضع القسري (السياسة التشغيلية رقم 4.12)	– قد تتطلب الأنشطة الممولة في إطار المكون المتعلق بإعادة تأهيل الطرق وصيانتها، استملاكاً بسيطاً لبعض الأراضي وإعادة توطين قسرية. – من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة النطاق، إذ أن الاستثمارات ستنفذ بشكل رئيسي ضمن حق المرور القائم للطرق أو على أراض تملكها الدولة اللبنانية.

المكون الثالث: وصف المكون الفرعي

البند	وصف المكون الفرعي
1	تعزيز إدارة أصول الطرق على المستوى الوطني
2	دعم تخطيط وتنفيذ إجراءات سلامة الطرق
3	دعم دراسات التخطيط والتصميم
4	دعم أنشطة التدريب
5	دعم تنفيذ المشروع

محافظة بعلبك – الهرمل

- تتكون المحافظة من قضاء بعلبك وقضاء الهرمل والتي تنقسم بدورها إلى ما مجموعه 74 بلدية
- المدينة الرئيسية في المحافظة هي بعلبك
- تبلغ مساحة المحافظة 3,009 كيلومتر مربع
- يعتمد اقتصاد المنطقة في معظمه على الإنتاج الزراعي مع تركز العمالة في نفس القطاع

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	النص القانوني	الملاحظات
الإطار التشريعي الوطني	مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633 لعام 2012	– من المتوقع أن يكون هذا المشروع أقرب إلى مشاريع الملحق الثاني منها إلى المشاريع المدرجة في الملحق الأول حسب التشريعات اللبنانية المرعية الإجراء، كون الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة طفيفة ومؤقتة في طبيعتها – ستجرى عملية تصنيف حالما يتم إعداد التصاميم التفصيلية
	قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 29/5/1991 (والمحدث بتأريخ 8/12/2006)	– يحمي هذا القانون حق الملكية الخاصة ويسمح باستملاك الملكيات الخاصة من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولكن بشرط تقديم تعويض عادل عن تلك الملكيات – نشر مرسوم في الجريدة الرسمية معلناً السماح بالاستملاك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات من تاريخ نشر مرسوم الاستملاك.

شبكة الطرق في محافظة بعلبك - الهرمل

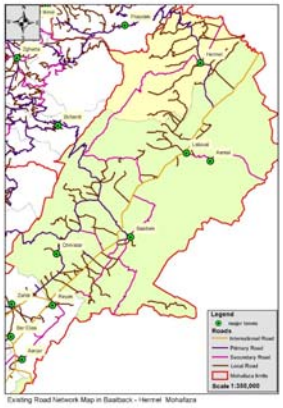

Existing Road Network Map in Baalbeck - Hermel Mohafaza

الإطار المؤسساتي للتقييم البيئي وإعادة التوطين

المؤسسات المعنية	المسؤوليات
البنك الدولي	– مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليه – الإشراف على تنفيذ سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الدولي – تقديم الدعم الفني لمجلس الإنماء والإعمار وغيره من الأطراف المعنية
مجلس الإنماء والإعمار	– سيتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ مكونات المشروع وتعيين الأطراف المختصة لتنفيذها – سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً أيضاً عن إجراءات الاستملاك عند الحاجة إليها
وزارة البيئة	– وزارة البيئة هيالجهة المسؤولة عن مراجعة دراسة الفحص البيئي المبدئي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – وزارة البيئة هي أيضاً مسؤولة عن الإشراف على وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
وزارة الأشغال العامة والنقل	– تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، ووضع خطط لتطوير الطرق والشوارع داخل المدن والقرى
وزارة الداخلية والبلديات	– تدير وزارة الداخلية والبلديات شؤون البلديات واتحادات البلديات، وتندرج أعمال إعادة تأهيل الطرق تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي عند تنفيذ المكون الأول من هذا المشروع، من الضروري التنسيق مع وزارة الداخلية خلال مراحل الدراسات.
البلديات واتحاد البلديات (على المستوى المحلي)	– تشرف البلديات واتحادات البلديات المعنية على تنفيذ البرنامج المطور للإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، ولا سيما خلال مرحلة تشغيل المشروع.

الوضع الاجتماعي الحالي

- تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان
- أثر ذلك على الأرقام السكانية وأرقام سوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية
- يقدر عدد النازحين الفلسطينيين المسجلين في محافظة بعلبك – الهرمل والبقاع بحوالي 4,500 شخص (مخيم ويفيل) (منظمة الاونروا، 2017م)
- يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين في محافظة بعلبك – الهرمل بحوالي 128,293 شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016م) فيما يبلغ إجمالي عدد السكان اللبنانيين في المحافظة 314,672 نسمة (وزارة الصحة العامة، 2015م) أي إجمالي 442,965 شخص
- ساهم تدفق السوريين أيضا في حالة من التوسع الحضري السريع وغير المستدام في سياق ضعيف وهش أساساً، مما أسهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية وتدني التماسك الاجتماعي في لبنان.

الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

الإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار على البنية التحتية الموجودة	عدم القدرة على الوصول للطرق بشكل مؤقت	المخلفات الصلبة لأعمال البناء
• سيتم تجنب ذلك إلى أقصى حد ممكن حيث يقوم المقاولون بالتنسيق مع جميع السلطات المعنية حسب الحاجة	• سيتم إعداد خطة للحركة المرورية على الطرق قبل أعمال البناء لتحديد جميع عمليات تحويل الطرق الممكنة للحد من حركة المرور والازدحام. • ستكون محددات الرؤية مؤقتة بطبيعتها خلال فترة الأعمال فقط وسيتم تفاديها إلى أقصى حد ممكن	• احتواء النفايات المخزنة مؤقتاً في مواقع العمل بشكل صحيح لتجنب انبعاث الروائح الكريهة والتلوث والحد من التلوث البصري • يجب تحديد مواقع للتخلص من النفايات الصلبة قبل البدء بأعمال البناء • يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها بشكل ملائم • يجب إزالة مخلفات البناء في غضون 24 ساعة من الموقع والتخلص منها في المواقع المتفق عليها مع السلطات المحلية • منع حرق أي نفايات صلبة في الموقع • يجب تدريب المقاولين وتعريفهم بمتطلبات إدارة التربة الملوثة والنفايات الخطرة.

الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة

التلوث الضوضائي

تلوث الهواء

الصحة والسلامة المهنية

نزع الغطاء النباتي الطبيعي

المخلفات الصلبة الناتجة عن البناء

عدم القدرة على الوصول إلى طرق محددة بشكل مؤقت

الآثار على البنية التحتية القائمة

الإجراءات التخفيفية المقترحة

التراث الثقافي	الموارد المائية	التربة والتربة السطحية والأراضي
• الإجراءات لتتبعة عند العثور على الآثار بالصدفة: يجب أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تتضمن نقل التربة وأنشطة الحفر/التنقيب عادة إجراءات للتعامل مع الحالات التي يحتمل فيها على موارد ثقافية أو آثار مدفونة بشكل غير متوقع • للمقاولين الأولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن الموارد الثقافية والآثار • عند اكتشاف مثل هذه الموارد أثناء تنفيذ العمل، يجب على المقاول الامتثال لتعليمات وإجراءات المديرية العامة للآثار	• الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء • يجب على المقاولين عدم عرقلة أو منع تدفق المياه عند العمل بالقرب من المسطحات المائية • يجب استخدام خزانات الرواسب وتدابير مكافحة التعرية بالقرب من المسطحات المائية لتجنب العكارة والرواسب الناتجة عن مواد البناء • تعطية مواد البناء وأكوام التربة لتجنب تدفقها إلى المسطحات المائية • يجب ألا تقع مساكن العمال بالقرب من المجاري المائية أو التجمعات السكانية أو مآخذ مياه الشرب.	• القيام بأعمال الحفر خلال فترات الطقس الجاف • مراكمة التربة على مسافة آمنة بعيداً عن المجاري المائية • تخزين مواد البناء التي تحتوي على جزيئات صغيرة / دقيقة في أماكن لا تتعرض للفيضانات • شراء مواد البناء من المقالع الحائزة على تراخيص من وزارة البيئة • استخدام خزانات الرواسب لمنع جزيئات التربة من الدخول في مصارف وقنوات المياه.

الآثار المحتملة لإعادة التوطين والإجراءات التخفيفية المقترحة

- لم تحدد مواقع المشروع في هذه المرحلة بعد، ومن الصعب تقدير احتمال أو عدد الأشخاص المحتمل أن يتأثروا سلباً بإعادة التوطين
- سيتم تنفيذ إطار سياسة التموضع في حال استلزم المشروع أي استملاك
- ينص إطار سياسة التموضع على آليات يتم من خلالها استخدام الأدوات المناسبة وقوائم التصنيف وخطط عمل إعادة التوطين، للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وذلك عند تحديد مواقع المشاريع

الإجراءات التخفيفية المقترحة

نزع الغطاء النباتي الطبيعي	الصحة والسلامة المهنية	التلوث الضوضائي وتلوث الهواء
• تجنب الأراضي التي تقع ضمن مناطق محددة كمحميات وطنية • يجب وضع برنامج تعويضي لزرع الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية إذا تم اقتلاعها، وذلك في مساحة متاحة بجانب المشروع المقترح • يجب توعية العمال حول حماية النباتات والحيوانات والموائل الطبيعية إلى أقصى حد ممكن • حظر التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية	• التأكد من التزام المقاولين بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للمقاولين المعتمدة من قبل الاستشاري ووزارة البيئة	• استخدام آلات ذات انبعاثات منخفضة في أعمال البناء • توجيه مصادر الانبعاثات بعيداً عن المساكن المجاورة • التخطيط والتشغيل السليمين للتحويلات المرورية. • رش الطرق بانتظام بالماء لمكافحة الغبار، وخاصة في المناطق القريبة من المستقبلات الحساسة • تغطية مركبات نقل المواد الأولية والمخلفات من وإلى مواقع البناء • ضمان تحديد ومراقبة سرعة مركبات البناء. • حصر الأعمال بين الساعة 7 صباحا و5 مساء وتجنب تعطيل المعدات والمركبات. • الحد من استخدام الأجهزة والمعدات التي تسبب الضوضاء بالقرب من المستقبلات الحساسة

خطوات الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

- معايير لاختيار العمال، وانتقاء القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع إلى أقصى حد ممكن
- تضمين عقود العمالة أحكام وشروط لتثبيط السلوكيات المنحرفة
- توفير المعلومات وتنفيذ حملات التوعية للعمال بشأن قضايا تدفق العمالة وبالتالي الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالعمال
- وضع وضمان عمل آلية لمعالجة المظالم

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف ورصد جميع الآثار السلبية المرتبطة بالمشروع

الآثار المحتملة للتموضع– تحديد الأشخاص المتأثرين من المشروع

سيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة التالية:

- الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن لا يمتلكون الأراضي وغيرها من الفئات الفقيرة جداً
- المسنين والنساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات العرقية وما إلى ذلك
- الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد لا يكونون محميين عبر القوانين الوطنية الخاصة بالاستملاك وتعويضات الأراضي (تتضمن تلك الفئات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المواطنين غير اللبنانيين).

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تحديد وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة
- تحديد التدابير لتجنب الآثار السلبية البيئية والاجتماعية أو تخفيفها أو التعويض عنها
- تصميم خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تتطرق للتخفيف من هذه التدابير السلبية ورصدها
- تحديد عملية تقديم تقارير الرصد الذاتي المحددة التي على مجلس الإنماء والإعمار إلى تقديمها للبنك الدولي ووزارة البيئة خلال مرحلة البناء
- التأكد من أن عقود الأعمال تتضمن شروطاً مناسبة لإلزام المقاولين بالامتثال للعناصر المرتبطة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم تقارير الإنجاز

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومرحلة الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

ثغرات السياسة

- بالتالي وفيما يتعلق بكل من:
  - التشاور مع الأطراف المعنية ومشاركتها في عملية إعادة التوطين
  - دفع التعويضات
  - آلية تعويض المظالم
  - النظر في حقوق الساكنين غير القانونيين والمتعدين على الأراضي
- تكون لمتطلبات سياسة البنك الدولي التشغيلية رقم 4.12 المتعلقة بالتموضع القسري الأفضلية على القوانين والأنظمة اللبنانية.

إعداد خطة عمل إعادة التوطين

أسئلة ومناقشة

خطوات إعداد خطة عمل لإعادة التوطين

مرحلة التصميم المفصل
- ستحصل وحدة تنفيذ المشروع داخل مجلس الإنماء والإعمار على جميع التصاريح والرخص والموافقات المتعلقة بالمشروع عند تحديد مواقع المشاريع الفرعية

مرحلة التصنيف
- تحديد ما إذا كانت المشاريع الفرعية ستتطلب إعداد خطة إعادة توطين

نوع الوثيقة:
ستقرر وحدة تنفيذ المشروع إذا كانت هناك حاجة لإعداد خطة عمل للتموضع كاملة أو مختصرة

شكراً لكم!

ثغرات السياسة

- في بعض الحالات تختلف القوانين اللبنانية عن متطلبات البنك الدولي وأنظمته:
  - مدى التشاور والمشاركة حيث تتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
  - المخصصات المقدمة تعويضاً عن فقدان الدخل وسبل العيش، سواء كان يتوجب على الأشخاص المتضررين أن ينتقلوا إلى موقع آخر أم لا مع تقديم المساعدة
  - من المرجح أن يكون الأشخاص المعتدين أو الساكنين غير قانونياً في الأراضي المعنية قبل بدء المشروع قد استثمروا في تشييد أبنية أو القيام بتحسينات على الأراضي، وبالتالي فهم مؤهلين للحصول على تعويض عن ذلك لدى الاستملاك.

برنامج الاجتماع

- المقدمة
- أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
- أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة
- الإطار القانوني والمؤسساتي
- الوضع البيئي والاجتماعي الحالي
- الآثار البيئية والاجتماعية ذات أهمية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير البيئية الاجتماعية
- إعداد خطة إعادة التوطين
- أسئلة ومناقشة

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لمشروع الطرق والعمالة

الاجتماع التشاوري لمحافظة عكار
غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

16 كانون الثاني 2018م

المقدمة

- تتمتع شبكة الطرق في لبنان بنطاق وتغطية كافيين بشكل عام
- لكن نسبة كبيرة من تلك الطرق في حالة سيئة
- وهو الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المحلية والاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تعتبر فيها حالة شبكة الطرق أدنى مستوىً من حالة الطرقات على المستوى الوطني ككل
- 35 في المئة من شبكة الطرق الرئيسية في حالة سيئة

المقدمة

المقدمة

- تم إعداد كل من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة التموضع لتحديد جميع الآثار البيئية والاجتماعية وتلك المرتبطة بالتموضع في إطار المشروع
- ينفذ كل من الإطارين من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي يمثل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي

المقدمة

- يموّل مشروع الطرق والعمالة من البنك الدولي ويمثل المشروع جزءاً من المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي لإعادة تأهيل وتطوير الطرق في لبنان والبالغة تكلفته 510 مليون دولار أمريكي.
- يهدف هذا المشروع إلى تحسين كفاءة قطاع الطرق من خلال تحديد أولويات أعمال الطرق وتحسين تقنيات إدارة شبكة الطرق

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- هناك حاجة لاستخدام سياسة ضمانات البنك الدولي (سياسة تشغيلية رقم 4.01) كإطار للإدارة البيئية والاجتماعية نظراً لعدم تحديد البلديات المعنية أو الطرق المقترح إعادة تأهيلها في بداية المشروع – سيتم النظر في ذلك خلال تنفيذ المشروع

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

- الغرض من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
  - ضمان دمج إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع جوانب دورة المشروع بالكامل
  - **دمج الإطار في عملية التخطيط والتصميم**
  - أداة عملية لتوجيه عمليات تحديد الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية لها
  - منصة للمشاورات مع جميع الأطراف المعنية بالمشروع

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

إطار سياسة إعادة التوطين

- ستبذل كافة الجهود الممكنة لتفادي حاجة برنامج الطرق والعمالة إلى استملاك الأراضي وإعادة توطين الأشخاص المتأثرين بها أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن حيث أن معظم الأعمال سوف تتم ضمن حق المرور للطرق الحالية

أهداف إطار سياسة إعادة التوطين

- وضع مبادئ التخفيف من آثار الاستملاك وإعادة التوطين
- توضيح الترتيبات التنظيمية التي قد تتطلبها عملية الاستملاك
- تعويض جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع عن:
  - فقدان الأراضي والممتلكات وسبل العيش الناتج عن التهجير القسري وإعادة التوطين
  - مساعدة الأشخاص المتضررين على الانتقال وإعادة التأهيل

أهداف ومكونات مشروع الطرق والعمالة

إطار سياسة إعادة التوطين

- سيتم تطبيق إطار سياسة التموضع في حالة تطلّب أي من الأنشطة الممولة في إطار هذا المشروع بشكل استثنائي استملاك الأراضي والمنازل وغيرها من الأصول، أو في حال كان لتلك الأنشطة آثار مؤقتة أو دائمة على سبل العيش.

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - إعادة تأهيل وصيانة حوالي 500 كيلومتر من الطرق الأساسية والثانوية والثالثة، ويتضمن ذلك تحسين السلامة العامة على الطرق وتحسين نقاط ومقومات معينه في تلك الطرق، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية الداعمة لذلك
  - تحسين ترابط خطوط النقل وخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين.

أهداف مشروع الطرق والعمالة

- تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع الطرق من خلال تحديد الأولويات المتعلقة بأعمال الطرق
- تحسين تقنيات إدارة أصول الطرق

تحسين ترابط نظام النقل على طول طرق معبدة مختاره

خلق فرص عمل قصيرة الأجل للسوريين واللبنانيين

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق، ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة
  - مراجعة إجراءات الطوارئ الحالية التي تتبعها وزارة الأشغال العامة والنقل وقدرتها على التخطيط والاستعداد للحالات المناخية الشديدة، بما في ذلك التوقيت المناسب في تعبئة المعدات وإرسالها عند الحاجة

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (184.6 مليون دولار أمريكي)

- طبقات إضافية من الأسفلت
- أعمال تصريف المياه
- إعادة بناء الطبقات الأساسية قبل التبعيد في قطاعات معينة من الطرق
- أعمال تثبيت الانحدارات
- جدران الدعم
- تحسينات على جوانب الطرق التي تمر عبر البلدات (الأرصفة وزراعة الأشجار).

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (7.5 مليون دولار أمريكي)

- الهدف:
  - بناء قدرات الهيئات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق.
  - المساهمة في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على المشاريع حول تقنيات حديثة محسّنة لبناء الطرق وصيانتها

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (7.5 مليون دولار أمريكي)

- شراء العناصر التالية:
  - 15 جرافة
  - 10 نافخة ثلوج
  - 5 رشاشات ملح
  - 10 مركبات دفع رباعي

تقييم القدرات المؤسساتية والإطار القانوني

المكون الثالث: وصف المكون الفرعي

البند	وصف المكون الفرعي
1	تعزيز إدارة أصول الطرق على المستوى الوطني
2	دعم تخطيط وتنفيذ إجراءات سلامة الطرق
3	دعم دراسات التخطيط والتصميم
4	دعم أنشطة التدريب
5	دعم تنفيذ المشروع

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	السياسات التشغيلية	الملاحظات
سياسات الضمانات للبنك الدولي	التقييم البيئي (السياسة التشغيلية رقم 4.01)	– نظراً لعدم توفر تفاصيل الاستثمار المقترح، يتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كأداة للتقييم البيئي لهذا المشروع. – استناداً إلى مبادئ السياسة التشغيلية رقم 4.01 للبنك الدولي، يمكن تصنيف المشاريع التي ستنفذ في إطار الاستثمار المقترح على أنها مشاريع من الفئة "ب"
	التموضع القسري (السياسة التشغيلية رقم 4.12)	– قد تتطلب الأنشطة الممولة في إطار المكون المتعلق بإعادة تأهيل الطرق وصيانتها، استملاكاً بسيطاً لبعض الأراضي وإعادة توطين قسرية. – من المتوقع أن تكون هذه الآثار محدودة النطاق، إذ أن الاستثمارات ستنفذ بشكل رئيسي ضمن حق المرور القائم للطرق أو على أراض تملكها الدولة اللبنانية.

الإطار المؤسساتي والقانوني

- يجب أن تمتثل عملية تنفيذ الأنشطة المقترحة ضمن المشروع لما يلي:
  - سياسات ضمانات البنك الدولي (السياسة التشغيلية 4.01 والسياسة التشغيلية 4.12)
  - الإطار القانوني الحالي للحكومة اللبنانية

الإطار المؤسساتي للتقييم البيئي وإعادة التوطين

المؤسسات المعنية	المسؤوليات
البنك الدولي	– مراجعة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليه – الإشراف على تنفيذ سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك الدولي – تقديم الدعم الفني لمجلس الإنماء والإعمار وغيره من الأطراف المعنية
مجلس الإنماء والإعمار	– سيتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ مكونات المشروع وتعيين الأطراف المختصة لتنفيذها – سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً أيضاً عن إجراءات الاستملاك عند الحاجة إليها
وزارة البيئة	– وزارة البيئة هيالجهة المسؤولة عن مراجعة دراسة الفحص البيئي المبدئي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية – وزارة البيئة هي أيضاً مسؤولة عن الإشراف على وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
وزارة الأشغال العامة والنقل	– تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية إدارة جميع الطرق العامة، وتطوير استراتيجية مستدامة لقطاع النقل، ووضع خطط لتطوير الطرق والشوارع داخل المدن والقرى
وزارة الداخلية والبلديات	– تدير وزارة الداخلية والبلديات شؤون البلديات واتحادات البلديات، وتندرج أعمال إعادة تأهيل الطرق تحت إشراف وزارة الداخلية، وبالتالي عند تنفيذ المكون الأول من هذا المشروع، من الضروري التنسيق مع وزارة الداخلية خلال مراحل الدراسات.
البلديات واتحاد البلديات (على المستوى المحلي)	– تشرف البلديات واتحادات البلديات المعنية على تنفيذ البرنامج المطور للإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، ولا سيما خلال مرحلة تشغيل المشروع.

الإطار القانوني للتقييم البيئي وإعادة التوطين

الإطار القانوني	النص القانوني	الملاحظات
الإطار التشريعي الوطني	مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633 لعام 2012	– من المتوقع أن يكون هذا المشروع أقرب إلى مشاريع الملحق الثاني منها إلى المشاريع المدرجة في الملحق الأول حسب التشريعات اللبنانية المرعية الإجراء، كون الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة طفيفة ومؤقتة في طبيعتها – ستجرى عملية تصنيف حالما يتم إعداد التصاميم التفصيلية
	قانون الاستملاك رقم 58 الصادر بتاريخ 29/5/1991 (والمحدث بتاريخ 8/12/2006)	– يحمي هذا القانون حق الملكية الخاصة ويسمح باستملاك الملكيات الخاصة من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولكن بشرط تقديم تعويض عادل عن تلك الملكيات – نشر مرسوم في الجريدة الرسمية معلناً السماح بالاستملاك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 8 سنوات من تاريخ نشر مرسوم الاستملاك.

محافظة عكار

- تبلغ مساحة محافظة عكار 788 كيلومتر مربع
- قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد سكان المحافظة بـ 389,899 نسمة عام 2015، منهم 106,935 لاجئ سوري مسجل جراء الحرب الأهلية السورية و19,404 لاجئ فلسطيني.
- تتميز المحافظة بوجود سهل ساحلي واسع نسبياً وجبال مرتفعة من الجهة الشرقية.
- أكبر المدن في عكار هي حلبا والبيرة والقبيات.

الوضع البيئي والاجتماعي الحالي

الوضع الاجتماعي الحالي

- تسبب الصراع السوري في تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى لبنان
- أثر ذلك على الأرقام السكانية وأرقام سوق العمل في مختلف المناطق اللبنانية
- يقدر عدد النازحين السوريين المسجلين في محافظة عكار بحوالي 96,220 شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016)، فيما يبلغ إجمالي عدد السكان اللبنانيين في المحافظة 296,757 نسمة (وزارة الصحة العامة، 2014)
- ساهم تدفق السوريين أيضا في حالة من التوسع الحضري السريع وغير المستدام في سياق ضعيف وهش أساساً، مما أسهم بدوره في زيادة التوترات الاجتماعية وتدني التماسك الاجتماعي في لبنان.

شبكة الطرق في محافظة عكار

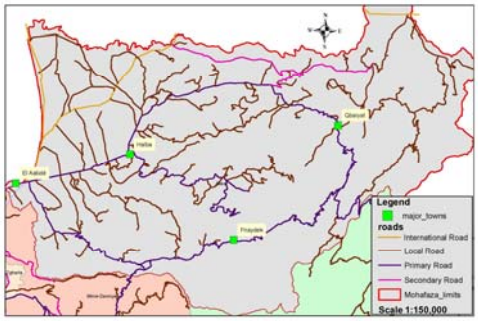

الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة

التلوث الضوضائي

تلوث الهواء

الصحة والسلامة المهنية

نزع الغطاء النباتي الطبيعي

المخلفات الصلبة الناتجة عن البناء

عدم القدرة على الوصول إلى طرق محددة بشكل مؤقت

الآثار على البنية التحتية القائمة

الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة والإجراءات التخفيفية المقترحة

الإجراءات التخفيفية المقترحة

الآثار على البنية التحتية الموجودة

- سيتم تجنب ذلك إلى أقصى حد ممكن حيث يقوم المقاولون بالتنسيق مع جميع السلطات المعنية حسب الحاجة

عدم القدرة على الوصول للطرق بشكل مؤقت

- سيتم إعداد خطة للحركة المرورية على الطرق قبل أعمال البناء لتحديد جميع عمليات تحويل الطرق الممكنة للحد من حركة المرور والازدحام.
- ستكون محددات الرؤية مؤقتة بطبيعتها خلال فترة الأعمال فقط وسيتم تفاديها إلى أقصى حد ممكن

المخلفات الصلبة لأعمال البناء

- احتواء النفايات المخزنة مؤقتا في مواقع العمل بشكل صحيح لتجنب انبعاث الروائح الكريهة والتلوث والحد من التلوث البصري
- يجب تحديد مواقع للتخلص من النفايات الصلبة قبل البدء بأعمال البناء
- يجب جمع النفايات الصلبة المنزلية والتخلص منها بشكل ملائم
- يجب إزالة مخلفات البناء في غضون 24 ساعة من الموقع والتخلص منها في المواقع المتفق عليها مع السلطات المحلية
- منع حرق أي نفايات صلبة في الموقع
- يجب تدريب المقاولين وتعريفهم بمتطلبات إدارة التربة الملوثة والنفايات الخطرة.

الإجراءات التخفيفية المقترحة

نزع الغطاء النباتي الطبيعي

- تجنب الأراضي التي تقع ضمن مناطق محددة كمحميات وطنية
- يجب وضع برنامج تعويضي لنزع الأشجار لإعادة زراعة الأنواع المحلية إذا ما تم اقتلاعها، وذلك في مساحة متاحة بجانب المشروع المقترح
- يجب توعية العمال حول حماية النباتات والحيوانات والموائل الطبيعية إلى أقصى حد ممكن
- حظر التخلص من النفايات الصلبة ومخلفات البناء في الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية

الصحة والسلامة المهنية

- التأكد من التزام المقاولين بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للمقاولين المعتمدة من قبل الاستشاري ووزارة البيئة

التلوث الضوضائي وتلوث الهواء

- استخدام آلات ذات انبعاثات منخفضة في أعمال البناء
- توجيه مصادر الانبعاثات بعيداً عن المساكن المحيطة
- التخطيط والتشغيل السليمين للتحويلات المرورية.
- رش الطرق بانتظام بالماء لمكافحة الغبار، وخاصة في المناطق القريبة من المستقبلات الحساسة
- تغطية مركبات نقل المواد الأولية والمخلفات من وإلى مواقع البناء
- ضمان تحديد ومراقبة سرعة مركبات البناء.
- حصر الأعمال بين الساعة 7 صباحا و5 مساء وتجنب تعطيل المعدات والمركبات.
- الحد من استخدام الأجهزة والمعدات التي تسبب الضوضاء بالقرب من المستقبلات الحساسة

الآثار المحتملة لإعادة التوطين والإجراءات التخفيفية المقترحة

- لم تحدد مواقع المشروع في هذه المرحلة بعد، ومن الصعب تقدير احتمال أو عدد الأشخاص المحتمل أن يتأثروا سلباً بإعادة التوطين
- سيتم تنفيذ إطار سياسة التموضع في حال استلزم المشروع أي استملاك
- ينص إطار سياسة التموضع على آليات يتم من خلالها استخدام الأدوات المناسبة وقوائم التصنيف وخطط عمل إعادة التوطين، للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وذلك عند تحديد مواقع المشاريع

الإجراءات التخفيفية المقترحة

التراث الثقافي

- الإجراءات المتبعة عند العثور على الآثار بالصدفة: يجب أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تتضمن نقل التربة وأنشطة الحفر/التنقيب عادة إجراءات للتعامل مع الحالات التي يعثر فيها على موارد ثقافية أو آثار مدفونة بشكل غير متوقع
- المشاورات الأولية مع المديرية العامة للآثار قبل بدء العمل لتحديد احتمال الكشف عن الموارد الثرائية والآثار
- عند اكتشاف مثل هذه الموارد أثناء تنفيذ العمل، يجب على المقاول الامتثال لتعليمات وإجراءات المديرية العامة للآثار

الموارد المائية

- الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة لاستخراج المياه قبل بدء أعمال البناء
- يجب على المقاولين عدم عرقلة أو منع تدفق المياه عند العمل بالقرب من المسطحات المائية
- يجب استخدام خزانات الرواسب وتدابير مكافحة التعرية بالقرب من المسطحات المائية لتجنب المكاره والرواسب الناتجة عن مواد البناء
- تغطية مواد البناء وأكوام التربة لتجنب تدفقها إلى المسطحات المائية
- يجب ألا تقع مساكن العمال بالقرب من المجاري المائية أو التجمعات السكانية أو مآخذ مياه الشرب.

التربة والتربة السطحية والأراضي

- القيام بأعمال الحفر خلال فترات الطقس الجاف
- مراكمة التربة على مسافة آمنة بعيداً عن المجاري المائية
- تخزين مواد البناء التي تحتوي على جزيئات صغيرة / دقيقة في أماكن لا تتعرض للفيضانات
- شراء مواد البناء من المقالع الحاوزة على تراخيص من وزارة البيئة
- استخدام خزانات الرواسب لمنع جزيئات التربة من الدخول في مصارف وقنوات المياه.

الآثار المحتملة للتموضع– تحديد الأشخاص المتأثرين من المشروع

سيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة التالية:

- الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر ومن لا يمتلكون الأراضي وغيرها من الفئات الفقيرة جداً
- المسنين والنساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات العرقية وما إلى ذلك
- الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين قد لا يكونون محميين عبر القوانين الوطنية الخاصة بالاستملاك وتعويضات الأراضي (تتضمن تلك الفئات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المواطنين غير اللبنانيين).

إجراءات التخفيف من المخاطر الاجتماعية

- معايير لاختيار العمال، وانتقاء القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة من المنطقة المحيطة بالمشروع إلى أقصى حد ممكن
- تضمين عقود العمالة أحكام وشروط لتثبيط السلوكيات المنحرفة
- توفير المعلومات وتنفيذ حملات التوعية للعمال بشأن قضايا تدفق العمالة وبالتالي الامتثال لقواعد السلوك الخاصة بالعمال
- وضع وضمان عمل آلية لمعالجة المظالم

خطوات الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومرحلة الإبلاغ البيئي (تقديم التقارير)

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تحديد وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة
- تحديد التدابير لتجنب الآثار السلبية البيئية والاجتماعية أو تخفيفها أو التعويض عنها
- تصميم خطة للإدارة البيئية والاجتماعية تتطرق للتخفيف من هذه التدابير السلبية ورصدها
- تحديد عملية تقديم تقارير الرصد الذاتي المحددة التي على مجلس الإنماء والإعمار إلى تقديمها للبنك الدولي ووزارة البيئة خلال مرحلة البناء
- التأكد من أن عقود الأعمال تتضمن شروطاً مناسبة لإلزام المقاولين بالامتثال للعناصر المرتبطة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديم تقارير الإنجاز

الهدف من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

- تضع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير لتخفيف ورصد جميع الآثار السلبية المرتبطة بالمشروع

خطوات إعداد خطة عمل لإعادة التوطين

إعداد خطة عمل إعادة التوطين

ثغرات السياسة

- بالتالي وفيما يتعلق بكل من:
  - التشاور مع الأطراف المعنية ومشاركتها في عملية إعادة التوطين
  - دفع التعويضات
  - آلية تعويض المظالم
  - النظر في حقوق الساكنين غير القانونيين والمتعدين على الأراضي
- تكون لمتطلبات سياسة البنك الدولي التشغيلية رقم 4.12 المتعلقة بالتموضع القسري الأفضلية على القوانين والأنظمة اللبنانية.

ثغرات السياسة

- في بعض الحالات تختلف القوانين اللبنانية عن متطلبات البنك الدولي وأنظمته:
  - مدى التشاور والمشاركة حيث تتم استشارة الأشخاص المتأثرين بالمشروع
  - المخصصات المقدمة تعويضاً عن فقدان الدخل وسبل العيش، سواء كان يتوجب على الأشخاص المتضررين أن ينتقلوا إلى موقع آخر أم لا مع تقديم المساعدة
  - من المرجح أن يكون الأشخاص المعتدين أو الساكنين غير قانونياً في الأراضي المعنية قبل بدء المشروع قد استثمروا في تشييد أبنية أو القيام بتحسينات على الأراضي، وبالتالي فهم مؤهلين للحصول على تعويض عن ذلك لدى الاستملاك.

شكراً لكم!

أسئلة ومناقشة

الملحق الرابع: وثائق مصورة لجلسات المشاورات

صور المشاورات العامة في محافظة الجنوب

صور المشاورات العامة في محافظة النبطية

صور المشاورات العامة في محافظة بعلبك

صور المشاورات العامة في محافظة البقاع

صور المشاورات العامة في محافظة الشمال

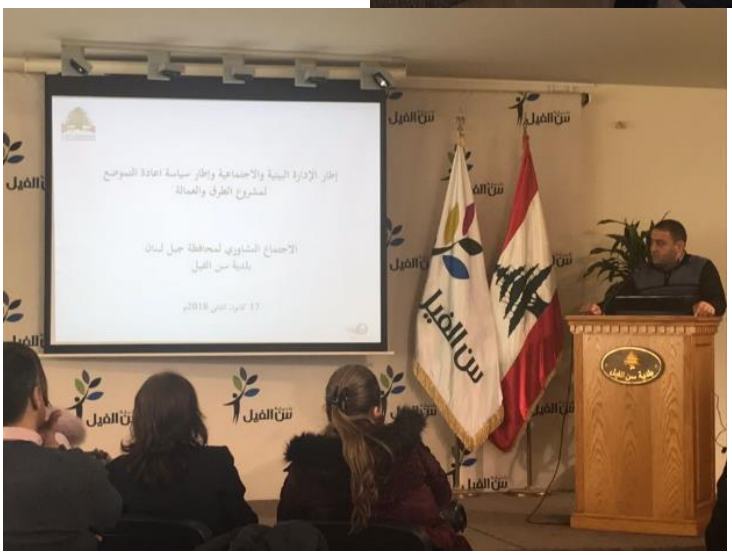

صور المشاورات العامة في محافظة جبل لبنان

الملحق الخامس: قائمة بالحاضرين في مختلف المحافظات

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
لمشروع الطرق والعمالة
الاجتماع التشاوري - محافظة لبنان الجنوبي

الاسم	ممثل عن	المهنة / الاختصاص	الهاتف	البريد الالكتروني
المهندس مالك غندور	جمعية أمواج البيئة	رئيس	03.241451	amwajenut@yahoo.com
لينا سليم	تا عقام جزين		71-866715	Lenaslim@hotmail.com
م. بسام شرف الدين	رئيس اتحاد بلديات الوزاني	رئيس	03504535	bassem-74@hotmail.co
نقولا ابو ظاهر	محافظ لبنان الجنوبي	امين السر العام	03/480347	
د. ناهد صيلب	جمعية أمواج البيئة	عضو	03/287211	nmsayleb@gmail.com

THE WORLD BANK

ELARD

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
لمشروع الطرق والعمالة
الاجتماع التشاوري - محافظة النبطية

الاسم	ممثل عن	المهنة / الاختصاص	الهاتف	البريد الالكتروني
محمد صعب	رئيس اتحاد العرقوب	رئيس الاتحاد	03,828733	
وليد ابو ضاهر	اتحاد الحاصباني	نائب الرئيس	03,975117	walid-nassar@hotmail.com
مروان زيب	اتحاد العرقوب	مدير الاتحاد	03,380445	Marwan.Zeeb@hotmail.com
بركات شعاد - Land Resettlement	رئيس اتحاد بلديات القنطرة	رئيس	70033877	
أحمد بدران	نائب رئيس طيرفلسيه	مختار طيرفلسيه	70/531270	
			70/531270	
امين بركات	بلدية ريشليه		70/911005	
زياد عنوي	نائب اتحاد بلديات بنت جبيل	نائب الرئيس	03/560010	ziadhoula@gmail.com
نقاريد ضو	اتحاد بلديات العرقوب	موظفة	70/947873	
قاسم القادري	رئيس بلدية كفرشوبا	دكتور جامعة	03/378706	
حسن منذر	عضو بلدية مركبا		70/920558	
زين شمّا	اتحاد بلديات جبل عامل	مهندس الاتحاد	70-776416	Zeinchamma@hotmail.com

THE WORLD BANK

ELARD

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين
لمشروع الطرق والعمالة
الاجتماع التشاوري - محافظة [redacted]
بعلبك - الهرمل

الاسم	ممثل عن	المهنة / الاختصاص	الهاتف	البريد الالكتروني
نصري عكاري	رئيس اتحاد بلديات بعلبك		٠٨/٦٤٠٤٨١	
عاطف حساف	رئيس اتحاد بلديات الهرمل		03700958	
ابراهيم عرنوص	رئيس اتحاد بلديات عزة وجوارها		03899325	nassarisbrahim.aud.1@yahoo.com
هالة قاسم عقيل	التجمع النسائي الديمقراطي	Asst Worker	70759117	Hala_AKil@Hot.com
رانية يوسف	"	M & E		rawya.salh.rdfl@hotmail.com

THE WORLD BANK

ELARD

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التموضع
لمشروع الطرق والعمالة
الاجتماع التشاوري - محافظة البقاع-

الاسم	ممثل عن	المهنة / الاختصاص	الهاتف	البريد الالكتروني
محمد البس	اتحاد بلديات البقاع الأوسط	رئيس	gmail.com 03/220171	mohamedelbasTrais@
طوني نشدي	اتحاد بلديات البيرة	نائب رئيس	03/699127	ittihadalbuhaira@ gmail.com
جوزيف آ يوسف	بلدية دير الغزال	نائب الرئيس	٠٣٢٨٢٩٧٥	

CONSEIL DE DEVELOPPEMENT ET DE RECONSTRUCTION
THE WORLD BANK
ELARD

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوضح
لمشروع الطرق والعمالة
الاجتماع التشاوري - محافظة لبنان الشمالي

الاسم	ممثل عن	المهنة / الاختصاص	الهاتف	البريد الالكتروني
لبنان الرامي	محافظة لبنان الشمالي	قائمقام زغرتا	06/336324	emanrafii@hotmail
رلى الشفتي		قائمقام مشرع	03/341576	rlouba124@hotmail
ديمة عيد	اتحاد بلديات الفنار	مدير/ة التنمية المحلية	03-424330	dimaeedo@hotmail.com
Jessy Francis	اتحاد بلديات زغرتا	مرشدة مدني	03-199286	farah_jessy@hotmail
Romano Zeidan	اتحاد بلديات زغرتا		70-877852	
نوال	اتحاد بلديات الكورة		03/598675	
رويدة ياغي	اتحاد بلديات أبرز	رئيس المجلس البلدي	03/273467	rawidayaghi@hotmail.com

THE WORLD BANK

ELARD

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التروصع
لمشروع الطرق والعمالة
الاجتماع التشاوري - محافظة عكار

الاسم	ممثل عن	المهنة / الاختصاص	الهاتف	البريد الالكتروني
أماني نافع	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني	منسقة برنامج تعليم الكبار وتدريبه	03/385445	nie.nafih@hotmail.com

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التموضع
لمشروع الطرق والعمالة
الاجتماع التشاوري - محافظة جبل لبنان

الاسم	ممثل عن	المهنة / الاختصاص	الهاتف	البريد الالكتروني
[illegible]	جمعية [illegible]	رئيسة الجمعية	03-702464	monaghayal5@gmail.com
هادي جبران	جمعية "كن هادي"	رئيس الجمعية	03 694 789	hady.gebrane@kunhadi.org
نديم غنطوس	جمعية "كن هادي"	محامي	70 195014	nadim.ghantous@kunhadi.org
محمد درغام	رئيس اتحاد بلديات الصفرية	مهندس	03/316597	mohamad.dergham@gmail.com
نقولا [illegible]	رئيس اتحاد بلديات الجرد الفوقاني	مهندس	03/601444	sarta505@hotmail.com
د. سمية [illegible]	رئيسة جمعية تجمع الثلوج البيضاء	دكتورة في علم الأرض التطبيقية	70/655614	sarta505@hotmail.com
مارلين [illegible]	لا	قائمقام الشوف	03/750079	marlene_kahwagi@hotmail.com
[illegible]		قائمقام جبيل	76/867676	najwa.farah@gmail.com
هيام [illegible]	نائب رئيس اتحاد بلديات [illegible]	مهندس	03/855122	Fatairy h@Yahoo.com
[illegible]	اتحاد بلديات [illegible]	مهندس	70/171767	Ghadeerhamadeh@hotmail.com
بدر [illegible]	قائمقام عاليه	قائمقام عاليه	71/104800	badr.zeidan.aridi@gmail.com
ناهدة سلمان [illegible]	جمعية [illegible]	Beekeeping Consultant	76481486	ghani.nahidasalha@gmail.com
[illegible]	اتحاد بلديات [illegible]	رئيس اتحاد	03/723366	ashiro@terra.net.lb
[illegible]	اتحاد بلدية [illegible]	رئيس اتحاد	03/600146	salhamar@gmail.com
[illegible]	جمعية عاريا البيئية		76/800312	paulbeffroin@outlook.com

THE WORLD BANK
ELARD

الملحق السادس: قوائم التأثيرات والمبادئ التوجيهية المنطبقة على المشروعات الفردية

المرفق الأول

قائمة التحقق من الاثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع

القضايا المتعلقة بالمكون الفرعي

الرقم	القضايا	نعم	لا	الملاحظات
أ. تحديد المناطق وتخطيط استخدامات الأراضي				
١.	هل سيؤثر المشروع الفرعي على تحديد وتخطيط مناطق استخدام الأراضي أو يتعارض مع أنماط استخدام الأراضي السائدة؟			
٢.	هل سينطوي المشروع الفرعي على مضايقات كبير في الأراضي أو تصفية للموقع؟			
٣.	هل ستتعرض أرض المشروع الفرعي لتجاوزات محتملة عن طريق الاستخدام الحضري أو الصناعي أو تقع في منطقة مخصصة للتنمية الحضرية أو الصناعية؟			
ب. الخدمات والمرافق				
٤.	هل سيتطلب المشروع الفرعي إنشاء مرافق إنتاج مساعدة؟			
٥.	هل سيتطلب المشروع الفرعي مستويات كبيرة من أماكن السكن أو الخدمات لدعم القوى العاملة أثناء البناء (على سبيل المثال، سيحتاج المقاول إلى أكثر من ٢٠ عاملاً)؟			
ج. تلوث المياه والتربة				
٦.	هل سيتطلب المشروع الفرعي كميات كبيرة من المواد الخام أو مواد البناء؟			
٧.	هل سيولد المشروع الفرعي كميات كبيرة من بقايا النفايات أو نفايات مواد البناء أو يسبب تآكل التربة؟			
٨.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تلوث محتمل للتربة أو الماء (على سبيل المثال، من الزيوت والشحوم والوقود من احواش المعدات)؟			
٩.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تلوث المياه الجوفية والسطحية بمبيدات الأعشاب للتحكم في الغطاء النباتي والمواد الكيميائية (مثل كلوريد الكالسيوم) للتحكم في الغبار؟			
١٠.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى زيادة في الرواسب العالقة في الجداول التي تتأثر بتآكل قطع الطرق، وانخفاض نوعية المياه وزيادة الترسيب في اتجاه مجرى النهر؟			
١١.	هل سيشمل المشروع الفرعي استخدام مواد كيميائية أو مذيبات؟			
١٢.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير الغطاء النباتي والتربة في حق الطريق، واقتراض الحفر، ومقالب النفايات، وأحواش المعدات؟			
١٣.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى إنشاء أجسام مائية راكدة في حفر الاقتراض والمقالع وما إلى ذلك، مشجعة على تكاثر البعوض وناقلات الأمراض الأخرى؟			
د. المواد الخطرة الملوثة للهواء والضجيج				
١٤.	هل سيزيد المشروع الفرعي من مستويات الانبعاثات الضارة في الهواء؟			
١٥.	هل سيزيد المشروع الفرعي من مستويات الضجيج المحيط؟			
١٦.	هل سيتضمن المشروع الفرعي أي تخزين أو تعامل مع أو نقل لمواد خطره؟			

الرقم	القضايا	نعم	لا	الملاحظات
هـ. الأزهار والنبات				
١٧.	هل سيشمل المشروع الفرعي قطع أو تعديل قنوات الصرف القائمة (الأنهار، القنوات) أو المسطحات المائية السطحية (الأراضي الرطبة، المستنقعات)؟			
١٨.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير أو إتلاف النظم الإيكولوجية الأرضية أو المائية أو الأنواع المهددة بالانقراض بشكل مباشر أو عن طريق التنمية المستحثة؟			
١٩.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تعطيل / تدمير الحياة البرية من خلال تعطيل طرق الهجرة، واضطراب موائل الحياة البرية، والمشاكل المتعلقة بالضوضاء؟			
و. تدمير / تعطيل الأراضي والنباتات				
٢٠.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى استخدام غير مخطط للبنية التحتية التي يجري تطويرها؟			
٢١.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم تطهيرها والتي لا تناسب الزراعة؟			
٢٢.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انقطاع آليات تصريف المياه السطحي والجوفي (في مناطق القطع والدفن)؟			
٢٣.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى الانهيارات الأرضية والهبوط والانحدارات والتحركات الأرضية الكبيرة في تخفيضات الطرق؟			
٢٤.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تآكل للتربة تحت الطريق الذي يتلقى تدفقاً مركزياً تحمله مصارف مياه مغطاة أو مفتوحة؟			
٢٥.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم مسحها والتي لا تناسب الزراعة؟			
٢٦.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى مخاطر صحية وتدخل في نمو النباتات المتاخمة للطرق بواسطة الغبار الذي تثيره المركبات؟			
و. الملكية الثقافية				
٢٧.	هل سيكون للمشروع الفرعي تأثير على المواقع الأثرية أو التاريخية، بما في ذلك المناطق الحضرية التاريخية؟			
٢٨.	هل سيكون للمشروع الفرعي تأثير على الآثار الدينية والهياكل و / أو المقابر؟			
٢٩.	هل تم إعداد إجراءات الاكتشافات الاثرية بالصدفة لاستخدامها في المشروع الفرعي؟			
ي. نزع الملكية والاضطراب الاجتماعي				
٣٠.	هل سيشمل المشروع الفرعي استملاك الأراضي أو هدم الهياكل / المباني القائمة؟			
٣١.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى عمليات مستحثة من قبل العمال وغيرهم تتسبب في تعطيل اجتماعي واقتصادي؟			
٣٢.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى اضطراب بيئي واجتماعي من قبل مخيمات عمال البناء؟			
٣٣.	هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى النزوح المادي (ملاك الأراضي، واضعي اليد، والمجموعات الضعيفة)؟			
٣٤.	هل سيكون هناك نزوح اقتصادي؟			

الرقم	القضايا	نعم	لا	الملاحظات
٣٥.	هل سيكون هناك فقدان للأصول / البنية التحتية؟			
٣٦.	هل سيؤثر المشروع الفرعي على سبل عيش الأشخاص غير المقيمين والفئات الضعيفة؟			

المرفق الثاني

خصائص الموقع

الرقم	القضايا	نعم	لا	الملاحظات
١	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة بها احتياطيات طبيعية معينة؟			
٢	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة ذات خصائص طبيعية فريدة؟			
٣	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة ذات نظم إيكولوجية أو حيوانات أو حيوانات مهددة بالخطر أو جديرة بالحماية؟			
٤	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة تقع ضمن ٥٠٠ متر من الغابات الوطنية أو المناطق المحمية أو مناطق الحياة البرية أو الأراضي الرطبة أو التنوع البيولوجي أو الموائل الحرجة أو المواقع ذات الأهمية التاريخية أو الثقافية؟			
٥	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة تخلق حاجزًا أمام حركة الحياة البرية أو الماشية جديرة بالحفاظ عليها؟			
٦	هل يقع المشروع الفرعي بالقرب من مصادر المياه الجوفية، المسطحات المائية السطحية، المسطحات المائية أو الأراضي الرطبة؟			
٧	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة ذات خصائص ثقافية معينة مثل المواقع الأثرية والتاريخية و / أو الدينية؟			
٨	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة ذات نصب دينية، و / أو هياكل و / أو مقابر؟			
٩	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة ملوثة؟			
١٠	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة ذات جودة بصرية ونوعية عالية؟			
١١	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة معرضة للانهيارات الأرضية أو التعرية؟			
١٢	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة من تصدعات زلزالية؟			
١٣	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة مكتظة بالسكان؟			
١٤	هل يقع المشروع الفرعي على أرض زراعية رئيسية؟			
١٥	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة ذات أهمية سياحية؟			
١٦	هل يقع المشروع الفرعي بالقرب من مستودع للنفايات؟			
١٧	هل يستطيع المشروع الفرعي الوصول إلى مياه الشرب؟			
١٨	هل يقع المشروع الفرعي بعيدًا (١-٢ كيلومتر) عن الطرق التي يمكن الوصول إليها؟			
١٩	هل يقع المشروع الفرعي في منطقة بها شبكة صرف صحي؟			
٢٠	هل يقع المشروع الفرعي في المخطط الحضري للمدينة؟			
٢١	هل يقع المشروع الفرعي خارج خطة استخدام الأراضي؟			

توقيع مختص البيئة:

الاسم:

الوظيفة:

التأريخ:

توقيع مدير المشروع:

الاسم:

الوظيفة:

التأريخ:

المرفق الثالث

حماية الحقوق الثقافية

١. تشمل الممتلكات الثقافية الآثار، والهياكل، والأعمال الفنية، أو المواقع ذات الأهمية، ويتم تعريفها على أنها مواقع وهياكل لها أهمية أثرية أو تاريخية أو معمارية أو دينية، ومواقع طبيعية ذات قيم ثقافية. ويشمل ذلك المقابر والأضرحة والقبور.

الإجراءات اللازم اتباعها عند العثور على الآثار بالصدفة:

٢. سيتم استخدام الإجراءات اللازم اتباعها عند العثور على الآثار بالصدفة على النحو التالي:

أ) إيقاف أنشطة البناء في منطقة العثور الاكتشاف بالصدفة.

ب) تحديد الموقع أو المنطقة المكتشفة.

ج) تأمين الموقع لمنع أي ضرر أو فقدان للأجسام القابلة للنقل/للإزالة. في حالات الآثار أو الرفات الحساسة القابلة للإزالة، يجب أن يكون هناك حارس ليلي حتى تتولى السلطات المحلية المسؤولة ووزارة الثقافة مسؤولية الموقع.

(د) إخطار المهندس الإشرافي الذي يقوم بدوره بإخطار السلطات المحلية المسؤولة ووزارة الثقافة على الفور (خلال ٢٤ ساعة أو أقل).

هـ) تكون السلطات المحلية المسؤولة ووزارة الثقافة مسؤولة عن حماية الموقع والحفاظ عليه قبل اتخاذ قرار بشأن الإجراءات المناسبة اللاحقة. وهذا يتطلب تقييما أوليا للنتائج التي سيؤديها علماء الآثار في وزارة الثقافة (في غضون ٧٢ ساعة). يجب تقييم أهمية وحجم النتائج وفقًا للمعايير المختلفة المتعلقة بالتراث الثقافي، وتشمل تلك القيم الجمالية أو التاريخية أو العلمية أو البحثية والاجتماعية والاقتصادية

و) تتخذ السلطات المسؤولة ووزارة الثقافة قرارات بشأن كيفية التعامل مع النتيجة. ويمكن أن يشمل ذلك تغييرات في التصميم (مثل العثور على بقايا ذات أهمية ثقافية أو أثرية لا يمكن عزلها) المحافظة والحفظ والترميم والإنقاذ

ز) ترسل وزارة الثقافة قراراً بشأن تنفيذ قرار الهيئة المتعلق بإدارة الاستنتاجات

ح) لا يمكن استئناف أعمال البناء إلا بعد الحصول على إذن من السلطات المحلية المسؤولة ووزارة الثقافة بشأن حماية التراث.

٣. يجب الإشارة إلى هذه الإجراءات على أنها أحكام قياسية في عقود الإنشاء، عند الاقتضاء، وكما هو مقترح في القسم ١-٥ من المرفق السادس ٦. أثناء الإشراف على المشروع، يجب على مهندس الموقع مراقبة الامتثال للإجراءات المذكورة أعلاه المتعلقة بحدوث اكتشاف أثري بالصدفة.

٤. سيتم تسجيل النتائج ذات الصلة في تقارير الإشراف على المشاريع في البنك الدولي وتقارير إتمام التنفيذ بتقييم الفعالية العامة لتخفيف الآثار على الممتلكات الثقافية وإدارتها وأنشطتها، حسب الاقتضاء.

المرفق الرابع

قواعد الممارسة لمنع وتخفيف الآثار البيئية

الآثار المحتملة	إجراءات الوقاية والتخفيف
الطرق: – إعادة تأهيل الطرق الحضرية وتحسينها – إعادة تأهيل الوصول للطرق والجسور وتحسينها	
تعطيل التصريف: – يعيق التصريف السليم للمياه ويتسبب في تشكل برك المياه الراكدة. – زيادة الترسبات في البرك والجداول والأنهار بسبب تآكل الطبقة العليا من الطرق وجوانبها. – زيادة الجريان والفيضانات.	– تصميم يوفر التصريف الكافي ويحد من التغييرات في التدفقات، وليس فقط في المناطق المخصصة للطرق وخدماتها. – توفير أجهزة تبديد الطاقة والشلالات والخطوات والسدود. – توفير عدد كاف من قنوات تصريف المياه المتقاطعة. – موازنة الحفر والردم. – إعادة الاسترزاع لحماية سطوح التربة الحساسة. – إعادة تأهيل مناطق الحفر للحصول على التربة.
التآكل – تآكل الأرض من طبقة الأساس في الطرق أو في مناطق اقتراض التربة. – الانهيارات الأرضية أو الانزلاقات أو والهبوط. – انهيار حافة مناطق الحفر للحصول على (اقتراض) التربة	– تصميم لمنع تآكل التربة والحفاظ على استقرار المنحدرات. – البناء في موسم الجفاف. – حماية أسطح التربة أثناء البناء. – الاستقرار المادي للأسطح المتعرجة من خلال التخضير، وزرع مجموعة كبيرة من النباتات، وخلق فواصل للانحدارات. – إعادة تأهيل وإعادة تدوير حفر اقتراض التربة ومواقع تجميع المواد.
فقدان الغطاء النباتي.	– موازنة الحفر والردم. – إعادة الاسترزاع لحماية سطوح التربة الحساسة. – تقليل فقدان النباتات الطبيعية أثناء البناء. – إعادة الاسترزاع وإعادة زرع النبات لتعويض أي خسارة في الغطاء النباتي أو قطع الأشجار.
فقدان الوصول	– تصميم ليشمل إمكانية الوصول إلى جوانب الطرق في حالة رفع طبقة الأساس في الطريق. – مخططات بديلة لتجنب تقسيم القرى بتوسيع الطريق.
الآثار أثناء البناء: – جمع الوقود. – الأمراض بسبب غياب الصرف الصحي. – وجود نفايات خطرة. – تلوث المياه الجوفية (بالزيوت والشحوم) – حوادث أثناء البناء. – الآثار المحتملة على الممتلكات الثقافية.	– توفير الوقود في مخيمات العمال لمنع قطع الحطب. – توفير الصرف الصحي في مخيمات العمل. – إزالة نفايات مخيمات العمل والتخلص السليم من الزيت والبيتومين والنفايات الخطرة الأخرى. – إدارة الصحة والسلامة للعمال خلال فترة البناء. – استخدام إجراءات الاكتشاف المفاجئ للاثار والتنسيق مع الجهات المناسبة.

الآثار المحتملة	إجراءات الوقاية والتخفيف
– زيادة الهجرة من المدن القريبة	– تقديم مشاركة مجتمعية شاملة في التخطيط – حل قضايا الهجرة من خلال نظام حل النزاعات المحلية

المرفق الخامس

إجراءات الضمانات الواجب إدراجها في المواصفات الفنية للعقود

١) الإجراءات العامة:

١. يلتزم المقاول وموظفيه بتدابير التخفيف المحددة واتخاذ جميع التدابير الأخرى التي يتطلبها المهندس لمنع الضرر، والتقليل من تأثير عملياته على البيئة.

٢. لا يجوز للمقاول تجريد حق الطريق دون داع. يجب على المقاول السماح بالحد الأدنى للعرض فقط للبناء، ويجب عدم إنشاء تحويلات الطرق إلى جانب الطرق الحالية.

٣. يجب تنفيذ الإجراءات التعويضية التي لا يمكن تنفيذها بشكل فعال أثناء البناء عند الانتهاء من كل قسم من الطريق (أعمال الحفر والارصفة والصرف الصحي) وقبل إصدار شهادة الاستلام:

(أ) ينبغي أن تكون هذه الأقسام ذات مناظر طبيعية وينبغي القيام بأي أعمال علاجية ضرورية بدون تأخير، بما في ذلك الحشائش وإعادة التحريج.

(ب) يجب تنظيف دورات المياه من الحطام والمصارف وتنظيف القنوات ومسارات التصريف الواضحة.

(ج) يجب أن تُلبس حُفر اقتراض التربة كأحواض أسماك، أو تصريفها وجعلها بأمان، على النحو المتفق عليه مع مالك الأرض.

٤. على المقاول تحديد أعمال البناء بين الساعة ٦ صباحاً والساعة ٧ مساءً إذا كان سيتم تنفيذها في أو بالقرب من المناطق السكنية.

٥. يجب على المقاول تجنب استخدام المعدات الثقيلة أو الصاخبة في مناطق محددة في الليل، أو في المناطق الحساسة مثل بالقرب من المستشفى.

٦. لمنع تلوث الغبار خلال فترات الجفاف، يجب على المقاول إجراء رش منتظم للطرقات الترابية والطرقات المغطاة بالحصى، ويجب أن يغطي شاحنات النقل بالمواد المشمعة لمنع التسرب.

٢) النقل

٧. يجب على المقاول استخدام طرق مختارة لموقع المشروع، كما هو متفق عليه مع المهندس، والمركبات ذات الحجم المناسب المناسبة لفئة الطريق، وتقييد الأحمال لمنع تلف الطرق والجسور المستخدمة لأغراض النقل. يتحمل المقاول المسئولية عن أي ضرر يحدث للطرق والجسور بسبب نقل الحمولات الزائدة، ويطلب منه إصلاح هذه الأضرار بموافقة المهندس.

٨. لا يجوز للمقاول استخدام أي مركبات، سواء على الطريق أو خارجها مع انبعاثات عادم أو ضوضاء فائضة. في أي من المناطق المبنية، يجب تركيب أدوات حصر الضجيج وصيانته في حالة جيدة على جميع المعدات الآلية الخاضعة لسيطرة المقاول.

٩. يحتفظ المقاول بتدابير مراقبة الحركة الكافية طوال مدة العقد وتخضع هذه التدابير لموافقة مسبقة من المهندس.

٣) القوى العاملة

١٠. يجب على المقاول كلما كان ذلك ممكناً توظيف غالبية القوى العاملة محلياً وتوفير التدريب المناسب حسب الضرورة.

١١. على المقاول تركيب وصيانة نظام خزانات الصرف الصحي المؤقت لأي مخيم عمل سكني ودون التسبب في تلوث المجاري المائية المجاورة.

١٢. يجب على المقاول وضع طريقة ونظام لتخزين جميع النفايات الصلبة الناتجة عن مخيم العمل والتخلص منها.

١٣. لا يسمح للمقاول باستخدام خشب الوقود لأغراض الطهي أو التسخين في أي مخيم عمل، ويوفر تسهيلات بديلة باستخدام أنواع وقود أخرى.

١٤. يجب على المقاول التأكد من أن مكاتب الموقع والمستودعات ومصانع الأسفلت وورش العمل تقع في المناطق المناسبة التي وافق عليها المهندس وليس ضمن ٥٠٠ متر من المستوطنات السكنية القائمة وليس ضمن ١,٠٠٠ متر لمحطات الإسفلت.

١٥. يضمن المقاول أن مكاتب الموقع والمستودعات ومناطق التخزين الخاصة لوقود الديزل والبيتومين ومصانع الإسفلت لا تقع ضمن ٥٠٠ متر من المجاري المائية، ويتم تشغيلها بحيث لا تدخل الملوثات المجاري المائية، سواء البرية أو تسرب المياه الجوفية، خاصة خلال فترات المطر. وسيتطلب ذلك إعادة تدوير مواد التشحيم وإقامة خندق حول المنطقة مع مصيدة / بركة زيت معتمدة في المخرج.

١٦. لا يجوز للمقاول استخدام خشب الوقود كوسيلة للتدفئة أثناء معالجة أو إعداد أي مواد تشكل جزءا من الأعمال.

٤) المقالع وحفر اقتراض التربة

١٧. يخضع تشغيل منطقة جديدة لاقتراض التربة، على اليابسة أو في النهر أو في منطقة قائمة لموافقة مسبقة من المهندس، ويجب أن يتوقف التشغيل إذا طلب ذلك المهندس. تحظر حفر الاقتراض في الحالات التي قد تتداخل فيها مع أنماط الصرف الطبيعية أو المصممة من قبل البشر. تحظر مواقع الأنهار إذا كانت قد تقوض أو تضر بمصارف الأنهار، أو تحمل الكثير من المواد الناعمة في اتجاه مجرى النهر.

١٨. على المقاول التأكد من أن جميع حفر الاقتراض المستخدمة تترك في حالة مرتبة وأن تكون حوافها الجانبية مستقرة لكيلا تنهار، ويتم تجهيزها بطرق تصريف لضمان عدم تشكل أجسام مائية راكدة يمكن أن تولد البعوض.

١٩. يجب إزالة الصخور أو الحصى المأخوذة من نهر إلى مكان بعيد بما فيه الكفاية للحد من عمق المادة المزالة إلى عُشر عرض النهر في أي مكان، وعدم تعطيل تدفق النهر أو الإضرار بالنهر أو تقويض حوافة.

٢٠. يخضع موقع وحدات التكسير لموافقة المهندس، ولا يكون قريباً من المناطق الحساسة بيئياً أو من المستوطنات السكنية القائمة، ويجب تشغيله وتجهيزه بأجهزة مراقبة غبار معتمدة.

٥) الأعمال الأرضية

٢١. يجب التحكم في أعمال الحفر بطريقة سليمة، خاصة خلال موسم الأمطار.

٢٢. يجب على المقاول الحفاظ على توازن منحدرات الحفر والطمر في جميع الأوقات ويسبب أقل إزعاج ممكن للمناطق الواقعة خارج الحدود المقررة للعمل.

٢٣. يجب على المقاول استكمال عمليات الحفر والطمر للمقاطع العرضية النهائية في أي مكان في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يتم ذلك عبر عملية واحدة مستمرة لتجنب وجود أعمال حفر مستكملة جزئياً، خاصة خلال موسم الأمطار.

٢٤. من أجل حماية أي منحدرات حفر وطمر من التآكل، وفقا للرسومات، يجب أن يتم توفير قنوات الصرف الصحي ومصارف افقية في أعلى وأسفل المنحدرات وغرسها بالعشب أو الغطاء النباتي. يجب توفير المصارف المستعرضة فوق مناطق الحفر العالية لتقليل جريان المياه وتآكل المنحدرات.

٢٥. يتم التخلص من أي حفريات أو مواد غير مناسبة في مناطق محددة حسب موافقة المهندس.

٢٦. لا ينبغي تحديد حواف الحفريات في مناطق يمكن أن تتسبب في انهيارات او انزلاقات في المستقبل، أو أن تداخل مع الأراضي الزراعية أو أي ممتلكات أخرى، أو تتسبب في غسل مناطق التخلص من المواد إلى أي مجرى مائي. قد تحتاج إلى حفر حفر تصريف داخل وحول تلك الحواف، حسب توجيهات المهندس.

٦) المواقع التاريخية والأثرية

٢٧. إذا اكتشف المقاول مواقع وبقايا أثرية أو تاريخية، بما في ذلك المقابر و / أو المقابر الفردية أثناء التنقيب أو البناء، يجب على المقاول:

أ. ايقاف أنشطة البناء على الفور

ب. تحديد منطقة الموقع المكتشف بموافقة المهندس المقيم

ت. تأمين الموقع لمنع أي ضرر أو فقدان للمواد القابلة للنقل. في حالة التحف الأثرية أو الرفات الحساسة، يجب أن يكون هناك حارس ليلي حتى تتولى السلطة المسئولة الأمر.

ث. ابلاغ السلطات المسؤولة (المديرية العامة للآثار والسلطات المحلية) عبر المهندس المقيم في غضون ٢٤ ساعة.

ج. تقديم تقرير موجز عن الاكتشاف الاثري بالصدفة، في غضون فترة زمنية محددة، مع تاريخ ووقت الاكتشاف، وموقع الاكتشاف، ووصف الاكتشاف، والوزن التقديري وأبعاد الموارد الثقافية المادية والحماية المؤقتة التي تم تنفيذها.

ح. ستكون السلطات المسؤولة مسؤولة عن حماية الموقع والحفاظ عليه قبل اتخاذ قرار بشأن الإجراءات السليمة التي سيتم تنفيذها

خ. سيتم إجراء تقييم للنتائج بواسطة الهيئة العامة للآثار التي قد تقرر اما نقل الموارد الثقافية المادية التي تم العثور عليها والتي تعتبر ذات أهمية، وإجراء مزيد من التنقيب ضمن مسافة محددة من نقطة الاكتشاف والحفاظ عليها في الموقع، و / أو توسيع / تقليل المناطق التي تم ترسيمها من قبل المقاول، إلخ.

د. يمكن استئناف اعمال الانشاء فقط عند إعطاء الاذن من قبل الهيئة العامة للآثار بعد أن يتم تنفيذ القرار المتعلق بحماية التراث بالكامل.

٧) التخلص من مخلفات البناء ومخلفات المركبات

٢٨. يجب إعادة استخدام الحطام الناجم عن تفكيك البنى القائمة بشكل مناسب وفي البناء المقترح قدر الإمكان، (مثل استخدامها كمواد لملء السدود). يتم التخلص من الحطام المتبقي فقط في المواقع التي يحددها ويوافق عليها مهندس المشروع. يجب على المقاول التأكد من أن هذه المواقع (أ) لا تقع داخل مناطق الغابات المعينة، (ب) لا تؤثر على دورات الصرف الصحي الطبيعية و (ج) لا تؤثر على النباتات المهددة بالانقراض / النادرة. لا يتصرف المقاول تحت أي ظرف من الظروف بأي مادة أو يتخلص منها في المناطق الحساسة بيئياً.

٢٩. في حالة وضع أي حطام أو طمي من مواقع العمل في أرض مجاورة، يجب على المقاول إزالة هذه الحطام أو الطمي على الفور واستعادة المنطقة المتأثرة إلى حالتها الأصلية بما يرضي المشرف / المهندس.

٣٠. يتم التخلص من ملاط البنتونيت أو الحطام المتشابه المتولد من دق أو حفر الخوازيق/الركائز أو أنشطة البناء الأخرى لتجنب الفيضان في المسطحات المائية السطحية أو تشكل برك الطين في المنطقة.

٣١. تعتبر جميع الترتيبات الخاصة بالنقل أثناء الإنشاء بما في ذلك القيام بأعمال الانشاء، والصيانة، وتفكيك المعدات، وتطهير المخلفات والحطام، عند الضرورة، مرافقة للعمل، وينبغي تخطيطها وتنفيذها من قبل المقاول على النحو الذي يوافق عليه ويديره المهندس.

٣٢. تنفذ عمليات المركبات / الآلات والمعدات والصيانة والتزود بالوقود لتجنب انسكاب الوقود ومواد التشحيم وتلوث الأرض. وسيتم توفير أداة تنقية الزيوت للمواد التي يتم تصريفها لمناطق إعادة التزود بالوقود. يجب أن يكون تخزين الوقود في مناطق محددة مناسبة.

٣٣. يتم التخلص من جميع الانسكابات والمنتجات الزيتية/البترولية التي تم جمعها وفقاً للإجراءات / المبادئ التوجيهية البيئية القياسية. يجب أن تكون مناطق تخزين الوقود وإعادة تعبئته على مسافة ٣٠٠ متر على الأقل من جميع هياكل الصرف الصحي والأجسام المائية المهمة أو حسب توجيهات المهندس.

الملحق السابع: الشروط المرجعية العامة للتقييم الاجتماعي[٤٥]

التقييم الاجتماعي هو الأداة الأكثر استخداماً من قِبل المقترض لتحليل القضايا الاجتماعية والحصول على آراء الأطراف ذات العلاقة من أجل تصميم المشروعات التي يدعمها البنك. يساعد التقييم الاجتماعي في جعل المشروع يستجيب لاهتمامات التنمية الاجتماعية، بما في ذلك السعي إلى تعزيز المنافع للفقراء والضعفاء مع تقليل المخاطر أو الآثار السلبية أو التخفيف من حدتها. يقوم بتحليل الآثار التوزيعية لمنافع المشروع المقصودة على مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، ويحدد الاختلافات في الأصول والقدرات للوصول إلى فوائد المشروع.

يتكون التقييم الاجتماعي من عناصر تحليلية وعملية وتنفيذية، يجمع بين (أ) تحليل السياق والقضايا الاجتماعية مع (ب) عملية تشاركية لمشاورات أصحاب المصلحة ومشاركتهم لتوفير (ج) إرشادات تشغيلية لتطوير مشروع تصميم المشروع وتنفيذه ورصده وتقييمه.

ومن ثم، يقدم موظفو البنك (أ) التوجيه والمساعدة الفنية إلى المقترض (والخبراء الاستشاريين) للقيام بالتقييم الاجتماعي، (ب) التحقق من وتقييم نتائج التقييم الاجتماعي للمقترض، كجزء لا يتجزأ من تحليلهم الاجتماعي.

هذه الشروط المرجعية هي دليل توجيهي، من المتوقع أن يساعد فرق عمل المقترض في تكييف إطار العمل العام هذا على أساس الاحتياجات والخصائص المحددة للبلد والقطاع والمشاريع. ينبغي تحديد نطاق وعمق التقييم الاجتماعي من خلال تعقيد وأهمية القضايا المدروسة، مع الأخذ في الاعتبار المهارات والموارد المتاحة. عند الطلب، سوف ينظر البنك الدولي أيضًا في دعم برامج بناء القدرات ذات الصلة في عمليات التقييم الاجتماعي.

ينبغي أن يستند التقييم الاجتماعي للمشروع قدر الإمكان إلى البيانات والتحليلات الحالية ذات الصلة بالقطاع والمشروع. وينبغي إيلاء الاعتبار لإجراء التقييم الاجتماعي على مرحلتين، من خلال إجراء تقييم سريع للسياقات للبيانات المتاحة، وتحديد الأطراف ذات العلاقة والقضايا الرئيسية، وإجراء تحليل للثغرات في الأماكن التي تتطلب بيانات أو مشاورات إضافية. وبناءً على ذلك، يمكن إجراء تحديث وتفصيل إضافي للشروط المرجعية.

المقدمة

يجب أن يوضح هذا القسم الغرض من الشروط المرجعية، ويحدد مشروع التنمية الذي سيتم تقييمه، ويشرح الترتيبات التنفيذية للتقييم الاجتماعي.

خلفية عامة

تتضمن الخلفية العامة عن الأطراف المحتملة ذات الصلة التي قد تجري التقييم الاجتماعي، سواء كانوا استشاريين أو وكالات حكومية، بيانًا موجزًا عن الأساس المنطقي للمشروع، والأهداف المرجوة منه، ووصفًا لمكوناته الرئيسية، والوكالة (الوكالات) المنفذة، وحالتها الحالية والجدول الزمني، وما إذا كان هناك أي مشاريع مرتبطة بها.

الغرض والأهداف

تلخيص الأهداف العامة ونطاق التقييم الاجتماعي، ووضع التصميم الرئيسي والقضايا المنهجية المتعلقة باستكمال التقييم الاجتماعي بإيجاز، ومناقشة توقيته فيما يتعلق بإعداد المشروع وتصميمه وتنفيذه.

---

[٤٥] مرجع التحليل الاجتماعي، البنك الدولي، ٢٠٠٣م

المهمة رقم ١: وصف المشروع المقترح

تقديم وصف كامل للمشروع إلى مدى المعلومات المعروفة عند إجراء التقييم الاجتماعي. يجب ادراج المعلومات التالية: الموقع والحجم والجدول الزمني والتسلسل المخطط للأنشطة والموارد المتاحة وترتيبات التنفيذ المتوقعة والمدة. إذا كان المشروع المقترح يحتوي على أكثر من مكون واحد، فصف كل مكون من حيث صلته بالتحليل الاجتماعي.

المهمة رقم ٢: وصف السياق الاجتماعي الثقافي والمؤسسي والتاريخي والسياسي

قم بمراجعة واستعراض سريعين لمصادر المعلومات المتاحة لوصف السياق الاجتماعي والثقافي والمؤسسي والتاريخي والسياسي الذي يعمل فيه المشروع. يجب أن تتضمن المراجعة الأوصاف النوعية والمؤشرات الكمية لاتجاهات التنمية ذات الصلة بالمشروع، مثل التغييرات الديموغرافية الهامة، وأنماط ملكية الأصول وسبل المعيشة، والبيئة السياسية والاقتصادية الخارجية، إلخ. والغرض من هذا التدريب هو وصف المعوقات والفرص التي يشكلها السياق للمشروع.

- السياق الاجتماعي الثقافي: صف أهم السمات الاجتماعية والثقافية التي تميز الفئات الاجتماعية في منطقة المشروع. صف مصالحهم المختلفة في المشروع ومستويات نفوذهم. اشرح على وجه الخصوص أي آثار محددة قد تنشأ عن المشروع على الفقراء والمهمشين. هل يقدم المشروع أي فرص للتأثير على سلوك ونتائج هذه المجموعات؟ هل هناك أي تضارب معروف بين المجموعات قد يؤثر على تنفيذ المشروع؟
- السياق المؤسسي: صف البيئة المؤسسية، وضع عين الاعتبار وجود ووظائف المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالعملية. هل توجد قيود مهمة داخل المؤسسات القائمة على سبيل المثال؟ هل هناك فصل بين المسؤوليات المؤسسية ومصالح وسلوكيات الموظفين داخل تلك المؤسسات؟ أو هل هناك فرص للاستفادة من إمكانات المؤسسات القائمة، مثل مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، لتعزيز القدرة على التنفيذ؟
- السياق التاريخي: صف "الصورة الكبيرة"، أي تلك الظروف في تاريخ البلد التي قد تؤثر على المشروع بشكل فريد. إذا اقترح أحد المشاريع إعادة هيكلة صناعة لها أهمية كبيرة ورؤية واضحة في الاقتصاد الوطني، مثل تعدين الفحم في أوروبا الشرقية، فقد يكون من المنطقي الافتراض بأن عمليات التسريح الصناعية ستتأثر بقضايا الاقتصاد السياسي. مثال آخر، في بلد له تاريخ من التوتر بين الجماعات العرقية أو الدينية، قد تحتاج العملية إلى أن تكون حساسة للغاية للتأثيرات المختلفة على تلك المجموعات.
- السياق السياسي: صف الخلفية السياسية المتعلقة بالمشروع. على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي على التخطيط طويل الأجل للمشروع، كما يمكن أن يؤدي إلى إجراء انتخابات بين مراحل تصميم المشروع والتنفيذ. من ناحية أخرى، يمكن أن تكون الرؤية السياسية المشتركة مثل الدافع للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وضعاً تمكينياً هاماً لمشروع ما.

المهمة رقم ٣: الاعتبارات التشريعية والتنظيمية

راجع جميع التشريعات واللوائح الوطنية ذات الصلة بالمشروع، وكذلك السياق الأوسع للسياسة والإصلاح الذي يتم ضمنه تنفيذ المشروع. قم بإيلاء اهتمام خاص للقوانين واللوائح التي تنظم تنفيذ المشروع وحصول الفئات الفقيرة والمستبعدة على السلع والخدمات والفرص التي يوفرها المشروع. بالإضافة إلى ذلك، استعرض البيئة التمكينية لمشاركة الجمهور وتخطيط التنمية. يجب أن يستند التحليل الاجتماعي إلى جوانب قوية من الأنظمة القانونية والتنظيمية لتسهيل تنفيذ البرنامج وتحديد الجوانب الضعيفة، وقدم توصيات بترتيبات بديلة. (يجب أن تحدد الشروط المرجعية تلك الجوانب المعروفة والمطلوبة من الاستشاري للتحقيق في الترتيبات الأخرى).

المهمة رقم ٤: القضايا الاجتماعية الرئيسية

يوفر التحليل الاجتماعي المعلومات الأساسية لتصميم استراتيجية التنمية الاجتماعية. يجب أن يحدد التحليل القضايا الاجتماعية والمؤسسية الرئيسية المتعلقة بأهداف المشروع، وأن يحدد مجموعات الأطراف الرئيسية ذات العلاقة في هذا السياق وتحديد كيفية تأثير العلاقات بين مجموعات الأطراف ذات العلاقة أو تأثرها بالمشروع، وتحديد النتائج والإجراءات المتوقعة للتنمية الاجتماعية المقترحة لتحقيق تلك النتائج. نتائج التنمية الاجتماعية هي النتائج ذات الطبيعة الاجتماعية التي يتوقع أن يحققها المشروع، مثل الحد من الفقر، والإنصاف والإدماج، وتعزيز رأس المال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، وتشجيع الحكم الرشيد والشفاف، بالإضافة إلى تخفيف الآثار السلبية الناشئة عن المشروع. العناصر الأساسية ونقاط الدخول للتحليل الاجتماعي ذات الصلة بالمشروع هي كالتالي:

أ) **التنوع الاجتماعي والنوع الاجتماعي**: فحص كيفية تنظيم الناس في فئات اجتماعية مختلفة، استنادًا إلى الوضع المنسوب إليهم عند الولادة – وفقًا لعرقهم أو عشيرتهم أو جنسهم أو منطقتهم أو لغتهم أو مستواهم الاجتماعي أو أي معايير أخرى – أو على الحالة أو الهوية التي حققوها أو اختاروها – مثل موظف حكومي، أو عامل صناعي، أو عامل من ذوي الياقات البيضاء، أو أخصائي بيئي، إلخ. الأهم من ذلك، أن تحليل التنوع الاجتماعي يتضمن أيضًا النظر في الطرق التي يتفاعل بها هذا التنوع مع العلاقات الاجتماعية، وعلاقات القوة وتأثير ذلك على طرق الوصول والقدرات والفرص.

ب) **المؤسسات والقواعد والسلوك**: دراسة خصائص الفئات الاجتماعية، والعلاقات داخل الفئة الواحدة، والعلاقات بين الفئات المختلفة، وعلاقات تلك الفئات مع المؤسسات العامة والخاصة (مثل السوق) (بما في ذلك القواعد والقيم والسلوك التي تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال تلك العلاقات). يجب أن يقدم هذا التحليل تقييماً مفصلاً للمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي من المحتمل أن تؤثر على المشروع والقواعد والسلوكيات غير الرسمية فيما بينها. يجب أيضاً وصف القيود المؤسسية المحتملة والعوائق أمام نجاح المشروع، فضلاً عن طرق التغلب عليها.

ت) **الأطراف المعنيون**: تحديد المجموعات المختلفة التي لها مصلحة أو فائدة من المشروع. أصحاب المصلحة هم أولئك الذين من المحتمل أن يتأثروا بمشروع، بالإضافة إلى أولئك الذين قد يؤثرون على نتائج المشروع. بالإضافة إلى المستفيدين من المشروع والمجموعات الأخرى المتأثرة به بشكل مباشر، قد يشمل أصحاب المصلحة مجموعات منظمة من القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني الذين لديهم مصلحة في المشروع. إن الخصائص والمصالح والتأثير المحتمل للمجموعات المختلفة في عملية التنمية هي موضوع تحليل أصحاب المصلحة.

ث) **المشاركة**: دراسة الفرص والظروف لمشاركة أصحاب المصلحة – ولا سيما الفقراء والضعفاء – في عملية التنمية (مثل المساهمة في تصميم المشاريع وتنفيذها و / أو رصدها، والتأثير على الخيارات العامة وصنع القرار، ومساءلة المؤسسات العامة عن السلع والخدمات التي لا بد من توفيرها، والوصول إلى فوائد المشروع والفرص، الخ). وينبغي إدراج المجموعات المستبعدة المتأثرة بالمشروع وكذلك المستفيدين من المشروع في عملية التقييم الاجتماعي، وينبغي نشر الآليات المناسبة للحفاظ على هذه المشاركة في تنفيذ المشروع ورصده.

ج) **المخاطر الاجتماعية**: تحديد المخاطر الاجتماعية (مثل المخاطر القُطرية، ومخاطر الاقتصاد السياسي، والمخاطر المؤسسية، والمخاطر الخارجية، ومخاطر التعرض، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر التي قد تؤدي إلى ضرورة تطبيق سياسات الضمانات/الحماية الخاصة بالبنك الدولي). ينظر تحليل المخاطر الاجتماعية في الفئات الاجتماعية المعرضة للإجهاد والصدمات والعوامل الأساسية التي تساهم في جوانب الضعف هذه. بالتالي ينبغي إعداد خطط إدارة المخاطر بهدف معالجة هذه المخاوف أثناء تصميم المشروع، وتنفيذه، ورصدة، وتقييمه.

يدرس المحللون هذه العناصر الرئيسية من أجل تقييم ووصف الفرص والقيود والآثار الاجتماعية المحتملة للعملية المقترحة. يجب على الاستشاري سد الثغرات في المعلومات المتعلقة بهذه القضايا التي يحددها فريق المهام التابع للبنك، ويجب أن يلخص المعلومات من المنظمات الأخرى عندما تكون متاحة.

المهمة رقم ٥: جمع البيانات وطرق البحث

صف منهجية التصميم والبحث في التحليل الاجتماعي، ويتعين في هذا الصدد:

- توضيح هدف البحث من خلال تحديد فرضيات البحث وتحديد العمليات والعلاقات الاجتماعية التي سيتم فحصها من خلال التقييم الاجتماعي
- البناء على البيانات الموجودة.
- توضيح وحدات التحليل للتقييم الاجتماعي: داخل الأسرة المعيشية، أو على مستوى الأسرة، أو على مستوى المجتمعات / المستوطنات، وغيرها من الفئات الاجتماعية ذات الصلة التي تتوفر عنها البيانات أو سيتم جمع بيانات عنها لتحليلها.
- اختيار جمع البيانات والأدوات والأساليب التحليلية المناسبة، باستخدام طرق مختلطة كلما أمكن، وتشمل الطرق المختلطة مزيجًا من الأساليب الكمية والنوعية، ومزيجًا من البيانات من وحدات تحليل مختلفة لتثليث النتائج.
- توفير الأساس المنطقي لأخذ العينات المستخدمة، بما في ذلك معايير اختيار مواقع البحث واختيار المستجيبين. استخدام عينات ممثلة حيثما كان ذلك ممكناً، وعندما لا يكون ذلك ممكنًا (مثلاً عند التعامل مع التأثيرات على مجموعة سكانية منفصلة، اشرح السبب والمعايير الخاصة بأخذ العينات الهادفة المستخدمة. بالنسبة لأخذ العينات الهادفة أو البحث النوعي، يتم تعزيز دقة البحث من خلال توفير مجموعة ضبط أو إنشاء أزواج مطابقة للحصول على نتائج قوية.
- وضع خطوط أساس و / أو مقاييس مع مؤشرات لاستخدامها في الرصد المستقبلي. ينبغي أن تكون المؤشرات ذات طبيعة بحيث يمكن تصنيف النتائج والآثار حسب الجنس والفئات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة.

المهمة رقم ٦: استراتيجية لتحقيق نتائج التنمية الاجتماعية

حدد نتائج التنمية الاجتماعية المحتملة للمشروع واقترح استراتيجية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالترتيبات المؤسسية لتحقيقها، بناءً على نتائج التقييم الاجتماعي. يمكن أن تشمل استراتيجية التنمية الاجتماعية تدابير (أ) تعزز الاندماج الاجتماعي عن طريق ضمان إدراج كل من الفئات الفقيرة والمستبعدة والمستفيدين المستهدفين في المنافع/المزايا وفي الوصول إلى الفرص التي يوفرها المشروع (أي إطار الشمول الاجتماعي)، (ب) تمكين أصحاب المصلحة من خلال مشاركتهم في تصميم وتنفيذ المشروع، وحصولهم على المعلومات، وزيادة صوتهم ومساءلتهم (أي إطار المشاركة)، (ج) تعزيز الأمن عن طريق التقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر الاجتماعية المحتملة وإدارتها وزيادة صمود المستفيدين المستهدفين والأشخاص المتأثرين بالصدمات الاجتماعية والاقتصادية (أي إطار إدارة المخاطر).

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتناول الاستراتيجية مسائل أوسع تتعلق بالاستدامة الاجتماعية، من خلال تقييم (أ) صمود الفوائد التي يحققها المشروع والآليات المؤسسية، الخ، والمخاطر مع مرور الوقت (ب) مدى تكامل النهج مع المجموعة الأكبر من تدخلات التنمية في البلد والقطاع من أجل تقليل التناقضات والاستفادة من التظافر المحتمل.

ومن المتوقع أن تزيد استراتيجية التنمية الاجتماعية من الفوائد التي تعود على الفقراء والضعفاء وكذلك الحد من المخاطر الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تقوض مكاسب التنمية، مما يزيد من المساواة والاستدامة الاجتماعية للمشاريع.

المهمة رقم ٧: النتائج المترتبة على تحليل البدائل

راجع النهج المقترحة للمشروع وقارنها فيما يتعلق بآثارها النسبية ونتائجها على التنمية الاجتماعية. فكر في الآثار التي قد تترتب على نتائج التقييم الاجتماعي في تلك المقاربات. هل ينبغي إضافة بعض المكونات الجديدة إلى النهج، أو إعادة النظر في مكونات أخرى أو تعديلها؟ هل كشف التقييم الاجتماعي عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير لإدارة المخاطر لم تكن ضرورية إلى الآن؟ إذا أشارت عملية التحليل والاستشارة الاجتماعية إلى أنه من المرجح أن تكون للنهج البديلة نتائج إنمائية أفضل، فيجب وصف هذه البدائل والنظر فيها، إلى جانب الآثار المحتملة على الميزانية والإدارية التي قد تحدثها هذه التغييرات.

المهمة رقم ٨: توصيات لترتيبات تصميم وتنفيذ المشروع

قدم التوجيه لإدارة المشاريع وغيرها من الجهات المعنية حول كيفية دمج قضايا التنمية الاجتماعية في تصميم المشروع وترتيبات التنفيذ. اقترح قدر الإمكان خطط عمل أو آليات تنفيذ محددة لمعالجة القضايا الاجتماعية ذات الصلة والآثار المحتملة. يمكن تطوير تلك الخطط والآليات المقدمة لتصبح خطط عمل متكاملة أو منفصلة، على سبيل المثال، خطط عمل إعادة التوطين، خطط تنمية الشعوب الأصلية، خطط تنمية المجتمع، إلخ.

المهمة رقم ٩: إعداد خطة الرصد

من خلال عملية التقييم الاجتماعي، يجب تطوير إطار للرصد والتقييم. وينبغي قدر المستطاع القيام بذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما المستفيدين والأشخاص المتأثرين بالمشروع. يحدد الإطار مؤشرات التنمية الاجتماعية المتوقعة، ويضع معايير، ونظم تصميم وآليات لقياس التقدم والنتائج ذات الصلة بأهداف التنمية الاجتماعية.

يحدد الإطار المسؤوليات التنظيمية فيما يتعلق بالرصد والإشراف وإجراءات التقييم. حيثما أمكن، يتم دمج آليات المراقبة التشاركية في الإطار.

- إنشاء مجموعة من مؤشرات المتابعة لتتبع التقدم المحرز. يجب أن تكون المعايير والمؤشرات محدودة العدد، ويجب أن تجمع بين أنواع البيانات الكمية والنوعية. ينبغي أن تتضمن المؤشرات نواتج تتحقق من استراتيجية التنمية الاجتماعية، ومؤشرات لرصد عملية مشاركة أصحاب المصلحة، والتنفيذ، والإصلاح المؤسسي، ومؤشرات لرصد المخاطر الاجتماعية ونتائج التنمية الاجتماعية، ومؤشرات لرصد تأثيرات استراتيجية التنمية الاجتماعية للمشروع. من المهم اقتراح آليات يمكن من خلالها أن تؤدي الدروس المستفادة من الرصد وملاحظات أصحاب المصلحة إلى تغييرات لتحسين تشغيل المشروع. ينبغي أن تكون المؤشرات ذات طبيعة بحيث يمكن تصنيف النتائج والآثار حسب الجنس والفئات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة.
- تحديد إجراءات التقييم الشفافة. اعتمادا على السياق، قد تشمل هذه مجموعة من الأساليب، مثل ملاحظة المشاركين، والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، والمسح الإحصائي والاجتماعي والاقتصادي، وتحليل النوع الاجتماعي (الجنساني)، والتقييم الريفي التشاركي، ومنهجيات تقييم الفقر التشاركي، وغيرها من الأدوات. يجب أن تكون هذه الإجراءات مصممة وفقًا للظروف الخاصة للمشروع والمجموعات المختلفة التي تعيش في منطقة المشروع.
- تقدير متطلبات الموارد والميزانية لأنشطة الرصد والتقييم، ووصف المدخلات الأخرى (مثل التعزيز المؤسسي وبناء القدرات) اللازم لتنفيذها.

المخرجات المتوقعة والجدول الزمني وإعداد التقارير

إعداد جدول تفصيلي لأنشطة التقييم الاجتماعي الموصوفة في الشروط المرجعية، وشرح أنواع المخرجات التي تضعها خطط التقييم الاجتماعي، وذكر متى سيقوم الفريق بتقديم مسودات أولية ونهائية لكل ناتج لموظفي البنك الذين يجرون تحليلات اجتماعية. تضمين المخططات والرسوم البيانية ذات الصلة، والتحليل الإحصائي والنوعي، وفي بعض الحالات، البيانات الأولية التي تم الحصول عليها أثناء التقييم الاجتماعي.

بالإضافة إلى مخرجات التقييم الاجتماعي، يجب تضمين ملاحظة حول عملية التقييم الاجتماعي نفسها، مع ذكر أي صعوبات يواجها الفريق في إجراء التقييم الاجتماعي، والتوصية بأفضل استراتيجية لنشر النتائج. تقديم التقرير والمواد المصاحبة باللغة الإنجليزية واللغة المحلية.

الفريق الاستشاري

يتطلب التقييم الاجتماعي عادة فريقًا متعدد التخصصات لتلبية المتطلبات المختلفة للمهمة. ينبغي أن تحدد الشروط المرجعية المواقف الرئيسية في الفريق. يجب تحديد متطلبات الوقت الفردية لكل مهمة. يجب تعيين عضو فريق واحد ليكون قائد الفريق، ويكون مسؤولاً عن أداء الفريق.

الملحق الثامن: وصف المشروع

أ. مكونات المشروع

سيدعم المشروع الذي يموله البنك الدولي وصندوق تمويل الأزمات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي المرحلة الأولى من برنامج الطرق الحكومية الذي تبلغ تكلفته ٥١٠ ملايين دولار أمريكي. من المخطط تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي، والتي تقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، خلال ثلاث سنوات، وستركز على: (أ) إعادة تأهيل وصيانة الطرق القائمة، بما في ذلك تحسين السلامة على الطرق (ب) شراء معدات لأعمال الطرق الطارئة (ج) بناء القدرات في هذا القطاع. يتكون تمويل المرحلة الأولى من تمويل بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي (بما في ذلك قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الأجنبي) والمشار إليه هنا باسم "المشروع"، وقرض ١٠٠ مليون دولار أمريكي من الحكومة من مانحين آخرين بشروط ميسرة. سيقوم البنك الدولي بتنسيق تنفيذ المشروع مع مشاريع ممولة بتمويل موازٍ في إطار المرحلة الأولى لضمان النجاح الكلي لبرنامج الحكومة، على الرغم من تنفيذ هذه المشاريع بشكل منفصل.

ويستمر اختيار أجزاء الطرق ذات الأولوية للبرنامج، بما في ذلك المشروع الذي يموله البنك الدولي، على أساس عدد من المعايير. وبالنظر إلى حجم البرنامج ونطاقه المهمين، ولأولوية وتحديد قطاعات الطرق التي يتعين إصلاحها، تم الاتفاق على عدد من معايير الاختيار التي تأخذ في الاعتبار حالة الطريق ومستوى حركة المرور وموازنة الطرق بين المناطق والمجتمعات، وموازنة أقسام الطرق حسب الفئات (في المقام الأول، والثانوي، والجامعي)، وإمكانيات خلق العمالة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. يتم حاليًا إجراء مسح بصري لتقييم حالة الطريق الخاصة بالشبكة (يتم تغطية حوالي ٦,٠٠٠ كم من الطرق الأساسية والثانوية والثالثية)، بالإضافة إلى إجراء تقييم للسلامة على الطرق للشبكة استنادًا إلى منهجية الطريق الدولي برنامج التقييم. كما سينتج المسح البصري بعض المؤشرات والتحقق من أحجام الحركة الحالية. وفي الوقت نفسه، يقوم البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية بإعداد تقديرات حول إمكانيات خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لاستثمارات الطرق لمختلف أنواع الطرق، والأعمال، والفئات، وكذلك الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا لهذه الاستثمارات. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من اختيار أقسام الطرق ذات الأولوية في البرنامج بحلول نهاية فبراير ٢٠١٧م.

في الوقت نفسه، يجري تحديد برنامج عمل المشروع للسنة الأولى لبدء تنفيذ المشروع في الوقت المناسب. وللتحرك بسرعة مع تنفيذ المشروع، تجري مناقشة أعمال الطرق المباشرة التي تبلغ قيمتها ٥٠ مليون دولار أمريكي من قيمة العقد من أجل إعادة التأهيل ذات الأولوية خلال السنة الأولى من المشروع على أساس أولويات الحكومة الحالية وقرار مجلس الوزراء في فبراير ٢٠١٦م، وحالة الطرق، وجاهزيتها للتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضًا الشروع في شراء المعدات واختيار بعض الخدمات الاستشارية المطلوبة (حوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي) خلال السنة الأولى من تنفيذ المشروع. يعمل البنك الدولي بشكل وثيق مع مجلس الانماء والاعمار ووزارة الاشغال العامة والنقل وأمانة المجلس الوطني للسلامة على الطرق لمساعدتهم على البدء بسرعة في الأنشطة المطلوبة.

سيشمل المشروع إعادة تأهيل أقسام الطرق غير الحضرية من جميع المناطق اللبنانية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتأخرة. سيهدف المشروع بشكل رئيسي إلى إعادة تأهيل الطرق الابتدائية والثانوية والثالثية في المناطق غير الحضرية / الريفية. تغطية المشروع وطنية، وستستفيد منها المجتمعات في مناطق مختلفة من البلاد وجميع المناطق اللبنانية، خارج المدن الكبيرة. في حين سيقوم المشروع بإعادة تأهيل عدد من أقسام الطرق الأساسية نظراً لحجم حركة المرور المرتفعة فيها وأهميتها الكبيرة للاقتصاد اللبناني، سيكون أكثر من ثلثي الطرق (بالكيلومترات) طرق ثانوية وطرق ثالثة، وفي المناطق الريفية بالتالي تستفيد منها المجتمعات الريفية في مختلف المناطق المتأخرة في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن بعض المناطق لديها تركيز أكبر من اللاجئين وسوف تستفيد من المشروع (مثل عكار)، فإن اللاجئين السوريين مشتتون بأعداد كبيرة في جميع أنحاء لبنان (انظر الخريطة أدناه). إقليم لبنان الصغير جداً (١٠,٤٥٢ كيلومتر مربع) والعدد الكبير من اللاجئين في جميع أنحاء البلاد، يعني أن المجتمعات المضيفة واللاجئين من المرجح أن يستفيدوا من أي مشروع فرعي لإعادة تأهيل الطرق نظراً لأن معظم المجتمعات تعيش في

غضون دقائق قليلة فقط من مثل هذه المشاريع الفرعية. وستكون للاستثمارات في إعادة تأهيل الطرق منافع كبيرة مباشرة (وظائف) وتكاليف غير مباشرة (تكاليف النقل المخفضة) للمجتمعات المضيفة واللاجئين.

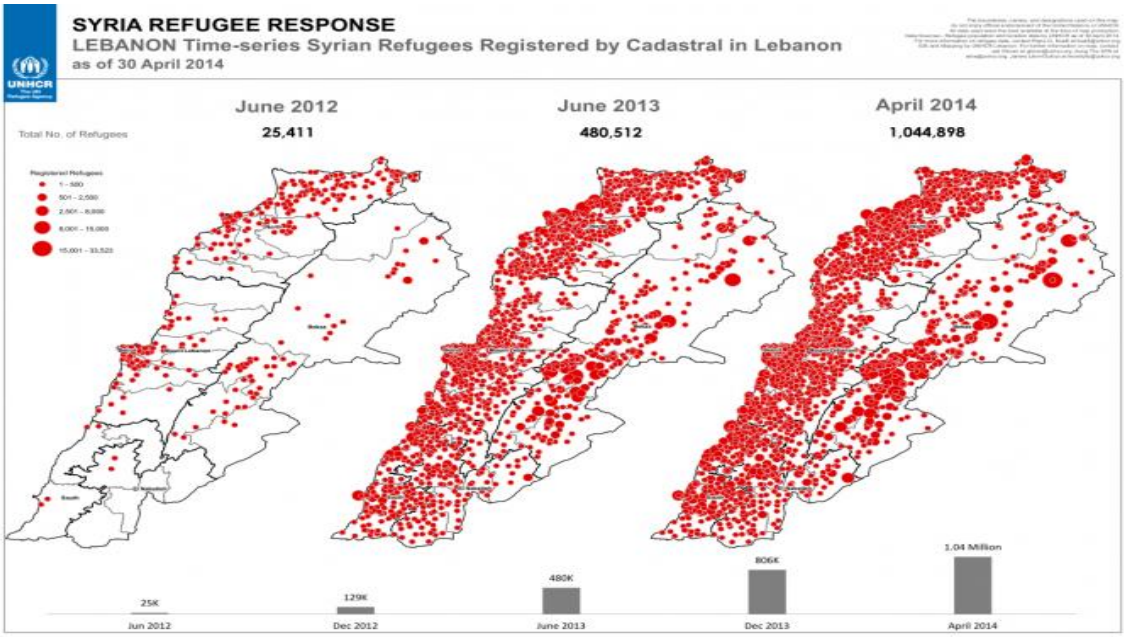

الشكل البياني رقم ١٦ (١٠-٢) توزيع اللاجئين السوريين في لبنان

سيستهدف المشروع المقترح كلا من العمالة اللبنانية والسورية، ومن الجدير بالذكر أن السوريين يشكلون عموما ما بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمائة من إجمالي عدد العاملين في المشاريع المماثلة في قطاع الطرق والبناء في لبنان. عادة، يختار المقاولون القوى العاملة ذات المهارات المتدنية من العمال القادرين على العمل، وبشكل أساسي على أساس من يأتي أولاً يخدم أولاً، ويعيش في المجتمع حول الطرق المختارة للمشروع. يتم تحديد الأجور من قبل السوق الحالية ولن يتم تشويهها وتغييرها. قد يتلقى العمال أجراً مقابل العمل الإضافي بالإضافة إلى أقساط الأجور التي تعكس موقع / نوع مواقع المشروع بالإضافة إلى تأهيل هؤلاء العمال. في أعقاب الممارسات المستمرة، لا توجد عموما ترتيبات تعاقدية بين المقاول والعامل، إلا أن المقاول الذي يكون مؤهلاً ومعتمدًا بشكل عام من قبل مجلس الإنماء والإعمار والوزارات المعنية الأخرى سوف يلتزم بقوانين العمل المحلية، خاصة فيما يتعلق بالصحة والسلامة. في حين أن مشاركة المرأة في أشغال البناء المباشرة ليست شائعة في لبنان، إلا أن النساء يعملن بشكل عام في الكثير من الصناعات الداعمة التي ستستفيد بشكل مباشر وغير مباشر من المشروع (مثل الخدمات الاستشارية، وتصنيع مواد سلسلة التوريد...).

صندوق رقم ١: المحركات الرئيسية لإعداد المشروع

يهدف تصميم المشروع، الذي يتم تنفيذه في ظل ظروف طارئة، إلى إعداد ممارسات جيدة لإعادة تأهيل الطرق وإدارة الأصول مع زيادة محتوى العمل في المشروع. استند إعداد المشروع على ثلاث محركات رئيسية هي كالتالي: (أ) تصميم المشروع تصميماً يسمح بالإعداد والتنفيذ السريع لتلبية الاحتياجات العاجلة الناجمة عن أزمة الصراع واللاجئين في سوريا، (ب) مشروع يوفر بنية تحتية وإدارة جيدة للأصول والممارسات (ج) مشروع يخلق عدداً كبيراً من الوظائف قصيرة الأجل للبنانيين والسوريين. يرد أدناه وصفاً أكثر تفصيلاً للمحركات الثلاثة.

أن يسمح تصميم المشروع بالإعداد والتنفيذ السريعين:

- إعداد المشروع في إطار إجراءات الطوارئ مع إرجاء الاختيار الدقيق والمحدد للمشاريع / الطرق والضمانات المرتبطة بها إلى مرحلة التنفيذ.
- الموافقة على برنامج أشغال الطرق للعام الأول لتسريع التنفيذ.
- تضمين مشتريات المعدات اللازمة التي يمكن تنفيذها بسرعة.
- تقديم تمويل بأثر رجعي لدعم تنفيذ المشروع في الوقت المناسب وبدء أنشطة المشتريات والدراسات اللازمة.

أن يقدم المشروع بنية تحتية جيدة وممارسة إدارة أصول جيدة:

- إعداد استراتيجية وحزم المشتريات لضمان مشاركة أوسع للمقاولين المحليين (وبالتالي منافع أوسع في مناطق / مجتمعات مختلفة)، طبعاً مع ضمان وجود مقاولين مؤهلين لضمان انجاز أعمال إعادة تأهيل مناسبة وفقاً لمعايير تصميم وإعادة تأهيل الطرق القائمة في لبنان.
- تقديم تدابير ملائمة وموضوعية لتحديد أولويات الطريق من خلال المسح البصري لحالة الشبكة وسلامتها، وهي التدابير التي ستوفر المعلومات في وقت لاحق لعملية إنشاء نظام جديد ومتكامل لإدارة أصول الطرق في لبنان.
- تقديم السلامة على الطرق وتحسينات التكيف مع المناخ لتحسين التصميم الحالي للطرق ومعايير البناء في لبنان.
- تقديم عقود الصيانة الروتينية كإجراء هام وفعال للحفاظ على الأصول (بما في ذلك تجريب العقود القائمة على الأداء).

أن يخلق المشروع عدد كبير من الوظائف قصيرة الأجل للمجتمعات اللبنانية والسورية:

- تحديد أقسام الطرق التي ستتم فيها الأعمال المدنية المطلوبة مثل هياكل الصرف واستقرار المنحدرات لزيادة محتوى العمالة في العقود.
- تضمين عدد أكبر من الطرق الثالثة، وبالتالي توفير تغطية أوسع لشبكة الطرق، ولا سيما في المناطق الريفية بالإضافة إلى كيلومترات أخرى من الطرق التي سيتم إعادة تأهيلها.
- إدخال الصيانة الروتينية التي تتطلب عملاً كبيرًا وسيتم تنفيذها من قِبل جهات محلية صغيرة.
- إدراج نصوص لمراجعة التصاميم والمواصفات الفنية لزيادة محتوى العمالة (مثل استخدام القنوات الخرسانية بدلاً من الأنابيب للصرف، واستخدام جدران البناء و / أو الغطاء النباتي على الطرق الثالثة صغيرة الحجم).
- إدراج أنشطة التدريب، لا سيما على الممارسات الجديدة وأساليب الصيانة (مثل تثبيت المنحدرات/الميل والصيانة الدورية).

بالتالي سيكون للمشروع الممول من قبل البنك الدولي (بقيمة ٢٠٠ مليون دولار) المكونات التالية:

المكون الأول: إعادة تأهيل الطرق وصيانتها (١٨٤,٦ مليون دولار أمريكي)

سيقوم هذا المكون في المقام الأول بتمويل الأعمال الخاصة بإعادة تأهيل وصيانة حوالي ٥٠٠ كم من الطرق الرئيسية والثانوية والثالثية، بما في ذلك تحسين السلامة والتحسينات الفورية على تلك الطرق، كما سيدعم هذا المكون الخدمات الاستشارية ذات الصلة. سوف تحسِّن الاستثمارات في إطار هذا المكون من توصيلية النقل وتؤدي إلى خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للبنانيين والسوريين. وتشمل الأعمال على طبقات الأسفلت، وأعمال الصرف، وإعادة بناء قواعد الطرق والقاع الفرعي في أجزاء مختارة، وأعمال تثبيت المنحدرات، والجدران الاستنادية، بالإضافة إلى تحسينات على جانب الطريق في قطاعات الطرق التي تعبر المدن (الأرصفة، وزراعة الأشجار). ستتم معظم أعمال الطرق ضمن حق الطريق الحالي. تقدر أنشطة إعادة تأهيل الطرق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي وسيتم تمويلها في إطار ١٥ عقداً محلياً مختلفاً تتراوح قيمتها بين ٥ ملايين دولار و١٥ مليون دولار لكل منها، مما يسمح بمشاركة مقاولين متوسطين وصغار في مختلف مناطق لبنان. سيمول هذا المكون أيضاً الخدمات الاستشارية لتصميم أعمال إعادة التأهيل المذكورة أعلاه والإشراف عليها، والتي تقدر بنحو ٨ ملايين دولار أمريكي. سيقوم هذا المكون أيضًا بتمويل أدوات الحماية المطلوبة مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل

إعادة التوطين التي تقدر بحوالي ١ مليون دولار أمريكي. كما ستمول عملية تجريب عقود الصيانة الروتينية المتعددة السنوات (بعقود لمدة سنتين أو ثلاث سنوات)، والتي يقدر مجموعها بنحو ١٥ مليون دولار أمريكي، على أن يقوم بها متعاقدون محليون صغيرون على عدد مختار من أقسام الطرق التي تم إصلاحها حديثا. وأخيرًا، يشتمل هذا المكون على ١٠,٦ مليون دولار أمريكي كاحتياطي لحالات الطوارئ المتعلقة بالسعر.

المكون الثاني: تحسين القدرة على الاستجابة لطوارئ الطرق (٧,٥ مليون دولار أمريكي)

بالنظر إلى أن لبنان هو بلد جبلي بشكل رئيسي شهد مؤخراً حالات طقس قاسية كان فيها الشتاء أقصر والبرد قارساً أكثر وفترات أطول من تساقط الثلوج، حاليا لا تمتلك وزارة الأشغال العامة والنقل للعدد الكافي من مرعدات إزالة الثلوج على سبيل المثال، كما أن معظم المعدات الموجودة قد عفا عليها الزمن، حيث يبلغ متوسط عمرها ٢٠ عاماً، أضف إلى ذلك أن وزارة الأشغال العامة والنقل تواجه صعوبة في إرسال هذه المرعدات إلى المدن والقرى في الوقت المناسب خلال فترات الطقس الشديد وعواصف الثلوج الكبيرة خلال الشتاء، وهو ما يغطي جزء كبير من شبكات الطرق المحلية والوطنية في لبنان، ويتسبب ذلك في انقطاع الطرق وتعذر الوصول إلى بعض القرى والبلدات الجبلية، لا سيما في المناطق المتخلفة، بما في ذلك التي تحتوي على عدد كبير من اللاجئين، حيث يتعذر الوصول إليها لعدة أيام خلال موسم الشتاء ويوقع ذلك بالتالي آثاراً ضارة على سبل العيش والخدمات في هذه المجتمعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الطرق السريعة الرئيسية، مثل الطريق السريع الرئيسي الذي يربط بين بيروت والبقاع في كثير من الأحيان بسبب الثلوج، مما يؤدي إلى حدوث خسائر اقتصادية كبيرة.

لذلك يهدف هذا المكون إلى تحسين قدرات وزارة الأشغال العامة والنقل على التعامل مع الطوارئ المتعلقة بالطرق ولا سيما خلال عواصف الثلوج والظروف المناخية الشديدة، سوف يمول هذا المكون شراء المركبات والمعدات على الطرق، ولا سيما تلك اللازمة لإزالة الثلوج وإصلاحات الانهيارات الأرضية. سيساعد هذا المكون في شراء ١٥ جرافة، و١٠ نافخات ثلوج، و٥ رشاشات ملح، و١٠ مركبات رباعية الدفع. كما سيساعد هذا المكون في تنقيح ومراجعة إجراءات الطوارئ الحالية في وزارة الأشغال العامة والطرق، وقدرتها على التخطيط للظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك تعبئة وإرسال معداتها في الوقت المناسب عند الحاجة. ونظراً لارتباطه القوي بجدول أعمال تغير المناخ، فقد يستفيد هذا المكون في مراحل لاحقة من الدعم المقدم من صناديق إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ.

المكون الثالث: بناء القدرات ودعم التنفيذ (٧,٥ مليون دولار أمريكي)

يهدف هذا المكون إلى بناء قدرات الوكالات اللبنانية في تخطيط وإدارة قطاع الطرق، كما سيسهم في تدريب وبناء قدرات المقاولين والعاملين على تقنيات جديدة ومحسنة في بناء الطرق وصيانتها. سيقوم هذا المكون بتمويل الخدمات الاستشارية والبرامج ذات الصلة ومعدات تكنولوجيا المعلومات، لدعم المكونات الفرعية التالية:

المكون الفرعي الأول. تعزيز إدارة الأصول للطرق الوطنية (مليوني دولار أمريكي). سيعمل هذا المكون الفرعي على تمويل إنشاء قاعدة بيانات أصول لشبكة الخطوط الرئيسية في لبنان، وجمع المعلومات الأساسية لقاعدة البيانات (مثل المسوح المرئية لحالات الطرق، وتقييم البرنامج الدولي لتقييم الطرق للسلامة على الطرق، وحساب حركة المرور في أقسام محددة من الطريق)، ومراجعة معايير التصميم والصيانة لتعكس الظروف المناخية المتغيرة، لا سيما فيما يتعلق بالتصريف / حماية الميل. كما سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل إعداد مستندات العطاءات والتدريب على العقود القائمة على الأداء لصيانة الطرق.

المكون الفرعي الثاني. دعم تخطيط وتنفيذ تدابير السلامة على الطرق (مليوني دولار أمريكي). سوف يستفيد هذا المكون الفرعي من أمانة المجلس الوطني للسلامة على الطرق وسيقوم في المقام الأول بتمويل وضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين بشأن السلامة على الطرق، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات أولوية محددة للسلامة على الطرق بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى المهتمة. كما يمكن لهذا المكون الفرعي أن يستفيد في مراحل لاحقة من المنح المقدمة من المرفق العالمي للسلامة على الطرق فضلا عن الجهات المانحة الأخرى المهتمة.

المكون الفرعي الثالث. دعم دراسات التخطيط والتصميم (مليوني دولار أمريكي). سوف يقوم هذا المكون الفرعي بتمويل الدراسات التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار لإعداد دراسات التخطيط والتصميم اللازمة لمشاريع النقل الهامة التي حددتها الحكومة اللبنانية كأولويات.

المكون الفرعي الرابع. دعم أنشطة التدريب (نصف مليون دولار أمريكي). سوف يدعم هذا المكون الفرعي أنشطة التدريب لبناء المهارات الفنية لموظفي وزارة الأشغال العامة وموظفي مجلس الإنماء والإعمار وكذلك العمال والمقاولين الصغار. وسوف يدعم التدريب على المهارات الشخصية بالإضافة إلى المهارات الفنية المتعلقة بالعمل الذي سيتم تنفيذه في مواقع مشاريع مختارة. سيدعم على وجه الخصوص هذا المكون الفرعي أيضًا تدريب المقاولين المحليين الصغار والمشاريع الصغيرة وعملهم على متطلبات وتقنيات الصيانة الروتينية المناسبة والجوانب البيئية والاجتماعية وجوانب الصحة والسلامة. ويمكن تنفيذ هذا المكون الفرعي بالتعاون مع المانحين الآخرين المهتمين مثل منظمة العمل الدولية.

المكون الفرعي الخامس. دعم تنفيذ المشروع (مليون دولار أمريكي). سيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل توظيف الخبراء المطلوبين من قبل الوكالة المنفذة للقيام بشكل صحيح بتنفيذ ومراقبة المشروع.

التوجيهات والإرشادات العامة للإدارة البيئية والاجتماعية

التراخيص والتصاريح

١. يضمن المقاول الحصول على جميع التصاريح والشهادات والتراخيص ذات الصلة قبل بدء أي أنشطة في الموقع ويتم تنفيذها / الالتزام بها بدقة.

٢. يحتفظ المقاول بقاعدة بيانات لجميع التصاريح والتراخيص اللازمة للعقد ككل وللأنشطة ذات الصلة طوال مدة العقد.

موقع مخيم العمال التابع للمقاول

عندما يتطلب المقاول إنشاء موقع، يتم تحديد ذلك بالتعاون مع مهندس الموقع مع مراعاة ما يلي:

أ) من المفضل أن يكون المخيم واقعاً على أرض تم مسحها بالفعل كلما أمكن.

ب) عدم تركيب المخيمات في المناطق المستخدمة كمناطق لرعي الحياة البرية أو ممرات للحيوانات المهاجرة أو في المنطقة ذات الغطاء النباتي الكثيف أو المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

ج) ينبغي أيضا تجنب المناطق التي تكون على التربة فيها خطر تعرية أعلى.

د) يجب أن تكون على بعد أكثر من ٢٠ متراً من المجاري المائية في موقع يسهل فيه منع جريان مياه الامطار من الموقع من دخول المجرى المائي.

هـ) يجب إشراك الإدارة المحلية في موقع المخيم لتجنب تدمير أي موقع طقوس دينية أو أي التسبب في أي نزاع آخر.

و) يجب أن يأخذ تخطيط مخيم المقاول بعين الاعتبار إتاحة الوصول لعمليات التسليم والخدمات وأي أعمال مستقبلية

ز) ينبغي أن يكون مخيم المقاول أيضاً ذا حجم كافٍ لتلبية احتياجات جميع المقاولين من الباطن الذين قد يعملون في المشروع.

التدريب البيئي والتوعية البيئية

١. يجب أن يكون المقاول والمقاولون من الباطن على دراية بالمتطلبات والقيود البيئية على أنشطة البناء الواردة في أحكام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

٢. سيطلب من المقاول توفير التدريب والتوعية البيئية المناسبين كما هو موضح في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية هذه في تكاليفه وبرمجته.

٣. تُعقد دورة تدريبية أولية للتوعية البيئية قبل بدء أي عمل في الموقع، ويكون الجمهور المستهدف هو جميع موظفي المشروع

٤. يجب أن يشمل التدريب على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الوعي والفهم الأساسي السمات البيئية الرئيسية لموقع العمل وضواحيه.
- فهم أهمية وأسباب ضرورة حماية البيئة.
- طرق للتقليل من التأثيرات البيئية.
- المتطلبات ذات الصلة بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية.
- الوقاية من الحريق ومعالجته.
- المخاطر الصحية المتعلقة بالموقع، بما في ذلك الوقاية من الأمراض المعدية.
- التوعية والوقاية والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بتقلص وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً.
- يجب على المقاول وضع ملصقات المعلومات البيئية والصحية لموظفيه بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وحماية الحياة البرية والموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

- يجب وضع ملصقات المعلومات البيئية والصحية في مناطق تناول الطعام وأي أماكن أخرى يحددها المهندس المقيم.

حملة التوعية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

١. يقوم المقاول بإطلاق حملة التوعية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بين عماله طوال مدة العقد، والتعاقد مع المنظمة المنفذة، مع تفضيل منظمة تعمل بالفعل على هذه المسألة في منطقة المشروع.
٢. تشمل الحملة تدريب الميسرين من العمال، والملصقات الإعلامية في المناطق التي يرتادها أكثر في المخيم والمناطق العامة، وتوافر المواد الترويجية (القمصان والقبعات)، وتوافر الرفالات (المجانية) والمجموعات المسرحية.

العمالة المحلية / التوظيف

يجب على المقاول استخدام العمالة المحلية حيثما كان ذلك ممكناً.

سجلات إدارة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

يتم الاحتفاظ بسجلات الإدارة البيئية في الموقع خلال فترة الإنشاء، وتشمل ما يلي:

أحكام أخرى

يجب على المقاول تنفيذ ما يلي على النحو المطلوب:

١. نظام تصريف مناسب لمياه الأمطار لمنع تآكل التربة وحماية مناطق التخزين ومنع تكوين برك راكدة.
٢. إمدادات مياه صالحة للشرب.
٣. المرافق المناسبة للاستحمام وغسيل الملابس أو المركبات – لن يسمح لموظفي الموقع باستخدام المسطحات المائية المفتوحة لمثل هذه الأنشطة.
٤. مرافق الصرف الصحي المناسبة، بحيث تكون كافية لعدد الموظفين في الموقع.
٥. مرافق الطبخ.
٦. تسهيلات لجمع النفايات الصلبة.
٧. مرافق لإدارة مياه الصرف الصحي.

سيتم اعتماد طريقة تقديم هذه الخدمات من قبل المهندس المسؤول.

إمدادات المياه

يجب أن يلتزم المقاول بلوائح وقواعد جودة المياه. تصف هذه القواعد ما يلي:

أ) مصادر المياه للاستخدام المنزلي

ب) معالجة مياه الصرف الصحي

ج) المياه الجوفية

د) المياه للاستخدام الزراعي

هـ) المياه للاستخدامات الأخرى

و) الجداول التي تظهر المعايير

يجب الموافقة على الحصول على الموارد المائية الطبيعية والبلدية و / أو الخاصة (مثل الأنهار والآبار والينابيع) لمياه الشرب ومياه البناء من قبل سلطة إدارة الموارد المائية. يجب على المقاول اتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على الموافقات / التصاريح اللازمة من سلطات المياه.

الحفاظ على الغطاء النباتي وحماية الحياة البرية

١. لا يجوز إزالة الغطاء النباتي أو تلفه أو إزعاجه باستثناء القدر اللازم لإنشاء موقع البناء والقيام بأعمال البناء. كما لا ينبغي القيام بزراعة النباتات غير المرخص بها.
٢. يجب أن تبقى تصفية الموقع لأغراض البناء عند الحد الأدنى. يجب تشجيع استخدام المناطق القائمة التي تمت تصفيتها أو قطعها في مخيم المقاول وتخزين المواد وما إلى ذلك.
٣. لا يجب تسبيب مضايقات أو تدخلات في المناطق التي بها نباتات محلية كثيفة ما لم يكن ذلك مطلوبًا لأغراض البناء، كما لا يمكن قطع طرق الوصول الجديدة عبر هذه المناطق.
٤. يجب قطع الأشجار بدلاً من إزالتها حيثما أمكن.
٥. يحظر استخدام النباتات الأصلية للحطب ما لم يتم الحصول عليها من مصادر معتمدة.
٦. هناك إمكانية مصادفة بعض الحياة البرية خلال أعمال البناء، ويجب تجنب هذه الحيوانات وعدم ازعاجها.
٧. يمنع صيد الحيوانات البرية أو الصيد غير القانوني.

حماية المجاري المائية

١. يجب على المقاول ضمان تقليل أثر أنشطة البناء في مجاري الأنهر وجداول المياه.
٢. يجب تقليل الترسب من أعمال البناء في الأنهار والجداول الدائمة.
٣. يجب عدم تخزين أي مواد بناء داخل المناطق المعرضة لخطر الفيضانات.
٤. يجب على المقاول التأكد من أن جميع أنشطة البناء في المعابر النهرية الموسمية تبدأ وتكتمل خلال المواسم الجافة.
٥. يجب أن يكون كل الطمر المؤقت والدائم المستخدم بجوار أو داخل النهر من الرمال النظيفة أو الجسيمات الأكبر، ولا يُسمح باستخدام الحصى والطين في الطمر.
٦. تستخدم الأغطية البلاستيكية أو الأكياس الرملية أو النسيج الجيولوجي المعتمد من قبل المهندس المقيم لمنع حركة الطين عبر حواف الطمر في النهر.
٧. لا يجوز للمقاول تعديل ضفاف النهر أو قاعد المجرى المائي إن كان غير لازماً لإتمام الأعمال المحددة. في حالة حدوث تعديل غير معتمد، يجب على المقاول استعادة المناطق المتأثرة إلى حالتها الأصلية.
٨. يحافظ المقاول على جميع النباتات النهرية.
٩. يجب على المقاول عدم تلويث المجرى المائي من خلال أي أنشطة بناء.

التخطيط لحفر اقتراض التربة والمقالع

عند الاقتضاء، يجب الإشارة بوضوح إلى جميع مواقع اقتراض التربة على الخطة والموافقة عليها من قبل المهندس المقيم.

١. سيكون المقاول مسؤولاً عن ضمان الحصول على الإذن المناسب لاستخدام الحفر والمقالع المقترحة قبل البدء في الأنشطة.
٢. يجب أن يكون موقع الحفر والمقالع على بعد أكثر من ٢٠ متراً من المجاري المائية في موقع يسهل عملية منع جريان مياه الامطار من الموقع من دخول المجرى المائي.
٣. يجب على المقاول تقديم إشعار لمدة ١٤ يومًا للمجتمعات المجاورة عن عزمه البدء في التنقيب في حفر الاقتراض أو المقالع.

٤. يجب على المقاول إعداد وتنفيذ خطط حفر اقتراض التربة وخطط إعادة تأهيل الحفرة، مما يقلل من خطر التآكل.

بناء وتشغيل حفر الحصول على التربة والمقالع الجديدة

١. يجب تجريد التربة السطحية قبل إزالة التربة المقترضة وتخزينها في الموقع، ويتم تعويض هذه التربة بمجرد اكتمال تشغيل موقع الاقتراض أو المحجر.
٢. يتم تطبيق ضوابط مياه الامطار والمياه الجوفية لمنع جريان المياه الداخلة في جداول المياه وتآكل التربة من سفح التلال.
٣. قد يتم اعتماد استخدام حفر الاقتراض أو المقالع لوضع المواد التالفة بعد الموافقة من قبل المهندس المقيم و / أو بالموافقة المناسبة من "مالك الأرض"). وحيث يحدث ذلك، فإن المواد التالفة في حفرة الاقتراض يجب تحديدها لتلائم المشهد المحيط وتغطيتها بتربة الأرض.

التفجير/النسف

١. إذا كان التفجير مطلوبًا، يكون المقاول مسؤولاً عن الحصول على ترخيص حالي وصالح من إدارة المناجم والجيولوجيا قبل أي نشاط تفجير. يجب تقديم نسخة من هذا التفويض إلى المهندس المقيم.
٢. يجب أن يقوم مفجر مؤهل ومسجل من قسم المناجم والجيولوجيا بالإشراف على جميع عمليات التفجير وتفتيت الصخور في جميع الأوقات.
٣. يجب على المقاول التأكد من وجود سجلات مراقبة سابقة مناسبة (مثل سجلات التصوير الفوتوغرافي والتفتيش للمنشآت القريبة من منطقة الانفجار).
٤. يجب على المقاول ضمان إخطار خدمات الطوارئ كتابياً قبل ٢٤ ساعة على الأقل من أي أنشطة تفجير تبدأ على الموقع.
٥. يجب على المقاول اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الضرر على المزايا الخاصة والبيئة العامة، والتي تشمل إزالة الصخور المتطايرة. يجب إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التفجير / الحفر على نفقة المقاول بما يرضي المهندس المقيم والسلطات ذات الصلة.
٦. يجب على المقاول التأكد من توفير الإنذار الكافي للمجتمعات المحلية قبل كل عملية تفجير مباشرة. يجب أيضًا تقديم جميع الإشارات بوضوح.
٧. يجب على المقاول استخدام حصائر التفجير لتغطية المواد أثناء التفجير. لا يجوز استخدام التربة السطحية كغطاء للانفجار.

الأسفلت والبيتومين والرصف/السفلته

يجب اختيار موقع محطة الأسفلت وصيانتها وفقاً للمعايير الأساسية التالية:

١. يجب أن تكون المحطة على أرض مستوية.
٢. يجب إزالة التربة السطحية قبل إنشاء الموقع وتخزينها لإعادة تأهيل الموقع لاحقًا.
٣. يجب تخزين براميل / منتجات البيتومين في منطقة معتمدة من قبل المهندس المقيم. يجب الإشارة إلى هذه المنطقة في خطة تخطيط مخيم البناء. يجب أن تحتوي منطقة التخزين على أرضية غير ناعمة (من الخرسانة أو سميكة من البلاستيك مغطاة بالحصى). يتم حشو الأرضية والانحدار نحو مستنقع لاحتواء أي تسرب للمواد.
٤. يجب تغطية المنطقة لمنع مياه الأمطار من الوصول للمناطق التي تحتوي على الوقود والزيوت والبيتومين وما إلى ذلك، ومن المحتمل أن تؤدي إلى جريان مياه ملوثة.
٥. يجب تأمين المصنع من المتعدين والحيوانات من خلال بناء سياج وبوابة قابلة للقفل يوافق عليها المهندس المقيم.
٦. يكون الموظفون المدربون جيداً مسؤولين عن أعمال المصنع.

٧. في موقع مصنع القار/البيتومين، يجب ترسيم المناطق / وضع علامات عليها للمواد النباتية والمياه العادمة والمياه الملوثة.
٨. يجب وضع علامة واضحة على منطقة دخول المركبات.
٩. يجب تخزين البراميل / الخزانات بأمان وسلامة.
١٠. يتم التخلص من المواد التي تتطلب التخلص منها في منشأة مناسبة للنفايات.

خلط الاسمنت والخرسانة

١. عند الضرورة، يجب أن يكون موقع محطة خلط الخرسانة على مسافة تزيد عن ٢٠ متر من أقرب قناة أو مجرى مياه او نهر.
٢. يجب إزالة التربة السطحية من موقع مصنع الخلط وتخزينها.
٣. لا يتم خلط الخرسانة مباشرة على الأرض.
٤. يجب أن تبقى أعمال خلط الخرسانة نظيفة ونقية في جميع الأوقات.
٥. لا يسمح لجريان مياه الأمطار والمياه العادمة الملوثة من منطقة الخلط والمخزونات الإجمالية بالدخول إلى المجاري المائية ولكن يجب أن تجري المياه ذلك إلى حفرة يمكن أن تتسرب فيها المياه.
٦. يجب تخزين أكياس الإسمنت غير المستخدمة حتى لا تتأثر بالأمطار أو الجريان السطحي.
٧. يجب تخزين الأكياس المستعملة والتخلص منها بطريقة تمنع تلوث البيئة المحيطة بها (على سبيل المثال عبر الغبار المنبعث من الرياح).
٨. يجب ألا يؤدي نقل المواد إلى تسرب.
٩. يجب ألا ينتج عن تنظيف المعدات وغسل الخلاطات تلوث البيئة المحيطة.
١٠. يجب أن يكون الفحص والاحتواء مناسبين لمنع تلوث الرياح المرتبطة بأي صوامع الإسمنت السائبة والتحميل والفرز.
١١. يتم كشط نفايات خرسانة الإسمنت والخرسانة من موقع مصنع الخلط وإزالتها إلى موقع تصريف معتمد.
١٢. يجب إزالة جميع المخلفات المرئية من الخرسانة الزائدة عند الانتهاء من الجص أو الخرسانة والتخلص منها في موقع معتمد للتخلص منها. تصريف المخلفات في باطن الأرض غير مقبول.
١٣. يجب إزالة كل الركام الزائد والرمل.
١٤. بعد إغلاق مصنع الخلط أو أي منطقة يتم فيها خلط الخرسانة يجب إزالة كل نفايات الخرسانة / الحمأة مع التربة الملوثة. بعد ذلك يتم شق السطح بعمق ١٥٠ مم ويتم استبدال التربة العلوية بالتساوي على الموقع وإعادة تعبئتها.

الانبعاثات الهوائية والغبار

تعتبر الانبعاثات الهوائية من آلات البناء، بما في ذلك الغبار مصدر إزعاج عندما تقلل من الرؤية، أو التربة، أو الملكية الخاصة، أو تثير الاستياء الجمالي أو تؤثر على استساغة الرعي. يجب التقليل من الغبار الناتج عن الأنشطة المتعلقة بالبناء.
يكون المقاول مسؤولاً عن التحكم في انبعاثات الهواء والغبار الناتج عن عملياته وأنشطته.

١. يجب تدريب العمال على إدارة تلوث الهواء الناشئ من السيارات والآلات. يجب صيانة جميع آلات البناء وفقاً لمواصفات المقاول.
٢. يجب أن تكون محطات الأسفلت ومحطات خلط الخرسانة محكمة الغلق ومجهزة بجهاز إزالة الغبار.
٣. يجب تدريب العمال على تقنيات تقليل الغبار.
٤. يجب تجنب إزالة الغطاء النباتي حتى يحين الوقت اللازم التصفية، ويجب إعادة غرس السطوح المكشوفة في أقرب وقت ممكن.
٥. لا يجوز للمقاول القيام بأنشطة توليد الغبار (الحفر والمناولة ونقل التربة) في أوقات الرياح القوية. يجب على المهندس المقيم أن يعلق أعمال الحفر حيثما يؤثر الغبار المرئي على العقارات المجاورة للطريق.

٦. يجب استخدام بخاخات المياه في جميع مناطق أعمال الحفر على بعد ٢٠٠ متر من المستوطنات البشرية. يتم تطبيق الماء عند ظهور انبعاثات الغبار (من حركات المركبات أو الرياح) في الموقع في رأي المهندس المقيم
٧. يجب تغطية المركبات التي توزع مواد التربة للحد من الانسكابات والغبار المتطاير بسبب الرياح.
٨. يجب الحد من سرعات السيارة لخفض تطاير الغبار في الموقع وعلى طرق التحويل والطرق.
٩. سيتم تسجيل أي شكاوى يتلقاها المقاول بشأن الغبار وإبلاغها إلى المهندس المقيم والمسؤول البيئي والاجتماعي.

تعطيل الوصول إلى الممتلكات

يجب إبقاء مستوى تعطيل الوصول إلى الممتلكات عند الحد الأدنى في جميع الأوقات. عندما يكون هذا الاضطراب أمرًا لا يمكن تجنبه، يجب على المقاول تقديم المشورة للأطراف المتأثرة والمهندس المقيم سبعة أيام عمل على الأقل قبل حدوث هذا التعطيل.

مواقع التخلص من المواد التالفة

عندما يطلب من المقاول إفساد المواد، يجب تحديد مواقع غنيمة مقبولة بيئياً والموافقة عليها من قبل المهندس المقيم والمسؤول البيئي، مع مراعاة ما يلي:

١. يفضل أن يكون موجودًا على أرض تمت تصفيتها بالفعل كلما أمكن. يجب إشراك المجتمعات في موقع المشروع لتجنب تدمير أي موقع للطقوس أو نشوء أي صراع آخر.
٢. يجب أن تكون على بعد أكثر من ٢٠ متراً من المجاري المائية وفي موقع يسهل عملية منع جريان مياه الامطار من الموقع من دخول المجرى المائي.
٣. يشمل تطوير وإعادة تأهيل مناطق المواد التالفة الأنشطة التالية:
٤. تجريد التربة السطحية وتخزينها
٥. إزالة التربة (إلى عمق اسمي مقداره ٥٠٠ مم) وتخزينها.
٦. وضع المواد التالفة.
٧. تقريب موقع المواد التالفة ليساوي الطوبوغرافيا الطبيعية والتصريف الطبيعي و / أو الحد من آثار التآكل على الموقع.
٨. وضع التربة تحت السطحية المحفورة ثم التربة السطحية على المواد التالفة
٩. تشكيل وإعادة الغطاء النباتي
١٠. يجب على المقاول ضمان أن يتم وضع المواد التالفة على هذا النحو لتقليل انتشار المواد وتأثيرها على الغطاء النباتي المحيط بها وعدم تسرب أي مواد إلى المناطق "الغير مسموح بها".

ضبط مستوى الضوضاء

١. يجب على المقاول الحفاظ على مستوى الضوضاء ضمن حدود مقبولة، ويجب أن تقتصر أنشطة الإنشاء، إن أمكن، على ساعات العمل الاعتيادية في المناطق السكنية.
٢. يجب على المقاول إخطار المدارس والمستشفيات والمناطق الحساسة للضوضاء الأخرى قبل ٥ أيام على الأقل من بدء أعمال البناء في المناطق المجاورة. يجب إجراء أي نشاط صاخب جداً خارج ساعات الدوام المدرسي، حيث يتم اعتماده من قبل المهندس المقيم
٣. سيتم تسجيل أي شكاوى يتلقاها المقاول فيما يتعلق بالضوضاء وإبلاغها إلى المهندس المقيم.
٤. يجب على المقاول الالتزام بقواعد منع الضجيج والتحكم به الصادرة في أبريل ٢٠٠٥.

إدارة مياه الأمطار ومكافحة التآكل

يجب على المقاول اتخاذ تدابير معقولة للتحكم في مياه الامطار والتأثيرات المسببة للتآكل. خلال البناء، يجب على المقاول حماية المناطق المعرضة للتآكل عن طريق تركيب أعمال الصرف المؤقتة اللازمة في أقرب وقت ممكن واتخاذ تدابير لمنع المياه السطحية من التركيز في قنوات الصرف أو المجاري ومن المنحدرات أو حافات المجاري المائية أو المناطق الأخرى.

يجب مراقبة المناطق المتأثرة بالأنشطة ذات الصلة بالبناء و / أو المعرضة للتعرية بانتظام للحصول على دليل على التآكل، وتشمل هذه المناطق: المناطق التي جردت من التربة السطحية، ومواقع المواد التالفة، وحفر اقتراض التربة ومواقع الجسور، وهياكل التصريف. في أي منطقة يكون فيها خطر التعرية واضحًا، قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير خاصة لتحقيق الاستقرار في المناطق ومنع التآكل. قد تشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

١. حصر أنشطة البناء
٢. استخدام قنوات التصريف الافقية
٣. استخدام الغطاء الميكانيكي أو هياكل التعبئة مثل النسيج الجيولوجي لتحقيق الاستقرار في المنحدرات الشديدة أو الهسية، والقفف والمراتب والجدران العازلة
٤. التغطية بالنشارة
٥. بناء حواجز مضادة للتآكل
٦. يجب تنفيذ تدابير الوقاية من التآكل بما يرضي المهندس المقيم
٧. عندما يحدث التآكل في أي من مناطق العمل المكتمل / مناطق العمل الجاري، يعيد المقاول هذه المناطق والمناطق المتضررة من التآكل إلى حالتها الأولى على نفقته الخاصة وبما يرضي المهندس المقيم وقسم البيئة.
٨. يتحمل المقاول المسؤولية عن أي ضرر يلحق بممتلكات المصب نتيجةً لتسريب تدفقات مياه الأمطار.

صيانة المعدات وتخزينها

- يجب أن تبقى جميع المركبات والمعدات في حالة عمل جيدة، ويتم صيانتها بانتظام وتخزينها في منطقة تمت الموافقة عليها من قبل المهندس المقيم.
- يجب إصلاح معدات التي تعاني من التسرب فورًا أو إزالتها من الموقع
- يتم تنفيذ جميع أعمال الغسيل في الورشة أو مناطق الصيانة التي يجب أن تكون مجهزة بأرضية مناسبة غير منفذة للماء ومصيدة / نفط. يجب أن يقتصر استخدام المنظفات للغسيل على المنظفات منخفضة الفوسفات / النترات.
- لا يجوز استخدام الأنهار والجداول في غسل المعدات والمركبات

الصرف الصحي

١. يلتزم المقاول بجميع القوانين والأنظمة الداخلية المتعلقة بالصحة العامة والصرف الصحي.
٢. يجب تأمين جميع المراحيض المؤقتة والمحمولة أو المراحيض الأرضية في الموقع بما يرضي المهندس المقيم.
٣. يجب أن تتم الموافقة على نوع وموقع المراحيض بدقة من قبل المهندس المقيم قبل الإنشاء. لا يجوز استخدام خزانات الصرف الصحي إلا بعد إجراء التحقيقات المناسبة، والموافقة على الخيار من قبل المهندس المقيم
٤. يجب الحفاظ على جميع المراحيض في حالة صحية نظيفة من قبل المقاول بما يرضي المهندس المقيم
٥. يتم تزويد المغاسل بمياه نظيفة وصابون كافيين إلى جانب كل مرحاض. يجب تشجيع الموظفين على غسل أيديهم بعد استخدام المرحاض، من أجل تقليل انتشار الأمراض المحتملة

٦. يجب على المقاول ضمان عدم حدوث أي تسرب عندما يتم تنظيف أو تفريغ المراحيض وإزالة المحتويات من الموقع إلى موقع / مرفق مناسب للتخلص منها

٧. يجب على المقاول توجيه موظفيه ومقاوليه من الباطن إلى أنه يجب عليهم استخدام المراحيض المقدمة وليس الشجيرات أو المجاري المائية.

إدارة النفايات الصلبة

يجب أن يكون الموقع نظيفًا ومرتبًا ومنظماً في جميع الأوقات. لا يسمح بدفن أو إلقاء أي مواد نفايات أو نبات أو فضلات. يجب على المقاول الالتزام بلوائح الإدارة والتنسيق البيئي (إدارة النفايات) لعام ٢٠٠٦م. يجب على المقاول تنفيذ تدابير للحد من النفايات ووضع خطة إدارة النفايات لتشمل ما يلي:

١. يجب توجيه جميع الموظفين للتخلص من جميع النفايات بطريقة صحيحة.

٢. في جميع أماكن العمل، يجب على المقاول توفير مرافق جمع القمامة.

٣. يتم التخلص النهائي من نفايات الموقع في المواقع التي يوافق عليها المهندس المقيم، بعد التشاور مع الإدارة المحلية والقادة المحليين.

٤. توفير صناديق كافية (يفضل أن تكون مصنوعة من الفيرمن وأن تكون مقاومة للظروف المناخية) في المخيم ومواقع العمل لتخزين النفايات الصلبة المنتجة يومياً.

٥. حيثما كان ذلك ممكناً يعاد تدوير المواد المستخدمة أو الناشئة عن البناء.

٦. توفير إدارة مسؤولة عن أي نفايات خطرة ولدت أثناء أعمال البناء.

إدارة مياه الصرف الصحي والمياه الملوثة

١. لا يسمح بسيلان المياه المترية أو تصريف غير متحكم به من الموقع / مناطق العمل (بما في ذلك مناطق الغسيل) إلى المجاري المائية و / أو المسطحات المائية المجاورة.

٢. يتم تصريف المياه المحتوية على ملوثات مثل الإسمنت والخرسانة والجير والكيماويات والوقود في خزان لإزالتها من الموقع لاحقاً. هذا ينطبق بشكل خاص على المياه الناتجة عن محطات خلط الخرسانة والتنعيم الخرساني.

٣. يجب على المقاول أيضاً منع الجريان السطحي المحمل بالرواسب والمواد المعلقة الأخرى من الموقع / مناطق العمل من التفريغ إلى المجاري المائية المجاورة و / أو المسطحات المائية.

٤. يجب الاحتفاظ بالملوثات المحتملة من أي نوع وبأي شكل من الأشكال وتخزينها واستخدامها بطريقة يمكن بها احتواء أي تسرب وعدم تعريض المياه للخطر.

٥. يتم وضع وبناء مناطق الغسيل بطريقة تضمن عدم تلوث المناطق المحيطة (بما في ذلك المياه الجوفية).

٦. يجب على المقاول إخطار المهندس المقيم بأية حوادث تلوث في الموقع.

ورش العمل

حيثما كان ذلك عمليًا، يجب إجراء جميع صيانة المعدات والسيارات في ورشة العمل في الموقع.

١. إذا كان من الضروري إجراء صيانة في الموقع، ولكن خارج منطقة ورشة العمل، يجب على المقاول الحصول على موافقة المهندس المقيم قبل البدء في الأنشطة.

٢. يجب على المقاول التأكد من عدم وجود تلوث للتربة أو الغطاء النباتي أو المياه السطحية في الورشة وغيرها من منشآت الصيانة أو الطوارئ في المصنع أو الطوارئ.

يجب أن تبقى الورشة مرتبة في جميع الأوقات ويجب أن يكون لديها ما يلي كحد أدنى:

١. أرضية ناعمة ضد التسرب إما مصنوعة من مواد خرسانية أو بلاستيكية مناسبة مغطاة بحصوات كافية لحماية البلاستيك من التلف.
٢. يجب أن تكون الأرضية محددة وتتصف بميلان نحو مصيدة الزيت/النفط أو حفرة لاحتواء أي تسرب للمواد (مثل الزيت).
٣. تُستخدم صواني التنقيط لجمع الزيوت المستعملة وزيوت التشحيم أثناء الخدمة، كما يجب توفيرها في مناطق البناء الخاصة بالنبات الثابت (مثل الكومبرسر/الضواغط).
٤. يجب فحص صواني التنقيط وتفريغها يومياً.
٥. يجب مراقبة صواني التنقيط عن كثب أثناء الطقس الرطب للتأكد من أنها لا تفيض.

استخدام المواد وتخزينها بشكل عام

١. يتم تخزين جميع المواد داخل مخيم المقاول ما لم يتم الموافقة على خلاف ذلك من قبل المهندس المقيم.
٢. تتم الموافقة على مناطق التخزين من قبل المهندس المقيم.
٣. يجب أن تكون جميع مواد التعبئة و / أو التربة و / أو الرمل المستوردة خالية من الأعشاب الضارة والفضلات والملوثات. يجب أن تدرج مصادر المواد المستوردة وتوافق عليها.
٤. يجب على المقاول التأكد من إبلاغ سائقي التوصيل بجميع الإجراءات والقيود (بما في ذلك المناطق "غير المسموحة")
٥. يجب أن تكون أي مضخات كهربائية أو تعمل بالبنزين مجهزة وموضعه بحيث لا تسبب أي خطر اشتعال المنتج المخزن.
٦. توضع حاويات الجمع (مثل صواني التنقيط) تحت جميع آليات توزيع المواد الهيدروكربونية أو المواد السائلة الخطرة لضمان تقليل التلوث من أي تسربات.
٧. يجب أن يقوم المقاول بإجراء عمليات تفتيش منتظمة على آليات التوزيع لجميع صهاريج التخزين الأرضية المذكورة أعلاه للتأكد من تحديد المعدات المعيبة واستبدالها في الوقت المناسب.
٨. يمكن تخزين الخزانات الفارغة والنظيفة خارجياً على أرض خالية. يجب أن تكون جميع الخزانات الفارغة والقذرة بالخارج مغلقة وتخزن في منطقة تم فيها حماية الأرض.

الوقود والزيوت والمواد الخطرة والملوثات السائلة الأخرى

١. يجب ألا تخزن المواد الخطرة في حدود ٢ كيلومتر من مستوى المياه العلوي لخزانات المياه العامة.
٢. يجب تخزين المواد الخطرة فوق مستوى الفيضان وعلى بعد ٢٠ متراً على الأقل من أي مجرى مائي.
٣. يجب أن تتوافق مناطق تخزين الوقود والمواد القابلة للاشتعال الأخرى مع اللوائح القياسية لسلامة الحريق.
٤. يتم تخزين المواد الكيميائية والوقود في صهاريج التخزين داخل مجمع آمن. يجب تخزين جميع المواد الكيميائية والوقود وفقاً لتعليمات الشركة المصنعة.
٥. يجب أن يتم إنشاء مناطق التخزين أو الاحتواء الثانوي من الخرسانة المسلحة ضد الماء أو ما يعادلها، والتي لا تتأثر سلبًا بالتلامس مع المواد الكيميائية التي يتم التقاطها داخلها.
٦. يجب أن يكون الحد الأدنى لحجم الاحتواء الثانوي ١١٠ في المئة من سعة أكبر نظام خزانات، بالإضافة إلى ١٠في المئة من السعة الإجمالية لجميع الخزانات والحاويات المنفصلة الأخرى داخل جدار الخزان مع صمامات مغلقة من أجل تصريف المياه أثناء الأمطار.
٧. يجب أن يتم توفير طبقة احتواء ثانوية للأنابيب التي تنقل المنتج من الخزان إلى منشآت خارج الاحتواء.
٨. يجب وضع معدات الخزانات مثل خراطيم الاستنشاق والصمامات والعدادات والمضخات وأجهزة القياس داخل مكان الاحتواء أو مع احتواء إضافي لها.

يجب توفير الأمن للحماية من التخريب عندما يكون الموقع غير مراقب، ويشمل ذلك:

١. تسوير مجمع الخزانات بأقفال أو أي ضوابط أمنية مناسبة في الموقع.
٢. وضع أقفال على خراطيم التخلص من السوائل غير المراقب.
٣. يجب توفير التدريب المناسب لمناولة واستخدام الوقود والمواد الخطرة من قبل المقاول عند الضرورة. ويشمل ذلك توفير استجابة للانسكابات وخطط الطوارئ.
٤. سيتم اتخاذ إجراءات صارمة عند نقل المواد الكيميائية والوقود من أوعية التخزين إلى المعدات والآلات في منطقة مغلقة محكمة الاختزال يتم حمايتها ووضع كتابات عليها لمنع تسرب المياه. يجب أن تحتوي مناطق نقل المواد الكيميائية والوقود على تصريف بعيدًا عن خزانات احتوائها إلى حفرة احتواء. يجب أن يوفر التصميم حركة آمنة وفعالة للمركبات.
٥. يجب أن تكون جميع المواد الكيميائية المخزّنة في المناطق المحظورة مذكورة بوضوح مع تفاصيل طبيعة وكمية المواد الكيميائية داخل كل حاوية.
٦. يجب تنظيف أي تسرب للمواد الكيميائية أو الوقود على الفور، ويجب إزالة ومعالجة ونقل المواد المنسكبة والمنسكبة إلى موقع مناسب مرخص للتخلص منها.
٧. يتم تحويل مياه الامطار بعيداً عن مناطق تخزين الوقود، ويجب توفير تصريف اعتراضي لمعالجة أي مياه مطر تأتي من مناطق تخزين ومناولة الوقود.

الصحة والسلامة والأمن

الصحة العامة والسلامة

١. يجب أن يلتزم المقاول بجميع لوائح الصحة والسلامة القياسية والمطلوبة قانونًا كما هو منصوص عليها في قانون الصحة والسلامة المهنية ولوائح المصانع وأماكن العمل الأخرى.
٢. يجب على المقاول الحقيبة القياسية للإسعافات الأولية في مكتب الموقع.
٣. يجب على المقاول ضمان أن يكون الموظفون على بينة من مخاطر التعاقد أو انتشار الأمراض المنقولة جنسياً، ولاسيما فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وكيفية الوقاية من هذه المخاطر أو التقليل منها.
٤. يكون المقاول مسؤولاً عن حماية الناس والممتلكات العامة من أي مخاطر مرتبطة بأنشطة البناء، وعن المرور الآمن والسهل للمشاة والمرور في المناطق المتأثرة بأنشطة البناء.
٥. يجب حماية جميع الأعمال التي قد تشكل خطراً على الإنسان والحيوانات الأليفة أو تسييجها أو ترسيمها أو تطويقها حسب تعليمات المهندس المقيم، وإذا لزم الأمر، يجب وضع علامات تحذير.
٦. يجب مراعاة حدود السرعة المناسبة للمركبات في جميع الأوقات على طرق الوصول للموقع والطرق. يتعين على المشغلين والسائقين التأكد من أنهم يخفضون من إمكانية تعريض البشر والحيوانات للخطر في جميع الأوقات من خلال الامتثال لاحتياطات السلامة الصارمة.
٧. لا يُسمح بأي أسلحة نارية غير مصرح بها في الموقع.
٨. يجب على المقاول توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة للموظفين.

فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

يتعين على الوكالة المنفذة لحملة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز مراقبة الأنشطة بانتظام لتقييم الفعالية والأثر. وينبغي أن يتضمن ذلك تقييمًا أوليًا ونصفياً ونهائيًا للمعرفة والمواقف والممارسات الأساسية مع مراعاة مصادر البيانات الحالية والاعتراف بالقيود الناجمة عن الإطار الزمني القصير لإظهار تغيير السلوك. سيتم دعم التقييم بمعلومات نوعية من مناقشات مجموعة التركيز.

منع ومكافحة الحرائق

١. يجب على المقاول اتخاذ جميع الخطوات المعقولة والوقائية لضمان عدم بدء الحرائق كنتيجة لأنشطته في الموقع.
٢. يجب على المقاول التأكد من توافر معدات مكافحة الحرائق الأساسية في الموقع.
٣. يجب على المقاول تزويد جميع أماكن المعيشة، ومكاتب الموقع، ومناطق المطبخ، ومناطق ورشة العمل، والمواد، والمخازن، وأي مناطق أخرى حددها المهندس المقيم بمعدات مكافحة الحريق التي تم اختبارها واعتمادها.
٤. يجب تخزين المواد القابلة للاشتعال في ظروف تحد من إمكانية الإشعال وانتشار الحرائق.
٥. يجب أن تقتصر أنشطة العمل "الساخنة" على موقع يوافق عليها المهندس المقيم.

لا يسمح بالتدخين في المناطق التي يوجد فيها خطر الحريق. تشمل هذه المناطق ما يلي:

١. ورشة العمل.
٢. مناطق تخزين الوقود.
٣. أي مناطق (على سبيل المثال، مناطق المنتزهات / الغابات) حيث تكون النباتات أو المواد الأخرى مسؤولة عن الانتشار السريع للشرارات الأولى للحريق.

يجب على المقاول التأكد من أن جميع العاملين في الموقع على دراية بمخاطر الحريق وكيفية التعامل مع أي حرائق تحدث. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- نقاشات وتدريبات منتظمة للوقاية من الحرائق.
- نشر رسائل تذكير منتظمة للموظفين.
- يجب الإبلاغ عن أي حرائق الى المهندس المقيم على الفور ومن ثم ابلاغ السلطات المعنية.
- في حالة نشوب حريق، يجب على المقاول أن يستخدم فوراً المصنع والأفراد العاملين تحت تصرفه وأن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الحريق واشتعال النار.
- تقع مسؤولية التكاليف المترتبة على تلف الحرائق على عاتق المقاول، إذا ثبت أن موظفي المقاول مسؤولون عن مثل هذا الحريق.

إجراءات الطوارئ

يجب على المقاول تقديم بيانات الأساليب/الطرق التي تغطي إجراءات الأنشطة الرئيسية التي يمكن أن تولد حالات الطوارئ بسبب الحوادث أو إهمال المسؤوليات. تشمل هذه الحالات، على سبيل المثال لا الحصر:

١. الحوادث في مكان العمل
٢. الحرائق غير المقصودة
٣. التسرب العرضي والانسكاب
٤. حوادث السيارات والمصانع/المحطات، خاصة المتعلقة بالتسرب العرضي والانسكابات:

أ. يجب على المقاول التأكد من أن موظفيه على علم بإجراءات التعامل مع الانسكابات والتسربات

ب. على المقاول أيضا التأكد من أن المواد والمعدات اللازمة للتعامل مع الانسكابات والتسريبات متوفرة في الموقع في جميع الأوقات.

الأمن في الموقع

خلال المشاورات العامة، أفاد المجتمع المحلي أن هناك عدم أمان على طول طريق المشروع في الليل. سيحتاج المقاول إلى اتخاذ التدابير التالية:

١. يجب توفير سياج مناسب وبوابات أمنية و / أو مأوى و / أو حراس أمن في موقع البناء لضمان أمن جميع المصانع والمعدات والمواد، بالإضافة إلى تأمين سلامة موظفي الموقع.
٢. يجب على المقاول ضمان الحفاظ على علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية وقادتها للمساعدة في الحد من مخاطر التخريب والسرقة.
٣. يجب طرد موظفي الموقع المشاركين في حوادث السرقة أو تشكيل مخاطر امنية أخرى على المجتمع المحلية ويتم الإبلاغ عنها الى السلطات.

إجراءات الاكتشاف الأثري بالصدفة

المقدمة

ينبغي أن تتضمن عقود الأعمال المدنية التي تنطوي على أعمال حفريات إجراءات للتعامل مع الحالات التي يعثر فيها على موارد ثقافية مادية مدفونة بالصدفة. يعتمد الشكل النهائي لهذه الإجراءات على البيئة التنظيمية المحلية، بما في ذلك أي فرصة لإيجاد إجراءات مدرجة بالفعل في التشريعات التي تتناول الآثار أو علم الآثار. بالنسبة لمشروع الطرق والعمالة، تحتوي إجراءات اكتشافات الاثار بالصدفة على العناصر التالية:

تعريف اكتشافات الآثار بالصدفة

في بعض الحالات، يقتصر الإجراء الخاص على الاكتشافات الأثرية بالصدفة، ويغطي غالباً جميع أنواع الاكتشافات الأثرية بالصدفة. في غياب أي تعريف آخر من السلطات الثقافية المحلية، يمكن استخدام التعريف التالي: "الأشياء المنقولة أو غير المنقولة أو المواقع أو الهياكل أو مجموعات الهياكل ذات الأهمية الأثرية أو القديمة أو التاريخية أو المعمارية أو الدينية أو الجمالية أو الثقافية الأخرى."

الملكية

يجب التحقق من هوية صاحب القطع الأثرية الموجودة إذا كان ذلك ممكنا. واعتمادًا على الظروف، يمكن أن يكون المالك، على سبيل المثال، الدولة أو الحكومة أو مؤسسة دينية أو مالك الأرض أو يمكن أن تتركه السلطات المختصة في وقت لاحق.

التعرف على الآثار

كما ذكر أعلاه وفي مناطق الاكتشافات الاثرية الحساسة، قد يقتضي الاعتراف والتأكيد على المواد الثقافية أن يكون المقاول مصحوبًا بمتخصص. يجب تضمين بند حول الاكتشافات الاثرية بالصدفة في مواصفات كل مقاول.

الإجراء عند الاكتشاف

تعليق العمل

إذا ظهرت موارد ثقافية مادية أثناء تنفيذ الأعمال، يجب على المقاول وقف الأعمال. اعتمادًا على حجم الموارد الثقافية المادية المكتشفة، يجب على المقاول مراجعة مجلس الانماء والاعمار للحصول على المشورة حول ما إذا كان يجب إيقاف جميع الأعمال، أو فقط الأعمال المشاركة على الفور في الاكتشاف، أو، في بعض الحالات التي قد يتوقع فيها وجود هياكل مدفونة كبيرة، يمكن لجميع الأعمال أن توقف ضمن مسافة محددة (على سبيل المثال، ٥٠ متر) من الاكتشاف. ينبغي إبلاغ قرار مجلس الإنماء والإعمار من قبل عالم آثار مؤهل.

بعد التوقف عن العمل، يجب على المقاول الإبلاغ فوراً عن هذا الاكتشاف للمهندس المقيم. قد لا يحق للمقاول المطالبة بالتعويض عن تعليق العمل خلال هذه الفترة. قد يحق للمهندس المقيم تعليق العمل وطلب من المقاول إجراء بعض الحفريات على نفقة المقاول إذا كان يعتقد أنه تم إجراء اكتشاف ولم يتم الإبلاغ عنه.

ترسيم موقع الاكتشاف

بموافقة المهندس المقيم، يُطلب من المقاول حينئذٍ ترسيم الموقع مؤقتًا والحد من الوصول إليه.

عدم تعليق العمل

قد تمكّن العملية المهندس المقيم من تقرير ما إذا كان يمكن نقل الموارد الثقافية المادية واستمرار العمل، على سبيل المثال في الحالات التي يكون فيها الاكتشاف لعملة معدنية واحدة.

تقرير الاكتشاف الأثري بالصدفة

يجب على المقاول بعد ذلك، بناء على طلب المهندس المقيم، وخلال فترة زمنية محددة، إعداد تقرير الاكتشاف وتسجيل ما يلي:

- تاريخ ووقت الاكتشاف
- موقع الاكتشاف
- وصف الموارد الثقافية المادية
- الوزن والابعاد التقديرية للموارد الثقافية المادية
- تنفيذ الحماية المؤقتة

يجب تقديم تقرير البحث عن الفرص إلى المهندس المقيم، والأطراف المعنية الأخرى على النحو المتفق عليه مع السلطة الثقافية، ووفقا للتشريعات الوطنية. يجب على المهندس المقيم، أو أي طرف آخر على النحو المتفق عليه، إبلاغ السلطة الثقافية وفقًا لذلك.

وصول وإجراءات السلطة الثقافية

تتعهد السلطة الثقافية بضمان وصول ممثل إلى موقع الاكتشاف في غضون وقت متفق عليه مثل ٢٤ ساعة، وتحديد الإجراء الواجب اتخاذه. قد تتضمن هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- نقل الموارد الثقافية المادية التي تعتبر ذات أهمية
- تنفيذ مزيد من الحفريات داخل مسافة محددة من نقطة الاكتشاف
- تمديد أو تخفيض المنطقة التي يحددها المقاول.

يجب اتخاذ هذه الإجراءات خلال فترة محددة، على سبيل المثال، ٧ أيام. يجوز للمقاول أو لا يحق له المطالبة بالتعويض عن تعليق العمل خلال هذه الفترة. إذا أخفقت السلطة الثقافية في الوصول خلال المدة المحددة (على سبيل المثال، ٢٤ ساعة)، فقد يكون للمهندس المقيم سلطة تمديد المدة بفترة أخرى محددة. إذا فشلت السلطة الثقافية في الوصول بعد فترة التمديد، قد يكون للمهندس المقيم سلطة إصدار تعليمات إلى المقاول بإزالة الموارد الثقافية المادية أو اتخاذ تدابير تخفيف أخرى واستئناف العمل. يمكن تحميل هذه الأعمال الإضافية على العقد. ومع ذلك، قد لا يحق للمقاول المطالبة بالتعويض عن تعليق العمل خلال هذه الفترة.

تعليق إضافي للعمل

خلال فترة السبعة أيام، يحق للسلطة الثقافية طلب التعليق المؤقت للعمل في أو بالقرب من موقع الاكتشاف لفترة إضافية تصل إلى ٣٠ يومًا على سبيل المثال. قد يجوز للمقاول أو لا يجوز له المطالبة بالتعويض عن تعليق العمل خلال هذه الفترة. ومع ذلك، يحق للمقاول إقامة اتفاق مع السلطة الثقافية للحصول على خدمات أو موارد إضافية خلال هذه الفترة الإضافية بموجب عقد منفصل مع السلطة الثقافية.

الملحق التاسع: نموذج من خطط التخفيف من الآثار والرصد

يجب أن ينظر إلى الجداول التالية على أنها مجموعة نموذجية شاملة لتدابير التخفيف والرصد التي يمكن تصميمها لسياقات مشروعات فرعية محددة. وهي مصممة لاستخدامها في النوع الأكثر شمولية من خطط الإدارة البيئية والاجتماعي، والتي تتجاوز نطاق خطط الإدارة البيئية والاجتماعي من نوع قائمة التحقق.

ويرد في الملحق العاشر نموذج لهذا النوع من خطط الإدارة البيئية والاجتماعي من نوع قائمة التحقق، والذي يُتوقع استخدامه لغالبية المشروعات الفرعية.

نموذج خطط التخفيف من الآثار والإدارة

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية		الملاحظات (مثلا: الآثار الثانوية)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
التصميم	فحص الموقع أ. فحص الموقع للذخائر غير المنفجرة / المتفجرات من مخلفات الحرب التأكد من أن أنشطة إزالة الألغام قد تم تنفيذها على النحو الواجب وأن الموقع يعلن كموقع آمن.	إذا كان المطلوب إجراء مزيد من التحقيقات / إزالة الألغام، يرجى الرجوع إلى الوكالات المتخصصة وتأجيل البناء.	لا يوجد	لا يوجد	مهندس التصميم	لا ينطبق	يعد فحص الموقع نقطة قرار رئيسية، حيث إنه يحدد الكثير من التأثيرات اللاحقة، ويجب يذكر في وثائق عقد التصميم / وثائق العطاءات.
	ب. معايير اختيار إيجابية للمواقع داخل المناطق الحضرية، وعند ظروف خط الأساس البيئي والاجتماعي المنخفضة، وعندما يكون المدى / الحجم صغير	تأكيد أداة بيئية واجتماعية مناسبة، على الأرجح خطة إدارة بيئية واجتماعية من نوع قائمة التحقق	لا يوجد	لا يوحد	مهندس التصميم والخبير البيئي	لا ينطبق	
	ت. معايير الفحص الإضافي المواقع داخل أو محاذي أو قريب بشكل كافٍ من المناطق المحمية أو الموائل الحساسة	فحص خط الأساس وظروف الموقع البيئية والاجتماعية بعناية، وتحديد الأداة البيئية والاجتماعية المناسبة، مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية + تقييم الاثار البيئية والاجتماعية	لا يوجد	لا يوجد	مهندس التصميم وخبير بيئي	لا ينطبق	

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية		الملاحظات (مثلا: الآثار الثانوية)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
التصميم	التأثير على سبل العيش فحص أي تأثيرات على أراضي الناس أو ممتلكاتهم أو سبل كسب عيشهم بسبب تنفيذ المشروع الفرعي	الرجوع إلى إطار سياسة إعادة التوطين لتحديد تدابير الإدارة والتخفيف المناسبة	أدنى	أدنى	العميل / مهندس التصميم	مهندس الاشراف	
الإنشاء/الإعمار	الوصول الى الموقع وتجهيزه أ. تشييد طرق الوصول: فقدان الغطاء النباتي، والأشجار القديمة، واحتمال تفاقم التآكل، وآثار الضوضاء والغبار على الناس والحيوانات والحياة البرية.	الحد من إزالة الغطاء النباتي، واختيار مناطق الوصول مع مراعاة المناطق الحساسة (الحدائق والموائل ودورات المياه والأراضي الرطبة والمعروفة ومسارات الانتقال) وفرض حدود للسرعة وتقييد ساعات العمل حتى النهار فقط. الحصول على المواد (الرمل والحصى والصخور) محليًا لتقليل النقل	لا يوجد	لا يوجد	مهندس التصميم / المقاول	مهندس الاشراف / المقاول	يمكن أن تحمل طرق الوصول تأثيرات مستحثه هامة بسبب تحسين الوصول إلى المناطق النائية. يجب التخطيط لاختيار الموقع والتوجيه من خلال المعايير البيئية والاجتماعية التي يتم النظر فيها بشكل كامل.
	ب. خطر حدوث انسكابات وفقدان المواد والمخاطر على صحة وسلامة المجتمع بسبب حوادث الطرق.	فرض حدود صارمة للسرعة ومدونة قواعد السلوك، على سبيل المثال، الأولوية لراكبي الدراجات والمشاة والحيوانات على طرق الوصول للموقع. فرض إجراءات عقابية للقيادة المتهورة والتسبب في الحوادث. تدريب جميع السائقين ومشغلي الآلات على القيادة الدفاعية والمراعية.	لا توجد	لا توجد	مهندس التصميم / المقاول	مهندس الاشراف / المقاول	

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية		الملاحظات (الاثار الثانوية مثلا)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
الإنشاء	نقل وتخزين المواد						
	ت. غبار الاسمنت	شاحنة نقل مغطاة	أدنى	أدنى	المقاول / مشغل الشاحنة	المقاول / مشغل الشاحنة	يتم تضمينها في وثائق العطاء في المواصفات الفنية لتنفيذ الأعمال
	ث. غبار الأحجار	رش شاحنة النقل بالمياه أو تغطيتها	أدنى	أدنى	المقاول / مشغل الشاحنة	المقاول / مشغل الشاحنة	
	ج. الرمل والحصى	رش شاحنة النقل بالمياه أو تغطيتها	أدنى	أدنى	المقاول / مشغل الشاحنة	المقاول / مشغل الشاحنة	
	يمكن أن يتسبب تخزين المواد في موقع البناء في تلوث التربة والمياه السطحية / الجوفية بسبب الغبار الناتج عن الرياح، والانسكابات أثناء المناولة، وتدني ممارسات إدارة النفايات والحوادث.	تخزين المواد في مناطق إمداد مستقرة وآمنة، محمية من المطر وجريان المياه العاصفة والرياح، وعلامة واضحة لتجنب دخول الحيوانات والناس والآلات	أدنى	أدنى	مهندس الاشراف / المقاول	مهندس الاشراف / المقاول	
الإنشاء	تنفيذ الأعمال						
	ح. المقالع الغبار وصحة العمال والسلامة، واضطراب النظام الإيكولوجي	تفضل (١) المقالع الموجودة إذا كانت قريبة من موقع البناء أو (٢) الحصول على الأحجار من موقع السد (بناء الأساس) أو في منطقة الخزان المستقبلية	لا توجد	لا توجد	مهندس التصميم / المقاول	مهندس التصميم / المقاول	تحديد حالات الفائدة المزدوجة من حيث الاقتصاد والأداء البيئي: تؤدي المصادر القريبة من السد وفي منطقة الخزان إلى تقليل النقل،

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية		الملاحظات (الاثار الثانوية مثلا)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
	خ. حفر اقتراض الرمال والحصى اضطراب قاع النهر، جودة المياه، اضطراب النظام الإيكولوجي	الرمال من المصدر في موقع السد (بناء الأساس) أو في منطقة الخزان في المستقبل	لا توجد	لا توجد	مهندس التصميم / المقاول	مهندس الاشراف / المقاول	وتكاليف التوفير والانبعاثات، وزيادة سعة الخزان.

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية		الملاحظات (مثلا الاثار الثانوية)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
الإنشاء	موقع الانشاء / البناء أ. الازعاج من الضوضاء للمجتمعات المحلية والعمال	حصر الأنشطة على ساعات العمل خلال النهار (ليس بين الساعة ٨ مساءً والساعة ٧ صباحًا أو حسب الاتفاق مع الجمهور والسلطات)،	أدنى	أدنى	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	جميع هذه الإمدادات سيتم تحديدها في وثائق العطاء – المواصفات الفنية – لتنفيذ الأعمال.
	ب. تلوث الهواء	موقع بناء المياه ومواقع تخزين المواد، وصيانة الآلات، وتجنب بقاء الآلات دون عمل، وعدم حرق النفايات	أدنى	أدنى	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	
	ج. الاهتزازات الناتجة عن عمل المعدات	حصر أنشطة العمل على ساعات العمل خلال النهار (ليس بين الساعة ٨ مساء و7 صباحًا أو كما هو متفق عليه مع الجمهور والسلطات)	لا يوجد	لا يوجد	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	
	د اضطراب حركة المرور أثناء نشاط البناء	تثبيت علامات التحذير للمركبات البطيئة خاصة عند الانعطاف من الطرق الرئيسية	أدنى	أدنى	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية		الملاحظات (مثلا الاثار الثانوية)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
	هـ تلوث المياه والتربة من تخزين المواد وإدارتها واستخدامها بشكل غير ملائم	تنظيم وتغطية مناطق تخزين المواد، عزل الخرسانة، وغيرها من الأعمال من المجرى المائي باستخدام القوالب المقاسة. عزل المناطق التي تغسل فيها الشاحنات / الخلاطات الخرسانية والمعدات الأخرى من المجرى المائي عن طريق اختيار المناطق التي لا تصرف بشكل مباشر أو غير مباشر في المجرى المائي، معالجة المياه لإزالة المواد الصلبة منها.	أدنى	أدنى	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	يمكن الحد من التأثيرات على المياه السطحية والمياه الجوفية أو تجنبها بالكامل عن طريق اختيار موسم الجفاف كنافذة زمنية لأنشطة البناء الرئيسية

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية المؤسسية		الملاحظات (مثلا التأثيرات الثانوية)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
	أ. تلوث المياه والتربة من التخلص غير السليم من النفايات	التخلص من النفايات في مكان مناسب محمي من الغسل او جريان المياه، مثل حفرة عميقة بما فيه الكفاية مغطاة بمادة ضد الماء بعد انتهاء البناء، نقل جميع المواد الضارة / السامة (مثل زيت المحرك المستهلك) خارج الموقع للتخلص منها في المنشأة المرخصة.	أدنى	أدنى	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	
	ب. تلوث محتمل للتربة والمياه من الصيانة غير المناسبة وتعبئة الوقود للمعدات	التعامل الصحيح مع مواد التشحيم والوقود والمذيبات بواسطة التخزين الآمن، وضمان التحميل الصحيح لمعدات الوقود والصيانة، وجمع كل النفايات والتخلص منها في منشأة استعادة النفايات المسموح بها.	أدنى	أدنى	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	
	ج. تدمير المحاصيل والأشجار والمروج وغيرها	ضمان السيطرة على منطقة العمل واستملاك الأرض والتعويض عن الأضرار.	لا ينطبق	يعتمد على كمية الضرر	مقاول الانشاء، العميل	مقاول الانشاء، العميل	يمكن تجنبه تمامًا في حالة تخطيط منطقة البناء وتحديد موقعها بعناية.
	د. سلامة العمال	تزويد العمال بتعليمات السلامة ومعدات الوقاية (النظارات، الأقنعة، الخوذ، الأقنعة، الأحذية، إلخ)، وتنظيم آمن لمرور الناس والماشية	أدنى	أدنى	مقاول الانشاء	مقاول الانشاء	

المرحلة	القضية	إجراءات التخفيف	التكلفة		المسؤولية المؤسسية		الملاحظات (الاثار الثانوية على سبيل المثال)
			التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل	
التشغيل	الآثار الهيدرولوجية أ. تعديل نمط التدفق، ونقل الرواسب، على سبيل المثال، من خلال الأعمال في قيعان الأنهار، والركائز المستعرضة، وما إلى ذلك.	تقليلها إلى الحد الأدنى وحصرها على فترة البناء الفوري، وضمان الإزالة السريعة لأية عقبات أمام مجرى المياه بعد الانتهاء من الأعمال.	لا يوجد	لا يوجد	لا ينطبق	لا ينطبق	ينبغي تناولها في دراسات وتقييمات خط الأساس والتقييم البيئي والاجتماعي، لا سيما في مجال الهيدرولوجيا والهيدروغرافيا والجيولوجيا المحلية والنقل بالرواسب كجزء من التصميم.
	ب. تآكل ضفاف الأنهار، أو أعمال الحماية، أو دعامات الجسور، مما يؤدي إلى الضرر و / أو الانهيار	ضمان إجراء العناية الواجبة الهندسية والبيئية، بما في ذلك الدراسات الهيدرولوجية والهيدروليكية، وإدماجها في تصميم أعمال إعادة الإعمار لتحقيق أقصى قدر من الاستدامة، إجراء عمليات تفتيش فنية منتظمة لمواقع العمل وتوفير "خط ساخن" لسكان ضفاف الأنهار للإبلاغ عن الأضرار والحوادث.	لا يوجد	لا يوجد	مهندس التصميم	العميل	يجب أن يكون جزء من حزمة المساعدة الفنية خطة تشغيل وصيانة مع مسؤولية مؤسسية محددة بوضوح عن (١) عمليات تفتيش منتظمة. (٢) الصيانة والإصلاحات (٣) الاتصال مع مستخدمي السدود

خطة الرصد:

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة		المسؤولية المؤسسية	
						التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل
التصميم	معايير اختيار الموقع	في جميع مواقع المشروع الفرعية المحتملة	من خلال تطبيق الحكم البيئي والهندسي	خلال مرحلة تحديد التصميم / تحديد الموقع	لتحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمواقع المحددة	لا يوجد	لا يوجد	مهندس التصميم / العميل	لا ينطبق
الإنشاء									
الوصول إلى الموقع وتجهيزة • الإمداد بالمواد	التوجيه الحساس للطرق وتقليل الاضطرابات إلى المجتمعات والنباتات والحياة البرية	ممرات الوصول للموقع	من خلال تطبيق الحكم البيئي والاجتماعي والهندسي	خلال التصميم / خلال مراحل تحديد وتصميم الموقع	لتحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمواقع المحددة	لا يوجد	أدنى	مهندس التصميم / العميل	مهندس الاشراف / العميل
المقالع	وجود خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليها	في المقالع	فحص الوثيقة، التشاور	قبل بدء الاستغلال / الأعمال	الامتثال البيئي والاجتماعي والامتثال للصحة والسلامة	أدنى	لا ينطبق	مهندس الاشراف / المقاول	مهندس الاشراف / المقاول

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة		المسؤولية المؤسسية	
						التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل
حفر اقتراض الرمال والحصى نقل المواد الإسمنت الأحجار الرمال والحصى إدارة الحركة المرورية • أعمال الإنشاء الضوضاء المزعجة للسكان والحيوانات والعمال	وجود خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والموافقة عليها تغطية شاحنة النقل رش أو تغطية شاحنة النقل رش أو تغطية شاحنة النقل ساعات وطرق مختارة مستويات الضوضاء، ومستوى الضوضاء المعادل، والمعدات	حفر اقتراض الرمال والحصى موقع العمل طريق النقل، موقع العمل طريق النقل، موقع العمل طريق النقل، موقع العمل موقع العمل، وأقرب المنازل أو مخيمات الرعاة المؤقتة	فحص الوثيقة، التشاور الفحص البصري الاشراف الاشراف الاشراف عداد ومحلل الضوضاء، والتفتيش	قبل بدء الاستغلال / الأعمال عمليات تفتيش غير معلنة خلال العمل عمليات تفتيش غير معلنة خلال العمل عمليات تفتيش غير معلنة خلال العمل عمليات تفتيش غير معلنة خلال العمل مرة لكل آلة أو أحد المعدات، عند بدء العمل، وعلى أي شكوى وردت	الامتثال البيئي والاجتماعي والامتثال للصحة والسلامة الامتثال البيئي والاجتماعي والامتثال للصحة والسلامة، ومتطلبات المرور والصحة المجتمعية والسلامة، وتجنب اضطرابات المرور الامتثال البيئي والاجتماعي والامتثال للصحة والسلامة	أدنى لا ينطبق لا ينطبق لا ينطبق لا ينطبق لا ينطبق لا ينطبق	لا ينطبق لا يوجد أدنى أدنى أدنى أدنى	مهندس الاشراف / المقاول لا ينطبق لا ينطبق لا ينطبق لا ينطبق مستشار الاشراف	مهندس الاشراف / المقاول مستشار الاشراف مستشار الاشراف مستشار الاشراف مستشار الاشراف مستشار الاشراف

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة		المسؤولية المؤسسية	
						التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل
تلوث الهواء	الغبار (الجسيمات الصلبة) والدخان / الأدخنة	في موقع العمل وقربه	التفتيش/الفحص البصري	خلال تسليم المواد والبناء	الامتثال البيئي والاجتماعي، والامتثال للصحة والسلامة	لا ينطبق	أدنى	المقاول	مستشار الاشراف
الاهتزازات الناتجة عن عمل المعدات	وقت محدود للأنشطة	موقع العمل	الاشراف (أداة جمع البيانات – إف إف تي (FFT	التفتيش خلال العمل وعند تلقي الشكاوى	الامتثال البيئي والاجتماعي، والامتثال للصحة والسلامة	لا ينطبق	أدنى	لا ينطبق	مستشار الاشراف
تعطيل المرور أثناء الأعمال	اللوحات والاشارات على الطريق	التحويلات من الطريق الرئيسي، وممرات الوصول الى الموقع	التفتيش / الفحص البصري	في بداية الأعمال، ومتابعة شهرية	الامتثال البيئي والاجتماعي، والامتثال للصحة والسلامة	لا ينطبق	أدنى	المقاول	مستشار الاشراف

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة		المسؤولية المؤسسية	
						التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل
تلوث المياه والتربة من تخزين المواد وإدارتها واستخدامها	جودة المياه والتربة (المواد الصلبة العالقة والزيوت والشحوم)	التصريف من الموقع، ومناطق تخزين المواد. مناطق غسل المعدات	المراقبة البصرية، ومدى الخطورة، ومعدات مختبرية متنقلة أساسية (محلل المياه)	خلال تسليم المواد والبناء، وخاصة أثناء هطول الأمطار	الامتثال البيئي والاجتماعي، والامتثال للصحة والسلامة، والوقاية من التلوث، والسلامة والصحة المجتمعية	لا ينطبق	أدنى	المقاول	مستشار الاشراف
تلوث المياه والتربة من التخلص غير السليم من النفايات	جودة المياه والتربة (المواد الصلبة العالقة والزيوت والشحوم)	موقع جمع النفايات / دفن النفايات		في حالة التخلص المؤقت من النفايات في موقع البناء، وعند تلقى الشكاوى	الامتثال البيئي والاجتماعي والامتثال للصحة والسلامة، والوقاية من التلوث، والسلامة والصحة المجتمعية	لا ينطبق	أدنى	المقاول	مستشار الاشراف

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة		المسؤولية المؤسسية	
						التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل
تلوث محتمل للتربة والمياه من صيانة المعدات وتعبئة الوقود	جودة الماء والتربة (المواد الصلبة العالقة، الزيوت والشحوم)، وإجراءات العمل	موقع العمل، ومرافق صيانة المعدات	المراقبة البصرية، مستوى الخطورة، والمعدات المختبرية المتنقلة الأساسية (محلل المياه)	في حالة تعبئة الوقود للمعدات في موقع البناء وعند تلقي الشكاوى	الامتثال البيئي والاجتماعي والامتثال للصحة والسلامة، والوقاية من التلوث، والسلامة والصحة المجتمعية	لا ينطبق	لا ينطبق	المقاول	مستشار الاشراف
تدمير المحاصيل والأشجار والمروج وغيرها	استخدام الأرض / التعدي عليها بأشغال المشروع	موقع العمل، طريق الوصول للموقع	التفتيش البصري، والمشاورات	خلال تسليم المواد والبناء	تخفيف الأثر الاجتماعي	لا ينطبق	أدني	لا ينطبق	مستشار الاشراف
سلامة العمال التشغيل	معدات الوقاية (النظارات، الأقنعة، الخوذات، الأحذية، إلخ)، تنظيم تجاوز المرور	موقع العمل	التفتيش البصري	عمليات تفتيش غير معلنة أثناء العمل، على الأقل أسبوعيًا	الامتثال لمعايير البيئة والصحة والسلامة	لا ينطبق	أدنى	مهندس التصميم (يتم تضمينه في المواصفات، الشروط المرجعية، شروط العقد)...	مستشار الاشراف

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة		المسؤولية المؤسسية	
						التركيب	التشغيل	التركيب	التشغيل
تآكل دعامات / أسس الجسور، مما يؤدى إلى الضرر و / أو الانهيار	علامات التآكل، والتآكل الداخلي، والانسداد بالحجارة الكبيرة أو الأشجار	عوامات الجسر، وحماية ضفة النهر	التفتيش البصري من قبل مهندس هيدروليكي مؤهل	مرتين سنويًا خلال أول عامين من التشغيل، ومن ثم سنويًا	للدخول في صيانة والإصلاحات، لاستدامة الأعمال	لا ينطبق	ستتحمل عمليات التفتيش الحد الأدنى من التكاليف، ويجب إعداد ميزانية للصيانة والإصلاحات.	لا ينطبق	العميل

الملحق ١٠: نموذج خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق للأعمال المدنية

إرشادات عامة لاستخدام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق

بالنسبة لمشاريع البناء التي تنطوي على مخاطر بيئية واجتماعية محدودة ومحددة بوضوح، مثل إعادة بناء الطرق الحضرية، يتم تطبيق نهج مبسط لتعميم متطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي، بالإضافة إلى الممارسات الدولية الجيدة في المشاريع.

يغطي نموذج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق هذه إجراءات نموذجية للتخفيف بالنسبة لعقود العمل المدنية ذات الطبيعة الصغيرة أو المحلية أو ذات الطبيعة البسيطة منخفضة المخاطر. يوفر النموذج العناصر الرئيسية لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لكي تفي بمعايير ومتطلبات البنك الدولي فيما يتعلق بالتقييم وإدارة مشروعات الفئة "ب" بموجب السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم ٤,٠١.

الغرض الإضافي من قائمة التحقق هذه هو تقديم إرشادات عملية وملموسة وقابلة للتنفيذ للمقاولين ومهندسي الإشراف، في سياق عقود الأشغال المدنية البسيطة. ينبغي إكمال خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق خلال مرحلة التصميم النهائي، وتشكل، إلى جانب أي وثائق بيئية يتم إعدادها بموجب القانون واللوائح الوطنية، جزءاً لا يتجزأ من وثائق المناقصة وفي النهاية عقود العمل. يجب أن يكون مقدمي العروض قادرين على تحديد بنود محددة على الإدارة البيئية والاجتماعية في مستندات المناقصة، وأن يفهموا أنهم سيكونون مسؤولين عن الامتثال لأحكام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء التنفيذ.

تحتوي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من نوع قائمة التحقق خلال مرحلة التصميم النهائي على الأقسام التالية:

القسم الأول (أ): يتضمن الجزء الوصفي الذي يميز المشروع، ويحدد الجوانب المؤسسية والتنظيمية، ويصف محتوى المشروع الفني، ويوجز أي حاجة ملحة لبناء القدرات، ويصف باختصار عملية الاستشارة العامة. يجب أن يكون هذا القسم مكون مما يصل إلى صفحتين. قد يزود أيضاً المرفقات للحصول على معلومات إضافية حسب الحاجة.

القسم الثاني (ب) يتضمن قائمة فحص خاصة بالأنشطة والأنماط البيئية والاجتماعية المحتملة، والتي يمكن التحقق منها بإجابات مبسطة بنعم / لا. إذا تم تحفيز أي نشاط / قضية معينة عن طريق الإجابة بـ "نعم"، سيتضمن القسم مرجعاً إلى الجزء المناسب في الجدول في القسم الثالث "ج" التالي. ويتضمن هذا بدوره تدابير إدارة وتخفيف بيئية واجتماعية واضحة ومصممة بشكل واضح.

القسم الثالث (ج). يتمثل في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الحالية لتنفيذ التدابير والإجراءات المتبعة من الأنشطة والنماذج التي حفزت في القسم الثاني "ب". لكل نشاط أو تصنيف يحتوي الجزء على قائمة من الإجراءات والإجراءات الملموسة والقابلة للتنفيذ العملي التي يجب على المقاول تنفيذها / وضعها عين الاعتبار خلال تنفيذ الأعمال. يمكن التحقق من هذه التدابير والتحقق منها والإبلاغ عنها بسهولة من قبل المهندس المشرف على سبيل المثال.

القسم الرابع (د) يحتوي على خطة بسيطة للرصد لتمكين كل من المقاول والسلطات وأخصائيي البنك الدولي من رصد تنفيذ إجراءات الإدارة البيئية والحماية، والكشف عن الانحرافات وأوجه القصور في الوقت المناسب. وله نفس الصيغة المطلوبة لخطط الرصد في إطار متطلبات الضمانات القياسية لمشروعات الفئة "ب".

لقد تم تنظيم القسمين الثاني والثالث "ب" و"ج" بطريقة توفر إجراءات بيئية واجتماعية ملموسة وقابلة للتنفيذ، وهي مفهومة لغير المتخصصين (مثل مديري مواقع المقاول) ويسهل التحقق منها وتطبيقها. يجب تضمين تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية كبند في جداول الكميات وتسعيرها من قبل مقدمي العطاءات. وقد صُمم الجزء د بطريقة متعمدة بسيطة لتمكين رصد المحددات الرئيسية بالوسائل الأساسية والموظفين غير المتخصصين.

القسم الأول "أ": المعلومات العامة عن المشروع والموقع

المعلومات المؤسسية والإدارية				
البلد	لبنان			
اسم المشروع	مشروع الطرق والعمالة			
نطاق المشروع الفرعي والنشاط				
الترتيبات المؤسسية (الاسم ومعلومات الاتصال)	البنك الدولي (قائد فريق المشروع)	إدارة المشروع	النظير المحلي و / أو المستقبل	
ترتيبات التنفيذ (الاسم ومعلومات الاتصال)	الاشراف على الضمانات	الاشراف من قبل النظير المحلي	الإشراف على التفتيش المحلي	المقاول
وصف موقع المشروع				
اسم الموقع				
وصف موقع المشروع		الملحق ١: خريطة الموقع نعم () لا ()		
من يمتلك الأرض؟				
وصف السياق الجغرافي والمادي والبيولوجي والجيولوجي والهيدروغرافي (المسح البحري) والاجتماعي الاقتصادي				
المواقع والمسافة لمصادر المواد، وخاصة المركبات والمياه والحجارة؟				
التشريعات				
تحديد التشريعات الوطنية والمحلية والتي تنطبق على نشاط المشروع				
المشاورات العامة				

حدد وقت / مكان عملية المشاورات العامة	تم الكشف عن مجموعة من المشاريع الفرعية المخططة لمحافظة [.....]، مدينة [.....] للجمهور عبر [الوسيلة الإعلامية] و [الموقع] خلال الفترة من [يوم / شهر / سنة] إلى [يوم / شهر / سنة]، وجلسة استماع عامة منظمة في [الموقع] في [يوم / شهر / سنة]. وترتبط محاضر الاجتماعات بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية هذه، وكانت المخاوف الرئيسية ذات الأهمية التي أثارها الجمهور هي كالتالي: (١) [المخاوف ١] (٢) [المخاوف ٢]، إلخ.
بناء القدرات المؤسسية	
هل سيكون هناك أي بناء للقدرات؟	() نعم، () لا، إذا كانت الإجابة بنعم يتضمن الملحق ٢ برنامج بناء القدرات

القسم الثاني "ب": فحص الضمانات "إجراءات الحماية" ومسبباتها

الفحص البيئي / الاجتماعي لمحفزات الضمانات (إجراءات الحماية)			
هل ستتضمن أنشطة الموقع أو تنخرط فيها أي مما يلي؟	النشاط / التصنيف	الحالة	الإجراءات المحفزة
	إعادة بناء الطرق الحضرية أو التي توصل بين المدن أو المناطق الريفية	( ) نعم، ( ) لا	إذا كانت الإجابة بنعم انظر القسم "أ" أدناه
	إعادة بناء / الأثر على نظام التصريف السطحي	( ) نعم، ( ) لا	إذا كانت الإجابة بنعم انظر القسم "ب" أدناه
	الأنشطة في المديريات التاريخية	( ) نعم، ( ) لا	إذا كانت الإجابة بنعم انظر القسم "ج" أدناه
	مطلوب استملاك الأرض أو آثار مؤقتة / دائمة على سُبل العيش	( ) نعم، ( ) لا	إذا كانت الإجابة بنعم انظر القسم "د" أدناه
	معالجة أو وجود مواد خطرة أو سامة	( ) نعم، ( ) لا	إذا كانت الإجابة بنعم انظر القسم "هـ" أدناه
	الآثار على الغابات و / أو المناطق المحمية	( ) نعم، ( ) لا	إذا كانت الإجابة بنعم انظر القسم "و" أدناه
	السلامة المرورية وسلامة المشاة	( ) نعم، ( ) لا	إذا كانت الإجابة بنعم انظر القسم "ي" أدناه

ملاحظة: في سياق فحص المشروع الفرعي، ضع علامة على جميع المربعات حول الأنشطة المتوقعة التي تنطبق على المشروع الفرعي، ثم انتقل إلى القسم التالي حيث يتم شرح الإجراءات الإدارية وإجراءات التخفيف المتوقعة.

القسم الثالث (ج): إجراءات التخفيف

النشاط	المحددات	قائمة التحقق من إجراءات التخفيف
الظروف العامة	الاشعارات وسلامة العاملين	– تم إخطار هيئات ومجتمعات تفتيش البناء والبيئة المحلية بالأنشطة القادمة – تم إخطار الجمهور بالأعمال من خلال الإخطار المناسب في وسائل الإعلام و / أو في المواقع العامة (بما في ذلك موقع الأشغال) – تم الحصول على جميع التصاريح المطلوبة قانونًا للبناء و / أو إعادة التأهيل – يوافق المقاول رسميًا على أن جميع الأعمال ستنفذ بطريقة آمنة ومنضبطة مصممة لتقليل التأثيرات على السكان والبيئة المحيطين. – تتوافق معدات الحماية الشخصية للعاملين مع الممارسات الدولية الجيدة (دائما ما تكون الأقنعة، مثل الأقنعة اللازمة ونظارات السلامة والأغراض والأحذية) – تبلغ اللوحات والاشارات المناسبة للمواقع بإبلاغ العمال بالقواعد واللوائح الأساسية التي يجب اتباعها.
إعادة التأهيل و / أو أنشطة البناء العامة	جودة الهواء	– خلال أعمال الهدم الداخلية، يجب استخدام مزالق الحطام فوق الطابق الأول. – أثناء أعمال الحفر، يجب استخدام إجراءات مكافحة الغبار، على سبيل المثال، عن طريق رش وترطيب الأرض. – يحفظ حطام الهدم والتربة والحصى المحفورة في منطقة خاضعة للرقابة ويتم رشها بواسطة رذاذ الماء للحد من غبار الحطام. – أثناء الحفر الهوائي أو كسر الأسفلت والأساسات، يجب منع الغبار عن طريق رش المياه المستمر و / أو تركيب حاويات الغبار في الموقع. – يجب الحفاظ على البيئة المحيطة (الأرصفة، الطرق) خالية من التربة والحطام لتقليل الغبار. – لن يكون هناك حرق لمواد البناء / النفايات في الموقع على الهواء الطلق. – ستلتزم جميع الماكينات بأنظمة الانبعاثات البولندية، وستتم صيانتها بشكل جيد ولن يكون هناك أي إفراط في ترك مركبات العمل بدون نشاط في المواقع.
	الضجيج	– ضوضاء البناء ستقتصر على الأوقات المحددة المتفق عليها في التصريح. – أثناء التشغيل، يتم غلق أغطية المحرك للمولدات وضواغط الهواء وغيرها من المعدات الميكانيكية التي تعمل بالطاقة، ووضع المعدات بعيداً عن المناطق السكنية قدر الإمكان.
	جودة المياه	– سيضع الموقع تدابير مناسبة للتحكم بالتآكل والرواسب مثل: حزم القش و / أو أسيجة الطمي لمنع الرواسب من التحرك خارج الموقع والتسبب في تعكر مفرط في قنوات الأنهار والجداول القريبة والأنهار
	إدارة النفايات	– سيتم تحديد طرق جمع النفايات والتخلص منها ومواقعها لجميع أنواع النفايات الرئيسية المتوقعة من أنشطة الحفر والهدم والبناء. – سيتم فصل نفايات المعادن الناشئة عن الإنشاء والهدم عن النفايات العامة والنفايات العضوية والسائلة والكيميائية عن طريق فرزها في الموقع وتخزينها في حاويات مناسبة. – سيتم جمع نفايات البناء والتخلص منها بشكل صحيح من قبل جامعي نفايات مرخصين.

النشاط	المحددات	قائمة التحقق من إجراءات التخفيف
		– سيتم الاحتفاظ بسجلات التخلص من النفايات كدليل على الإدارة السليمة كما تم تصميمها. – كلما كان ذلك ممكناً، سيقوم المقاول بإعادة استخدام وإعادة تدوير المواد المناسبة والمجدية (إلا عند احتوائه على الأسبستوس)
آثار على نظام التصريف السطحي	جودة المياه	– سيتم إعادة بناء أنظمة التصريف / القنوات وفقًا للممارسات الهندسية الجيدة، بما في ذلك الأبعاد المناسبة، وأحواض الترسيب، واتصالها بمرافق المعالجة على النحو المطلوب. – سيتم تصميم وبناء شبكات تصريف مياه الامطار، بحيث لا يتم تلويثها أو انقطاعها أو التأثير سلبًا على الجداول والأنهار والبرك والبحيرات الطبيعية، بما في ذلك خلال أنشطة البناء. – ستكون هناك إجراءات معمول بها للوقاية من الانسكابات العارضة من الوقود ومواد التشحيم والمواد السامة أو الضارة الأخرى والاستجابة السريعة لها لمعالجتها والتخلص المناسب منها. – سيتم غسل المركبات والآلات المستخدمة في الانشاء في المناطق المحددة فقط حيث لا يتسبب سيلان المياه في تلويث المسطحات المائية السطحية الطبيعية. لن يكون هناك استخلاص غير منظم للمياه الجوفية، أو تصريف مياه غير معالجة، أو عجائن الإسمنت، أو أي مياه ملوثة أخرى في الأرض أو مجاري المياه المجاورة أو الأنهار. سيحصل المقاول على جميع التراخيص والتصاريح اللازمة لاستخراج المياه والتصريف المنظم في نظام الصرف الصحي العام.

النشاط	المحددات	قائمة التحقق لإجراءات التخفيف
المباني التاريخية	التراث الثقافي	إذا جرت أعمال البناء بالقرب من مبنى تاريخي معين، أو تقع في منطقة تاريخية محددة، يتم الإخطار والموافقة / التصاريح من السلطات المحلية وجميع أنشطة البناء المخططة والمنفذة بالتوافق مع التشريعات المحلية والوطنية. يجب التأكد من وضع الأحكام بحيث يتم ملاحظة القطع الأثرية أو غيرها من "الاكتشافات بالصدفة" التي حدثت في أعمال الحفر أو الإنشاء، والمسجلين، والمسؤولين المسؤولين الذين تم الاتصال بهم، وأنشطة العمل التي تم تأجيلها أو تعديلها لمراعاة مثل هذه المكتشفات.
استملاك الأراضي	خطة / إطار استملاك الأراضي	إذا لم يكن من المتوقع نزع ملكية (الاستحواذ) الأراضي، ولكن المشروع تطلب ذلك، أو إذا لم يكن من المتوقع فقدان مستخدمي الأراضي القانونيين أو غير القانونيين للأراضي لدخلهم ولكن يحدث ذلك، يجب استشارة رئيس فريق عمل البنك على الفور. سيتم تنفيذ خطة إعادة التوطين / إطار السياسة المعتمد (إذا تطلب ذلك المشروع الفرعي)
المواد السامة	إدارة الاسبستوس	– إذا كان الأسبستوس موجودًا في موقع المشروع، فسيتم وضع علامة عليه بوضوح على أنه مادة خطرة

النشاط	المحددات	قائمة التحقق لإجراءات التخفيف
		– عندما يكون ذلك ممكنا سوف يتم احتواء الاسبستوس بشكل مناسب ومختوم للحد من التعرض – سيتم معالجة الأسبستوس قبل الإزالة (إذا كانت الإزالة ضرورية) باستخدام عامل ترطيب للحد من غبار الأسبستوس. – سيتم التعامل مع الأسبستوس والتخلص منها من قبل محترفين ذوي خبرة ومهارة، ومن الالزامي عليهم ارتداء معدات الوقاية الشخصية المناسبة. – إذا تم تخزين مادة الأسبستوس مؤقتًا، فيجب أن تكون النفايات مغلقة بشكل آمن داخل حاويات مغلقة وتوضع عليها ملصقات المعلومات بشكل مناسب. سيتم اتخاذ تدابير أمنية ضد الإزالة غير المصرح بها من الموقع. – لن يتم إعادة استخدام الأسبستوس الذي تمت إزالته.
	إدارة النفايات السامة / الخطرة	التخزين المؤقت في الموقع لجميع المواد الخطرة أو السامة سيكون في حاويات آمنة مصنفة بتفاصيل التركيب والخصائص ومعلومات المناولة. توضع حاويات المواد الخطرة في حاوية مانعة للتسرب لمنع انسكابها. تنقل النفايات بواسطة ناقلات مرخص لها بشكل خاص ويتم التخلص منها في مرفق مرخص أيضاً. لن تستخدم الدهانات التي تحتوي على مواد سامة أو مذيبات أو دهانات أساسها الرصاص.
الغابات المتأثرة والأراضي الرطبة و / أو المناطق المحمية	حماية النظام البيئي	لن تتضرر أو تستغل أي موائل طبيعية أو أراضي رطبة أو مناطق محمية معترف بها في المنطقة المجاورة مباشرة للنشاط، حيث يمنع على جميع الموظفين منعًا باتاً الصيد أو البحث عن الطعام أو قطع الأشجار أو أي أنشطة ضارة أخرى. يجب إجراء مسح وجرد للأشجار الكبيرة في محيط نشاط البناء، وتوضع علامات على الأشجار الكبيرة وتحيط بها الأسوار، ويحمي نظام جذورها، وتجنب الحاق أي ضرر بالأشجار. يجب حماية الأراضي الرطبة والمجاري المائية المجاورة من تصريف المياه من الموقع وتراكمها من خلال التدابير المناسبة. لن يكون هناك أي حفر اقتراض التربة أو مقالب للنفايات غير مرخصة في المناطق المجاورة، لا سيما في المناطق المحمية.
سلامة المرور والمشاة	المخاطر المباشرة أو غير المباشرة لحركة المرور العامة والمشاة التي قد تتسبب بها أنشطة البناء	امتثالاً للوائح الوطنية، يضمن المقاول تأمين موقع البناء بشكل صحيح وتنظيم حركة المرور المتعلقة بالبناء. سيكون الموقع مرئيًا بشكل واضح، وسيحذر الجمهور من جميع المخاطر المحتملة من خلال وضع العلامات والحواجز / التسييج. نظام إدارة حركة المرور وتدريب الموظفين، خاصةً على الوصول إلى الموقع وحركة المرور الكثيرة بالقرب من الموقع. توفير الممرات والمعابر الآمنة للمشاة عندما تتداخل معها حركة المرور الناتجة عن البناء.

النشاط	المحددات	قائمة التحقق لإجراءات التخفيف
		تعديل ساعات العمل لأنماط حركة المرور المحلية، على سبيل المثال، تجنب أنشطة النقل الرئيسية خلال ساعات الذروة أو أوقات حركة المواشي. إذا لزم الأمر، إدارة حركة المرور النشطة من قبل عاملين مدربين ومرئيين في الموقع لتوفير ممر آمن للجمهور. ضمان الوصول الآمن والمستمر إلى جميع مرافق المكاتب المجاورة والمتاجر والمساكن أثناء البناء

القسم الرابع (د): خطة الرصد

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة (إذا لم يتم تضمينها في ميزانية المشروع)	من الذي (هل المسؤول عن المراقبة؟)
خلال اعداد النشاط	إدارة الحركة المرورية في مدخل الوصول إلى موقع المشروع توافر مرافق التخلص من النفايات مخزون النفايات الخطرة (الأسبستوس) مراقبة جودة مواد البناء (مثل الدهانات / المذيبات) الفوائد من وظائف المدى القصير التي خلقها المشروع	في موقع المشروع في موقع المشروع في موقع المشروع أو بالقرب منه مخازن المقاول / أو حوش البناء في موقع المشروع أو بالقرب منه	تحقق مما إذا كان التصميم وتخطيط المشروع يتوقعان إجراءات دؤوبة بصرية / تحليلية في حالة الشك بصرية / بحثية في قواعد بيانات المواد السامة المسح الكمي والنوعي	قبل إطلاق البناء قبل بدء أعمال إعادة التأهيل قبل الموافقة على استخدام المواد قبل إطلاق البناء	سلامة عامة الناس الكشف في الوقت المناسب عن اختناقات التخلص من النفايات الصحة والسلامة في الاماكن العامة وأماكن العمل التأثير الاجتماعي	هامشية، في حدود الميزانية هامشية، في حدود الميزانية، (إعداد حساب خاص للتحليلات في وحدة إدارة المشروع؟)	المقاول، المهندس

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة (إذا لم يتم تضمينها في ميزانية المشروع)	من الذي (هل المسؤول عن المراقبة؟)
	قضايا النوع الاجتماعي قضايا الصراع المتعلقة بالمشروع الية معالجة التظلمات الصحة والسلامة الوظيفية لاجئي الحرب / الفئات الضعيفة أو المحرومة		مراجعة استشاري المقاول والإشراف على خطة الإدارة المجتمعية للبيئة والية معالجة التظلمات		على الاشخاص المتأثرين و تأثيرات العمالة	هامشية، في حدود الميزانية هامشية، في حدود الميزانية هامشية، في حدود الميزانية هامشية، في حدود الميزانية	
خلال الاشراف على النشاط	توليد الغبار انبعاثات الضوضاء أنواع النفايات والصرف الصحي، الجودة والكميات سلامة التصريف السطحي	في الموقع وفي الحي المجاور، بالقرب من السكان المحتملين المتأثرين في نقاط التفريغ أو في مرافق التخزين	رصد بصري واستشارة السكان المحليين رصد بصري وتحليلي إذا كانت هناك شبهات عدد عمليات نقل النفايات	يومياً يومياً يومياً / مستمر يومياً / مستمر	تجنب الإزعاج العام تجنب التأثيرات السلبية على المياه الأرضية / السطحية ضمان الإدارة السليمة للنفايات	هامشية، في حدود الميزانية	المقاول، المهندس

المرحلة	ما هي المحددات التي سيتم رصدها؟	أين هي المحددات التي سيتم رصدها؟	كيف سيتم رصد المحددات؟ / نوع معدات الرصد	متى سيتم رصد المحددات؟ (تكرارية القياس أو استمراريتها)	لماذا سيتم رصد المحددات (اختياري)	التكلفة (إذا لم يتم تضمينها في ميزانية المشروع)	من الذي (هل المسؤول عن المراقبة؟)
	الية معالجة التظلمات الامتثال لخطة الإدارة المجتمعية للبيئة خلال الانشاء الامتثال للصحة والسلامة المهنية لاجئي الحرب / الفئات الضعيفة أو المحرومة	مراجعة مكتبية وتفتيش الموقع	خارج الموقع، والتحقق من معدلات التدفق ومسارات الجريان السطحي لمياه الصرف الصحي المراجعة البصرية والمكتبية	يومياً / مستمر	والتخلص منها للسيطرة على ظروف العمل والصحة والسلامة المهنية وتأثير ذلك على الأشخاص المتضررين من المشروع / المجتمعات المحلية		

الملحق ١١: الحد الأدنى من محتويات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

يجب أن يتضمن تقرير التقييم البيئي العناصر التالية (وليس بالضرورة بالترتيب الموضح):

أ) الملخص التنفيذي الذي يناقش بإيجاز النتائج الهامة والإجراءات الموصي بها.

ب) الإطار السياسي والقانوني والإداري الذي يناقش الإطار السياسي والإداري والقانوني الذي يتم من خلاله تنفيذ التقييم البيئي، ويشرح المتطلبات البيئية لأي ممولين مشاركين، ويحدد الاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة، التي يكون البلد طرفًا فيها.

ج) وصف المشروع الذي يصف بإيجاز المشروع المقترح وسياقه الجغرافي والإيكولوجي والاجتماعي والزمني، بما في ذلك أي استثمارات قد تكون مطلوبة خارج الموقع (على سبيل المثال، خطوط أنابيب مخصصة وطرق وصول. يشير إلى الحاجة إلى أي خطة لإعادة التوطين أو خطة تنمية الشعوب الأصلية (انظر أيضا الفقرة الفرعية (ح) (ت) أدناه). يتضمن عادة خريطة للمشروع ومنطقة نفوذ المشروع.

د) بيانات خط الأساس. تقييم أبعاد منطقة الدراسة ويصف الظروف الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة. أيضا مع الأخذ في الاعتبار المشروع، ولكن لا يرتبط مباشرة بالمشروع. البيانات أو الموقع أو التصميم أو التشغيل أو التدابير التخفيفية. يشير القسم إلى دقة وموثوقية ومصادر البيانات.

هـ) الآثار البيئية والاجتماعية. يتنبأ ويقدر الآثار المحتملة والسلبية للمشروع، من الناحية الكمية، إلى أقصى حد ممكن. يحدد تدابير التخفيف وأي آثار سلبية متبقية لا يمكن تخفيفها. يستكشف فرص التحسين البيئي. يحدد ويقدر البيانات، وفجوات البيانات الرئيسية، والشكوك المرتبطة بالتنبؤات، ويحدد الموضوعات التي لا تتطلب المزيد من الاهتمام.

و) تحليل البدائل (اختياري في مشروع من فئة ب) تقارن بشكل منهجي البدائل المجدية لموقع المشروع المقترح، والتكنولوجيا، والتصميم، والتشغيل – بما في ذلك حالة "بدون مشروع"، وجدوى التخفيف من هذه الآثار، ورأس مالها وتكاليفها المتكررة، وملاءمتها في الظروف المحلية، ومتطلباتها المؤسسية والتدريب والرصد. لكل من البدائل، يجب تحديد التأثيرات البيئية، وإرفاق القيم الاقتصادية حيثما أمكن. يذكر

ز) خطة الإدارة البيئية، تغطي تدابير التخفيف، والرصد، وتعزيز المؤسسات، انظر المخطط التفصيلي في السياسة التشغيلية رقم ٤,٠١، الملحق ج.

ح) الملاحق

١) قائمة معدي تقارير التقييم البيئية – الأفراد والمنظمات.

٢) المراجع – المواد المكتوبة، منشورة وغير منشورة، المستخدمة في إعداد الدراسة.

٣) قائمة بالأشخاص غير الموجودين في المجال العام. يحدد السجل أي استشارة أخرى (على سبيل المثال، المسوح) التي تم استخدامها للحصول على وجهات نظر المجموعات المتضررة والمنظمات غير الحكومية المحلية.

٤) الجداول التي تعرض البيانات ذات الصلة المشار إليها أو الملخصة في النص الرئيسي.

٥) قائمة بالتقارير ذات الصلة (مثل خطة إعادة التوطين أو خطة تنمية السكان الأصليين).